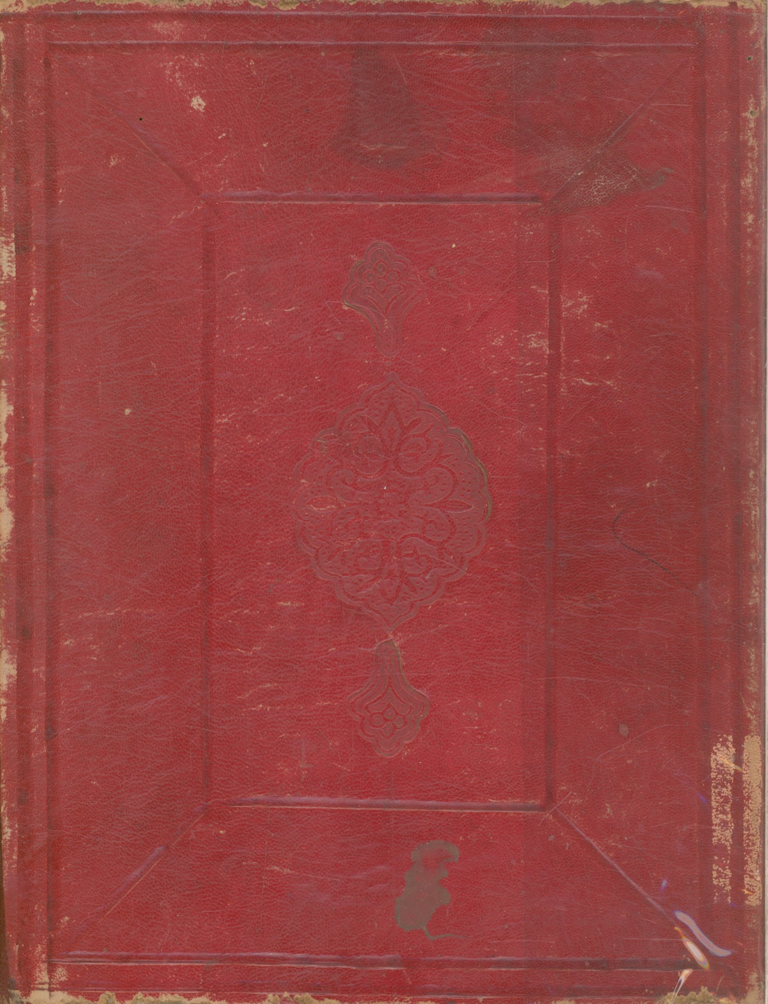
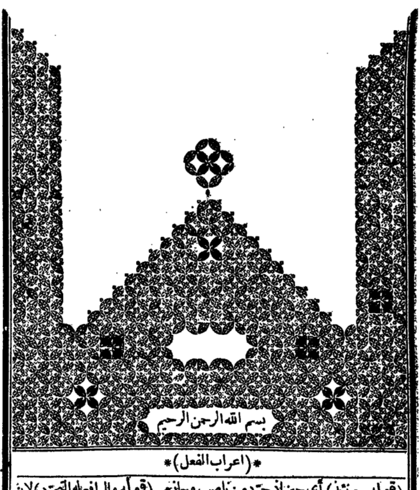


(فهرسة الجزء الثالث من حاشية الصبان على شرح الاشمونى)

الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان على
شرح العلامة الاشمونى على ألفية
ابن مالك فى النحو نفعنا
الله بها والمسلمين
آمين



(اعراب الفعل)

(قوله حينئذ) أى حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية اه دماميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتى على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشئ لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائى) قال وانما لم تعمل مع عاملى النصب والجزم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول فى الجملة اه حفيد وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر اه تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لان اداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفرد الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا لعله لانه لم يسمع الاسم بعد

مالك

(اعراب الفعل)

(ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد) يعنى أنه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائى واختار المصنف الاول قال فى شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثانى فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل

مالك وان كانت الجملة فى تأويله لانها حال أى أى شئ ثبت لك حالة كونك غير فاعل
(قوله ورأيت الذى تفعل) لان الصلة لاتكون اسما مفردا (قوله فبطل
القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث
والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض
على قوله وصح القول بأن رافعه التجرد بأن مجرد ابطال ان الرافع وقوعه موقع
الاسم لا يقتضى صحة أن الرافع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال الثلاثة
(قوله وأجاب الشارح بأنا لانسلم الخ) هذا جواب بمنع ان التجرد عدمى وتسليم ان
العدمى لايكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا انه عدمى لكن لانسلم أن
العدمى لايكون علة للوجودى على الاطلاق بل ذاك فى الاعدام المطلقة أما العدم
المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودى (قوله لانه عبارة عن استعمال
المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح
تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب)
قال يس لاحاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع
المؤكد بالنون والذى فاعله نون الاناث اه وهو تابع فى ذلك لشيخه سم قال
شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع ابدا ولو له محل الناصب
والجازم صرح بذلك القليوبى وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين
لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول
الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذا فى السيوطى
(قوله أى الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله
كذا بأن وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما اثبت بحرف التنفيس) أى
دعه وخصه بالذكر اشارة لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا
للزمخشرى الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد ادعاؤه التأبيد بانه لادليل
عليه وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم فى فلن اكلم اليوم انسيا
والتكرار بذكر أبدا فى ولن يتمنوه أبدا وأما التأبيد فى لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجى
لا من مقتضيات لن ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق
منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بأن هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر
ولا بالمرادف لان الاسم لايرادف الحرف ولان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى
لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا فى
الشمنى وحاصله انه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة

ورأيت الذى تفعل فان الفعل فى هذه
المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو لم
يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم
لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع
فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم
وصح القول بأن رافعه التجرد انتهى ورد
الاول بأن التجرد عدمى والرفع وجودى
والعدمى لا يكون علة للوجودى وأجاب
الشارح بأنا لانسلم أن التجرد من الناصب
والجازم عدمى لانه عبارة عن استعمال
المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ
يقتضى تغييره واستعمال الشئ والمجئ به على
صفة ما ليس بعدمى (تنبيه) انما لم يقيد
المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيد
ولا نون اناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب
الاعراب (وبلن انصبه وكى) أى
الادوات التى تنصب المضارع أربع وهى ان
وكى وأن واذن وسيأتى الكلام على
الاخيرتين فأما لن فحرف نفى تختص بالمضارع
وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم
نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفى ما اثبته
بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفى ولا
تأكيده خلافا للزمخشرى الاول فى
انموذجه والثانى فى كشافه

قوله وعن التكرار بأن هذا الخ لا يخفى انه هذا الجواب لا يجدى نفعا فى دفع التكرار اصلا كما لا يخفى على من له تأمل اه

وليس اصلها الا فا بدلت الالف نونا خلافا للفراء ٤ ولالا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى

(تنبيهات) الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير الثانى تأتى لن للدعاء كما اتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت
لكم خالدا خلود الجبال

وأما فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب أو الغائب ويرده قوله ثم لازلت لكم الثالث زعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله

لن يخب الآن من رجائك من
حرك دون بابك الحلقه

والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة وأما كى فعلى ثلاثة اوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت
قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

الثانى ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما فى قوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما
يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت النصب بأن ولا يجوز اظهار أن بعدها وأما قوله

كيما أن تغر وتخدعا فضرورة

بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائى) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى ابو حيان التميز فلا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قال الدمامينى انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التميز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجىء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التميز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد اه ملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال انه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشىء بالتركيب دمامينى (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفى له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر

مه عاذلى فهائما لن أبرحا

(قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على انه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة فى عينى بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشىء فى فمى فمضارعه يحلو شمنى والكاف فى قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله لن يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سو أفعل أى سوف افعل وحكى الكوفيون سف اقوم كذا فى الفارضى (قوله كى تجنحون الخ) أى كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم شمنى (قوله كيما يضر وينفع) أى للضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أى وجوبا كما سيشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل فى التسهيل اظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيرى كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثانى فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدرى استقبالى (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سيوطى (قوله لدخول حرف الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرفى جر فى الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثانى مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لاقرأ الا أن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هنالك اى فيما اذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ماهنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لاتدعو فى صورة التوسط الى كون خصوص كى تأكيد اللام لاندفاعها بكون أن تأكيد الكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتى ان جعل كى تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيد الكى من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله اردت لكيما أن تطير بقربتى) تمامه وتتركها شنا ببيداء بلقع * تطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض التى يبيد أى يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التى لاشئ فيها شمنى (قوله لايكون مؤكدا لغيره) أى لايليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لايجوز أن يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ماقدمه جوازه بمرجوحية (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن والحاصل انه افرد كلا بتنبيهات ذكرها فى مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل أى شئ والمتبادر من عبارته ان أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب اصله ماذا لاما وحدها وحينئذ لايظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتى قريبا ولا قوله فى غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لاتحذف لافى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما فى كيمه استفهامية لا لان الاصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى انها لايلزم صدريتها وفى الصحيح اقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمنى (قوله كى لتقضينى) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العينى قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لاتفصل الخ) اى فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل

الثالث أن تكون بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وهى مراد الناظم ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان كما فى نحو لكيلا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله اردت لكيما أن تطير بقربتى احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام ويترجح هذا الثانى بأمور الاول ان أن ام الباب فلو جعلت مؤكدة لكى لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل الثانى ماكان أصلا فى بابه لايكون مؤكدا لغيره الثالث ان أن لاصقت الفعل فترجح أن تكون العاملة ويجوز الامران فى نحو جئت كى تفعل كيلا يكون دولة فان جعلت جارة كانت ان مقدرة بعدها وان جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها (تنبيهات) الاول ماسبق من ان كى تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتأولوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ومما يرد قولهم قوله

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوءها * وقوله

كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس

لان لام الجر لاتفصل بين الفعل وناصبه

دائما (قوله حرف جر دائما) أى والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كى من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهى موصولة سم (قوله اذا فصل بين كى الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص فى الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطى وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الاجمال والايهام (قوله بالرفع لا بالنصب) أى مع الرفع لا مع النصب (قوله. وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احسنه لان فعل الجزاء لا يعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمنى وقوله فاحبسنه أى عن النظر الينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك الينا بل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذى تنظر اليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغنى وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع واجيب بأن نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار ان النصب بأن مضمرة بعدها ولا يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وان رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وأنه يمكن ان يقال ان ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على ان اختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم كذا فى الشمنى وانا أقول لا يخفى أن ادعاء التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان اسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع

وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل
عن الاخفش الثانى أجاز الكسائى تقديم
معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كى
تعلم ومنعه الجمهور الثالث اذا فصل بين كى
والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائى
نحو جئت كى فيك أرغب والكسائى يجيزه
بالرفع لا بالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينها
وبين الفعل لا يجوز فى الاختيار الرابع زعم
الفارسى أن أصل كما فى قوله
وطرفك اما جئتنا فاحبسنه
كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
كيما فحذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف
الى انها كاف التشبيه كفت بما ودخلها
معنى التعليل فنصبت

بالنون

بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله ابيت اسرى وتبيتى تدلكى فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك ان العرب اظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة همع (قوله كذا بأن) هى ام الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على ان المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على ان المعنى لا بعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والتى من بعد ظن (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله أن لا يدانينا أى يقاربنا فى المفاخر (قوله اذا اول العلم بغيره) من ذلك ما اذا اريد به الظن (قوله ولذلك اجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا قياسا على حقيقته او مؤولا كما فى الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ما علمت الخ ما اشير عليك الا بأن تقوم وقوله فجرى الخ أى فعومل معاملة قولك اشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندى نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلوأن افعال اليقين وان اريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلوأن افعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه وقال الفارضى انما وجب كونها مخففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وان المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من ان المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على

وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى
قوله لا تشتم الناس كما لا تشتم
الخامس اذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب
بأن مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كى
والاول أولى لان ان أمكن فى عمل النصب من
غيرها فهى اقوى على التجوز فيها بأن تعمل
مضمرة و(كذا بأن) أى من نواصب المضارع
ان المصدرية نحو وأن تصوموا والذى اطمع
أن يغفر لى خطيئتى (لا بعد علم) أى ونحوه
من أفعال اليقين فانها لا تنصب لانها حينئذ
المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان نحو
علم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع أى انه
سيكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن
لا يرجع بالنصب وقوله
نرضى عن الله ان الناس قد علموا
أن لا يدانينا من خلقه بشر
فما شذ نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع
الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت
الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج
مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك
أن تقوم وقيل يجوز بلا تأويل ذهب اليه
الفراء وابن الانبارى والجمهور على المنع

لعل العبارة مقلوبة

المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقة غير ظاهر وقد تلخص ان الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانبارى بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتى من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس فى الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطى (قوله واعتقد حينئذ) أى حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أى لان الناصبة للمضارع اكثر وقوعا من المخففة اما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها اكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال اكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض باكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استوا الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح نعم ذكر بعضهم ان السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لانها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لا انه يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أو لن أو ما اشبههما من الحروف التى تفصل بين ان المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) اى الذى لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابه سم (قوله لتيقن المخوف) أى عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره انه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن المخوف انه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله أن لا اذوقها) أى برفع اذوق كبقية القوافى والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) فأوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد (قوله اجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تمعددا) أى قوى ... كناية عن كبره (قوله او امكان تقدير عامل مضمر) أى كان جزاءى ان أجلد بالعصا ان اجلد فالجار

(والتى من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على انها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى احسب الناس أن يتركوا (تنبيهات) الاول اجرى سيبويه والاخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه

أخاف اذا ما مت أن لا أذوقها

ومنع ذلك الفراء الثانى اجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله

ربيته حتى اذا تمعددا كان جزاءى بالعصا ان أجلدا

قال فى التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو امكان تقدير عامل مضمر

قوله أخاف الخ قبله اذا مت فادفنى الى جنب كرمة تروّى عظامى فى الممات عروقها ولا تدفننى فى الفلاة فاننى أخاف الخ قائلها ابو محجن كان يحب الخمر ولذا حده عمر سبع مرات

والمجرور متعلق بالجلد المحذوف لا المذكور دماميني (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو اردت أن ان تزرنى أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغزبه فيقال اين جواب لما وبم انتصب أدع والجواب ان الاصل لن ما فأدغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله لن ادع القتال بل منصوب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الالغاز قوله

عافت الماء فى الشتاء فقلنا * برديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الاصل بل رديه بوزن عديه من الورود اى اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة واللحيانى من البصريين كما فى الهمع (قوله اذا ما غدونا) اى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب اى جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع الى الحاجة المذكورة فى البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهى الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتتركها) حصر المنصوب فى فتتركها لانه المنصوب نصا بخلاف فتردها اذ قد يدعى انه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتى ان مفسرة الخ) وضمير المتكلم فى قول بعض العرب ان فعلت وضمير المخاطب فى نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما فى قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع

ورجحه فى المغنى بأمور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما فى البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم فى باب كان وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كما فى قوله تعالى حكاية عن طائفة من اهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشرى وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أى حملكم على ذلك الحسد

الثالث اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك اقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا
أدع القتال وأشهد الهيجاء

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية ابى يزيد الرابع اجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة وأنشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا
تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها
فتتركها ثقلا على كما هيا

وفى هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم الخامس تأتى أن

فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بأن ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال ان الزمخشرى لا يرى ذلك فى الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أى لمتعلق فعل قبلها قال الرضى وأن لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه ان قم أى كتبت اليه شيأ هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى امك ما يوحى أن اقذفيه دماميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقى قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما فى الفارضى وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضى وقلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم انه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشرى فى أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تاويل قلت بأمرت واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فنعنى شرطهم أن لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول اى باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بأن بل تحذف أو يؤتى بدلها بأى وكتبت اليه بأن افعل او كتبت اليه أن افعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهى مصدرية فى الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما فى المغنى وفيه عندى نظر لانه انما يظهر فى المفسرة التى ليست فى معنى المفرد كما فى زيدا اضربته لا فى المفسرة بعد أن للمفعول لان الظاهر أن هذه فى محل نصب تبعا لما فسرته لانها فى معنى هذا اللفظ فمحل المفرد محلها وفى كلام الكافيجى ما نصه الظاهر أن الايحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان اراد المفعولية فى المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان اراد المفعولية فى اللفظ مع كون ان زائدة فشئ آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشى فى أن امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ (فائدة)

مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا

اى فلا حاجة للاتيان بأن اه شيخنا

قوله ولا يقال اخذت اى كان ذا لنا سب لما تقدم ولا صحة له ان يقول واخذت عسجدا اى ذهب يخطب سهل اه وقوله اخذت هذا خارج من اوله وهذا لانه ليس فيه معنى القول الا ان يقال المعنى ذكرت عسجدا [illegible]

اذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه
على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فأن مفسرة ونصبه على
تقديرها نافية وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه
مغني أقول يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الاصح
من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية للما) أي التوقيتية كما في المغني
احترازا عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا فما يقتضيه كلام
البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما ان جاء البشير) وتقول
اكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم
لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على ان الشرط
الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم
محذوف بناء على ان الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو
وما دخلت عليه جواب القسم وسيأتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم
(قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت
الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم انها تزاد في غير ذلك اه تصريح ووجه
زيادتها في الآية أن ما لنا ونحوه كما لك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح
على ان الجملة حالية نحو ما لي لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على انه حال نحو ما لك
قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لان دليل
الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما منعنا)
اي فأن لا نقاتل مفعول ثان للجار والمجرور ولتأوله بفعل يتعدى لاثنين (قوله اعمال
الجار والمجرور) وهو لنا في المفعول وهو أن لا نقاتل اه سم قال الدماميني قد
يقال انما يرد ذلك لو كان أن لا نقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس في
كلامه ما يقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال
منعته عن كذا كما في الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف
(قوله أن لا تكون لا زائدة) اي كما زعم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا
أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو
صريح المغني لا قول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها في
الآية مصدرية ثم ذكر قولين على انها مصدرية (قوله في أن لا نقاتل) فتكون أن
مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا
(قوله والفرق بينهما الخ) هذا رد لقياس الاخفش ان الزائدة على حرف الجر

والزائدة هي التالية للما نحو فلما
أن جاء البشير والواقعة بين الكاف
ومجرورها كقوله
كأن ظبية تعطو الى وارق السلم
في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله
فأقسم ان لو التقينا وأنتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم
وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل
بالسماع كقوله تعالى وما لنا أن لا نقاتل
وبالقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة
في ذلك لانها في الآية مصدرية فقيل
دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا وفيه
نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور
في المفعول ولان الاصل أن لا تكون
لا زائدة والصواب قول بعضهم ان
الاصل وما لنا في أن لا نقاتل والفرق
بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه
باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها
الاسم في البيت الاول والحرف في الثاني

الزائد (قوله حملا) أى بالحمل على ما بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى
وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اه مغنى
قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت
فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه
(قوله حيث استحقت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف
متعلق بأهمل (قوله وذلك) أى استحقاق ان العمل (قوله لمن اراد أن يتم)
أى بالرفع والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو
للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله
أن تقرآن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من ان تحملا المنصوب بمحذوف تقديره اسألكما واما فى محل رفع خبر مبتدا
محذوف عائد الى حاجة أى هى ان تقرآن والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من
الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بأنه لا مانع من عطف
ان الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس
مع زيادة وقد يجاب بأن مراده ان عطف ان الناصبة مرجح لكون أن المعطوف
عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل
على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر
كلام المصنف الخ) وظاهره ايضا اختصاصها بالاهمال ووجهه انهم يتوسعون
فى الامهات وضعفها من جهة انها قد تهمل لا ينافى كونها اما اذ لا يلزم فى الام قوتها
من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم ان أكثر العرب يلتزم
اعمال اذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم اهمالها عند ذلك كما سيذكره
الشارح اذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب فقول
البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل
والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد وقوله
أو قبله اليمين اما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدا أو مبتدأ
مؤخر وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف
على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون
الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب فى فعل

(وبعضهم) أى بعض العرب (أهمل أن حملا على ما أختها) أى المصدرية
(حيث استحقت عملا) أى واجبا
(وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة
ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة
وقوله
أن تقرآن على أسماء ويحكما
منى السلام وأن لا تشعرا أحدا
هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون (تنبيه)
فهى عندهم مخففة من الثقيلة
ظاهر كلام المصنف أن اهمالها مقيس
(ونصبوا بإذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين) أى بشروط النصب بإذن
ثلاثة الاول أن يكون الفعل مستقبلا

فيجب الرفع في اذن تصدق جوابا لمن
قال أنا أحبك الثاني أن تكون
مصدرة فان تاخرت نحو اكرمك اذن
اهملت وكذا ان وقعت حشوا
كقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وأمكنني منها اذن لا أقيلها

فاما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا
انى اذن اهلك أو أطيرا
فضرورة أو الخبر محذوف أي انى
لا استطيع ذلك ثم استأنف اذن اهلك
فان كان المتقدم عليها حرف عطف
فسيأتي * الثالث ان لا يفصل بينها وبين
الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو
اذن انا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم
كقوله
اذن والله نرميهم بحرب
يشيب الطفل من قبل المشيب
وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء
أو الدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف
والصحيح المنع اذ لم يسمع شيء من ذلك
وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول
الفعل

الحال لان له تحققا في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دماميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) أي لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرة) أي في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها وانما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اه دماميني وفي الشمني أن ترك تصدرها داخلة على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن اكرمك أو جوابا لشرط قبلها نحو ان تزرني اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجن انتهى وفي الموضع الاول خلاف كما في الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن اهلك أو أطيرا أو اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله اهملت) أي وجوبا بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أي بمثل مقالته سابقا تمن علي وقوله لا أقيلها أي لا أترك مقالتي سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة العظمى كما في الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة اعجبته فقال له تمن علي فقال له اتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على انه ان قال له عبد العزيز ثانيا تمن علي لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطة الرشد في قوله قبل

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها

والشاهد في قوله لا اقيلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الحواشي من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أي غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصريح (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن سيوطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين

فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة
ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية
بالمعمول التاخير اهـ سيوطى قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو
يا زيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اهـ وفيه عندى نظر لتصدرها
فى جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها
داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائى النصب) فيه انه تقدم عن
الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله انه يبطل عملها ويمكن الفرق
بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لانهما فى تأويل اسم واحد سم (قوله
وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا اقل من
أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم ان اقتضاه الحال كما سيأتى
فى الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن
حيث كون اذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن
حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام
ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما فى الرضى لانها غير متصدرة فى الظاهر اهـ سم
ويشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل
المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيك
غدا فقلت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان
الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظى والمحلى بقرينة التمثيل اهـ ويدفع
بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظى لانه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر
(قوله ألغيت) أى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها
حشوا) أى بين جزءى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف
على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أى جملتى الشرط والجواب
(قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا
يتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف
على الجواب أعم من ان تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على
لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافى جواز
الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض
(قوله لان ما بعدها مستأنف) أى بناء على ان الواو استئنافية وقوله أو لان
المعطوف الخ أى بناء على انها عاطفة (قوله فالمذهبان) أى القول بجواز

والاختيار حينئذ عند الكسائى
النصب وعند هشام الرفع (وانصب
وارفعا اذا اذن من بعد عطف) بالواو
والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا واذا
لا يلبثوا خلفك فاذا لا يؤتوا الناس
نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على
الاهمال وبه قرأ السبعة (تنبيهات)
الاول أطلق العطف والتحقيق انه
اذا كان العطف على ماله محل ألغيت
فاذا قيل ان تزرنى ازرك واذن أحسن
اليك فان قدرت العطف على الجواب
جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشوا
أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب
وقيل يتعين النصب لان ما بعدها
مستأنف أو لان المعطوف على الاول
أول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن
اليه ان عطفت على الفعلية رفعت
أو على الاسمية فالمذهبان

الامرين

الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى انها اسم) أى غير ناصب للفعل وانما الناصب له ان مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أى وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت ان) ولعل المفرد المؤول به ان ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى اذا جئتنى وقع اكرامك لا مبتدا خبره محذوف أى حاصل والا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني وذهب الرضى الى انها اسم واصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون فى صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط فى نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز اجراؤه مجرى لو فى قرن جوابه باللام نحو اذا لاذقناك أى لو ركنت شيأ قليلا لاذقناك واذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدى

أى ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن ازرك ثم قال ولما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا ان اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها وقلب نونها فى الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى ان أكثر ما قاله مناف على ان أصلها اذا وفى حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم ان اذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا او اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن أكرمك بالرفع على ان الاصل اذا أتيتنى أكرمك وبالنصب على انها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أى على انها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أى وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل

*الثانى الصحيح الذى عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل فى اذن اكرمك اذا جئتنى اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وأن

قال فاذا قال القائل ازورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرمك واقع

اه أى ولا من اذ اوان حذفت همزتان ثم ألف اذ الالتقاء الساكنين كما يقول

الزندى مستدلا بانها تعطى الربط كاذا والنصب كان افاد كل ذلك فى الهمع

(قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن

المشتمله عليها اذن كما فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله لا أن مضمرة بعدها)

كما ذهب اليه الخليل فى أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني

واعتل الخليل بعدم اختصاصها الدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك

همع (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا باذن المستقبلا

(قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت فى الصدر أو الحشو

أو الاخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفى كلامه مسامحة أى ربط

الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين فى كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال

فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أى ان كنت فعلت الوكزة كافرا

لا نعمك كما زعمت يا فرعون فأنا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر

لأنعمك (قوله اذن اظنك صادقا) برفع اظن لانه للحال كما يفيده ما سننقله عن

الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما فى الاستقبال

أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء

للمحبة (قوله اختلف فى لفظها الخ) اى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب

بالالف اجماعا كما فى الاتقان اتباعا للمصحف العثمانى قال السيوطى فى حاشية

المغنى ينبغى أن يكون الخلاف فى الوقف عليها مبنيا على الخلاف فى حقيقتها

فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى انها اسم منون يوقف عليها بالالف

(قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما فى عبارة المغنى

(قوله والمازنى والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء

الخ) ونقل السيوطى قولا بالعكس لضعفها فى الاهمال وقوتها فى العمل

(قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه أن

العمل فى اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق فى الكتابة محتاج له على العمل أيضا

(قوله وهى لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من انكرها

دماميني (قوله وبين لا) أى سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين

(قوله ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام فى أن الناصبة دفعا لتوهم

اهمالها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) أى أن الواقعة بعد لام الجر

وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة

لا ان مضمرة بعدها كما افهمه كلامه * الثالث

معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال

الشلوبين فى كل موضع وقال الفارسى فى

الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال

أحبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة

هنا * الرابع اختلف فى لفظها عند الوقف

عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها

بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها

كنون لن وأن وروى ذلك عن المازنى والمبرد

وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى كتابتها

والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت فى

المصاحف والمازنى والمبرد بالنون وعن

الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت

بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف

* الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من

العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهى

لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة

وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها

مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها

وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها

مثلها فى نفى الحال انتهى (وبين لا ولام جر

التزم اظهار أن ناصبة) نحو لئلا يكون للناس

عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لا فى الآية

الاولى نافية وفى الآية الثانية مؤكدة زائدة

(وان عدم لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا)

سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي أو للتعدية نحو أعددت زيدا للقاتل (قوله اذا لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وامرنا بما امرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغني والشمني (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني مالم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا قاله ابو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله مالم ينتقض النفي انه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل قال والفرق ان النفي مسلط مع لام الجحود على ماقبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا ان النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه اعني ماقبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط اي فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق لا مطلق النفي والنحويون اطلقوه وأرادوا الثاني اه تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) اى في الجملة والا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين بسم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بأن اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان واللام زكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعب أي ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضي لانتج مطلوبه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي أي الماضي معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن أجازه في أخواتها) نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن اجازه في ظننت اي قياسا نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا

لا في موضع الرفع بعدم وان في موضع النصب على الحال اما باعمل ومظهر او مضمر انصب على الحال اعمل متى أن ان كانا اسمى مفعول أو من فاعل اعمل المستتر ان كانا اسمى فاعل اى يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان اكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار أن بعدها وهذا اشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما اضمرا) اى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها للسبب كما ان كي للسبب وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجر ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان لم يكن أي المضارع المنفي بلم كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافا لمن اجازه في أخواتها قياسا ولمن اجازه في ظننت

قوله لو قال [illegible] مدعى [illegible] واحد فلا داعي الى قوله ذلك كما يظهر بالتأمل [illegible] والله أعلم

ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اهـ فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المعنى اهـ من جواز هذه التراكيب ممنوع مع ان دعواه ان اللام فيها لام كى وان النظر فى المعنى يرشد الى ذلك باطلة قال فى التصريح وبعضهم اجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ماجاء زيد ليفعل اهـ قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى اللام فى نحو ماجاء زيد ليفعل لام كى (قوله ماذكره من ان اللام الخ) لان كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولام جر الخ (قوله والنصب بأن مضمرة) انما قال مضمرة مع ان النصب عند البصريين بعد اللام بأن مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام اظهرت ان أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتى عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الاصالة بدليل مابعده واحتجوا بقوله

لقد عذلتنى ام عمرو ولم اكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت ان الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بأن مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير مامر فى قوله كان جزاءى بالعصا ان أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن (قوله اختلف فى الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى انه) أى الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال واجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اهـ دماميني قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف فى قولك ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على راى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى انها زائدة تقوية للعامل اهـ وفى المغنى ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اهـ فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ ويدل لما قلناه

(تنبيهات) الاول ماذكره من ان اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام ان والخلاف فى اللامين اعنى لام الجحود ولام كى الثانى اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى انه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا للفعل

قوله لأجل قول الخ وعندى ان اسقاط مثل هذا الكلام [illegible] والاولى للشارح التعميم [illegible] وحينئذ يستأذ ما اقتصر لاجله على قوله مضمرة اهـ والله اعلم كاتبه محمود

ما يأتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بدله من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده) ان مضمرة اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز واجيب بما قاله بعضهم من ان الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد أما ان يعيش واما أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لولاه لامكن حمل قوله مؤكدة على انها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله انها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا الا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها فى الكلام كخروجها وقوله اذ لو كانت زائدة أى محضة والا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أى الا بتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح أى خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى كونها التقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله أوهاما) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أى فما كان جع) قال سم أى ضرورة الى هذا التقدير اه أى لصحة فما جمع مريد ليغلب الخ وقد يقال الداعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمني ليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى فى البيت فما جمع متأهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما

وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها فى تاويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفى الخبر الا ان الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ ابو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفى ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها الا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هى لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهاما أو مستعدا الان يفعل الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومى
مقاومة ولا فرد لفرد

أى فما كان جمع ومنه قول أبى الدرداء

أمام يد الترك بهما (قوله ما أنا الا دعهما) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله اطلق النافى) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان (قوله وان كانت تنفى الماضى) أى فى المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافى هنا أن يكون نافيا للحدث فى الماضى فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله فى قراءة غير الكسائى) أما فى قراءته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس اعدائهم الكثيرين (قوله انها لام الجحود) أى ليس مكرهم اهلا لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما (قوله ان الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كى فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ اعل هذا اغلبى لا واجب بدليل تعبيره بيبعد دون يمنعه وانه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضرب به أبوه ثم رأيت الدمامينى ذكر أن المخرجين للآية على النفى لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أى حذف جوابها العلم مما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف فى الاية وقوله وهو أى جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون (قوله معدا الاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أى مهيأ ولا ينافيه ان الفرض كون اللام لام كى لان المراد بلام كى ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثير من اعدائهم (قوله لان أن يفترى فى تأويل مصدر) أى وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما ان القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى ان بعد نفى كان (قوله اذا يصلح) أى من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقان بخفى) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفى وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفى أو الوصفية لمفعول مطلق لخفى أى خفاء كذلك أى كخفاء ذلك (قوله اى كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن خفى بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا حال كونه كأن بعد نفى كان فى وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفى كان فى الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعاطفان

فى الركعتين بعد العصر ما أنا الا دعهما الرابع ما ولم دون لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك اطلق النافى ومراده ما ينفى الماضى وذلك لا لان نفى غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان فهى بمعنى ما واطلاقه يشملها وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى انها لام الجحود لكن بعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذى يظهر انها لام كى وان ان شرطية أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا الاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال كما يقال أنا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل الخامس اجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار أن مستدلا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع ولا حجة فى الآية لان أن يفترى فى تأويل مصدر وهو الخبر

كذلك بعد أو اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا أن خفى) أن مبتدأ وخفى خبره وكذلك وبعد متعلقان بخفى وحتى فاعل يصلح والا عطف عليه أى كذا يجب اضمار أن بعد أو اذا صلح فى موضعها حتى

صورة بخلاف مالو قيل لاطيعن الله أو أن يغفر لى فلا تجانس فى الصورة اذ كر أن فى المعطوف دون المعطوف عليه وقال الجامى وأما الفاء والواو وأو فلانها لما اقتضت نصب مابعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التى لمجرد العطف المقيدة مساواة مابعدها لما قبلها فى الشك مثلا وأو التى تقتضى مخالفة مابعدها لما قبلها فى ذلك فان ماقبلها محقق الوقوع حتى يحصل مابعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لا بها نفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لألزمنك الخ) لا يتعين فى هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الازمان كما قاله الشارح فى شرحه على التوضيح قال ويتعين الاول فى نحو لأطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى نحو لانتظرنه أو يجىء والثالث فى نحو لأقتلن الكافر أو يسلم اهـ وقد يقال لانتظرنه أو يجىء صالح للاستثناء فتأمل وأما لاستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدمامينى وليس بشىء اهـ وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمنى (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اهـ تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنييها أيضا فى هذا البيت فتدبر (فائدة) قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت فى قصيدة لزياد الاعجم غالبها مرفوع القوافى وبعضها مجرورها وقال الزمخشرى فى شرح أبيات الكتاب ابيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشد بيت منها أنشد على حقه من الاعراب وان أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاى حى من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حى ايضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبى وهو أعزة والشاهد فى أو أسوءك فانه منصوب

نحو لألزمنك أو تقضينى حقى وقوله
لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى
فما انقادت الآمال الا لصابر
وقوله
أو الا كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله
وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها أو تستقيما
ويحتمل الوجهين قوله
فقلت له لا تبك عينك انما
نحاول ملكا أو نموت فنعذرا
واحترز بقوله اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا من التى لا يصلح فى موضعها أحد الحرفين
فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار أن كقوله
ولولا رجال من رزام أعزة
وآل سبيع أو أسوءك علقما

قوله فان أنشد عم
بيانه لمذهب المخالف
لهذا البعض وان
كان التفسير لا يفيد
ذلك فتأمل
بحثنا

بأن مضمرة بجوازا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال واساءتك
وعلقم قال العينى منادى مرخم أى ياعلقمة وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام البعض
من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب
بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد
أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيآن
اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم ويلحظ
قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلا ينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا
مقدرا على مصدر متوهم [illegible] لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف
الاسم على الفعل الا فى نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى على ما
سبق فى آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب
من بين أنواع الاسم (قوله ليكونن) بفتح اللام (قوله فى غيرهما) أى غير
المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أى مخالفة الثانى للاول من حيث
لم يكن شريكاله فى المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو
وجاء زيد لا عمرو فان الثانى خالف الاول فى المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص
ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم فى الاعراب (قوله أن النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم
معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش
الفصل بينهما بالشرط نحو لالزمنك أو ان شاء الله تقضينى حقى سيوطى (قوله
ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور
المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك
لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أى من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على
مصدر متوهم لزم اضمار أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على
مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا
مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس
المتعاطفين فى الصورة كما مر وبهذا علم ما فى قول البعض تبعا لشيخنا الاولى أن يقال
ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضمار أن (قوله
موقع الى أن أو الا أن) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو
الا وحدها اه دمامينى أى لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار
اذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر
بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان لحتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية

(تنبيهات) الاول قال فى شرح الكافية
وتقدير الاوحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه
المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى
المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر
وبعدها أن ناصبة للفعل وهما فى تأويل
مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها
فتقدير لانتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار
أو قدوم وتقدير لاقتلن الكافر أو يسلم
ليكونن قتله أو اسلامه وكذلك العمل فى
غيرهما * الثانى ذهب الكسائى الى أن
أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء
ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل
انتصب بالمخالفة والصحيح أن النصب بأن
مضمرة بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها
ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر
متوهم ومن ثم لزم اضمار أن بعدها *
الثالث قوله اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا
أحسن من قوله فى التسهيل بعد أو الواقعة
موقع الى أن او الا أن لان لحتى معنيين
كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثانى
التعليل مثل كى فيشمل كلامه هنا نحو لارضين
الله أو يغفر لى بخلاف كلام التسهيل لان
المعنى حتى يغفر لى

بما حاصله عموم كلامه هنا ويوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مرّ عن الدمامينى (قوله بمعنى كى يغفرلى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى ايهاما قويا اذ أصل الايهام موجود فى العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شئ وأجازه بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول اهـ سيوطى والظرف متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيد الان معناه كالاضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصروا فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جئ به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب فى حتى حينئذ) أى حين اذ اضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامى الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اهـ وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط ان لما تقدم قبل الا التى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدمامينى سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا افعل حتى تفعل أى الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعا اذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدمامينى وابن الناظم لكن نظر فيه سم بان النفى قبل حتى لا ينتطع عنه بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا الان عمل الجر ثبت مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جر بهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه دمامينى (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله حتى أن تفعل) فقسر الا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أى الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحدا فى وقت الا وقت أن يقولا الخ (قوله وان المراد معنى الغاية) أى يمتد انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك

بمعنى كى يغفرلى وقد بان لك ان قول الشارح بمعنى الى لا التى بمعنى كى لا وجه له يريد حتى بمعنى الى من قول الشارح بعد أو وكلتا العبارتين خير من ان أو ترادف الحرفين بمعنى الى أو الا فانه يوهم أو والعاطفة كما تر وليس كذلك بل هى أ

(وبعد حتى هكذا اضمار أن حتم) أى واجب والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها أن يصلح فى موضعها الى وقد تكون للتعليل (كجد حتى تسر ذا حزن) وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوى ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى يقولا والظاهر فى هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية

نعم هو ظاهر فى قوله
والله لا يذهب شيخى باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه
(تنبيه) ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا اظهار أن بعدها توكيدا كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى حالا أو مؤولا به) أى بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا) أى لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بأن كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لأسيرن حتى ادخل المدينة وكالآية السابقة

واعترضه الدمامينى بأن هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا ظاهر فى قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بثار شيخى اى الحسين بن على الا أن أقتل هذين الحيين أى لكن أقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدمامينى ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثار باطل لان المعنى حينئذ لا أترك أخذ ثار شيخى الا قتل الحيين فأتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه يمتد انتفاء ترك الاخذ بالثار الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد وأما كونها للتعليل أى ينتفى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فاعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أبير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من أباره الله أو أباده أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قاله الشمنى (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثار ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له أى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا يعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وان كان الغاية والتعليل محتملين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به (قوله أرفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أى وجوبا ان كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم يكن حقيقيا بأن كان بالنسبة الى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط فى نصب المضارع استقباله لان نصبه بأن المضمرة وهى تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهى لن نبرح عليه الخ وقد يقال أنها من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع

موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعتبر فى المحكى بخلاف ما فى الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ماقبلها) أى لزمن الفعل قبلها قال سم أى ولم يكن [illegible] حقيقة بدليل ما يأتى انه يجب رفع الحال حقيقة مع انه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا) أى أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيا عدماميني (قوله فان قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) اى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها اى لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بأن يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما سيشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدماميني قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبأن شيأ آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لامر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه قوله بالدخول فى القول) اى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى

وان كان غير حقيقى بان كان بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال والنصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل فالاول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول

القول لكان أوضح (قوله فهو) اى القول حال بالنسبة الى تلك الحال اى
باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثانى
يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان
الفعل حالا حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أولوى وأقرب الى اعتبار استقباليته من
الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام
الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى
فى شرح التسهيل تلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها
لوقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والا فان كان
حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه افاده سم (قوله بالعزم عليه) اى
القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال
وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب)
مالم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على مافيه (قوله أو تأويلا نحو حتى
يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فأنا الآن متمكن من الدخول وحاصلهما
أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود فى الحال اه دمامينى فعلم ان من
الحال المقدرة تقدير المستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه
عندى نظر لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتالو حتى
حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب
اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال
والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح
بأن المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لان النصب بأن يناقض قصد
الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى
حكى الجرمى ان من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة
شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من
كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى ادخلها)
نعم ان انتقض النفى نحو ما سرت الا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية
وأما قلما سرت حتى ادخلها فان أردت نفى السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب
النصب وان اردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت
الدمامينى ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم
تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح أفاده فى التصريح

قوله

فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثانى فهو مستقبل
بالنسبة الى تلك الحال بتقدير اتصافه بالعزم عليه ولا يرتفع الفعل بعد
حتى الا بثلاثة شروط * الاول أن يكون حالا
اما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت
ذلك وأنت فى حالة الدخول والرفع حينئذ
واجب او تأويلا نحو حتى يقول الرسول فى
قراءة نافع والرفع حينئذ جائز كما مر * الثانى
أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى
نحو سرت حتى تطلع الشمس وما سرت حتى
ادخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء
السببية أما الاول فلان طلوع الشمس
لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول
لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان
السبب لم يتحقق ويجوز الرفع فى ايهم سار حتى
يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير
محقق وانما الشك فى عين الفاعل أو فى عين
الزمان

(قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضي نقلا عن الاخفش الا ان العرب لم تتكلم به قال الدماميني والذي يظهر اجراء ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضا بأن يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول انت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فانا الآن أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أى لوجود الشرط لان عدم السير تسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيرى الخ) ينبغي ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه سم أى وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان ما بعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) اى كائنة على ثلاثة اقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة اضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة اقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث ان الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى انها غائية اى غير جارة (قوله اى حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى الخ) تمج اى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال أى وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول أى يؤتون وتهر من هر من باب ضرب أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بما تأكله من آثار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل (قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لان ما قبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون اشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء

وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى على أن يكون اصل الكلام ايجابا ثم أدخلت اداة النفى على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسالة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها وكذا فى كان سيرى امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه (تنبيهات) الاول تجيء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقد مرتا وابتدائية اى حرف تبتدأ بعده الجمل اى تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة اشكل

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله

يغشون حتى ما تهر كلابهم *

وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف ان حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك * الثانى اذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وان مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسببا عما قبلها انتهى

(وبعد فا جواب نفى أو طلب

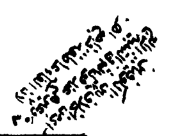
النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو
قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها نحو قد كنت في خير فتعرفه
قاله السيوطي ويزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفي كما سينبه عليه الشارح
(قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخرج تالي التقرير
نحو أولم يسيروا في الارض فتكون لكن في العمدة وشرحها أن تالي التقرير
لا ينصب جوابه وفي التوضيح ان مما احترز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالي
تقريرا نحو ألم تأتني فأحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي قال خالد فثبت
أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي
وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تاليا تقريرا أولانه جواب
الاستفهام اه وقال في المغني أي المغني ولكون جواب الشيء مسببا عنه امتنع النصب
جوابا للاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة لان رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء
بخلافه في آية أولم يسيروا الآتي السير في الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب
اه بايضاح من الشمني وعليه فيكون في النفي التالي تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد
بمراعاة صورة النفي او الاستفهام قد يقتضي جواز النصب في آية ألم تر فلعل المراد
مراعاتهما شذوذا أو هو موافقة لقول حكاه في المغني ورده أن النصب في الآية
جائز عربية كما في آية أولم يسيروا لكن قصد العطف على انزل بتأويل تصبح بأصبحت
ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق في النفي بين كونه محضا نحو لا يقضى عليهم
فيموتوا أم لا بأن نقض بالا نحو ما تأتينا فتحدثنا الا بخير أو دخلت عليه اداة الاستفهام
التقريري نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضا اه ملخصا فتأمل
واعترض سم تقييد الطلب بالمحض بأنه يوهم رجوعه لكل انواعه مع أنه خاص
منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح
في ذلك (قوله في موضع الحال) اى اومعترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله
ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف اى نصب الفعل واقعا بعد ماذكر (قوله
لا يقضى عليهم فيموتوا) اى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم
فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه
وفيما يأتي لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على
الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي كما تقدم فلا بد أن
يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين انواع الاسم وهذا كما في

محضين ان وسترها حتم نصب) أن مبتدأ
ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ أو خبر في موضع
الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب
يعني ان أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب
نفي نحو لا يقضى عليهم فيموتوا

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا
والنهي نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله
لا يخدعنك مأثور وإن قدمت
تراثه فيحق الحزن والندم
والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم قوله
رب وفقني فلا أعدل عن
سنن الساعين في خير سنن
وقوله
فيارب عجل ما أؤمل منهم
فيدفأ مقرور ويشبع مرمل
والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله
هل تعرفون لباناتي فأرجو أن
تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
والعرض نحو قوله
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا
والتحضيض نحو لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وقوله
لولا تعوجين يا سلمى على دنف
فتخمدي نار وجد كاد يفنيه
والتمني نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما وقوله
يا ليت أم خليد واعدت فوفت
ودام لي ولها عمر فنصطحبا
واحترز بقا الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف

المغني من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض استروا حابقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أي لا يقضى عليهم فيموتين نظر لتصريحهم بأن ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بأن يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما امر الخ) اى أو ترج كما يأتي فالجملة مع النفي المتقدم تسعة مجموعة في قول بعضهم مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذا النفي قد كملا والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أي بأي اداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فأسير معك اى متى تسير (قوله يا ناق الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أي ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي (قوله فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أي يهلككم (قوله لا يخدعنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فأبدلت الواو تاء ولعل معنى وإن قدمت تراثه أي وإن تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن بفتحتين) أي طريق (قوله فيدفأ مقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل العادم للقوت (قوله لباناتي) جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وإنما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فأصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فأصدق بناء على ان جواب الطلب المقرون بالفاء معها في محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان أخرتني فتصدقي ثابت وأكن وضعفه في المغني قال والتحقيق انه عطف على فأصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى اى العطف الملحوظ فيه المعنى لان المعنى أخرني أصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم اى تأدبا وعلى الثاني مشى في الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدماميني كقراءة أبي عمرو لولا أخرتني الى اجل قريب فأصدق وأكن ثم قال والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أي تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك

في بعض النسخ بدل قوله وقد لا يتحقق الخ فقال وقد يفرق بينهما اه



على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

الم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فانها فى فينطق للاستئناف اى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بأن النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بأن قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالى والبيداء القفر والسملق الارض التى لا تنبت شيأ (قوله بمعنى ما تأتينا فتحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها للعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما اسلفناه سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيدا للاول فينصب عليه النفى لان الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا (فائدة) اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء

الاول

قوله غير متعين يحتمل اذ مراده هنا الغير لقوله والسببية اه أى وقصد السببية مع وقوع يكون تزييف الدمامينى فافهم اه كاتبه

قوله بمعنى ما تأتينا فتحدثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما

الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للاول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تأتينا) أى فى المستقبل فأنت تحدثنا اى الآن والافظاهره مشكل اذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى اصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المغنى والرضى ثبوت اصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفى راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى يعنى الاول فى كلام الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا ايضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية اى لا يقضى عليهم ميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع للحدث اما على انه موضوع لمعنى الفعل فيشكل افاده سم (قوله وبالمصدر) أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه ان حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب فكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر أى اكفف فهو من قبيل رزقنى الله مالا الخ (قوله فى ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز النصب) أى والرفع كما فى النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءنى أحد الازيد فأكرمه فان جعلت

وبمعنى ما تأتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدأ فيكون المقصود نفى الاول واثبات الثانى واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الاول واحترز بمحض عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بالا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ومن الطلب الذى ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل نحو صه فأكرمك أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو سكوتا فينام الناس ونحو حسبك الحديث فينام الناس ونحو رزقنى الله مالا فأنفقه فى الخير فلا يكون لشئ من ذلك جواب منصوب وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك (تنبيهات) * الاول مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل الا طعامه قال ومنه قول الشاعر

وما قام منا قائم فى ندينا ... فينطق الا بالتى هى اعرف

وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك واعترضهما المرادى وقال ان النفى اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب انشد فينطق الا بالتى هى اعرف

الهاء لاحد نصبت لتقدّم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى وان جعلتها الزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير (قوله قد تضمر أن الخ) سيذكره المصنف فى الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهنالك بسطه (قوله ونحو اذا قضى امرا الخ) انما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لانه ليس هنالك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشئ ولما سيأتى عن ابن هشام من انه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لا بدّ من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظرا الى وجود الصيغة فى هذه الصورة ويردّه ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامرين قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجائز فى الشعر لامثال (قوله يلحق بالنفى التشبيه الخ) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى مانصه وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خيرة فتعرفه يريد ما كنت فى خيرة فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) اى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضى لانّ الثانى خبر والاوّل ليس بخبر لانه اما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الاوّل فى المعنى ولم يخالفه فى الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الفاء هى الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمى أن النصب هنا بالفاء والواو وردّ بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لانّ الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دمامينى (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم أنها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله الرضى بأن فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بأن مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أى وصفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه أنه يشترط فى النصب أن يتقدم على الفاء ما يتصيد منه

مصدر

* الثانى قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى اداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بانما اختيارا نحو ان تأتنى فتحسن الىّ أكافئك ونحو متى زرتنى أحسن اليك فأكرمك ونحو اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فى قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله

سأترك منزلى لبنى تميم … وألحق بالحجاز فاستريحا

* الثالث يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية ان غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح فيقال غير قائم الزيدان فنكرمهما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى أن الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو والصحيح مذهب البصريين لانّ الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير فى نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع

قوله نظير للجائز الخ أقول هذا خلاف المتبادر من الشارح كما يظهر بالتأمل فى قوله بعد ونحو قوله سأترك منزلى الخ فلعل المراد بقوله اضطرارا اى شذوذا والله أعلم اه كاتبه

مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي يشترط أن لا يكون المتقدم
جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع
أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف
فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقال في محل آخر يتعين الرفع
في نحو هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو أفي الدار زيد فنكرمه أو أزيد منا
فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن
الماضي (قوله فالتقدير) أي في المثال الثاني وأما التقدير في الاول ليكن منك
اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أي بمكان
ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسئول عنه (قوله والواو كالفا) ألحق
الكوفيون بهما ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
ثم يغتسل منه وضعف بأنه يصير المعنى على النصب النهي عن الجمع بين البول
والاغتسال فيقتضي أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي
وليس كذلك وأجاب في المغني بأن اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل والدليل
هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف
لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا ان ثم تكون استئنافية
وبه صرح صاحب رصف المباني قاله الدماميني (قوله ان تفد مفهوم مع) اى مع
العطف فلا ينافي ما صرح به من انها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم
قال في المغني ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضي
في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال لما قصدوا في واو الصرف
معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا
من أول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على
الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامي
ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول
معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر
على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن
فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب
حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أي يقصد
بها المصاحبة) أي لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه ان النصب بعدها
ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع

*الخامس شرط في التسهيل في نصب جوابه
الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازا
من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب
قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه
وهو مذهب أبي علي ولم يشترط ذلك المغاربة
وحكى ابن كيسان اين ذهب زيد فنتبعه
بالنصب مع ان الفعل في ذلك محقق الوقوع
واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة
سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام
بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) في
جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع) أي
يقصد بها المصاحبة

فى جواب كذا فيه تجوّز ظاهر أفاده زكريا عن المرادى (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوى على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة مع ان الطمع فى ذلك انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أى ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافى هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم انه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو واستثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز فى الهمزة الضم نظرا لضم العين فى الاصل والكسر نظرا لكسرها الآن أفاده الاسقاطى على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اهـ زكريا واللام فى لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العينى ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى ان أبعد ذهاب لصوت كما قاله الدمامينى والشمنى (قوله أتبيت الخ) التاء فى الفعلين لام الكلمة والخطاب فى الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء فى ان بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية وريان تخييل والباء فى بليلة الملسوع بمعنى فى وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم أك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله فى قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر فى الثانى (قوله وقس الباقى) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجى وقال أبو حيان لا ينبغى أن يقدم على ذلك الا بسماع (قوله فى غير الموجب) أى غير الخبر المثبت وغيره هو النفى والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى فى وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب اى فى الامكنة التى ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف ان والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهى للعطف ايضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ)

هذا

(كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) أى لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو فى خمسة مما سمع مع الفاء الاول النفى نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين

* الثانى الامر نحو قوله

فقلت ادعى وأدعو ان أندى … لصوت أن ينادى داعيان

* الثالث النهى نحو قوله

لا تنه عن خلق وتأتى مثله … عار عليك اذا فعلت عظيم

* الرابع الاستفهام نحو قوله

أتبيت ريان الجفون من الكرى … وأبيت منك بليلة الملسوع

وقوله

ألم أك جاركم ويكون بينى … وبينكم المودة والاخاء

* الخامس التمنى نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين فى قراءة حمزة وحفص وقس الباقى قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها فى غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء وأضمرت أن وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه

ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تأ كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى والنصب على النهى عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن والخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء

(تنبيه) وقد تقدم (وبعد غير النفي جزما اعتمد) جزما مفعول به مقدم

هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها اهـ ز كريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى ان رفع ما بعد الواو استئنافا لاباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدا فما الداعى الى تقديره ثم رأيت فى شرح الدماميني عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فأجاز فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهى والنصب بان مضمرة ما نصه تقدير هو ليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اهـ (قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى) أى على النهي عن كل منهما كما عبر به فى المغنى وغيره قال الدماميني ولى فيه نظر اذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وأن المراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل قال الشمنى يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أى بناء ما بعد الواو على مبتدا محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو بتقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهى عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع على النهى عن الاول واباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحة للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اهـ بالحرف (قوله وبعد غير النفى) قال السيوطي نقلا عن ابن هشام ينبغى أن يستثنى أيضا والتى للتمنى فى نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه ان اشرابها التمنى طارئ عليها فلذا لم يسمع

الجزم بعدها اه وغير النفي هو الطلب (قوله ان تسقط الفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بأن تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو فى والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقنى أطعك وهل تزورنى ازرك وليت لى مالا انفقه والا تنزل تصب خيرا ولولا تجىء اكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشئ على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو اكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله ويحتملهما) أى الحال والاستئناف ومما يحتملهما قراءة ابن ذكوان وألق ما فى يمينك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كروا الى حرتيكم الخ) الكر الرجوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهى ارض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جائز باجماع) أى وانما الخلاف فى عامله كما قال الثانى اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا انه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثانى لنيابته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك اه تصريح ونوقش بأن تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفى الهمع ان ابن عصفور رد هذا القول بأنه يقتضى كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بأن فى تضمين ائتنى مثلا معنى ان تأتنى تضمين معنيين معنى ان ومعنى تأتنى ولا يوجد فى اسمائهم تضمين معنيين مع ان معنى ان تأتنى معنى غير طلبى فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما ان النصب بضربا فى ضربا زيدا النيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط اذ لا تعليق

فى الطلب

أى اعتمد الجزم (ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) اى انفردت الفاء عن الواو وبأن الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وكذا بقية الامثلة أما النفى فلا يجزم جوابه لانه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفى واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لى مالا انفق منه أو الحال أو الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله كروا الى حرتيكم تعمرونهما كما تكر الى أوطانها البقر

(تنبيهان) * الاول قال فى شرح الكافية الجزم عند التعرى من الفاء جائز باجماع * الثانى اختلف فى جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهى وباقيها نابت عن الشرط

في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف
لا المصدر اه تصريح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيدا في ضربا
زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله بجملة الشرط) أي اداته وفعله (قوله بشرط
مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين
تقدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يحذف منها الا هي (قوله
ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى
في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو اكرمني أكرمك
أما التجوز فلما قيل من ان امر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة
الاجنبي وأما التكلف فلان دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا
يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم
ان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول
بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد
الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد
الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة
اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز
وتكلف لانه لا معنى له فتأمله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه انه لم يخطئ
الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) ابطله المصنف بقوله تعالى
قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن
لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال
الدماميني وهذا مبني على ان بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع
قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان
متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن
اعتراض والده بأن الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل
أن يكون الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع
واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم
وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا
فالجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المغني بان الجواب لا بد أن
يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل
الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما بقي شيء آخر يظهر لي وهو أن

أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل
منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي
والسيرافي وابن عصفور وقيل الجزم بشرط
مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب اكثر
المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل
ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو
ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار
القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف ع

مقول قل فى الآية على أن يقيموا مجزوم فى جواب الامر محذوف لدلالة الجواب
عليه أى قل لهم اقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو
الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال
الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بأن جزم الجواب بلام امر مقدرة أما
عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويجيئ ما ارتضاه المصنف
فى هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون
مقول القول الا انه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا بتاء الخطاب فاحفظ
هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى اداته لابد له الخ اجيب بأن هذا فى الشرط
الحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة
بل مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان الطلب
لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن
يكون هو أى الفعل مضمنا له أى للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب فعلم أن ما تكافه
شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان
تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة
مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز
اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف
الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله
ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب
ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل
العامل على ما ذهب اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم
(قوله فيما مر) أى فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به
الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ما ذكر لا وضعه بالفعل
ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع فى قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وأما قراءة
الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى
تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفى بعض النسخ قبل
لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول أن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار
الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضى (قوله دون تخالف)
حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فانه لم يشترط
صحة دخول ان على لا وجوّز الجزم فى نحو لا تدن من الاسد تأكلك بتقدير ان تدن

بغير

لان الشرط لا بد له من فعل ولا جائز أن يكون
هو الطلب بنفسه ولا مضمنا له مع معنى حرف
الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل
ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف
الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم
أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير
انتهى (وشرط جزم بعد نهى) فيما مر أن
يصح (أن تضع ان) الشرطية (قبل لا)
النافية (دون تخالف) فى المعنى (يقع)
ومن ثم جاز لا تدن من الاسد تسلم وامتنع
لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم خلافا
للكسائى

و أما قول الصحابي يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهي لا على الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت الياء (تنبيهان) * الاول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي وقال المرادي ٣٩ وقد نسب ذلك الى الكوفيين * الثاني شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما ان شرطه بعد النهي صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو أحسن الي لا احسن اليك فانه لا يجوز ان تحسن الي لا أحسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائي فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله مكانك تحمدي أو تستريحي * وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق واثبتي واكفف (تنبيهان) الاول أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه أو خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ماسوى ذلك * الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع وكذلك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى

بغير نفي واحتج بنحو الاثر والحديث الآتيين وسيأتي الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أي ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من انواع الطلب غير النهي كالامر في الشرط المذكور نحو أين بيتك ازرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف اين بيتك أضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقي نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار وبجريان خلاف الكسائي فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضي مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أي عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فأحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد بها مع ان الواو كذلك لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزما اعتمد ان تسقط الفاء الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي تحمدي أي بالشجاعة أو تستريحي أي بالقتل من آلام الدنيا والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم يخرج نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبي حيان (قوله في الرجاء) افرده بالذكر مع دخوله في الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا

وقول الراجز أنشده الفرّاء

علّ صروف الدهر أو دولاتها

تدلننا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفراتها

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأوّلوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصبا يقتضي تفصيلا (تنبيه) القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف انه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ماذهب اليه الفرّاء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف ينصبه أن ثابتا أو منحذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرّت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفيّ ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي ان تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو والفاء وثم نحو قوله

للبس عباءة وتقرّ عيني

أحب اليّ من لبس الشفوف

لقوله ان أو عطفا على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقرّ عيني أو عطفا على المعنى في لعلي ابلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتي في الآية لا في الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتأوّلوا ذلك بما فيه بعد (قوله علّ صروف الخ) أي لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذي يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا وتدلننا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلننا والشاهد في فتستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أي باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدى ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني انها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضي تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والا فلا (قوله على صحة ماذهب اليه الفرّاء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغي ان يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل ان بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب انه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزم أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق اه عيني ومنه ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

بنصب أسوة فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أي الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسالا كما هو عادة الانبياء وجعل في المغني الاستثناء مفرغا فقال كان في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي او مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسالا للملك الوحي اليه أي أو مرسلا واما وحيا والتفريغ في الاخبار أي ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أي تكليم وحي او تكليم ارسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أي ارادتي لبشر أو مفعول لمحذوف أي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريغ في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ في الاحوال من الضمير المستتر في لبشر الواقع خبرا لان يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشمني وغيرهما (قوله لولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والاتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سليكا) أي لاجل تحصيل غرض غيري وسليك بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي اعطي ديته وعافت كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبه ان كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله في تاويل الذي يطير) لانه صلة أل وصلتها في تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه انه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بأن المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضي هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أي المؤول من ان والفعل (قوله في سوى ما مر) أي وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء او الواو بعد الشرط أو الجزاء اه زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم اى وسوى الفعل بعد كي التعليلية فان المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هي

ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب
عطفا على وحيا ونحو قوله

لولا توقع معتر فأرضيه ... ما كنت أوثر أترابا على ترب

وكقوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله ... كالثور يضرب لما عافت البقر

والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل
الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب
واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير فانه يجب
ومن العطف على المصدر المتوهم (تنبيهات) * الاول انما قال
فيه اضمار أن كما مر على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم
ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول
لولا زيد ويحسن الي لهلكت * الثاني تجوز
في قوله فعل عطف فان المعطوف في الحقيقة
انما هو المصدر * الثالث أطلق العاطف
ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسمع في غيرها

وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل
منه ما عدل روى

أي حذف أن مع النصب
في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل
منه الا ما نقله العدول

مواضع وجوب اضمار أن الخمسة ومواضع جواز اضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أي بنصب ندمغه اه فارضي (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد لان الحرف المصدرى محذوف اما مع بقاء اثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وأن اعبد بدل اشتمال منه أي تأمرونى غير الله عبادته دماميني (قوله ونهنهت) أى زجرت وما فى بعد ما كدت افعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذفت الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) اى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبيه مع انه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط و يؤيد هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم انه بعد ارتكاب الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف اللهم الا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسى أن يكون قياسيا هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ مذهب الاخفش فتفطن

(عوامل الجزم)

الجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما طال مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لان كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعين له ولم الى الماضي وكذلك لما وأما لام الامر فجزمت لان أمر المخاطب أي كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد انكر على ابن الخياط مثله اه حفيد وأجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء

كقولهم خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقراءة الحسن قل أفغير الله تأمرونى أعبد ومنه قوله
ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله
(تنبيهات) *الاول أفهم كلامه ان ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف *الثانى أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم *الثالث كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى قل أفغير الله تأمرونى أعبد وذهب قوم الى ان حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخرو المغاربة وهو الصحيح *الرابع ما ذكره من ان حذف ان والنصب فى غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه لما ستعرفه فى قوله فى باب الجوازم والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ اه

(عوامل الجزم)

فما ذكر لكونه فرعا عنه فى الفعل وسكت السيرافى عن بقية أدوات الشرط لانها ضمنت معنى ان (قوله بلا) جوّز ابن عصفور والابدى حذف مجزومها مع ابقائها لدليل نحو اضرب زيدا ان أساء والافلا همع (قوله طالبا) أى آمرا أوناهيا أوداعيا أوملتمسا (قوله الطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان اصالة والا فاللام قد يراد بها ويصحبها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدّا والتهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يافلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر وللالتماس) كقولك لمساويك لتفعل يافلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه دماميني (قوله الامر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما (قوله والاحترازبه) أى بالطلب (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لانى ان لم أربطه ينفلت قاله الدمامينى (قوله واللام التى ينتصب بعدها المضارع) هى لام كى ولام الجحود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أى حيث قال طالبا لان الانسان لا يطلب من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير سم (قوله فعلى المتكلم) أى المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصريح (قوله وندر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لأعرفنّ الخ) الربرب القطيع من البقر شبه النساء به فى حسن العيون وسكون المشى وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدّة بياض العين فى شدّة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع ومردّفات حال من ربربا والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره اه عينى ويصح جعل مردّفات صفة ثانية لربربا والمردّفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بمعاوية رضى الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك عينى (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أى فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم (قوله بجزمها لفعلى المتكلم الخ) سكت عن المبنى للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلا صل لكم) قال يس وتبعه غيره كالبعض أى

(بلا ولام طالبا ضع جزما فى الفعل) طالبا حال من فاعل ضع المستتر وجزما مفعول به أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع أما لا فتكون للنهى نحو لا تشرك بالله وللدعاء نحو لا تؤاخذنا وأما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك وقد دخل تحت الطلب الامر والنهى والدعاء والاحترازبه عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم وهو كذلك فى لا وندر قوله

لأعرفنّ ربربا حورا مدامعها
مردّفات على أعقاب أكوار

وقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها ابدا ما دام فيها الجراضم

نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم وأما اللام فجزمها لفعلى المتكلم مبنيين للفاعل جائز فى السعة لكنه قليل ومنه قوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم

لا بجلكم والفاء زائدة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وان الاولى كون اللام للتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهى فعل الامر واختص المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان أمر المخاطب اكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبنى للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فانه كثير لان الامر فيه للغائب فارضى (قوله فانفتحت) أى وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمرة قبلها) أى ليتسلط الامر على النفى فيكون نهيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب النفى بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر فى الثانى (قوله وقالوا أخانا الخ) أى يا أخانا لا تخشع الخ والشاهد فى فصل لا الناهية من مجزومها وهو تظلم بمفعولى تظلم وهما ذا وحق قومك كذا فى العينى وفى كون حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع الخافض أى ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منه فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أى من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أى حملا على لام الجر لانها اختها فى الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر فى الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذى هو من الاسم المظهر دماميني (قوله وفتحها لغة) أى لغة سليم كما فى المغنى قيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لتئذن أو ضم نحو لتكرم سيوطى (قوله وليس) أى التسكين بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فارضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا فى التسهيل وغيره وقال السيوطى الاصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قل لعبادى الخ) كون الجزم فى هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب اكثر المتأخرين الى كونه فى جواب قل وقد اشبعنا الكلام على ذلك فى الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد فى تئذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أى لان كسره لغة مبينة بتفصيلها فى كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار (قوله وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتى على قول غير المصنف أن الضرورة ما وقع

في الشعر

وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة
أبيّ وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه
الصلاة والسلام لتاخذوا مصافكم والاكثر
الاستغناء عن هذا بفعل الامر (تنبيهات)
* الاول زعم بعضهم ان أصل لا الطلبية لام
الامر زيدت عليها ألف فانفتحت وزعم بعضهم
أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة
قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين فى اللفظ
وهما ضعيفان * الثانى لا يفصل بين لا
ومجزومها وأما قوله

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم
عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

فضرورة وأجاز بعضهم فى قليل من الكلام
نحو لا اليوم تضرب * الثالث حركة اللام
الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو
والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد
ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك
* الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك
على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد
أمر بقول نحو قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا
الصلاة وقليل جائز فى الاختيار وهو حذفها
بعد قول غير أمر كقوله

قلت لبواب لديه دارها
تيذن فانى حموها وجارها

قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه

من أنّ يقول ائذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تئذن انى وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة امر ولا يخالفه كقوله * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا * ٤٥ وقوله

فلا تستطل منى بقاءى ومدّتى
ولكن يكن للخير منك نصيب

انتهى و (هكذا بلم ولما) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله

فان كنت مأكولا فكن خير آكل
والا فأدركنى ولما امزق

ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله

فذا لم اذا نحن امترينا
تكن فى الناس يدركك المراء

وقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها
كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

وانها قد تلغى فلا يجزم بها قال فى التسهيل حملا على لا وفى شرح الكافية حملا على ما وهو أحسن لان ما تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا وانشد الاخفش على اهمالها قوله

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وصرح فى أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم

فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجز الخ لا يأتى على قول غيره (قوله من أن يقول ائذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل ورد بأن قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا انه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كالعجز اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل ان النصف الاول موقوف عليه اى وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفى قال الشاعر لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع فاستأنف اتسع لكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة عينى (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته عينى (قوله وهكذا بلم ولما) اشار بتقدير الواو الى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته (قوله وجواز انقطاع الخ) اى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة والا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت مأكولا الخ) قيل كتبه عثمان ابن عفان رضى الله تعالى عنه متمثلا به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعوه اليه حين حاصره الخوارج وتوهم انه باغراء على وهو لشاعر جاهلى يلقب بالممزق لاجل هذا البيت (قوله والفصل) أى وجواز الفصل (قوله فذا لم الخ) امترينا تجادلنا وجملة يدركك المراء أى الجدال خبر تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والاصل ولم تكن فى الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا (قوله فأضحت مغانيها الخ) المغانى بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض اه شمنى والشاهد فى فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والاصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حى من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عينى والذى فى المغنى نعم بضم النون

وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجرّه عطفا على نعم
أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الاصل
مصغر الصلفاء وهي الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي
موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب
لا يتقدم عليه كذا في الشمني وغيره (**قوله بجواز حذف مجزومها**) أي لدليل
كما في المغني والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما
فكانت ما عوّض عن المحذوف وقال غيره لانّ منفيها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه
على قد كقوله وكأن قد كذا في الهمع (**قوله كقوله بجئت الخ**) شاهد على
جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على كون الحذف لمجزومها والوقف عليها
اختيارا احتاج الى قوله وتقول الخ وبدءا حال من التاء والهاء في فلم يجبنه للسكت
(**قوله أي ولما أكن بدءا قبل ذلك**) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا
البيت بعد مضي مجيء قبورهم بدءا فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال
نفي منفيها بحال التكلم (**قوله قراءة من قرأ**) أي من السبعة وان كلا لما
بتشديد نون انّ وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير
لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولى
أن يقدر لما يوفوا اعمالهم أي انهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه
أمران أحدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفية لم تقع بعد أي الآن
وأنها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اهـ
وللمانع أن يمنع انه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لا نسلم ان
الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار واذا كانوا يسترسلون
في الافعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون نموت ونحيي وما نحن
بمبعوثين فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون
من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيأ بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون
لتوقع المتكلم ولتوقع غيره دماميني (**قوله استودعتها**) بالبناء للمجهول كما قاله
العيني وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء
المهملة أي الاباعد اهـ تصريح (**قوله ويكون منفيها يكون قريبا من الحال**) أي
يكون انتفاء منفيها أي بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال
والمراد بالحال زمن التكلم كما مرّ (**قوله يتوقع ثبوته**) أي ينتظر وهو غالب في لما ومن
غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم تصريح (**قوله ولما يدخل الايمان**

وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها والوقف
عليها في الاختيار كقوله
فجئت قبورهم بدءا ولما
فناديت القبور فلم يجبنه
أي ولما أكن بدءا قبل ذلك أي سيدا وتقول
قاربت المدينة ولما أي ولما ادخلها وهو
أحسن ما تخرج عليه قراءة من قرأ وان كلا لما
ولا يجوز ذلك في لم وأما قوله
احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم
فضرورة ويكون منفيها يكون قريبا من الحال
ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد
في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن
وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبا
من الحال غالب لا لازم ويكون منفيها يتوقع
ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى ان معنى بل لما
يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الآن
وان ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في
ولما يدخل الايمان في قلوبكم

ماقى المادى معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضى فهو ماساوى فى التوقع
وعدمه مثال التوقع مالى قمت ولم تقم أوولما تقم ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم (تنبيهات) * الاول قال
فى التسهيل ومنها لم ولما اختها يعنى من الجوازم فقيد لما بقوله اختها احترازا من لما بمعنى الا ومن لما التى هى حرف وجود
لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احترزت
بقولى اختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا
هذا كلامه وانما لم يقيدها هنا بذلك وكذا
فعل فى الكافية لان هاتين لا يليهما المضارع
لان التى بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة من
شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو
أنشدك الله لما فعلت أى الا فعلت والمعنى
ما أسألك الا فعلك والتى هى حرف وجود
لوجود لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما
جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا
ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الاضافة
وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب
ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن
جنى وتبعهم جماعة أى انها ظرف بمعنى حين
وقال المصنف بمعنى اذ وهو أحسن لانها مختصة
بالماضى وبالاضافة الى الجملة وعند ابن
خروف انها حرف * الثانى حكى اللحيانى
عن بعض العرب انه ينصب بلم وقال فى شرح
الكافية زعم بعض الناس ان النصب بلم لغة
اغترارا بقراءة بعض السلف الم نشرح لك
صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز

فى أى يومى من الموت افر
ايوم لم يقدر أم يوم قدر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد
بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت
ونويت هذا كلامه وفيه شذوذان توكيد المنفى
بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين

فى قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا وليست تكرارا بعد قوله
لم تؤمنوا الان فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت
قول ما أمروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الحالية
كما تفيده عبارة البيضاوى ونصها ولما يدخل الايمان فى قلوبكم توقيت لقولوا
فانه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبكم ألسنتكم بعد (قوله
دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أى لان التوقع فى كلامه تعالى يحمل على
التحقيق وهذا على ان التوقع من المتكلم وقدمر عن الدمامينى انه يكون من غيره
(قوله ولم تقم أو ولما تقم) أى مع انى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام
كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أى نظيرتها فى الامور
الخمسة المتقدمة (قوله التى هى حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بأنها
حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على القول بأنها ظرف
بجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف قال الدمامينى هو مذهب
سيبويه ورجح بأشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله
تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون اذ ما بعد ما النافية واذا الفجائية
لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها
فى محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن اه (قوله
لا يليهما المضارع) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما
(قوله الا فعلك) أى الا ان تفعل فالماضى فى لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال
الشارح الماضى لفظا لا معنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله ان وهى فعل بمعنى
سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل امر من شمت البرق
اذا نظرت اليه ولا يستعمل الا فى البرق كما قاله الفارضى وهو وفاعله مقول القول
(قوله لما هذه) أى التى هى حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف)
بل وسيبويه على مامر (قوله ان النصب بلم لغة) جزم به السيوطى (قوله
أيوم) بالجر بدل من يومى ويجوز بناؤه على الفتح (قوله على ان الفعل مؤكد
الخ) قال الدمامينى أو على ان الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج فى المغنى
النصب فى لم يقدر على انه نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة
الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا
لفتحة الراء كما فى ولا الضألين فيمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والكمأة بالالف وقوله
كان لم تراقبلى أسيرا يمانيا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وبيان

ذلك فى ترا ان أصله ترأى حذفت الالف للجازم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا لا ياء (قوله وما) أى الزائدة كما فى الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أونفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لا حمله على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والا ورد مثل هاتين الآيتين وقد تجىء لغيره كالاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبيخ نحو أولم نعمركم ودخولها على لم اكثر (قوله وازع) أى زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أى غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أواذا الفجائية فان محلها جزم على ما فى المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أوجازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد لقام عمرو ونحو ان يقم أقم لظهور الجزم فى لفظ الفعل وان قحقق لان الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أواذا الفجائية فيكون فى محل جزم لانه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أومحلا لكن قال الدماميني وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى فلا هادى له ويذرهم على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أواذا وما بعدها كما فى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لان المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما فى المغنى مع القول بأن جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى خبره تكون جملة الجواب فى نحو من يقم فانى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اه ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم زيد وان كثر ماله بخيل أن ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أوشرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشىء ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى أى وان لم تنفع

* الثالث الجمهور على ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة * الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقين على عملهما نحو ألم نشرح ألم يجدك يتيما ونحو قوله وقلت ألما اصح والشيب وازع ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال

على احد اوجه فيه ذكرها فى المغنى (قوله واجزم بان) ذكرهنا ورودان
شرطية وفى باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل ادوات النفى
العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هي اوجهها الاربعة المشهورة قال
فى المغنى وزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما فى فذكر ان نفعت الذكرى وزعم
الكوفيون انها تكون بمعنى اذ التعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين
ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وانا ان شاء الله بكم لاحقون
وقول الشاعر

اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة ان أى اغضبت جهارا القطع اذنى قتيبة ولم تغضب لما هو
اعظم وهو قتل ابن حازم واجيب بأن ان قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة
كالتهييج فى الآية الاولى كما تقول لابنك ان كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد
كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت
فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل اتغضب ان يفتخر مفتخر بسبب حز
فيما مضى اذنى قتيبة واما على معنى التبين أى اتغضب أن يتبين حز أذنى قتيبة فيما
مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اه بتلخيص وايضاح وفى حاشية السيوطى
على المغنى الجواب عن اكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس
حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع ام لا (قوله
أنى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من اين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو
أنى يحيى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حرثكم انى شئتم على
احد أوجه قال الشهاب فى حواشى البيضاوى اجاز المفسرون وجوه أنى كلها فى
هذه الآية واعترضه ابو حيان بأنه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان
فتقتضى اباحة الاتيان فى غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها ولا
استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها تلحق ما بعدها نحو أنى لك هذا وهذه
مفتقرة لما قبلها فهى مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر
أى أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن
اعتراض الشرطية ان جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه
فى غير القبل يأباه قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعتراض
الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح
به النحاة وأهل المعانى اه ملخصا (قوله وما تفعلوا من خير) أى وشر ففيه

(واجزم بان ومن وما ومهما
أي متى أيان اين اذ ما وحيثما أنى)
فهذه احدى عشرة اداة كلها تجزم فعلين نحو
وان تبدوا ما فى انفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله واما ينزغنك من الشيطان نزغ
فاستعذ بالله ونحو من يعمل سوءا يجز به
ونحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله
وقوله أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة
وما تنقص الايام والدهر ينفد

ونحو وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقوله * ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * ونحو أياما تدعوا ٥٠ فله الاسماء الحسنى وقوله في أي نحو يميلوا دينه يمل * ونحو قوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد

وقوله متى ما تلقني فردين ترجف

روانف أليتيك وتستطارا

ونحو قوله

ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا

لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

وقوله

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

ونحو قوله

أين تصرف بنا العداة تجدنا

نصرف العيس نحوها للتلاقي

ونحو قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله

صعدة نابتة في حاير * أينما الريح تميلها تمل

ونحو قوله

وانك اذ ما تأت ما انت آمر

به تلف من اياه تأمر آتيا

ونحو قوله

حيثما تستقم يقدر لك الله

نجاحا في غابر الازمان

وقوله

خليلي أنى تأتياني تأتيا

اخا غير ما يرضيكما لا يحاول

(وحرف اذما) أي اذما حرف (كان) معنى وفاقا لسيبويه لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب اليه المبرد في أحد قوليه وابن السراج والفارسي (وباقي الادوات أسما) أما من وما ومتى وأي وأيان وأين وأنى وحيثما فباتفاق وأما مهما فعلى الاصح

اكتفا (قوله وقالوا مهما تأتنا الخ) الضميران في به و بها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في المغني أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح اذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء فيه يستلزم كون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما في فما نحن لك بمؤمنين حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء بعد ما الا منصوبا (قوله من خليقة) أي طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما (قوله أياما تدعوا) اي اي اسم تسموه فأيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله في أي نحو) أي جهة (قوله تعشو) مرفوع في موضع الحال أي عاشيا من عشا اذا اتى نارا يرجو عندها خيرا عيني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقني وقوله روانف براء ثم نون ففاء جمع رانفة وهي كما في القاموس اسفل الالية اذا كنت قائما وقوله وتستطارا يقال استطير فلان أي اذا ذعر وفزع (قوله نصرف بنا) أي البنا والعداة بضم العين جمع عاد والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أي تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أي الرمح المستوي والحاير بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمقصود وقوله في غابر الازمان الغابر يطلق على المستقبل والماضي والمراد هنا الاول كما قاله العيني والدماميني والشمني (قوله معنى) فهي لمجرد التعليق (قوله وباقي الادوات أسما) تفصيل اعراب اسماء الشروط على ما في الهمع وغيره ان يقال اذا وقعت الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر نحو عما تسأل اسأل وغلام من تضرب أضرب والا فان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم اقم وأينما تكونوا يدرككم الموت او على حدث فمفعول مطلق نحو أي ضرب تضرب أضرب والا فان وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم اقم فمبتدا أخبره فعل الشرط لان قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا في الخبر وقيل الجواب لان الفائدة به تمت ورد بأنه اجنبي من المبتدا وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية

اومتعد

وتنقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فمن لتعميم اولى العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهى موصولة وكلتاهما مبهمة فى ازمان الربط ومهما بمعنى ما ولا تخرج عن الاسمية خلافا لمن زعم انها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلافا لمن زعم انها تكون استفهاما ولا تجر باضافة ولا بحرف جر بخلاف ٥١ من وما وذكر فى الكافية والتسهيل ان ما ومهما قد يردان ظرفى زمان وقال فى شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من فى لزوم التجرد عن الظرفية مع ان استعمالهما ظرفين ثابت فى اشعار الفصحاء من العرب وأنشد ابياتا منها فى ما قول الفرزدق

وما تحى لا ارهب وان كنت جارما
ولو عد أعداءى على لهم دخلا

وقول ابن الزبير

فما تحى لا تسأم حياة وان تمت
فلا خير فى الدنيا ولا العيش اجمعا

وفى مهما قول حاتم

وانك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا

وقول طفيل الغنوى

نبئت ان اباشتيم يدعى
مهما يعش يسمع بما لم يسمع

قال ابنه ولا ارى فى هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر انتهى وأصل مهما ماما الاولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت الف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين اصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه وقيل انها بسيطة واما اى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم وهى بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان اضيفت الى ظرف زمان فهى ظرف زمان وان اضيفت الى غيرهما فهى غير ظرف وأما الظرف فينقسم الى زمانى ومكانى فالزمانى متى وايان وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بها شاذا والمكانى أين وانى وحيثما وهى لتعميم الامكنة

اومتعد واقع عليها نحو من يضرب زيد أضرب به ومن تضرب أضرب به فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضربه زيد أضرب به ومن تضربه أضرب به أو متعلقها نحو من يضرب زيد أخاه فاضرب به فاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن تكون فى موضع رفع على الابتداء وان تكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها فى هذا التفصيل اسماء الاستفهام (قوله لتعميم اولى العلم) أى لاولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده (قوله وهى موصولة) حال من فاعل تدل أى لتعميم مدلولها فى حال الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل (قوله مبهمة فى ازمان الربط) أى لا تدل على زمن معين من ازمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما) بمعنى ما وقيل اعم منها (قوله انها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلى قال هى فى قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف بدليل انها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بأنها اما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة واما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن ناقصة او الضمير فى يكن فاعلها وعند امرئ ظرف لغو متعلق بيكن ان جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ (قوله انها تكون استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هى فى قوله مهما لى الليلة مهما ليه مبتدأ ولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل ان التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها (قوله ولا تجر باضافة فلا يقال جهة مهما تكن اكن (قوله وما تحى لا ارهب) أى لا اخف وان كنت جارما أى مذنبا وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معانى منها الغدر والخديعة (قوله لانه يصح تقديرها بالمصدر) أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أى حياة تحى وأى اعطاء تعط وأى عيشة تعش فموضع ما ومهما فى هذه الابيات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل انها بسيطة) هو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاله ابو حيان اه سم قال الدمامينى وينبغى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال اصلها ماما ان يكتبها بالالف اه وكمن قال اصلها ماما من قال اصلها مه ما وما قال فى الهمع وألفها على البساطة قبل تأنيث وقيل الحاق (قوله فالزمانى متى وأيان الخ) ظاهر اطلاقه ان ايان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأيان جئت والذى فى التسهيل وكلام ابى حيان

(تنبيهات) * الاول هذه الادوات فى لحاق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم بها الا مقترنا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأنى وأجازه الكوفيون فى من وأنى وضرب يجوز فيه الامران وهو ان وأى ومتى وأين وأيان ومنع بعضهم فى ايان ٥٢ والصحيح الجواز * الثانى ذكر فى الكافية والتسهيل أن ان قد تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاماترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قد تهمل حملا على اذا ومثل بالحديث ان ابا بكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وفى الارتشاف ولا تهمل حملا على اذا خلافا لمن زعم ذلك يعنى متى * الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو وأما اذا فالمشهور أنه لا يجزم بها الا فى الشعر لا فى قليل من الكلام ولا فى الكلام اذا زيد بعدها ما خلافا لزاعم ذلك وقد صرح بذلك فى الكافية فقال

وشاع جزم باذا حملا على
متى وذا فى النثر لن يستعملا

وقال فى شرحها وشاع فى الشعر الجزم باذا حملا على متى فمن ذلك انشاد سيبويه

ترفع لى خندف والله يرفع لى
نارا اذا خمدت نيرانهم تقد

وكانشاد الفراء

استغن ما اغناك ربك بالغنى
واذا تصبك خصاصة فتحمل

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا وثلاثين الحديث واما كيف فيجازى بها معنى لا عملا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما

انها تختص بالمستقبل كقوله تعالى ايان يبعثون فلا يقال ايان خرجت قاله الدماميني (قوله حيث واذ) قال الدماميني انما وجبت زيادة ما فيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى الجزم بهما والا لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم اه وقال الفارضى زيدت ما عوضا عن الجملة التى تضاف اليها اذ وحيث اه وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه (قوله فاماترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله اسيف) أى ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أى فى الصلاة وقوله لا يسمع الناس أى لبكائه كما فى الفارضى (قوله يعنى متى) تفسير للضمير فى ولا تهمل (قوله لم يذكر هنا الخ) قال فى الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذى وعن صفة النكرة الموصوفة واجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى احسن اليه وكل رجل يأتينى اكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال ابو حيان واذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان وينبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل فيها الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها الشرط كسائر الادوات اه وظاهره ان الخلاف فى الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى من انه اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدماميني وفائدة الخلاف ان نحو اذا جاء زيد فأنا اكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما اضيف اليه فى رتبة التأخير كما فى يوم تسافر انا اسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية تقدم ظرفها كما فى متى تقم فأنا اقوم قال الشمنى والقائل بالاول لم يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك (قوله لا يجزم بها الا فى الشعر) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضى للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أى النثر (قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأة اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخمدت بفتح الميم وكسرها (قوله وكانشاد الفراء) لو قال وانشاد الفراء عطفا على انشاد سيبويه لكان مناسبا (قوله خصاصة) أى فقر فتحمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم (قوله معنى لا عملا) لمخالفتها الادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها لفظا ومعنى ومن ورودها شرطا يتفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة

ما قبلها

ماقبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها الشرطها فاما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشى المصنف فى التوضيح) كتاب للمصنف ألفه فى اعراب مشكلات البخارى (قوله وتأول فى شرحها قوله لو يشأ الخ) سيذكر الشارح فى فصل لو أن البيت الاول جاء على لغة من يقول فى شاء يشاء شا يشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وان الثانى سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة ابى عمرو ينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجىء فى الاول أيضا وفى بعض النسخ تمام البيت وهو * لاحق الآطال نهد ذو خصل قال الشمنى والميعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهى القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذى فى القاموس ماع الفرس يميع جرى اه وفى بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أى قوة والضمير فى يشأ يرجع الى الفارس المذكور فى البيت قبله والذى رأيته فى المغنى وشرح شواهده للسيوطى طار به بضمير مذكر يرجع الى الفارس قال السيوطى أى لو يشأ انجاه فرس له ذو ميعة الخ فما فى نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أى اذله (قوله المنع مطلقا) أى فى النثر والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أى تطلب هذه الادوات فعلين والجملة مستانفة لا نعت لقوله اسماء لايهامه ان اذ ما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا واجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى يقتضينهما وعليه فقوله سابقا وحرف اذ ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدا وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل خبره قدما أو خبر لمحذوف أى احدهما شرط وجملة المبتدا والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزا اما مستأنفة او خبر ثان على جعل شرط مبتدا اوصفة ثانية على جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على ان فعلين مفعول لاجزم لا ليقتضين وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو

وأما لو فقد ذهب قوم منهم ابن الشجرى الى انها يجزم بها فى الشعر وعليه مشى المصنف فى التوضيح ورد ذلك فى الكافية فقال

وجوز الجزم بها فى الشعر ذو حجة ضعفها من يدرى

وتأول فى شرحها قوله لو يشأ طار بها ذو ميعة وقوله

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ووقع له فى التسهيل كلامان احدهما يقتضى المنع مطلقا والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى (فعلين يقتضين) أى تطلب هذه الادوات فعلين (شرط قدما

لقيت الرجلين زيدا او عمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من القصور والايهام واعلم ان جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت او منفى بلا او لم او بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا يفسره فعل نحو وان احد من المشركين استجارك وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو ولديك ان هو يستزدك مزيد والاختيار ان يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا او مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غيران ضرورة فى الاصح نحو فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وقوله ايفا الريح تميلها تمل وجوزه الكسائى اختيارا مع من واخواته كذا فى الهمع (قوله يتلو الجزا) شرطه الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله سيوطى (قوله وجوابا وسما) قال ابو حيان التسمية بهما مجاز فان الجزاء الثواب او العقاب على فعل والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما شبه الفعل الثانى فى ترتبه على الاول الجزا والجواب سمى جزاء وجوابا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبيه على ان الخ أى ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع انه ليس كذلك (قوله انه لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجوابه مرفوعا نحو خيرا ان اتيتنى تصيب وسوغ ذلك انه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطى وفى الفارضى ما نصه اجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو خيرا ان تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان لقيت فاكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال اه (قوله وان تقدم على اداة الشرط الخ) قال فى التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أى حين اذ حذف الجواب وتقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله ولديك ان هو يستزدك مزيد وان كان غير ماض مع من او ما او أى وجب فى السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فتقول اعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه واكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجىء بالعائد وكون الجملة لا محل لها اما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان اضيف اليهن اسم زمان نحو أتذكر اذ من يأتينا نأتيه لان اسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة

يتلو الجزا) أى تبعة الجزاء (وجوابا وسما) أى علم يعنى يسمى الجزاء جوابا ايضا وانما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم فى الجزاء وأفهم قوله يتلو الجزا انه لا يتقدم وان تقدم على اداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى انه الجواب نفسه والصحيح الاول

بان فكذا المصدرة بما تضمن معناها لكن خلافا للزيادي حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختيارا و يجب ماذكرلهن مطلقا سعة أوضرورة تلاهن ماض أومضارع اثر هل لان هل لاتدخل على ان فكذا ماتضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح نحوامن يأتك تأته لدخولها على ان او اثر ما النافية أوباب كان أوباب ان وأما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشان وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار أو اثر لكن المخففة اواذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدا فان اضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من يأته يكرمه أى فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهنه أى لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكي في التصريح قولا بان الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ماذكره فيه اربعة اقوال و بقي قولان أحدهما ما في الفارضي عن المازني ان الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى في نحو ان تقم اقم لان المضارع انما اعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا ونقض بلن اضرب اذ لا يقع الاسم هنا ايضا مع ان الفعل معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح انهما تجازما (قوله هي الجازمة له ايضا) اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين و بأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الا و يختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار و بأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم تصريح (قوله بفعل الشرط) لانه مستدع له بما احدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم دماميني (قوله معا) اى لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا (قوله بالجوار) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور تصريح (قوله وماضيين) اى لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضي للاستقبال شرطا وجوابا سواء في ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لان او غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ونحو ومن يؤمن بالله و يعمل صالحا يكفر عنه سيآته فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني وزعم المبرد وتبعه الرضى ان كان تبقى على المضي لقوتها فيه كما في ان كنت قلته فقد علمته و يجاب بان المعنى ان اكن موصوفا بأني قلته فيما مضى وسواء في ذلك ايضا

وأفهم قوله يقتضين ان أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما اما الشرط فنقل الاتفاق على ان الاداة جازمة له وأما الجزاء ففيه اقوال قيل هي الجازمة له ايضا كما اقتضاه كلامه قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط واختاره في التسهيل وهو مذهب الاخفش ونسب الى سيبويه وقيل بالاداة والفعل معا وهو مذهب الكوفيين وقيل بالجوار وهو مذهب الخليل وقيل بالجوار

(وماضيين او مضارعين تلفيهما) اى تجدهما

(او متخالفين) هذا ماض وهذا مضارع

كمثال كونهما مضارعين وهو الاصل نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزدله فى حرثه وعكسه قليل وخصه الجهور بالضرورة ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفرله ومن قول عائشة رضى الله عنها ان ابا بكر رجل اسيف متى يقم مقامك رق ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت لان تابع الجواب جواب وقوله

من يكدنى بسىء كنت منه
كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا
ملأتم أنفس الاعداء ارهابا

وقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
منى وما يسمعوا من صالح دفنوا

وأورد له الناظم فى توضيحه عشرة شواهد شعرية (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) كقوله

وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم

وقوله

ولا بالذى ان بان عنه حبيبه
يقول ويخفى الصبر انى لجازع

الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعا للجزولى ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت أى فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا فينبغى أول ماورد من ذلك على حذف الجواب أى ان يسرق فتأس فقد سرق اخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أى فتسل فقد كذبت قال وانما سمى المذكور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه فى الزمن الماضى على سرقته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها فى الزمن الماضى على قد قميصه من دبر فى الزمن المستقبل قال الدمامينى والاصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط مالم يقتض العرف ذلك كما فى وان كنتم جنبا الآية وكما فى اذا قمتم الى الصلاة الآية اه واعلم ان الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعنى من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه الجهور بالضرورة سيوطى عن أبى حيان (قوله وخصه الجهور بالضرورة) لان اعمال الاداة فى لفظ الشرط ثم المجىء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله ايمانا) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أى طلبا لرضى الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ويجاب بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل فى مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح شخصا به والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ماينشب فى الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ فى العنق عينى (قوله ان تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس والارهاب الاخافة (قوله أن يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفى بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بان والفعل جائز اذا كان ظرفا ويصح جعله حالا من الجزاء وان لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل (قوله ماض) اى لفظا أو معنى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) اى فقير من الخلة بفتح الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى مجاعة وفى رواية يوم مسألة أى سؤال

وقوله

وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتانى اكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه ويمتنع التفسير ضرورة ان ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسلطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه فهذا ثمرة الخلاف أفاده الدمامينى وانما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام ان الذى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده انه لا مانع من ظهور جزمه فكيف يجعل محليا ولهذا كتب الشمنى بهامش الدمامينى ما نصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة وأما ان قدر العطف على الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعنى جملة الجواب وسيأتى أن التحقيق كون المرفوع خبر المبتدا المحذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى افادة الربط مقام جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لانه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبر مبتدا محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل وان قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا قال الدمامينى أى سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذاك خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اه (قوله لما لم يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبنى كالماضى فاذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثر لفظا سم (قوله ضعفت عن العمل فى الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قال الحفيد يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لفظا ولا تقديرا اه وتكون الاداة عليه لا عمل لها فى الجزاء أصلا صرح به الرضى فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف ويمتنع التفسير لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الماضى لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى (قوله وهن) سيأتى انه مقيد بما اذا لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للجنى

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى انه على تقدير الفاء وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب (تنبيهان) * الاول مثل الماضى فى ذلك المضارع المنفى بلم تقول ان لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه * الثانى ذهب بعض المتأخرين الى ان الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال فى شرح الكافية الجزم مختار والرفع جائز كثير (ورفعه) أى رفع الجزاء (بعد مضارع وهن) أى ضعف من ذلك قوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع ... انك ان يصرع أخوك تصرع

وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها ... مطبعة من يأتها لا يضيرها

وضميرا نها للقربة مطبعة أى مملوءة من الطعام وقوله لا يضرها أى لا يضرها كذا
فى العينى قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كما فى البهوتى اه ويشهد له قول
القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة
امتلائها وكان مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على التجلد على حملها
وتنشطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة
(قوله على حذف الفاء مطلقا) أى سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الاداة اسم
شرط أولا وأورد فى التصريح على هذا القول والقول بعده ان حذف فاء الجواب
مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة
لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيبويه الخ)
قال شيخنا انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضى
والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضى لما لم تؤثر فيه الاداة الجزم احتيج الى جعل
الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها اذا نطق به وفاء بحقها
فى الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو انك
فى البيت) أى البيت الاول لان ان يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها (قوله
فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم
ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالاولى انه يجوز أيضا
كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان فى العكس
مخالفة الاولى فى القسمين وفى هذين الوجهين مخالفة الاولى فى قسم واحد (قوله
ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء) أى ويكون المرفوع الجواب
ووجهه ضعف طلب الاداة الجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط
بتضمنه معنى ان فعلم ما فى توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة بكونها اسما
(قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب
وعليه فيقرأ فى المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة تأكل خبر أى والرابط
محذوف فطعامك طالب للجزاء لان المبتدأ عامل فى الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع
فاعل والمفعول محذوف أى ما يطلبه الجزاء قبل ان فيقرأ طعامك بالنصب مفعول
تأكل فيكون طعامك مطلوبا للجزاء اه وانما أوجب على نصب الجزاء رفع
طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون
الطالب عاملا والمطلوب معمولا فلو جعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل
لان يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قبل ان) ظاهره ان غير ان ليس كان فى ذلك

فليتأمل

وقراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم
الموت وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة
وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية
وفى بعض نسخ التسهيل وصرح فى بعضها بأنه
ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد
جاء فى الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع
ليس على اطلاقه بل محله فى غير المنفى بلم كما
سبق (تنبيهات) * الاول اختلف فى تخريج
الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى انه على
حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين أن
يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو انك فى البيت
فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين
أن لا يكون فالاولى أن يكون على حذف
الفاء وجوز العكس وقيل ان كانت الاداة
اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم
والتأخير * الثانى قال ابن الانبارى يحسن
الرفع هنا اذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان
كقولهم طعامك ان تزرنا تأكل تقديره طعامك
تأكل ان تزرنا

فليتأمل (قوله موافقة المبرّد) فيه نظر وان سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرّد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مرّ (قوله ويحتمل أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الاصل الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفا حتما) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح وصرّح في المغنى بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما اذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وان دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها فغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون وأجاب الرضي بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء او عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بلا فاء فيدل على جواب للشرط مثله بلا فاء فيعود الايراد لا يقال لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له لتدل عليه لانا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكثري لا واجب كما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشمني صرّح به ويكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على تقدير الفاء مردود لان تقديرها انما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض ان جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها ان الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين اجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم في قوله

طلبية واسمية وبجامد * وبما وقد وبلن وبالتنفيس

زاد الكمال ابن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشري تصديره بأداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان يمسسك بخير الخ) ذكر في المغنى ان التحقيق في مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لآت كون الجواب محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء او لم يوجد فالاصل فليبادر للعمل فان اجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع ان الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أولا وكأنه مبني مع بعض القوم على الظاهر كما افاده الدماميني واستشكل

* الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الاصل وهو الجزم وان لم يكن جزاء اذا رفع (واقرن بفا حتما) أي وجوبا (جوابا لو جعل شرطا لان أو غيرها) من ادوات الشرط (لم ينجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير

والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما في رواية
ابن كثير وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده والتي فعلها جامد نحو ان ترني أنا أقل منك مالا
وولدا فعسى ربي أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له ٦٠ من قبل أو تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله أو لن نحو
وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان
توليتم فما سألتكم من أجر وقد تحذف للضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وقوله ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا
سيلفى على طول السلامة نادما
قال الشارح او ندور ومثل للندور بما اخرجه
البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن
كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن
المبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء
حذفها وحذف المبتدا في قوله
بني ثعل من ينكع العنز ظالم
وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح
شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط
مع الاتصال احق بأن لا يصلح مع الانفصال
فاذا قرن بالفاء علم الارتباط اما اذا كان
الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل
لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا
متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا
مجردا أو منفيا بلا أو لم قال الشارح ويجوز
اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو
قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وقوله ومن جاء بالسيئة فكبت وقوله فمن يؤمن
بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا هذا كلامه
وهو معترض من ثلاثة أوجه * الاول ان قوله
ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل
هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ
أن الفعل خبر مبتدا محذوف والجواب
جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها
فعلى خلاف الاصل وينبغي أن يكون الفعل

في حاشيته على المغني ذكره من امثلة ذلك وان يمسسك بخير وان تجهر بالقول أي
فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت
رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على ان الجواب لا يحذف
الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بأن محل هذا اذا لم يسد شيء مسد
الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد مسد الجواب
(قوله وقد اجتمعا) أي الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم)
أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فأدها اليه (قوله
بني ثعل) أي يا بني ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين
مهملة أي يجهدها حلبا (قوله مع الاتصال) أي بأداة الشرط بأن يقع شرطا
سم (قوله وغيرها) كما النافية ولن وحرف التنفيس (قوله أو منفيا بلا)
أورده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة انه صالح لان يجعل
شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء واجيب بأن لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة
لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني
يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء اه دماميني وعندي في كل من الايراد
والجواب نظر أما الايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح
لا عدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعة لا لحرف
الشرط على تقدير كونها لنفي المستقبل ويمنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف
الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي
عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا بصوره
الاربع قال الاسقاطي ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام
الكافية والجامي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفع) هذا في غير المقرون
بلم لانه يجزم (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران
الجواب بالفاء (قوله ان الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في
المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض
الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطا ففيه ان الضابط
الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه
(قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء ان الفعل أي
اذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي (قوله فان اقترن)
أي الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغي) أي يجب كما يؤخذ من السياق

قوله

(قوله خبر مبتدا) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لانه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدا محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا انها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى التمحل بأن الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الاداة فعليك بالانصاف (قوله وبجزم الفعل ان كان مضارعا) أى بجزمه رجحانا لا وجوبا لما مرّ أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أى تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم فى كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال فى الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لا نفس الجواب لحكم الخ (قوله كما يدخل على مبتدا مصرّح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضى) أي المتصرف المجرد من قد وغيرها وقوله مطلقا أى سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أولا (قوله على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم فى المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما فى المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضى المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما فى الضرب الاول والثانى من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامى كالكافية المضارع المنفى بلم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة جامى (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مرّ عن الجامى تعليل وجوب الفاء فى هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج الى الرابطة وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لان يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافى ما مرّ عن سم من التفصيل فى مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا الخ وينافى كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية انه على تقدير قد فتأمل وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أى نحو ان كنت قلته فقد علمته أو مقدرة أى نحو ان كان قميصه الآية قال الدمامينى وهذا لا يتمشى للمصنف

خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرّح به * الثانى ظاهر كلامه جواز اقترانه الماضى بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى

نحو ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت
وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه بالفاء
وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به
وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
وجوههم فى النار قال فى شرح الكافية لانه
اذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى
المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وقد
نص على هذا التفصيل فى شرح الكافية *
الثالث انه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله
تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال
الواجب كامرّ (تنبيه) هذه الفاء فاء السبب
الكائنة فى نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت
هنا للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة
جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد
(وتخلف الفاء اذا المفاجأه) فى الربط اذا كان
الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها
اداة نفى ولم تدخل عليها ان (كان تجد اذا لنا
مكافأه) وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون لانها مثلها فى عدم الابتداء
بها فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان
الارتباط فاما نحو ان عصى زيد فويل له ونحو
ان قام زيد فاعمرو قائم ونحو ان قام زيد فان
عمرا قائم فيتعين فيها الفاء وقد أفهم كلامه
ان الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها
خلافا لمن زعمه وأنها ليست أصلا فى ذلك بل
واقعة موقع الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما
فى الجواب

مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب
مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن
مضمون الشرط نحو ان جئتنى اكرمتك والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا
عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمنى فقد اكرمتك
أمس والمعنى ان اعتددت على باكرامك اياى فأنا أيضا أعتد عليك باكرامى اياك
والآيتان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضى لا نسلم أن الشرط سبب
والجزاء مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا
أم لا كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى)
بناء على جوازه بلا تأويل وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ
(قوله وقد معه مقدّرة) لتقربه من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضى
(قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أى مبالغة فى تحقق وقوعه وان كان مستقبلا
فى الواقع قاله الاسقاطى وبه تعلم ما فى صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله
فعومل معاملة الماضى حقيقة أى الماضى لفظا ومعنى أى عومل معاملته فى مجرد
الاتيان بالفاء وان كان الاتيان بها فى الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفى هذا
على سبيل الجواز والحاصل ان الاتيان فى هذا بالفاء نظرا الى تقديره ماضى المعنى
فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظرا الى كونه فى الواقع مستقبل المعنى
فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث انه مثل ما يجوز الخ)
يجاب بأن الجواز فى ذلك فى مقابلة الامتناع الذى عبر عنه الشارح ابن الناظم بالخلو
فيصدق بالوجوب زكريا (قوله هذه الفاء) أى فى الاصل فلا ينافى قوله بعد وتعينت
هنا الخ وقوله فاء السبب أى التى تعطف الجمل لافادة السببية وقوله لا للتشريك أى
فى الاعراب والا لجزم ما بعدها لفظا ان كان مضارعا أو لا فى المعنى والا انقلب الجواب
شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح فى المغنى فهى كالفاء فى نحو احسن زيد اليك
فأحسن اليه اذ لو جعلت فى هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله
وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف واذا فاعله واضافة اذا الى المفاجأة من
اضافة الدال الى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد
النون وعبارة الفارضى ولم يدخل عليها ناسخ وهى اعم (قوله لنا) أى منا (قوله
فى عدم الابتداء بها) وفى اقتضائها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما)
لانها عوض من الفاء خلافا لمن منع ذلك اهـ تصريح ويرد نحو فاذا هى شاخصة
ابصار الذين كفروا الآن يجاب بما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ان محل المنع من

الجمع

* قوله فليراجع عبارته تنبيه قيل الفاء تكون للاستئناف كقوله ألم تسأل الربع القواء فينطق اى فهو ينطق لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما يقول له كن فيكون بالرفع أى فهو يكون حينئذ وقوله الشعر صعب وطويل سلمه إذ ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد أن يعربه فيعجمه اى فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لأنه لا يريد أن يعجمه والتحقيق أن الفاء فى ذلك كله للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد وانما

(تنبيهان) * الأول اعطى القيود المشروطة فى الجملة بالمثال لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى أن يبينه * الثانى ظاهر كلامه ان اذا يربط بها بعد ان وغيرها من ادوات الشرط وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المفاجأة عن الفاء فخصه بان وهو ما يؤذن به تمثيله قال أبو حيان ومورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزا) وهو ان تأخذ اداة الشرط جوابها (ان يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن) أى حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فى طغيانهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وقد روى بهن نأخذ من قوله

فان يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش
اجب الظهر ليس له سنام

وانما جاز النصب بعد الجزاء لان مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام اما اذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فانه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فان توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز النصب والى ذلك الاشارة بقوله (وجزم او نصب لفعل

الجمع اذا كانت اذا عوضا عن الفاء فى الربط لا لمجرد التوكيد كما فى الآية (قوله اعطى القيود الخ) أى أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله فى الجملة أى المصدرة باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطى اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطى الاشتراط بالتمثيل (قوله وفى بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان الخ) كلام التسهيل هذا فى الشروط الجازمة فلا يرد قول أبى حيان جاء الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله ومورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته ان الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال المراد ومورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبى حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح ردا على أبى حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيارا مضى الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدا محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما فى التصريح وهو واضح لانها فى محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذ الجزاء هو الجواب كما تقدم فى النظم لا أخذ الاداة الجواب (قوله بتثليث قمن) قال فى شرح الشذور جزمه قوى ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطى (قوله فالجزم بالعطف على الجزاء) لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه ان الفاء يستأنف بها كالواو وفى المغنى انه قيل بذلك ورده فليراجع * وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فتكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ) تقدم الكلام عليه فى باب الصفة المشبهة (قوله فأشبه الواقع بعده) أى بعد الجزاء (قوله فانه يمتنع النصب) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وان لم يسمع زكريا (قوله وجزم او نصب) فى الشذور والجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه اه سيوطى قال فى التصريح والنصب فى مسألة التوسط امثل منه فى مسألة التأخير لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها اه وجزم مبتدا وقوله أو نصب عطف عليه

تعذر الجزم كله ...
اما الفعل ليس المعتمد بالعطف او جزمه

وقوله افعل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر هو جملة ان بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اه وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرفا) فى موضع الصفة افعل (قوله اكتنفا) بألف الاطلاق وبالبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملتين أى توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبى انه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على ان الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبى (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاسقاطى هلا جاز على الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لاشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق قال الدمامينى فى شرح المغنى وهو الظاهر (فائدة) اذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما فى قوله

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وحالا ان رفع كما فى قوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارضى (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فان كان مضارعا غير منفى بلم لم يغن عن الجواب الا فى الشعر كما سيأتى وقوله يغنى عن جواب أى يذكر دون الجواب سواء اشعر بالجواب كما فى فان استطعت أن تبتغى نفقا الخ أو لا كما فى قولك ان جاء فى جواب أتكرم زيدا (قوله ويجب ذلك) أى الاستغناء عن الجواب (قوله كما سيأتى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبر ذى خبر متقدم على أداة الشرط نحو وانا ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله بنى ثعل من ينكع العنز ظالم قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب يظلم مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم لحذف بعض الجواب كما مر فى الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اه (قوله مفرقك) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه

الشعر

اثرفا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا) فالجزم نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين وهو الاشهر ومن شواهد النصب قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه
ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فاجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم أو
(والشرط يغنى عن جواب قد علم) أى بقرينة نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض الآية أى فافعل وهذا كثير ويجب ذلك ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى نحو وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتى (والعكس) وهو أن يغنى الجواب عن الشرط (قد يأتى) قليلا (ان المعنى فهم) أى دل الدليل على المحذوف كقوله
فطلقها فلست لها بكفؤ * والا يعل مفرقك الحسام

أى والا تطلقها يعل

الشعر (قوله متى تؤخذوا قسرا) أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير وفى هذا البيت رد على من شرط فى حذف فعل الشرط أن تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحفظ الا فيها اهـ زكريا وقد جوز بعضهم فى وما بكم من نعمة فمن الله أن تكون ما شرطية حذف فعل شرطها والاصل وما يكن بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أى توجدوا (قوله لكنه فى بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثيرا للقرينة وكذا الشرط المنفى بلا تالية ان اهـ ومفهومه أن الشرط اذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله انه اقل منه فى الجملة) أى فى بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا التالية ان وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الكلام فى حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف فى البيت الاول الشرط كله لان لا من الشرط وهى لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) قد يبقى حذف الاداة وحدها قال السيوطى لا يجوز حذف اداة الشرط وان كانت ان فى الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام فى شرح منهجه تقدير لو الشرطية فيحذفها فى المتن ويذكرها فى الشرح فلينظر هل له سند فى ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى الادوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو (قوله بجوازه فى الاختيار على قلة) أيد السيوطى فى الهمع هذا القول بأن الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا فى الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كما فى التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما فى حديث أبى داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله) برفع كله تأكيد للضمير فى حذف والمراد اذا حذف جميع اجزاء الشرط اى جميع اجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بان المراد بالشرط فى قوله انما يكون حذف الشرط قليلا

وقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولا ينج الا فى الصفاد يزيد

أراد متى تثقفوا تؤخذوا (تنبيهات) * الاول اشار بقد الى أن حذف الشرط اقل من حذف الجواب كما نص عليه فى شرح الكافية لكنه فى بعض نسخ التسهيل سوى فى الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفى بلا تالية ان كما فى البيت الاول وهو واضح فليكن مراده هنا انه اقل منه فى الجملة * الثانى قال فى التسهيل ويحذفان بعد ان فى الضرورة يعنى الشرط والجزاء كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان

التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه فى شرح الكافية يؤذن بجوازه فى الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزءين معا مع غير ان * الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولى تقديره ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه وقوله تعالى يا عبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون أصله فان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فاياى فى غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير

قوله تقديره ان افتخرتم بقتلهم الخ ظاهره أن جواب الشرط المضارع المنفى بلم وهو مناف لما مر عن الجامى وشرح الكافيه من أن المضارع المنفى بلم لا يقترن بالفاء اهـ كاتبه

الخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما اسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلولا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدما او تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكره هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كاذا وان لم يذكره المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بأن دخولها أكثر لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت المضارع أما الماضى فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن بان واللام وهو الاكثر أو بان فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور ولكن فى خاتمة الباب الخامس من المغنى ان حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل فى قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جميعا حذفا للطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صال فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الاول ان ابن عصفور فصل فأوجبهما ان كان الماضى قريبا من الحال وان كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من ان للمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد فللمضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثانى ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذى فى المغنى انه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذى لا اله غيره هذا مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة ونقل الدمامينى عن ابن مالك انه حسن مع

الاستطالة

(واحذف لدى اجتماع شرط) غير امتناعى (وقسم جواب ما أخرت) أى منهما استغناء بجواب المتقدم (فهو) أى الحذف (ملتزم) فجواب القسم يكون مؤكدا باللام

٢٠ هذه اللفظة ليست موجودة فى عبارة المغنى فالأولى اسقاطها ويستقيم الكلام إذا كتبت تأمل نعم هم والله اعلم

أوانّ أو منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله أكرمه وان تقم والله فلن أقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لاقومنّ والله ان لم يقم زيد ان عمرا ليقوم أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عمرو وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله ٦٧ * فأقسم لو أندى الندىّ سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا وقوله فى باب القسم فى التسهيل وتصدّر يعنى جملة الجواب فى الشرط الامتناعىّ بلو أو لولا يقتضى ان لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه فى الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضى ان جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له فى عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعى والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذى ذكره اذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعىّ والقسم ذو خبر فان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر كما أشار الى ذلك بقوله (وان تواليا وقبل ذو خبر

فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وذلك نحو زيد ان يقم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ان يقم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لانّ سقوطه مخل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه

الاستطالة قليل بدونها كقول أبى بكر والله انا كنت أظلم منه يعنى من عمر فى تفاقم جرى بينهما ثم الكلام فى جواب القسم غير الاستعطافى اذ جواب الاستعطافى لا يكون الا جملة انشائية كما فى المغنى كقوله بربك هل ضممت اليك ريا وقوله بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة قال الشمنى قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطافى وان كانت طلبية فهو الاستعطافى (قوله أوانّ) أى سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أى بما أو ان أو لا وشذ قرن المنفى بما باللام كقوله

اما والذى لو شاء لم يخلق الورى * لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

وشذ نفى الجواب بلم أو لن أفاده الفارضى (قوله لو أندى الندىّ الخ) كلام العينى يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره باظهر وعلى انه بالنون يكون بمعنى أحضر قال فى القاموس ندا القوم حضروا اهـ واسناد الاحضار الى الندىّ مجاز عقلى من باب الاسناد الى المكان لان الندىّ مجلس القوم والضمير فى سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما فى المغنى وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العينى والمسالات بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهى جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى ان الشاعر يحلف ان الممدوح لو حضر مجلس القوم لما قدر عامر ان تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اهـ (قوله والتسهيل) أى فى باب الجوازم كما ستعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع ان المضى انما يلزم فى جواب لو ولولا (قوله يعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله فى الشرط الامتناعىّ أى فى التعليق الامتناعىّ وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضى ان لو ولولا الخ) أى وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف فى الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله ان مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذى ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبره تقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما فى الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافاة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبنى على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أى الشرط مخل الخ وقد يقال الاخلال بسقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعهما بلا تقدم ذى خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيهما

قوله والله لولا الله ما اهتدينا أقول الظاهر أن هذا مثال لا شاهد والا لورد عليه ما أورده بعض اخواننا بالدرس من أنه يحتمل أن يكون جوابا للقسم فلا يصح الاستدلال به تأمل نعم اهـ كاتبه

وأفهم قوله رجح انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لاكرمنه وهو ماذكره ابن عصفور وغيره لكن نص فى الكافية والتسهيل على ان ذلك على سبيل التحتم ٦٨ وليس فى كلام سيبويه مايدل على التحتم (وربما رجح بعد قسم شرط بلاذى خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء تمسكا بقوله

لئن منيت بنا عن غب معركة
لاتلفنا عن دماء القوم ننتفل

وقوله لئن كان ماحدثته اليوم صادقا
أصم فى نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ماورد على جعل اللام زائدة (تنبيهات) * الاول كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه الا ماضى اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لأرجمنك ولا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن وأما قوله

وإنك ان هو يسترزك مزيد

وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربى ان بيتى واسع

فضرورة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفراء * الثانى اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هى الجواب وأجاز ابن السراج ان تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها فأجاز ان تقم يعلم الله لازورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغى أن لا يجوز ذلك لان حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور الا فى الضرورة * الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصرا اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه

أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال فى صورة الاجتماع مع تقدم ذى خبر فتفطن (قوله وأفهم قوله رجح) أى دون أن يقول أوجب (قوله وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على اطلاقه سم (قوله لئن منيت) أى بليت بنا عن غب معركة غب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته أى حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها لا تلفنا أى تجدنا وفيه الشاهد فانه جزمه بحذف الياء على انه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر قال الفارضى ويحتمل انه للقسم وحذف الياء للضرورة اه وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفى القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى (قوله لئن كان ماحدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذى قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وباديا حال من فاعل اصم اه دمامينى ويؤخذ منه ان التاء فيما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أى فى لئن زائدة أى وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط فى الابيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم فى قوله والشرط يغنى عن جواب قد علم سم (قوله الا ماضى اللفظ الخ) أى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط جاى (قوله ان هو يسترزك) كذا فى بعض النسخ بالجزم اعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن كما فى قواعد ابن هشام وفى بعض النسخ يسترزيد بالرفع وهو الذى بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أى مع جوابها وقوله هى الجواب أى جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أى من كون الجواب للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا توالى الخ) مقول لقول محذوف أى فنقول اذا توالى الخ وقد وجد لفظ فنقول فى خط الشارح وقوله شرطان أى أو اكثر نحو ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتنى فعبدى حر. (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثانى وجوابه وجواب الثانى الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان اكل ان ضحك فعبدى حر فعلى الاصح الضحك اول ثم الاكل ثم المجىء فان وقعت على هذا

الترتيب

الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المجى ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق وعلى ان الجواب للاول ينبغى مجى فعل الشرط الثانى ماضيا لما مر لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف اه سيوطى وقوله وجواب ما بعده اى بعد الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أى وتقديره فى البيت الذى أورده الشارح ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا او بقول السيوطى المذكور تعلم ان قول الشارح والثانى مقيد للاول مخالف للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما فى كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسألة ما اذا قال لامرأته ان اكلت ان شربت فأنت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم اكلت لان التقدير عليه ان شربت فان اكلت فأنت طالق فالثانى أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا اكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان اكلت فان شربت فأنت طالق فالاول أول والثانى ثان واعلم ان تصحيح الاول هو على مذهب اصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمنى ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما والا لزم ذكر ما لا دخل له فى ربط الجزاء وترك ماله دخل ولا للثانى لانه يلزم حينئذ أن يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فتجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للاول ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء اتيت بالشرطين مرتبين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض اصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر

كيف اصبحت كيف امسيت مما * يغرس الود فى فؤاد اللبيب

ثم قال ولا ادرى وجه اشتراط اهل المذهبين يعنى مذهبى الشافعية والمالكية فى وقوع الطلاق فعلها لمجموع الامرين مع انه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا لدلالة جواب الثانى ولا محذور فى حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى فتأمله اه قال الشمنى وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين انهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبى ان أراد النبى الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل ما نصه قال ابن هشام وفيه

كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم

نظر اذلم يتوال فى الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ماهو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال فى الآية الثانية *(فائدة)* ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو تزيلوا لعذبنا وان اقتضاه كلام المغنى والا كان لعذبنا جواب لولا ولو لا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ماذكره الزمخشرى من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم (قوله ان تذعروا) بالبناء للمفعول أى تفزعوا والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى الخ) فى هذا التمثيل نظر اذليس فيه توالى اداتى شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ) فى نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف فى شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما فى حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أى أو توالى الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أى فى قوله فى شرح الكافية وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا

(فصل لو)

(قوله على خمسة اقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما فى جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ فى القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أى الشى كما هو عادة العرب لان النىء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوى كذا فى المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمى وغيره) قال فى المغنى وفيه نظر قال الدماميني وجه النظر أن كل ما أوردشاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها فى المثال للتمنى اذا كان المخاطب مأيوس الاتيان الى المتكلم

وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم الآية وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو ان تأتنى وان تحسن الى أحسن اليك أو بأو فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد أو ان جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها أو بالفاء فنصوا على ان الجواب للثانى والثانى وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو

(فصل لو)

اعلم ان لو تأتى على خمسة اقسام *الاول أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل *الثانى أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره *الثالث أن تكون للتمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا

أومتعسره عادة اه ووجهه ان التمنى طلب مالاطمع فيه أومافيه عسر (قوله لوأن لنا كرة) اى رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لادليل فيه لجواز أن يكون النصب فى نكون مثله فى ولبس عباءة وتقر عينى فهو بأن مضمرة جوازا وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف فى لوهذه) لم يتعرض لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا وما قاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى يظهر فى لوالتى للعرض ولوالتى للتحضيض وانظر لو التى للتقليل على رأى ابن هشام اللخمى هل لها جواب مقدر أولا جواب لها (قوله هى قسم برأسها) أى مغايرة للوالشرطية والمصدرية كما فى زكريا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أى وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما فى قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله لمثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثار أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب اى فى الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء فى بالذنائب ظرفية كذا قال الدمامينى والشمنى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والاصل زيرا أى زير والزير فى الاصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لانه كان كثير زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله يوم الشعثمين متعلق بيخبر أى بوقعة يوم الشعثمين قال العينى وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية بن عمرو اه والذى قاله الدمامينى والشمنى معاوية بن عامر واضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه اولغير ذلك كما قاله الدمامينى ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتمال ان نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لوحصل نبش فاخبار كما قالوه فى نحو ان تأتنى فتكرمنى آتك بنصب تكرم (قوله فى معنى التمنى) اى لمعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه انها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمنى) قال الدمامينى الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشرى وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مساوية الدلالة على التمنى فلا

قيل ومنه لوأن لنا كرة ولهذا نصب فنكون فى جوابها واختلف فى لوهذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله

فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر بالذنائب أى زير

بيوم الشعثمين لقر عينا ... وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف هى لو المصدرية اغنت عن فعل التمنى وذلك انه أورد قول الزمخشرى وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى فقال ان أراد أن الاصل وددت لو تأتينى فتحدثنى فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الاشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمنى كليت

يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشرى يوافقه على مجىء لو مصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أى والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة (قوله وقال فى التسهيل الخ) لما ادّعى الشارح أن المصنف قال هى لو المصدرية اغنت عن فعل التمنى ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لاتقع بعد ودّ أو يودّ على الراجح أتى بعبارة التسهيل لصراحتها فى كونها مصدرية (قوله وتغنى عن التمنى) أى عن فعله (قوله شرورى) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتنهدا من نهد الى العدوّ أى نهض (قوله انشائى) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أى لفظ التمنى أى مادّته وحروفه أى كل من ليت ولو فيه معنى التمنى دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه انها ليست موضوعة للتمنى (قوله بل من باب العطف على المصدر) أى مجرّد العطف والا فالفاء الواقعة فى الجواب لعطف المصدر ايضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله فى تأويل مصدر) والتقدير فى البيت وددنا اعانتها فنهودها أى نهوضها (قوله ونص على ان لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف ان لو التى للتمنى مصدرية ووجه التقوية ان لو فى الآية للتمنى على ماذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على انها مصدرية فتكون لو التى للتمنى مصدرية (قوله ان التقدير لو ثبت ان) وحينئذ فلا جمع (قوله والاخر) سيأتى ردّه (قوله بعد ودّ أو يود) لو قال بعد دال مودّة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله قول قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحارث تخاطب النبى صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الاكاسرة والقياصرة فيزيد بذلك أذى النبى صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبى صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن اقتله ما قتلته اه تصريح وقال العينى ان البيت قالته قتيلة بنت الحارث من قصيدة ترثى بها أخاها النضر بن الحارث كان النبى صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبى صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن اقتله ما قتلته اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمنى قال السهيلى والصحيح انها بنت النضر بن الحارث لا أخته ثم قال الشمنى وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمنى

ممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال فى التسهيل بعد ذكره المصدرية وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال فى شرحه أشرت الى نحو قول الشاعر

سرينا اليهم فى جموع كأنها
جبال شرورى لو تعان فتنهدا

قال فلك فى تنهدا أن تقول نصب لانه جواب تمنّ انشائى كجواب ليت لان الاصل وددنا لو تعان فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الاشعار بمعنى التمنى دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندى هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل فى تاويل مصدر هذا كلامه ونص على ان لو فى قوله تعالى لو أن لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين ان المصدرية بوجهين أحدهما أن التقدير لو ثبت ان والآخر أن تكون من باب التوكيد بمنزلة أن الا انها

*الرابع أن تكون مصدرية لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يودّ نحو ودّوا لو تدهن فيدهنون يودّ أحدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة

ما كان ضرّك لو مننت وربما
منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

ما نافية أو استفهامية اهـ قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اهـ قال الشمنواني ولو منت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان اهـ وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرر كان ضرك بقي انه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف جوابها العلم من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التأني) من تعليلية افات (قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون في نحو يود أحدهم لو يعمر أنها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكلف مغنى (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغنى قال الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك فادهانهم اهـ وناقشه الشمني فقال لا نسلم ان اضمار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو لولا توقع معتر فأرضيه حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اهـ وقيل النصب على أنه جواب ود لتضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المغنى والشمني لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود أن مثلا في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أي لان الحرف المصدري لا يدخل على مثله (قوله فقيه نظر) هذا النظر لصاحب المغنى وقوله لان توكيد المصدر عبارة المغنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلته قال ثم النظر معناه فان ما بعد أن انما يصلح لها الا للو فأين صلة لو التي أكدت لو قبل مجيئها الا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اهـ ومقتضى السؤال والجواب انه لا صلة للو هنا على جعل أن مؤكدة للو وهو مشكل لان الموصول الحرفي لا بد له من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون

وقول الاعشى
وربما فات قوما جل أمرهم
من التأني وكان الحزم لو عجلوا
وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية وممن ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلامتها أن يصلح في موضعها أن ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه كما أجاب به المصنف في لو أن لنا كرة على رأيه كما سبق وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فجاجا سبلا ففيه نظر لان توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلهم بفتح الميم

المؤكد بالكسر كما مر في نحو أنا لك أنا لك للاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فتفطن (قوله للتعليق في الماضي) أي لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي لوجوب سبق التعليق عليهما الا أن يراد بالتعليق بيان انه كان معلقا اهـ سم أي الاخبار بأن الجواب كان مربوطا في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالا فتدبر (قوله في مضي) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اهـ وفيه ان الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاولى بل الصواب اذ لو حصل اهـ أي لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق في المضي بل للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أي حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لان الثابت الحاصل لا يعلق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه ممتنعا) أي لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء مسببه (قوله لكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كما في التصريح قال وانما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دلالة للو في هذا الاثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابا الاجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام

* الخامس أن تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل وهي على قسمين امتناعية وهي للتعليق في الماضي وبمعنى ان وهي للتعليق في المستقبل وأشار الى القسم الاول بقوله

(لو حرف شرط في مضي) يعني ان لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في المضي بل للايجاب فتخرج عن معناها وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط نعم الاكثر كونه ممتنعا وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو ولو شئنا لرفعناه وكقولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا والا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه

السبب المنتفي بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وانه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو عدم الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال في التصريح وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اهـ (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أي ان الجزاء منتف في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيرامي في حاشيته على المطول في لو أربع استعمالات أحدها انها لا تقتضي الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها انها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الاول نحو ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ثالثها انها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الاول لامتناع الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعها أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اهـ بزيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي انه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نبه عليه في المغني (قوله وكونه مستلزما) أي ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن اذا وان فانهما لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ أيضا أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في

فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك ولهذا قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين انتهى وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره

هذا غير ظاهر لان حرف التنفيس انما هو للدلالة على التوقع في الماضي فافهم وتأمل ا هـ منه

قوله لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما للثانى بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى اول العبارة حيث جعل الثانى كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتى وعبارة ش انما تفيد التزاما على امتناع الثانى من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثانى لا الاول فتامل اه خضرى

وهى انما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع على انه مراد العبارة الاولى أى ان جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره

وأشار الى القسم الثانى بقوله (ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل) أى يقل ايلاء لو فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهى حينئذ بمعنى ان كما تقدم الا انها لا تجزم من ذلك قوله

وَلَوْ تَلْتَقِى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِى وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وقوله

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا ... خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

واذا وليها حينئذ ماض أول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا الاية

الماضى لضرورة استقباله فهى مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت فمعنى عبارته ان لو تدل مطابقة على ان وقوع الثانى كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثانى لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا فى الدمامينى ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمنى عن البدر ابن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفى الهمع عن أبى حيان ان سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمنى فى الاحتراز عن اذا ولما بأن قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام فى قوله لوقوع غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها فى قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة ألا ترى انه يصح أن يقال لو أهاننى زيد لاكرمته ومن المعلوم ان الاهانة ليست علة للاكرام ومثله فى المغنى (قوله وهى انما تدل الخ) أى لقوله لوقوع غيره (قوله على انه) أى الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الاولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا فى كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثانى) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ والحاصل ان لو ان كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو لو جاء زيد أمس لاكرمته أو معنى فقط كما سيأتى فى قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجىء زيد أمس لاكرمته وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولو تلتقى اصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين لو تركوا الاية (قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى ان فيليها المستقبل فلا يرد أنها اذا كانت بمعنى ان كما هو غرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل (قوله وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها فلا يقال اذا كانت بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولو تلتقى اصداؤنا الخ) الاصداء جمع صدى كفتى وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب كجعفر بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتى ويهش بفتح الهاء وكسرها قال فى المصباح هش الرجل هشاشة من بابى تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة لسرور أو حزن واللام للاول (قوله لو تركوا) أى شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك

بمشارفة

بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات
اهـ مغنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتاويل الماضى
بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون
الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده اموات فاعرفه
ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف
للتفتازاني مقتصرين عليه فلله الحمد (قوله ولو أن ليلى الاخيلية الخ) بعده

لسلمت تسليم البشاشة أوزقى ＊ اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التى تكون على القبور وزقى بالزاى
والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى الى ان أو عاطفة اهـ وفى
الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو وقال السندوبى ومن
اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مرّا على قبره
فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو
أن ليلى الخ فقالت له تأذن فى ان أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام
وحليف الوجد والهيام ففرّ الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد
موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى عجيب قدرته
اهـ (قوله لصحة حمله على المضى) اذ يمكن فى الآية أن يقال لو علموا فيما مضى انهم
يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اهـ زكريا قال البعض
وانظر كيف الحمل على المضى فى البيت السابق وهو ولو أن ليلى الخ اهـ وقد يقال
بعد ذكر الشارح ان الحمل على المضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن
منها هذا البيت وذكر الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم
صرح فيه بخصوصه بالحمل على المضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون
ثم قال البيتين فتكون لو فيهما للتعليق فى المضى على هذا فتأمله (قوله وما أنت
بمؤمن لنا الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى
ما أنت بمصدق لنا الكلام نصدق اهـ شمنى والبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب
على حد نعم العبد صهيب أى لو كنا غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن
متهمون عندك (قوله ولو كره المشركون) أى ولو يكره بدليل قوله قبله
ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لانها توجد عنده (قوله ولو أعجبك)
أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال فى ولو أعجبتكم
ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى

وقوله ولو أن ليلى الاخيلية سلمت
على ودونى جندل وصفائح
وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما ان
ان الشرطية كذلك وأنكر ابن الحاجب فى
نقده على المقرب مجىء لو للتعليق فى المستقبل
وكذلك انكره الشارح وتأول ما احتجوا به
من نحو وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله
ولو أن ليلى الاخيلية سلمت
وما قاله
وقال لا حجة فيه لصحة حمله على المضى
لا يمكن فى جميع المواضع المحتج بها فما لا يمكن
ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه
بمعنى ان قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا
صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره
المشركون قل لا يستوى الخبيث
والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم
ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطوا
السائل ولو جاء على فرس

لايخفى مافيه (قوله شدوا ماآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمنى وقوله ولو باتت باطهار أى ولو ثبت لانه فى حيز اذا التى للاستقبال (قوله وهى) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيها والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه (قوله لا يليها الا فعل أو معمول فعل) اشار به الى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص بالفعل أنها لا تدخل الا على الفعل لفظا أو تقديرا وسن الشانى التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق انه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جمع من اكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددتها ولا مجال للتمنى هنا دمامينى (قوله اخلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزى وأجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة والاصل اخلاءى فحذفت ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فأجيب بأن المراد أن الاصل لو كنتم انتم فحذفا وفيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيف الدمامينى التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فان غصصت بالماء فبم أسغه واعتصارى نجاتى اه زكريا وقوله كالغصان فعلان من الغصة وهو الذى غص أى شرق والمراد بغير الماء (قوله على اضمار كان الشانية) اى والجملة الاسمية الملفوظ بها خبر كان الشانية (قوله فحذف الفعل أولا) أى من التركيب

الاول

وقوله قوم اذا حاربوا شدوا ما آزرهم
دون النساء ولو باتت باطهار
(وهى فى الاختصاص بالفعل كان) أى
لو مثل ان الشرطية فى انها لا يليها الا فعل
أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد
الاسم كقول عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها
يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر
الا فى ضرورة كقوله
أخلاى لو غير الحمام أصابكم
عتبت ولكن ما على الدهر معتب
أو نادر كلام كقول حاتم لو ذات سوار لطمتنى
والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر
بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم
تملكون خزائن رحمة ربى حذف الفعل
فانفصل الضمير وأما قوله
لو بغير الماء حلقى شرق
كنت كالغصان بالماء اعتصارى
فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها
شذوذا وقال ابن خروف هو على اضمار كان
الشانية وقال الفارسى هو من الاول
والاصل لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل
أولا والمبتدا آخرا

الاول والمبتدا آخرا أى من التركيب الاخير وليس المراد أن حذف المبتدا بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعدية ثم جملة هو شيق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به فى قوله تعالى أدعوتموهم أم انتم صامتون أى أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها القرينة فكثير وندر حذف شرطها وجوابها معا فى قوله

إِنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلَالَ فَلَوْ فِي * سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الْخَوَالِي

التقدير عند الاخفش فلو وجد فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا (قوله ولو أنّ ما أسعى) أى ولو أن سعيى فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أى مع صلتها (قوله فقيل يقدر مقدما) أى على المبتدا الاعلى لو (قوله على حد وآية لهم انا حملنا) أى على طريقته فى تقديم الخبر على المبتدا الذى هو أن وصلتها (قوله وذلك) أى تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لان لعل الخ أى لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها عليها ما لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه انه لا اشتباه أيضا اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أما لان الاخبار عن أن وصلتها لكونهما فى تأويل مصدر مبتدا يميزها عن التى هى لغة فى لعل اذلا ينسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم الا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا انه يوهم ان القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ويرد عليه ان تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر اللهم الا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل ثبت مقدرا) والدال عليه أن فانها تعطى معنى الثبوت ورجح بأن فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان نحو التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس والمقرون بلا بعد ان نحو ان تقم أقم والافلا (قوله كما قال الجميع فى ما وصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفى أحوج الى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أى الواقعة بعد لو فعلا أى جملة فعلية (قوله انما ذلك) أى وجوب كون خبر أن فعلا فى الخبر المشتق أى اذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا نازعه

ثم نبه على ما تفارق فيه لو ان الشرطية فقال (لكن لو أن بها قد تقترن) أى تختص لو بمباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به وقوله

ولو أنّ ما أسعى لادنى معيشة

وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما أى ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخرا ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما كقوله

عندى اصطبار وأما أننى جزع

يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة اذا قدمت بالتى بمعنى لعل فالاولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل أى ولو ايمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى فاعل ثبت مقدرا كما قال الجميع فى ما وصلتها فى لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ومن ثم قال الزمخشرى يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام وقالوا انما ذلك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية

أى كونه فاعل ثبت مقدرا ١٢ هو شيخنا

وفي قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر * تنبو الحوادث عنه وهو ملموم * وقوله ولو أنها عصفورة لحسبتها

مسومة تدعو عبيدا وازنما

وردّ المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا

كقوله لو أن حيا مدرك الفلاح
أدركه ملاعب الرماح

وقوله ولو أن ما أبقيت مني معلق
بعود ثمام ما تأود عودها

وقوله ولو ان حيا فائت الموت فاته
أخو الحرب فوق القارح العدوان

(وان مضارع تلاها صرفا

الى المضي نحو لو يفي كفى)

أي لو وفى كفى ومنه قوله

لو يسمعون كما سمعت حديثها
خروا لعزة ركعا وسجودا

وهذا في الامتناعية وأما التي بمعنى ان فقد تقدم انها تصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى (تنبيهات) * الاول لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله

ولو يشأ طار بها ذو ميعة

وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

وخرج على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصركم ويشعركم ويأمركم والاول على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم * الثاني جواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو وضعا وهو اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا

الزمخشري لا يسلم على اطلاقه (قوله تنبو الحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أنها الخ) الضمير في انها يرجع الى الاسودة التي ترى من بعيد ومسومة أي خيلا معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الاوس وأزنم بطن من بني يربوع اه عيني وقال الشمني مسومة أي فرسا مسومة وعبيدا بضم العين وأزنما بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسما شخصين اه والتاء في لحسبتها تاء مخاطب يهجوه الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وان مشى الدماميني على خلافه (قوله وردّ المصنف الخ) قال في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبهوا لها وهي قوله تعالى ودّوا لو أنهم بادون في الاعراب ورده الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني صرح بذلك الرضي والكلام في لو الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الاسنة وغيره الشاعر لبيد الى هذا للقافية عيني (قوله ولو أن ما أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود تعوج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع الى ما وتأنيثه باعتبار وقوع ما على بقية (قوله فائت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أي فاتته الموت اه وفيه نظر أما أولا فلان الوصف المتعدي لا يضاف الى فاعله على ما تقدم في باب الاضافة وأما ثانيا فلان المناسب لقوله فاته أخو الحرب أن يكون من اضافة الوصف لمفعوله فتنبه وقوله أخو الحرب أي ملازمها فوق القارح الفرس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان بفتحات شديد العدو (قوله كقوله ولو يشأ الخ) تقدم في عوامل الجزم الكلام على هذا الشاهد والذي بعده (قوله وخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت أي أبدلت بالسكون (قوله اما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب تجرده من اللام لان اللام لا تدخل على ناف الا ما كما في التصريح (قوله أو وضعا) لو قال لفظا لكان انسب (قوله فاقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخر وقوع الجواب عن الشرط كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أي وقوع الجواب عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لجعلناه حطاما لان في تأخر جعله حطاما تشديدا للعقوبة أي اذا استوى على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية وحذفت في جعلناه أجاجا اشارة الى عدم تراخي الجعل أجاجا أفاده في التصريح قال السيوطي وقد يقترن جوابها باذن وندر كونه تعجبيا أو مصدرا بربّ

أو الفاء اهـ وقال فى المغنى وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو اما ماض معنى أو وضعا لانه فى هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى الخ) يفيد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم مرور الثلاث عليه وعنده منه شئ على تقدير حصول الشرط وليس بمراد فلعل لا زائدة وأما تخلص البعض عن ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها لو وموقع النفى فى أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث وليس عنده شئ وهو المراد اهـ ففيه نظر لان الاعتراض انما هو بمفهوم التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر الى ما تفيده لو من النفى أى نفى الشرط وما ترتب عليه فتأمله فانه متين (قوله بجملة اسمية) أى مقرونة باللام كالآية أو بالفاء كقوله لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلَامُ فَرَاحَةٌ أى يا سلامة فهو راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته فى المغنى قال الدماميني لا يتعين هذا لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوفا أى لثبت ويدل عليه بقية البيت لكن فررت مخافة أن أوسرا اذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت فى موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضى الى المعرة والذل ففر (قوله لمثوبة من عند الله خير) أى مما شروا به انفسهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة فى جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أى والله لمثوبة (قوله للتمنى) اى على سبيل الحكاية أى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمنى حقيقة عليه تعالى افاده الدماميني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين فى لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لاثيبوا

(أما ولو لا ولوما)

(قوله كمهما يك من شئ) مهما اسم شرط مبتدا وفى خبره الخلاف السابق ويكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أى موجودا ومن شئ بيان لمهما فان قلت أى فائدة فى هذا البيان مع كونه كالمبين فى العموم والابهام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من ان من زائدة وشئ فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدا (قوله حرف بسيط) فى ادخال ذلك تحت حيز أى التفسيرية نظر لان التشبيه الذى فى المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد ايضا وان زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق

وامامنفى بما فالامر بالعكس نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله
ولو نعطي الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالى
وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما اخرجه البخاري لو كان لى مثل أحد ذهبا ما يسرنى ان لا يمر على ثلاث وعندى منه شئ فهو على حذف كان أي ما كان يسرني قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو فى الوجهين للتمنى فلا جواب لها

(أما ولو لا ولوما)

(أما كمهما يك من شئ) أي أما بالفتح والتشديد حرف بسيط

الجواب وافادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شئ كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علما فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر فقيام عمرو متوقف على قيام زيد واجيب بأنه قد يجئ الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله من كان ذا بت فهذا بتى لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بت فانى لا أخونه لان لى بتا وكذا قولهم اما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطى وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصريح غير واحد من النحاة بانها ليست حرف شرط وانما افادتها الشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وغيره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الاصحاب (قوله فبدليل الخ) قال فى المغنى وجه الدلالة ان الفاء فى نحو الاية التى ذكرناها وهى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء اه بتصرف قال الشمنى وقد يقال لا يمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اه ولك دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر فان قلت مهما التى أما فى تقديرها لا يلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا قلت قال الرضى انما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية اما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها بقى فى المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لان ان للشك وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ ما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة كان يقال اى شئ يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى اين

فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد أما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين امنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون الاية

والعاقل فمن وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على
القول بأن مهما أعمّ من ما الاعلى ما قدمه الشارح ان مهما بمعنى ما قال فى التصريح
وكون اما تقدّر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت أما زيد فمنطلق فالاصل
ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت
أما مناب ذلك اه فتفطن (قوله وفا التلو الخ) كالاستدراك على قوله اما كمهما يك
من شئ واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لان أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شئ
فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بأما نائبة عما حذف
فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلوّ الفاء الاداة أو لانها
أشبهت العاطفة وليس فى الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء
من المبتدا الى الخبر ويجوز تأخير المبتدا نحو اما قائم فزيد كذا فى الفارضى قال
السندوبى فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام
ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادّعاء وهو الشرط فانه
ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم
وجوبا الا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء فى غير موضعها ولذا اغتفروا هنا تقديم
ما يمتنع تقديمه فى غير هذا الموضع اه وقوله تقديم ما يمتنع الخ أى نحو فأما اليتيم
فلا تقهر (قوله ووجوبا حال) أى على تقدير مضاف أى ذا وجوب أو على تأويله
بواجبا (قوله فيجب حذفها معه) صريح فى انه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف
القول وهو يمنع جواب غير واحد فى مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء
لان يكون جوابا بتقدير اقول لكنى كنت اسمع الاعتذار عن المنع المذكور
بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا
النقل حتى وقفت على هذا القول فى همع الهوامع للسيوطى ونصه ويجوز حذفها
أى الفاء فى سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين
اسودّت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول
استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا
هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان الفاء لا تحذف فى غير الضرورة أصلا وأن
الجواب فى الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول
وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما أى اما والفاء اعتراض اه (قوله فأما القتال
الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه ولعدم صحة الاخبار
حينئذ اه وتعليلاه باطلان لصحة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا اما صحة المعنى

والى ذلك الاشارة بقوله (وفا لتلو تلوها
وجوبا ألفا) فامبتدا خبره ألف والتلو
متعلق بألف ومعنى تلو تال ووجوبا حال
من الضمير فى ألف واشار بقوله
(وحذف ذى الفا قل فى نثر اذا
لم يك قول معها قد نبذا)
أى طرح الى انه لا تحذف هذه الفاء الا اذا
دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول
فيجب حذفها معه نحو فأما الذين اسودّت
وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم
ولا تحذف فى غير ذلك الا فى ضرورة كقوله
فأما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرا فى عراض المواكب

فواضحة وأما صحة الاخبار فلاشتمال الخبر على اعادة لفظ المبتدا فهي الرابط فافهم وقوله سيرا منصوب على انه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أي تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المغني للسيوطي وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس (قوله أوندور كما في قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأني أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال) كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أوندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أوندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية البقرة) هي فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم اما أن يتقدمها مجمل أي فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) يرد عليه ان هذا يقتضي ان قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا انه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي يكون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني قائما مقامه فالوقف على الا الله لان الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون في العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعود ان تأويله الا عند الله بان النافية وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخ لو لم يعلم المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل اصل العلم بل الاسلام مطلقا في هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لانهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق انه ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به

أوندور ونحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل فهو غالب احوالها كما تقدم في آية البقرة ومنه أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وأما الغلام وأما الجدار الايات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الاخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على الا الله

مالا يتضح

ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف اهـ (قوله وهذا المعنى) أى كون الذين فى قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو المشار اليه فى آية البقرة يعنى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما فى كلام شيخنا من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتى لغير تفصيل) اى لا لفظا ولا تقديرا ومن التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو أما زيد فقائم فقد تكلف (قوله شرحه) أى بيانه (قوله فضل توكيد) اى توكيدا فاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا يوهم ان الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمة) أى لابد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق واذا رجحوا فى بعد التى فى الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكلية انسب بغرض التأكيد لانه اعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحدلة بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث (قوله فى تفسيره) أى تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح (قوله مدل) أى مفصح (قوله وقائمة مقامهما) قد يقال ان أما لم تقم الا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه فى تفسير أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لانه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت فى كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هى لتفصيل ما فى نفس المتكلم من اقسام متعددة ثم قد تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى والتزموا حذف الفعل بعدها للجرى على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وكراهة تلو الفاء اما وللتنبيه على ان ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما فى الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه ان لا يقع الامر فوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك فى مواضع ايذانا من أول الامر بأن التفصيل باعتبار الصفة التى ذلك النوع عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما اكرام الامير فاكرم زيدا اهـ مع

وهذا المعنى هو المشار اليه فى آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتى لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزمخشرى شرحه فانه قال فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه فى معنى الشرط انتهى (تنبيهات) * الاول ما ذكره من قوله أما كمهما يك لا يريد به ان معنى أما كمعنى مهما وشرطها الا ان أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل وانما المراد أن موضعها صالح لهما وهى قائمة مقامهما

بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان ان أريد بالشرط التعليق وحقيقية ان اريد به الاداة ومعناه التعليق وقد يبحث في العلة بانها انما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم واحد) اى أوما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار والمجرور قال الدماميني واذا امتنع الفصل باكثر من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فتأمله اه واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أى شأن الانسان لان نحو الشان والقصة والخبر والنبا والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه يعني والشئ وما يتعلق به في حكم الشئ الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشان بانه يقول اذ الذي يقول نفس الانسان فالاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجيء الحال من المبتدا ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثاني وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر في الفعلية سم وقد يجاب بان الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد كان الجواب لاسبقهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل اجحاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المذكور لاما وأداة الشرط معا وأبو علي في أحد قوليه أن الفاء جواب ان وجواب اما محذوف وقوله الثاني كالاول أفاده الشمني قال الدماميني ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب اما والفاء داخلة على ان تقديرا والاصل مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شئ وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما

والفاء

قوله لتضمنها معنى الشرط يفيد تقدم الشرط على الجواب لكونها معنى الشرط فلما تضمنت معنى الشرط لا يجوز أن يتقدم الفاء عليها * الثاني يؤخذ من قوله تليها تلوها انه لا يجوز أن يتقدم الفاء اكثر من اسم واحد فلو قلت اما زيد طعامه فلا تأكل * الثالث لا يفصل لم يجز كما نص عليه غيره * الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو أما اليوم رحمك الله فالامر كذا * الرابع يفصل بين اما وبين الفاء بواحد من امور ستة أحدها المبتدا كالآيات السابقة ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد ثالثها جملة الشرط نحو فأما ان كان من المقربين فروح وريحان الآية

زيادة في نظير الدماميني الآتي عند قوله والفعل لا يلي الفعل اه

والفاء فالتى فاء ان الاولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب ان فحذفت الثانية لانها التى اوجبت الثقل ولان الحذف بالثوانى أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضى ويتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وانما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لان الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعى (قوله لفظا أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثانى وأما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الايات (قوله اسم كذلك) اى منصوب لفظا أو محلا ومثاله الآتيان من الاول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فاكرمه دمامينى (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهد يناهد يناهم (قوله لان أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليل انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد عال الاول بأن العامل المقدر هو الجواب فى الحقيقة وبأنه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل باكثر من واحد والثانى بان حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلى الفعل) وأما زيد كان يفعل ففى كان ضمير فاصل اهـ مغنى ونظر الدمامينى فى التعليل بان اما نائبة عن جملة الشرط لا فعله فقط فلم يجاوز الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بأن الفعل الذى نابت عنه اما لما لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للمجرور كما مثل (قوله لما فيها من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثانى معنى لا عملا (قوله أو للفعل المحذوف) اى الذى نابت عنه وأو لتنويع الخلاف (قوله نحو أما اليوم فانى ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد ان الذهاب اليوم والجلوس فى الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أما المانع التقديم وان تعدد لكونه لاغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيبويه الخ) قال الدمامينى اذا عرفت أن مذهب الجمهور فى نحو أما اليوم فانى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا تما كان الفاصل بين الفاء واما جزءا مما فى حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست منزلة من مركزها الاصلى بل هى فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو أما زيد فذاهب اذ التقدير مهما يكن

رابعها اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو فأما اليتيم فلا تقهر الآيات خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم وأما ثمود فهدیناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان أما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلى الفعل سادسها ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو أما اليوم فانى ذاهب وأما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور

من شئ فزيد ذاهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فانى
ذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ اليوم وأما الفاء فى جميع التراكيب فانما
تدخل على الجواب كالمثال الاخير أو على شئ منه كالمثال الذى قبله هذا كله على
مذهب الجمهور اهـ (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل ما بعد ان فيما
قبلها مع اما خاصة نحو أما زيدا فانى ضارب قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد
عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندى بخطه اهـ سيوطى فعلم أن مخالفتهم
ليست فى الظرف فقط وان أوهمه صنيع الش نعم تخصيص الظرف قول آخر حكاه
السيوطى بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه
أو التوسع فى المعمول راجعه اهـ والثانى هو الظاهر أو المتعين (قوله سمع)
اى على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضى عن سيبويه (قوله بالنصب)
اى على انه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على
نصبها الظرف كما مر آنفا لان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته
عن فعل كما سيذكر الش ذلك تبعا للمغنى وغيره وقال الرضى على انه مفعول
به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملكهم ومعنى افضلها أغلبها فى الفضل (قوله
وعلى ذلك) اى جواز تقدير ما يليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) اى
لاطراده فى كل موضع واصالة الفعل فى العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه
لا يتأتى فى نحو أما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد
تالى الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دماميني (قوله او مفعول
لاجله) اى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لاجل العلم وقوله وحال
اى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيأ حال كونه علما لكن
تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست
العاملة) اى فيما بعدها مطلقا لان الاصل فى العامل الاطراد وأما الا تعمل
فى المفعول به فالظاهر ان غيره كذلك (قوله التى) اسم ليس لا نعت أما (قوله
أم المنقطعة) اى لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين
وأما البصريون فلا يسمون أم التى لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف
(قوله وما الاستفهامية) اى التى استفهم بها وحدها ان جعلت ذا موصولة
أو مع ذا ان ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الاولى) نعت
ميم (قوله عارضت) اى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة

مضارع

وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء
والمصنف * الخامس سمع أما العبيد فذو
عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا افضلها وفيه
دليل على انه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من
شئ بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل
اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك فيخرج
أما العلم فعالم واما علما فعالم فهو أحسن
مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء
او مفعول لاجله ان كان معرفا وحال ان كان
منكرا وفيه دليل ايضا على ان أما ليست
العاملة اذ لا يعمل الحرف فى المفعول به *
السادس ليس من اقسام أما التى فى قوله أماذا
كنتم تعملون ولا التى فى قول الشاعر

أبا خراشة اما انت ذا نفر

بل هى فيهما كلمتان والتى فى الاية أم المنقطعة
وما الاستفهامية أدغمت الميم فى الميم والتى
فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق
الكلام عليها فى باب كان * السابع قد تبدل
ميم أما الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله

رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت
فيضحى وأيما بالعشى فيخصر

(لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا) أى لولا ولوما استعمالان * احدهما أن يدلا على امتناع شئ لوجود غيره وهـذا أراده بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا أى اذا ربطا امتناع شئ بوجود غيره ولازما بينهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزما حذف خبره غالبا وقد مرّ بيان ذلك فى باب المبتدا وجوابا كجواب لو مصدرا ٨٩ بماض أو مضارع مجزوم بلم فان كان الماضى مثبتا قرن باللام غالبا نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين ونحو قوله

لولا الاصاخة للوشاة لكان لى
من بعد سخط فى الرضاء رجاء

وان كان منفيا تجرّد منها غالبا نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبدا وقوله

والله لولا الله ما اهتدينا

وقوله

لولا ابن اوس نأى ما ضيم صاحبه

وقد يقترن بها المنفى كقوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما
ابقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

وقد يخلو منها المثبت كقوله

لولا زهير جفانى كنت منتصرا

وقوله

وكم موطن لولاى طحت كما هوى
باجرامه من قنة النيق منهوى

واذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأنّ الله توّاب حكيم * والاستعمال الثانى أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ويشاركهما فى ذلك هلا والا الموازنة لها وألا بالتخفيف وقد أشار الى ذلك بقوله (وبهما التحضيض مز وهلا * ألا الا وأولينها الفعلا) أى المضارع أوما فى تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو ألا تسلم أو الا تسلم فتدخل الجنة ونحو ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم والعرض كالتحضيض الا ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث (وقد يليها)

مضارع ضحى بكسرها وفتحها اى برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أى آلمه البرد فى أطرافه اه شمنى فضبط البعض يخصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صنيعه من ان قول أبى العلاء المعرى

لو اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الْإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ * وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلْإِفْرَاطِ فِى الْخَصَرِ

بالحاء المهملة خطأ وانما هو بالخاء المعجمة (فائدة) قد تحذف اما ويطرد ذلك قبل الامر والنهى نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيدا فضربت ولا زيد فقتضربه بتقدير اما انظر حاشية السيوطى على المغنى (قوله الابتداء) أى المبتدا كما سيشير اليه الشارح والالف فى عقدا للتثنية (قوله ولازما) عطف تفسير على ربطا (قوله فى باب المبتدا) أى عند قول المصنف وبعد لولا غالبا الخ (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أى الاستماع وقوله فى الرضاء متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيا) هذا مقابل قوله فان كان الماضى مثبتا فالضمير فى قوله وان كان منفيا يرجع الى الماضى ومن المعلوم ان لم لا تدخل على الماضى فقول البعض تبعا لشيخنا قوله وان كان منفيا اى بغير لم فان كان منفيا بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد فى الهمع نفى الماضى هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولا لا قمت ولا قعدت (قوله وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه فى حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التحضيض) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أى رغبه فى فعله فاذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه (قوله الموازنة لها) أى لهلا (قوله مز) امر من ماز بمعنى ميز (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مرّ (قوله وأولينها) أى هذه الادوات الخمس (قوله الفعلا) أى الخبرى اذ الطلبى لا يطلب (قوله أى المضارع الخ) قال الفارضى قال سيبويه انها أى الادوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذ ان وليهن المستقبل كنّ تحضيضا للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وان وليهن الماضى كنّ توبيخا لا تحضيضا لامتناع طلب الماضى نحو لولا ضربت اللص أى لاى شئ ما ضربته وقال سيبويه ان فات الماضى فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى انهنّ بالاشتراك اذا دخلن على الماضى كنّ توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طلبا (قوله وقد يليها الخ) قال فى المغنى وقد

اى قد يلى هـذه الادوات (اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيدا تضربه فزيدا علق بفعل مضمر أى مفسر بالفعل الظاهر المذكور بمعنى انه مفعول للفعل المضمر والثانى نحو قولك هلا زيدا تضرب فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لانه مفرغ له (تنبيهات) * الاول ترد هـذه الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى أو ما فى تاويله ظاهرا أو مضمرا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهـة

ونحو قوله

تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

أى لولا تعدون الكمى بمعنى لولا عددتم لان المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى وانما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله

اتيت بعبد الله فى القد موثقا
فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر

أى فهلا أسرت سعيدا * الثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ أو خبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة
الى فهلا نفس ليلى شفيعها

أى فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها * الثالث المشهور أن حروف التحضيض اربعة وهى لولا ولوما وهلا وألا بالتشديد ولهذا لم يذكر فى التسهيل والكافية سواهن وأما ألا بالتخفيف فهى حرف عرض فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى لتحضيض ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ويؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا (خاتمة) أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هـل ولا وألا يجوز أن تكون هلا فأبدل من الهاء همزة

فصلت من الفعل باذ وباذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثانى والثالث فلولا اذا بلغت الحلقوم الى صادقين المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للاولى اهـ والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيدا أغضبت عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور (قوله للتوبيخ) أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل اظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد شئ (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدمامينى يصح أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى (قوله فى القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم (قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمر (قوله ارسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها (قوله أى فهلا كان) نفس ليلى شفيعها اى ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها عنده بدليل قوله بعد هـذا البيت

أأكرم من ليلى على فتبتغى * به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدا وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود فى غير هـذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس قال فى المغنى وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلط من التحضيض عليها وأجيب بأن المراد منه بمجموع الادوات الخمس (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى والاجود أن ادوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة

فهلا

وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله
انت المبارك والميمون سيرته
لولا تقوم درء القوم لاختلفوا
فتؤول بلولم أى لولم تقوم أو تجعل المختصة
بالاسماء والفعل صلة لان مقدرة على حد
تسمع بالمعيدى والله تعالى أعلم

(الاخبار بالذى والالف واللام)

الباء فى قوله بالذى باء السببية لا باء التعدية
لدخولها على المخبر عنه لان الذى يجعل فى هذا
الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه وهو فى
الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من
قام زيد فالمعنى اخبر عن مسمى زيد بواسطة
تعبيرك عنه بالذى وهذا الباب وضعه
النحويون للتدريب فى الاحكام النحوية كما
وضع التصريفيون مسائل التمرين فى القواعد
التصريفية

فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرف النفى وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا اه (قوله لولا تقوم) أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها (قوله فتؤول بلولم) فتكون لو الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنيين السياق وقرن جوابها باللام

(الاخبار بالذى والالف واللام)

ومثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب انها باء الاستعانة أى اخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان انها بمعنى عن اهـ سم وعلى الاخير عن فى قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح الى انه متعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ (قوله اخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى وخبر معبرا عنه بزيد (قوله وضعه النحويون الخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار الاحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع (قوله للتدريب) اى التمرين والتجريب (قوله كما وضع التصريفيون الخ) كما يقال على جهة الامتحان للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع فى التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذى ونحوه الا من نبغ فى علم العربية اه سندوبى واذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرأى والاصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى قال ابن جنى قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على قراءة من قرأ قد افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها انه فى الاصل ووأى نحو كوكب

فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووآ ثم نقلت حركت الهمز الى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان فى أول الكلمة فقلبت الاولى همزة فصار أوا فاذا جمعته بالواو والنون قلت أوون بحذف الالف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته الى نفسك قلت أوىّ بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء اهـ ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام فى المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء **(قوله باب السبك)** أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على التوضيح **(قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار)** أى لا بقيد كونه من مسمى اسم فى تركيب آخر فافهم **(قوله لقصد الاختصاص)** كقولك الذى قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو أو ازالة لشك الشاك فى القائم **(قوله أو تقوى الحكم)** لان فى هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد **(قوله او تشويق السامع)** كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام والذى حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد ابن غازى **(قوله قبل)** ظاهره وجوب تقديم المبتدا فى هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفى البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذى ضرب عمرا وعلى الجواز المبرد أفاده المرادى **(قوله وما سواهما)** اى من بقية الجملة **(قوله عائدها خلف معطى التكملة)** اى خلف الاسم الذى يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذى يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه غائبا لانه عائد على غائب لان الموصول فى حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب واجاز بعضهم مطابقته للخبر فى التكلم والخطاب كان يقال فى الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذى ضربت أنت وعن تاء ضربت بالضم الذى ضربت أنا كذا فى المرادى وانما منع الجمهور ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذى قام وأنت الذى قمت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدا وذلك خطأ بخلافه هنالك واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الخلف المستتر ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف تقول الذى جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذى هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج الى اعادة الجار فى العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك فى العطف على الضمير المجرور تقول الذى مررت به وبعمرو زيد وهكذا

وبعضهم يسمى هذا الباب باب السبك قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن انتهى والكلام فى هذا الباب فى أمرين الاول فى حقيقة ما يخبر عنه والثانى فى شروطه وقد أشار الى الاول بقوله

(ما قيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر)

ما موصولة مبتدا وخبرها ومبتدأ حال من الذى الثانى والذى الاول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما الا أنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى لفظ الذى حال كونه مبتدا الذى هو خبر عن مستقرا أولا (وما سواهما) أى ما سوى الذى وخبره (فوسطه صله * عائدها) وهو ضمير الموصول (خلف معطى التكمله)

وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا) اى اذا قيل لك أخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد فتصدر الجملة بالذى مبتدأ وتؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن الذى وتجعل ما بينهما صلة الذى وتجعل فى موضع زيد الذى اخرته ضميرا عائدا على الموصول ٩٣ ولو قيل لك اخبر عن التاء من هذا المثال قلت الذى ضرب زيدا أنا فقعلت به ماذكر الا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى هو زيد أبوك (وباللذين والذين والتى

أخبر مراعيا وفاق المثبت)

وهو ما قيل لك أخبر عنه فى التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفاقه فى الافراد والتذكير فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون أو عن الرسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثانى وهو ما فى شروط المخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف لما

أخبر عنه هاهنا قد حتما

كذا الغنى عنه بأجنبى أو

بمضمر شرط فراع ما رعوا)

اعلم ان الاخبار ان كان بالذى أو احد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة امور * الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن ايهم من قولك أيهم فى الدار لانك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان فلا يخبر عن شىء منها لما ذكرته وفى التسهيل ان الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لان

الضمير المتصل يخبر عنه مع انه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مر

اهـ يس وقوله لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة فى المبتدا لانه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمبتدئية والخبرية (قوله فتصدر الجملة الخ) حاصله خمسة اعمال تصدير الجملة بالذى وتأخير زيد ورفعه وأشار اليه بقوله فتجعله خبرا عن الذى وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل فى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه واعرابه (قوله قلت الذى هو زيد أبوك) صوابه الذى زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون فى موضع المخبر عنه (قوله وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار باللتين واللاتى ويفيده قول التوضيح باب الاخبار بالذى وفروعه لان التى وفروعها من فروع الذى اهـ سم ولو قال المصنف وبفروع للذى نحو التى لدخل فى كلامه اللتان واللاتى واللاءى والالى (قوله فى التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل اخبر الخ) واذا قيل اخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتى ضربتهن الهندات قال فى الارتشاف ويستوى الموصول بغيره فى الاخبار فاذا اخبرت عن الذى من ضربت الذى ضربته تقول الذى ضربته الذى ضربته اهـ فارضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لانهما شىء واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كما فى الهمع قال سم قياس ذلك أن يقال فى الاخبار عن الذى من قولك الذى فى داره زيد عمرو الذى هو عمرو الذى فى داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين فى مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة فى مثال الاخبار عنها أى وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أى حين اذ قدمت الضمير ووصلته (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندوبى أنها للتثنية (قوله الاول قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط اهـ زكريا وهو انما يظهر على القول بأنه اسم اما على الصحيح من انه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر فى هذا الباب كابن عصفور والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدا فيقال أيهم الذى هو فى الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال فى كم عبد لى وما أحسن زيدا الذى هو لى كم عبد ولا الذى هو أحسن زيدا ما (قوله وضمير الشان) فى جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه

وقد قالوا فى قوله اذا مت كان الناس نصفان ان اسم كان ضمير شان وفى قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شان قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذى هو مرجعه عليه مع انه يجب تاخيره عنه اذ هو مما يعود على متاخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتميز) لانك لو قلت فى جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذى جاء زيد اياه ضاحك والتى ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير المنفصل فى الاول على الحال وفى الثانى على التميز وذلك ممتنع قال السندوبى فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر اه (قوله لم يذكره فى التسهيل) أى استغناء عنه بالشرط الرابع الآتى المعبر عنه فى التسهيل بقوله منويا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والشمنى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحترز بذلك من الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال والتميز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا فى التصريح وانما لم ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخراجها بالشرط الثانى كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه باجنبى) أى صحة وضع اجنبى موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء عنه بأجنبى وله صورتان احداهما أن يكون عائدا الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا انه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبى نحو الذى ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد أيضا عدم جواز الاخبار عن الضمير فى قائم اذ لا يستغنى عنه بأجنبى لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم فى الاسم الذى لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى (قوله المتصل الآن) أى بالفعل (قوله وان قدرته عائدا على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعا لهما لان الضمير الواحد لا يعود لشيئين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيدا من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد

ضربته

* الثانى قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتميز لانهما ملازمان للتنكير والمضمر ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكره فى التسهيل * الثالث قبول الاستغناء عنه بأجنبى فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى ضميرا كان أو ظاهرا فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها باجنبى كعمرو وبكر فلو أخبرت عنها لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة فى نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق

وكالاسماء الواقعة فى الامثال نحو الكلاب فى قولهم الكلاب على البقر فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى لان الامثال لا تغير * الرابع قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم ففى نحو قولك سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمتنع عن الباقى لان الضمير لا يخلفهن أما الاب فلان الضمير لا يضاف وأما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما عمرو والكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه فتقول فى الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد وعن العامل مع المعمول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند * السادس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى * السابع أن يكون فى جملة خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن أن لا يكون فى احدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والا يلزم بعد الاخبار عطف ماليس صلة على الذى استقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه

ضربته زيد لان زيدا رابط (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج مالا يجوز اضماره كالاسماء العاملة عمل الفعل كما مر (قوله لا يجررن الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ماقبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على مابعده وذلك ليحصل له به ابهام يقرب به من النكرة فان قلت اذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فانما تجعل العائد ضمير قام لا ربه قلنا القاعدة فى باب الاخبار أن الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضمير آخر ثم ان الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا دمامينى (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر الخ) فالخلف ضمير مستتر فى سر لامكان استتاره فلا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو أيمن الله وفيه نظر اه زكريا ويجاب بأنه لما لازم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية فى القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لزم الرفع على الخبرية الا انه ليس خبرا فى القسم سم (قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو ماجاءنى من أحد لانه لو قيل الذى ماجاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله أن يكون فى جملة خبرية) أى ليتأتى الاتيان بصلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما مالم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذى قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذى قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية) محله مالم يكن بعض جملة خبرية والا جاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس مامر (قوله مستقلتين) اى لا رابط لاحداهما بالاخرى مما سيأتى (قوله عطف ماليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ماليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو فى المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للحال والا جاز كما فى الفارضى (قوله أو كان فى الاخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف

(قوله فنى نحو الخ) تصوير للاقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن عدد
أمثلة القسم الثالث (قوله لانتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على
ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو)
كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير
الفاء على ما لا يصلح لها لان الجملة الاولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجا عن
الممثل له لان المشتمل على الضمير فى حال الاخبار عن عمرو ليس الجملة الاخرى أى
المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم (قوله
وفى نحو ضربنى الخ) وتقول فى الاخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه
وضرب زيدا أنا فأنا بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الاول
والضمير المستتر فى الثانى لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا اذا اخبرت عن
التاء اهـ سم واعلم ان هذا المثال وما بعده من امثلة ما اذا كان فى الجملة الاخرى
ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالاخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير
الخلف عن الاسم الظاهر اعم من ان تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال
أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب اسقاط المثالين
لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم
الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على
ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا
فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان
فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية
وقوعهما معا صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض
لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ ايضا لاشتمال كل من
الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل (فائدتان) * الاولى قال فى التسهيل
وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الالف واللام
والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذلك أى وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا
لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اهـ قال الدمامينى فتقول فى الاخبار
عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته
معمولا للاول لانه كان يطلبه منصوبا وأضمرت فى الوصف الاول ضمير غائب عوضا
عن ضمير المتكلم ليصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له
لان أل نفس أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل

من

جاز الاخبار لانتفاء المحذور المذكور وفى
نحو ان قام زيد قام عمرو تقول فى الاخبار
عن زيد الذى ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو
الذى ان قام زيد قام عمرو وفى نحو قام زيد
فقعد عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى
قام فقعد عمرو زيد وعن عمرو الذى قام زيد
فقعد عمرو لان ما فى الفاء من معنى
السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء
وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول فى
الاخبار عن زيد الذى قام وقعد عنده عمرو
زيد وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو
وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو اكرمنى
واكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى
ضربنى وضربته زيد وعن عمرو الذى اكرمنى
واكرمته عمرو * التاسع امكان الاستفادة
فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى
الاعلام نحو بكر من أبى بكر اذ لا يمكن أن
يكون خبرا عن شئ

من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة أل وأتيت بدل ياء المتكلم بهاء غائب لتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لان أل نفس أنا والذى فعلى الضرب الثانى زيد ثم قال فى التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثانى اه قال الدماميني فتقول على هذا فى المثال السابق اذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول مضمر يعود على أل وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعل خبر أل ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى مكان ياء المتكلم بهاء وهى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته * الثانية قال الدماميني قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الاخبار بالذى عن زيد الذى قام وقعد زيد وفى الاخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حذف فى وأقرضوا الله وان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب ان تكرر الموصول فتقول فالذى يغضب زيد لانك ان جعلت زيدا فاعل يغضب خلت الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانية كنت قد فصلت بين الذى الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملتين كالجملة فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه الجملتين اذ ذاك بجملتى الشرط والجزاء اه (قوله مغن عن اشتراط الثانى) لان الرابع اخص من الثانى وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس (قوله لان ما لا يقبل التعريف الخ) المناسب فى التعليل أن يقول لان ما يقبل الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر فى المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يغنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو سم (قوله أو مثبت) بالرفع عطفا على جواز (قوله أو عادم التنكر) أى عادم لزوم التنكير وهذا الشرط يغنى عنه قوله أو بمضمر كما مر أنه اعتذر عنه فى شرحها (قوله واخبروا هنا بأل الخ) ذكر الاخفش مسألتين يخبر فيهما بأل لا بالذى * الاولى قامت جاريتا زيد لا قعد تا فاذا أخبرت عن زيد قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولا تقول الذى قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لعدم ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذى * الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد فأما المسألة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذى أيضا عند من أجاز مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا وقد جوز المصنف فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم

(تنبيهات) * الاول الشرط الرابع فى كلامه مغن عن اشتراط الثانى لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه فى شرح الكافية على انه ذكره زيادة فى البيان * الثانى أو فى قوله أو بمضمر بمعنى الواو ولما بان لك أن الشروط المذكورة فى النظم أربعة وان الثالث والرابع لا يغنى أحدهما عن الآخر * الثالث سكت فى الكافية أيضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها فى التسهيل وقد عطف فى الكافية ثلاثة شروط بأو فقال

وشرط الاسم مخبرا عنه هنا جواز تأخير ورفع وغنى
عنه بأجنبي أو بمضمر أو مثبت أو عادم التنكر

مع عده كلا منها فى الشرح شرطا مستقلا

(وأخبروا هنا بأل) أى الموصولة

(عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدّما) اى يشترط لجواز الاخبار عن أل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق فى الذى وفروعه * الاول أن يكون المخبر عنه من جملة يتقدم فيها الفعل وهى الفعلية والى هذا الاشارة بقوله فيه الفعل قد تقدّما * الثانى أن يكون ذلك الفعل متصرفا * الثالث أن يكون مثبتا فلا يخبر عن زيد من قولك ٩٨ زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد والى هذين الشرطين الاشارة بقوله

(ان صح صوغ صلة منه لأل) اذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من المنفى ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل) فان اخبرت عن الفاعل قلت الواقى البطل الله أو عن المفعول قلت الواقيه الله البطل ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لان عائد الالف واللام لا يحذف الا فى الضرورة كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة

(وأن يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها) أى غير أل (أبين وانفصل) وان رفعت ضمير أل وجب استتاره فنى نحو قولك بلغت من أخويك الى الزيدين رسالة ان اخبرت عن التاء فقلت المبلغ من أخويك الى الزيدين رسالة انا كان فى المبلغ ضمير مستتر لانه فى المعنى لأل لانه خلف من ضمير المتكلم وأل للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدا نفس الخبر وان اخبرت عن شئ من بقية اسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له تقول فى الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى الزيدين رسالة أخواك وعن الزيدين المبلغ انا من أخويك اليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغها انا من أخويك الى الزيدين رسالة فالمبلغ خال من الضمير فى هذه الامثلة لانه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذى اخرته فانا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول فى الاخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ففى الضارب ضمير أل مستتر لجريانه على ما هو له فان أخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير فى الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له

ويذرون أزواجا يتربصن أن يكون يتربصن خبر الذين لان النون عائدة للازواج المضافة فى المعنى لضمير الموصول فقد اكتفى فى عائد المبتدا برجوع ضمير من الخبر الى مضاف فى المعنى للمبتدا فالاولى أن يكتفى فى عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة الى مضاف فى اللفظ للموصول أى لضميره وأما الثانية فقال المرادى ينبغى أن يجيز الذى ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أى كالصفة وقول ابن غازى أن تشبيه اللازم بالمتعدى خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أى تركيب (قوله لجواز الاخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بأل (قوله وهى الفعلية) تفسير خاص بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل معمول له أو اداة من الادوات مع ان ذلك مانع من الاخبار بأل كما فى سم قال فلا يسوغ الاخبار بها فى نحو زيدا ضرب عمرو ولا فى نحو ما يقوم زيد والاخبار هنا بالذى سائغ فتقول الذى ما يقوم زيد اه ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو الاداة بين أل وصلتها اعنى الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواقى البطل الله) بنصب البطل على انه مفعول وجره على انه مضاف اليه (قوله ابين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله فى باب الابتداء وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا وقد اختار المصنف فى التسهيل جواز عدم الابراز عند أمن اللبس وفاقا للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن محترز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبى أما اذا كان ظاهرا فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمرا فتقول الضاربه زيد عمرو فأل هنا لغير الضارب وانما هى لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هى له وهذا شأنها اذا رفعت الظاهر أبدا ولا يلزم فى ذلك محذور اللبس او عن زيد من ضرب أخو زيد عمرا قلت الضارب أخوه عمرا زيد سم (قوله وجب استتاره) أى فى الصلة (قوله فنى نحو قولك الخ) وتقول فى نحو ضربتنى ان أخبرت عن الفاعل الضاربى أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة ابرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه فى الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربى أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أى لان مضمونه وهو التبليغ أو لانه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا

مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثانى قولهم
ان المخبر به يكون مبتدا او المخبر عنه يكون خبرا والضارب هنا من جملة الخبر فالجواب انه
لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه فى الجملة التى يقع فيها الاخبار لا تقدمه
فى أول كل شئ متكلم به وأما الثانى فواضح لان الضارب هنا مبتدا وهو فاعل وجارته
خبر المبتدا والمبتدا وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لم يخرجه عن أن يكون
مبتدا قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أى الذى وفروعه (قوله وأما الخبر
ففيه خلاف) ظاهر سياقه ان مراده خبر كان وعبارة السيوطى فى الهمع
والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدا وباب ان وباب
ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد اياه أو كانه زيد أخوك والذى زيد هو
أخوك والذى ان زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا اياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه
فى كل خبر مشتق لمبتدا أو كان أو ان أو ظن وفى مرفوع نحو عسى من جوامد
أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذى كاد
يضرب عمرا زيد ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع
اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أى جواز الاخبار عن الخبر مطلقا
مشتقا أو جامدا وقيده السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته (قوله وعن الظرف
المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله ويقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت
زيدا له التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد
والطيالسة التى جاء البرد واياها الطيالسة وعن المصدر المختص لا المؤكد فتقول
فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير على
الاصح فى المسائل الثلاثة كما فى الهمع

(العدد)

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان
حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو
المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا
والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول
مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وكذا
للعشرة واللام بمعنى الى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدا وبالتاء نعته وقل خبره على
تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهى جارية على القياس فتخالف
الثلاثة والعشرة وما بينهما فى هذا الحكم وتخالفهما أيضا فى انها لا تضاف الى

(خاتمة) يجوز الاخبار عن اسم كان بالكائن
وغيرها فتقول فى نحو كان زيد أخاك الكائن
أو الذى كان أخاك زيد وأما الخبر ففيه خلاف
والصحيح الجواز نحو الكائنه أو الذى كانه
زيد أخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت
الكائن أو الذى كان زيد اياه أخوك وعن
الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذى يخلفه
بفى كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم
الجمعة الذى صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت
فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت
بخلفه مجردا من فى فتقول الذى صمته يوم
الجمعة واعلم ان باب الاخبار طويل الذيل
فلنكتف بما تقدم والله أعلم

(العدد)

(ثلاثة بالتاء قل للعشره

المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اهـ توضيح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح (قوله في عدّ ما) أي معدود (قوله في الضدّ جرّد) بقي عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته تصريح (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكرة وقوله مؤنثة ومن المجاز ما في الآية التي مثل بها (قوله هذا اذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز اجراء القاعدة وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة شرح الكافية للسيد الصفوي (قوله فان قصد ولم يذكر الخ) اطلقه تبعا لجماعة وقيده السبكي بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه بأن في حذف المعدود ابهاما فناسب مراعاة الابهام في لفظ العدد أيضا اهـ سم وهل يجوز اثباتها حينئذ في المؤنث نقل الاسقاطي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مرّ عن الصفوي الجواز (قوله لانها اعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها اعلام اجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله فكدخولها على بعض الاعلام الخ) لعلها في هذه الاعلام للمح فتكون أل في الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل (قوله الاهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي فرّقهم لانها تفرّق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع ايضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله وهذه) أي صورة عدم قصد معدود لم يشملها كلامه لقوله في عدّ ما آحاده مذكره حيث أضاف العدّ الى المعدود وقوله ويشمل الاولين أي صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاصله ان الكسائي كالبغداديين وانما لم يقل خلافا للبغداديين والكسائي مع انه اخصر لانه قصد حكاية كلام الكسائي (قوله اعتبار التأنيث) أي والتذكير بقرينة التمثيل (قوله ان كان اسما) أي جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتي (قوله فبلفظه) ظاهره ان ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن

في عدّ ما آحاده مذكره * (في الضدّ) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازا (جرّد) من التاء نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصيح أن يكون كما لو ذكر فتقول صمت خمسة تريد أياما وسرت خمسا تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ومنه وأتبعه بست من شوال أما اذا لم يقصد معدود وانما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام خلافا لبعضهم وأما ادخال أل عليها في قولهم الثلاثة نصف الستة فكدخولها على بعض الاعلام كقولهم الالاهة وهو اسم من اسماء الشمس حين قالوا الالاهة وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية وهذه لم يشملها كلامه وشمل الاولين * (تنبيهات) * الاول فهم من قوله ما آحاده ان المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه فيقال ثلاثة حمامات خلافا للبغداديين فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغيرها وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء * الثاني اعتبار التأنيث في واحد المعدود

هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان اهـ سم ويخالفه أيضا ما فى التسهيل وشرحه للدمامينى وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال الدمامينى استفيد منه أن الاعتبار فى الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال فى التسهيل وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدمامينى الاول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثانى بنحو ثلاثة أنفس أى أشخاص وتسعة وقائع أى مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء فى قوله تعالى ثلاثة قروء بأربعة شهداء على أن الاقراء الاطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو اريد النساء لقيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر يس (قوله تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة) وكذا اذا كنت قاصد رجال ولم ينبه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد اذا أضيف الى جمعه سواء أريد به مذكر او مؤنث حفيد (قوله وثلاث أعين قاصد رجال) وكذا اذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لانه على الاصل كما مر (قوله مالم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوى المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) فى التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أى ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها فى عصر الشباب قاله الخليل تصريح (قوله عشر أبطن) أى قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله وجعل منه فى شرح الكافية الخ) مبنى على ان اسباطا تمييز ويرد عليه انه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سيذكره الشارح (قوله منه) أى مما روعى فيه المعنى لاتصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ترجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر اسباطا لان السبط مذكر اهـ مرادى

ان كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة أشخص
قاصد نسوة وثلاث أعين قاصد رجال لان
لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا مالم
يتصل بالكلام ما يقوى المعنى أو يكثر فيه
قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى
فالاول كقوله ثلاث شخوص كاعبان
ومعصر وقوله
وان كلابا هذه عشر أبطن
وأنت برئ من قبائلها العشر
وجعل منه فى شرح الكافية وقطعناهم اثنتى
عشرة أسباطا أمما فبذكر أسباط ترجح حكم
التأنيث

من تتمة ما بعد المخالفة كلام سم ومعنى تأويل المذكر بالمؤنث ارادة المؤنث من اللفظ المذكر اهـ كاتبه دقره شيخنا

أى لكون الضمير اذا عاد عليه انما يعود مذكرا يؤنث العدد مع نحو الشخص أى ولاجل كون الضمير انما يؤنث العدد اذا أضيف أى لتحصل المواضعة فى التذكير فى هذا وذاك اهـ

اى وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كما مرّ (قوله بدلا من اثنتى عشرة) أى وانما صفته والتميز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث انفس لانّ النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس فى الانسان وقوله وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لانّ المثل مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير تصريح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء الجامدة مرادى (قوله فالعبرة بحالهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر فى بحث الكلام ان اسم الجنس يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث وظاهره يخالف ماذكره هنا من انه ثلاثة اقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشاؤه توهم رجوع الضمير فى قول الشارح فى بحث الكلام يجوز فى ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل الى الكلم كما حققناه هنالك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب ان البعض جزم هنالك برجوع الضمير الى الكلم وردّ على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعى حيث قال قوله يجوز فى ضميره أى الكلم كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعى لانّ منه ما يجب فى ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فما فهمه بعض ارباب الحواشى من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعى وبنى عليه ما بنى اى من الاعتراض على الشارح فى اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسى هذا هنا فتابع شيخنا فى الاعتراض بالتنافى وزاد فى التقوّل على الشارح حيث قال ماذكره فى اسم الجنس هنا خلاف ماذكره فى بحث الكلام من ان اسم الجنس مطلقا يجوز فى ضميره الوجهان انتهى باختصار هذا وقال الدمامينى نقلا عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لان الباقى اما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة لما مرّ فى الكلم والنحل فى كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن بقى أن ظاهر صنيعه ان اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففى

الهمع

لكنه جعل اسباطا فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى والثانى كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود فان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان صفة فبموصوفها المنوى لا بها نحو فله عشر أمثالها أى عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لانّ الدابة صفة فى الاصل * الثالث انما تكون العبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع اما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

الهمع ان منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وتقدم فى بحث الكلام انه ثلاثة اقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدمامينى لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفى الفارضى فى باب التأنيث ان الابل تذكر وتؤنث وفى التصريح عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولان الجامل مذكر فى قول الشاعر بها الجامل المؤبل فيهم وفى الفارضى نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا انما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا فى التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندى ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهرى وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويدل له اذ نفشت فيه غنم القوم وفى الفارضى فى باب التأنيث ان الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدمامينى عن ابن هشام وقد اسلفناه آنفا (قوله التذكير) اى ملاحظة للفظ اومعنى الجمع والتأنيث اى ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطى والمدرك فى وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامرين فى البعض انما هو السماع أى فلا يرد ان الملاحظتين ممكنتان فى الجمع (قوله هذا) أى اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا (قوله مالم يفصل بينه) أى اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا النفى صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما (قوله والا فالمراعى هو المعنى) اى وجوبا وخالف فى الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر فى الجمع المضاف اليه العدد اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) أى معنى المعدود (قوله أو يكن) عطف على يفصل (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذى لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دمامينى (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم اى مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة اشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع افعال فأشياء وان كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب اثبات التاء فيه اه وقوله فوزن

فتقول ثلاثة من القوم واربعة من الغنم بالتاء لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث وثلاثة من البقر أو ثلاث لان فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا مالم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى والا فالمراعى هو المعنى أو يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا اثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور والثانى نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث الا انه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال

فذكرعدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع
لا يعتبر أيضا لفظ المفرد اذا كان علما فتقول
ثلاثة الطلحات وخمس الهندات * الخامس
اذا كان فى المعدود لغتان التذكير والتأنيث
كالحال جازا الحذف والاثبات تقول ثلاث
أحوال وثلاثة أحوال اه (والمميز
اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر) اى مميز
الثلاثة وأخواتها لا يكون الا مجرورا
فان كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو نخذ
أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد
يجر باضافة العدد نحو وكان فى المدينة تسعة
رهط والحديث ليس فيما دون خمس ذود
صدقة وقوله * ثلاثة أنفس وثلاث ذود *
والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما
فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا
مكسرا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث
آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة
فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو
ثلثمائة وسبعمائة وشذ فى الضرورة قوله
ثلاث مئين للملوك وفى بها

أشياء فعلاء أى بحسب الاصل قبل القلب المكانى اذ اصل أشياء شيئاء فاستثقلوا همزتين بينهما الف فقدموا الاولى التى هى اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل ان الكاف مخففة من الذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذى يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل انها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالا بثبوت التاء فيه على ان المعدود مذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) اى كما لا يعتبر لفظ المفرد فى اسمى الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أى بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لا لفظه الذى هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع (قوله والمميز اجرر) أى ان لم يكن موصوفا ولا صفة فالاول نحو أثواب خمسة والثانى نحو خمسة أثواب والاحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا الى مستحقه نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد بها حقائقها نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثروا جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعدود بس بحذف يسير وقوله والاحسن فى الثانى أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل أثواب بمشتق كان يقال مسماة بأثواب وقوله لانه قد عرفها أى لانه لا يقال خمسة زيد الا لمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتى عن الدمامينى (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضى دخول هذا فى المتن وفيه نظر لانه وان امكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الا الجمع بهم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لان ألفاظ العدد أقرب الى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من ابنية القلة) التى هى أفعلة وافعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة الا فى هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارضى وغيره (قوله وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن افعل وأصله أأمُو قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب واخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) اى المميز مائة) لان المائة جمع فى المعنى تصريح (قوله ثلاث مئين للملوك وفى بها) تمامه ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم * فثلاث مبتدا وجملة وفى بها ردائى خبر واراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لانه يفخر بذلك حيث

الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اهـ وعندى أنه يجوز بناؤه
بنية العجز كما مرّ نظيره (قوله للالباس) أى لالباس الوصف بمعنى المصير بالوصف
بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح
للالباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزءين
أو الاول فقط فان ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر
مثلا كما تقدم أفاده سم وتصرّف البعض فيه بما كدّره (قوله ويتعين) أى فيما
اذا أتى بالتركيبين برمّتهما أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب الثانى
(قوله فى موضع خفض) أى باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثانى ومن
هنا يعلم أن المركب يكون مضافا قال البعض تبعا لشيخنا وهو مخالف لما تقدم
فى باب العلم فيما اذا كان الاسم واللقب مركبين أو الاول فقط أى من امتناع اضافة
أولهما الى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الاضافى كما يشعر به تمثيلهم
فلا ينافى ما هنا من اضافة المركب العددى فتأمل (قوله وهو مصادم لحكاية
الاجماع) جوابه ان الاجماع مخصوص بصورة ما اذا جئت بتركيبين لان عمل فاعل
انما يأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى
فى موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكى سم (قوله يعتمد)
نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن
تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام
فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو واثبات
النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اهـ لكن قال
السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز اضافة شهر الى كل الشهور وقال الدمامينى
فى باب الظروف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال
تاريخ وتوريخ اهـ سيوطى (فائدة) كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون
عليهم وبالامر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ
فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة
ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدؤن فقال بعضهم رمضان وبعضهم
رجب وبعضهم ذو الحجة ثم أجمعوا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج
فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لان قدومه عليه الصلاة
والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الاول وقيل المؤرخ
بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه

للالباس ويتعين أن يكون التركيب الثانى فى
موضع خفض قال فى اوضح المسالك بالاجماع
لكن قال المرادى أجاز بعض النحويين هذا
ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بالتنوين وهو
مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين
أذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه)
من التذكير والتأنيث (قبل واو يعتمد) يعنى
ان العشرين وبابه الى التسعين يعطف على
اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادى
والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية
والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز
أن تحذف الواو وتركب فتقول حادى
عشرين كما تقول حادى عشر الحاقا للكل
فرع بأصله فانه يجوز أحد عشر بالتركيب كما مرّ
ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب (تنبيه) لم يذكروا فى العشرين وبابه اسما
مشتقا وقال بعض اهل اللغة عشرن وثلثن
اذا صار له عشرون أو ثلاثون وكذلك
الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن
ومتسعن اهـ (خاتمة) يؤرخ

الشماريخ فى علم التاريخ (قوله بالليالى) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دمامينى (قوله لسبقها) أى لسبق الليالى الايام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا اه دمامينى وقال السيوطى فى الهمع لان أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلامر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص (قوله لاول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند اه دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه أو انتصافه (قوله أومهله أومستهله) بضم الميم وفتح الها اسما زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى اظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا أى لوقت هلاله دمامينى مع حذف وبعض زيادة (قوله لليلة خلت) اللام فيه وفى امثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون الى عشر) التعبير مع الثلاث الى العشر بخلون ومع مافوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تخلف الخ لما تقدم أول الكتاب من ان الافصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد ولجمع القلة ما كان من اعداده ولجمع الكثرة ما كان من اعداده ولان تمييز ثلاث الى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز مافوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا الى عشر وكذا يقال فى نظائره (قوله الى النصف من كذا) أى الى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أجود) أى لكونه أخصر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر ان اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو فى بتقدير مضاف أى عند استقبال أو فى استقبال أربع عشرة قال الدمامينى وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الاول اعتبار العدد الاقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول ليلتها لاحدى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقين) أى بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو ان بقين أى تطرا الاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى فى أربع عشرة الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال فى ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دمامينى (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان

مضت

فالليالى لسبقها فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر كتب لاول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر ثم لاحدى عشرة خلت الى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو اجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ان بقين الى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه

مضت وكتب فى الثلاثين قيل لآخر يوم منه واذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا ان الشهر كان تاما دماميني (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين فيهما وتكسر سين الاول قال فى القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره اﻫ فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة فى آخر يوم منه لان بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة أيضا فيكون فى التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتى أولا حرره (قوله أو سلخه أو انسلاخه) كل منهما يقال فى ليلة الثلاثين ويومه لسلخهما ليالى الشهر وأيامه وانسلاخهما فى ذاتهما وعلى هذا فيحصل فى التاريخ بهما اشتباه وانتصابهما فى قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلاخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلاخ بحذف الظرف المضاف واقيم المصدر المضاف اليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدماميني وفى الهمع يقال كتبته فى العشر الاول والاواخر لا الاوائل والآخر والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أى عند المتكلم ويبين ابهام الاول بالتمييز وابهام الثانى بالبدل التفصيلى نحو كم عبدا ملكت أعشرين أم ثلاثين اﻫ وفيه نظر من وجهين الاول ان دعوى ابهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل انه الآتى بالتمييز ودعوى ابهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا كما هو ظاهر ولو جعل ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان بما بعد كم لكان صحيحا الثانى ان دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح وانما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق (قوله بمعنى أى عدد) أى فالسؤال بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) من الخبر قسيم الانشاء سميت بذلك لان ما هى فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام زيادة كلام ستأتى (قوله فى الافراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدماميني أو لان كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثى أو لان مميز العدد الوسط

أو سراره أو سرره ثم لآخر يوم منه أو سلخه أو انسلاخه وقد تخلف النون التاء وبالعكس والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردفها باب العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهى على قسمين استفهامية بمعنى أى عدد وخبرية بمعنى كثير وكل منهما يفتقر الى تمييز أما الاولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته فى الافراد والنصب وقد اشار الى ذلك بقوله (مميز فى الاستفهام كم

جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز والا فلا وهو مذهب الاخفش وأما النصب ففيه ايضا ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم مطلقا والثانى ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى وعليه حمل اكثرهم * كم عمة لك يا جرير وخالة * والثالث انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل عليها حرف جر والى هذا الاشارة بقوله

(وأجز ان تجره من مضمرا

ان وليت كم حرف جر مظهرا)

فيجوز فى بكم درهم اشتريت النصب وهو الارجح والجر ايضا وفيه قولان أحدهما انه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة والثانى انه بالاضافة وهو مذهب الزجاج وأما الثانية وهى الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد أشار الى ذلك بقوله (واستعملنها مخبرا كعشرة * أومائة ككم رجال أومره) ومن الاول قوله كم ملوك باد ملكهم ومن الثانى قوله وكم ليلة قد بتها غير آثم وقوله

كم عمة لك يا جرير وخالة

فدعاء قد حلبت على عشارى

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا أما النصب فقيل أن لغة تميم نصب تمييز الخبرية

الذى هو من أحد عشر الى المائة كذلك فحملت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب (قوله ككم شخصا سما) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة فى محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقا) أى سواء أريد به الاصناف أولا (قوله خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى مماليكين وكذا اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك حالة كونهم غلمانا أى خدما فلو قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على رأى الاخفش فى تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوى كما قاله الدمامينى (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقر والك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم (قوله انه لازم مطلقا) أى سواء دخل على كم حرف جر أولا (قوله وعليه حمل بعضهم كم عمة) أى بناء على انها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جره الخ) أى فمذهبه القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابق كم ومميزها فى الجر (قوله مضمرا) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لان حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت واعلم ان من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو وكم من ملك واستشهد فى المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رادا به توقف الرضى فى دخول من على مميز الاستفهامية وعزو البعض التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية (قوله فيكون جمعا الخ) أما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف فى الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون فى اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى المذكور من الاستعمالين (قوله ككم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى مثلا أو مفعول لمحذوف أى ملكت مثلا ورجال مضاف اليه على الصحيح كما ستعرفه واصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة (قوله باد ملكهم) اى هالك (قوله غير آثم) أى غير سكران (قوله فقيل ان لغة تميم الخ) أى والبيت للفرزدق وهو تميمى (قوله نصب تمييز الخبرية) اى جوازا كما يصرح به قول

التوضيح

التوضيح فقيل ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما فى شرح الكافية ونص على ذلك السيرافى مرادى (قوله وعليهما) أى الجر والنصب أو على قولى النصب والاول أولى (قوله وافرد الضمير) أى مع ان مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافى هذا الحمل والجواب ان اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافى اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه فى التوضيح الافراد بان التاء للجماعة لان عمة وخالة فى معنى عمات وخالات (قوله كما حذفت لك الخ) وعليه يكون فى البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره فى الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أى من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حلبت) أى خبر المبتدا الذى هو عمة وقوله ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى أى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل ان قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة (قوله افراد تمييز الخ) أشار به الى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الافراد والى ان المصنف انما قدمه اهتماما به ردا على من زعم شذوذه (قوله الجر هنا الخ) وأما فى تمييز الاستفهامية فالصحيح ان الجر بمن مقدرة (قوله باضافة كم) أى حملا لها على ما هى مشابهة له من العدد شمنى (قوله اذ لا مانع منها) يوهم ان فى الاستفهامية مانعا من الاضافة فانظره (قوله انه بمن مقدرة) لانه لما كثر دخول من على تمييز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه شمنى (قوله الاتصال) أى اتصال مميز كم بها (قوله فان فصل) أى بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أى وجوبا ان كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور معا وبرجحان ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله حملا على الاستفهامية) أى فى النصب وعلل الحمل بقوله فان ذلك أى الفصل جائز فيها أى فى الاستفهامية وان كان الاولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أى مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الاولى بالفتحة اه وكذا فى القاموس ويهال فعل مجهول أى يفزع منها وتيممها قصدها والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق (قوله كم بجود الخ) مقرف تمييز قال زكريا المقرف الذى أبوه عجمى وأمه عربية والكريم الذى أبواه عربيان والوضيع الخسيس اه وقال العينى أراد بالمقرف

اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية
استفهام تهكم أى أخبرنى بعدد عماتك
وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته
وعليهما فكم مبتدا خبره قد حلبت وافرد
الضمير حملا على لفظ كم وأما الرفع فعلى انه
مبتدأ وان كان نكرة لانها قد وصفت بلك
وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة كما
حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك
الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد
حلبت أخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد
لفظا ومعنى تغير زينب وهند قامت وكم على
هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف
أى كم وقت أو حلبة (تنبيهات) * الاول افراد
تمييز الخبرية اكثر وافصح من جمعه وليس الجمع
بشاذ كما زعم بعضهم * الثانى الجر هنا باضافة
كم على الصحيح اذ لا مانع منها وقال الفراء انه
بمن مقدرة ونقل عن الكوفيين * الثالث
شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل
نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز
فيها فى السعة وقد جاء مجرورا مع الفصل
بظرف أو مجرور كقوله

كم دون مية موماة يهال لها ... اذا تيممها الخريت ذو الجلد

وقوله

كم بجود مقرف نال العلى ... وكريم بخله قد وضعه

الذى ليس له اصالة من جهة الاب (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين
وعين مهملات أى عظيم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أى الفصل كما يدل
عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته فى شرحه على التوضيح وعبارة ابن
الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كأن مراده بالناقص الغير
المستقر كالامثلة فان الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم
الاستقرار سم (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز
مع الفصل ورفعه على الفاعلية لنالنى كذا فى العينى والتمييز على الرفع محذوف
لدلالة السياق أى كم يوما أو كم نيلة فكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ
(قوله تؤم) اى تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من
الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به اى على انه فاعل واصله غائرها
وهو المكان الغائر من الارض فحذفت عين الكلمة كما حذفت فى رجل شال أصله
شائل كذا فى العينى وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل فى الجملة بين
المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة اه
سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر وقد مر عن العينى
انه يجوز كم نالنى منهم فضل على عدم بجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما لا
يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والا فيجر بمن فنى المطول فى بحث حذف المفعول
واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول
ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية ومحل كم
هاهنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب
الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما (قوله يتفقان فى سبعة امور) بقى انهما
يتفقان فى البساطة وفى أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم
لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفى
مع الاستفهامية يس وسيأتى قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرهما
بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز
حذف مميزهما الخ) نحو كم صمت (قوله وانهما يلزمان الصدر) اما فى الاستفهامية
فواضح واما فى الخبرية فبالحمل على رب اه زكريا ووجه الحمل انها لانشاء التكثير
كما ان رب لانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافى بين كونها خبرية وكونها لانشاء
التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التى توجد فى الخارج بدون
قول وانشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجود له فى الخارج

وقوله
كم فى بنى بكر بن سعد سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع
والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز
العدد المركب وشبهه وقد مر وذهب
الكوفيون الى جوازه فى الاختيار وقيل ان
كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتانى
وكم بك مأخوذ جاءنى جاز وان كان بتام
لا يجوز وهو مذهب يونس فان كان الفصل
بجملة كقوله
كم نالنى منهم فضلا على عدم
أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله
تؤم سنانا وكم دونه
من الارض محدودبا غارها
تعين النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه
* الرابع الاستفهامية والخبرية يتفقان فى
سبعة امور ويفترقان فى ثمانية امور فيتفقان فى
انهما اسمان ودليله واضح وانهما مبنيان وان
بناءهما على السكون وقد سبق ذلك فى أول
الكتاب وانهما يفتقران الى مميز لابهامهما
وانهما يجوز حذف مميزهما اذا دل عليه دليل
خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وانهما
يلزمان الصدر

فاذا

فاذا قلت كم رجال عندى فله جهتان احداهما التكثير القائم بذهنك الذى لا وجود له
خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بانهم عندك
التى توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق
والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب
بايضاح ثم نقل عن الرضي ردّه بما حاصله ان ما وجه به الانشاء يطرد فى جميع الاخبار
فيلزم أن تكون انشاآت من هذا الوجه ولا قائل به وذلك ان نحو زيد قائم خبر بلا شك
ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذى هو فعل المخبر لانه أوجده
بهذا اللفظ قطعا بل من حيث المخبر به وهو ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما
ما قبلهما الا المضاف وحرف الجرّ) قال المرادي وحكي الاخفش ان بعض العرب
يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس عليه لانها
لغة اهـ وعليها بنى الفرّاء اعرابه كم فاعلا فى قوله تعالى أولم يهد لهم كم اهلكنا والوجه
ان الفاعل مصدر أى الهدى كذا فى الفارضى أى ضمير يرجع الى المصدر أى أو الى
الله أى لان تخريج الآية على هذه اللغة مع انها رديئة كما فى المغنى غير متجه وأما قوله
تعالى ألم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم مفعول
لاهلكنا والجملة مفعول ليروا على انه علق عن العمل فى لفظها وان وما بعدها مفعول
لاجله ليروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضى أعمل بعض العرب
فى الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا وقولهم كان ماذا اهـ ولم ينقل
سماع ذلك شذوذا فى خصوص كم فقول شيخنا بعد نقل كلام الفارضى تلخص ان
تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم فى جانب
الاستفهامية الا بثبات السماع فى خصوصها فتدبر (قوله فكم بقسميها ان تقدم
عليها الخ) حاصل ما ذكره احدى عشرة صورة ثنتان للجر وثلاث للنصب وخمس
للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جرّ) نحو بكم
درهم اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو
كم ضربة ضربت أو ظرف نحو كم يوما صمت (قوله فان لم يلها فعل) نحو كم رجل
فى الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام (قوله أو رافع ضميرها) أى أو متعد
رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا (قوله
وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول
ما يشمل المفعول الواحد والاكثر ليدخل نحو كم تعطى زيدا (قوله فهى مفعولة)
أى مفعول به (قوله وان اخذه) نحو كم رجل ضرب زيد عمرا عنده (قوله

فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر وانهما على حدّ واحد فى وجوه الاعراب فكم بقسميها ان تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهى مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف والا فان لم يلها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببيها فهى مبتدا وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهى مفعولة وان أخذه فهى مبتدا

الا أن يكون ضميرا يعود عليها فافيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان فى ان تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر وفى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وفى ان الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز فى السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا فى الضرورة على مامر ١٢٤ وفى أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وفى ان الخبرية تختص بالماضى كرب فلا يجوز كم غلمان لى سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم ويجوز كم عبدا ساشتريه وفى أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية وفى أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفى أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال فى الخبرية كم عبيد لى خمسون بل ستون وفى الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اه (ككم) يعنى هذه أى الخبرية فى الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار

(كأين وكذا وينتصب * تمييز ذين أو به صل من

تصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ومنه قوله

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة

قديما ولا تدرون ما من منعم

وقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكائن

آلما حم يسره بعد عسر

وتقول كأين من رجل لقيت ومنه وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير وكأين من آية فى السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا (تنبيهات) * الاول توافق كل واحدة من كائن وكذا كم فى امور وتخالفها فى امور اما كاين فانها توافق كم فى خمسة امور وتخالفها فى خمسة فتوافقها فى الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل له بقول أبى بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين

فى موضع

الا أن يكون أى المفعول ضميرا يعود عليها) نحو كم رجل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دمامينى (قوله جائز فى السعة) نحو كم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية الخ) أى اذا كان مميزها مجرورا بالاضافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود فى جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه فى الاستفهامية (قوله أى الخبرية) قيد به مع ذكره بعد أن كأين تأتى للاستفهام نادرا الا ان من المشبه كذا وهى لا تأتى للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به فى التسهيل والكافية (قوله فى الدلالة على تكثير الخ) مسلم فى كأين دون كذا الا انها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدمامينى (قوله وينتصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا اليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك ان فى آخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لاجل الحكاية وفى آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة اه دمامينى وقوله لاجل الحكاية أى حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعنى بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتى سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور عند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه مامر (قوله فتقول كأين) مفعول رأيت (قوله وكائن) مبتدا خبره الظرف وهذا البيت والذى بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال فى جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أى كأين اذا وقعت مبتدا الا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو وكأين من نبى قتل الخ) اى وكائن من آية الخ اه ويرد عليه وكائن لنا فضلا فان الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعنى الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها لم ترد الآية فتأمل (قوله آلما) بوزن فاعل من الم وحم قدر شمنى (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز (قوله أما كاين فانها توافق كم) أى من حيث هى لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة الى كأين لا بالنسبة الى كم لورودها لهما كثيرا فالموافقة فى أصل أفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن (قوله كأين تقرأ سورة الاحزاب) هل كأين

رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا فى المعركة وكانت دياتهم
ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف
وفاعله ضمير رداءى وأراد بوجوه الاهاتم أعيانهم والاهاتم جمع اهتم وهم بنو سنان
الاهتم سمى بذلك لانكسار ثنيته كذا فى العينى ومئين بكسر الميم افصح من ضمها
(قوله نحو سبع سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات (قوله بل
المختار الخ) اضراب انتقالى عن قوله فيجوز لقلة سعائد (قوله نحو ثلاثة
أحمدين وثلاث زينبات) اى فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب (قوله ولكنه
شذ قياسا) بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله فى لسان العرب (قوله
فان جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران الاول ما فى المرادى من ان بعضهم ذكر
انه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا الثانى ان لقرء بالفتح بناء قلة مطردا وهو أقرؤ
فان أفعلا مطرد فى فعل بفتح الفاء وسكون العين اذا كان صحيحها كما هنا وعبارة
ابن الناظم وان لم يهمل يعنى جمع القلة للمفرد المميز جىء به يعنى بالمميز جمع قلة فى الغالب
نحو ثلاثة اجبل وخمس آكم وقد يجاء به جمع كثرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء مع مجىء الاقراء اه‍ (قوله ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة
جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل تصريح (قوله ومائة
والالف) أى هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من
تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل
أو باضافة ثلاثة فما فوق اليه نحو ثلاثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل
هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف (فائدة) * قال فى التسهيل واختص
الالف بالتميز به مطلقا ولا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتهما اه‍ نحو
مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة
واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) أل من الحكاية لا من
المحكى اذ لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفارضى وأما دخول أل على المضاف
فى قول أبى هريرة رضى الله تعالى عنه فلما قدم جاء بالالف دينار فقيل زائدة وقيل
تقديره بالالف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضف)
لان المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة
عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر
مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه اه‍ تصريح
وقوله فأخذت الخ وجهه ان هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين

ويضاف لجمع التصحيح فى ثلاث مسائل احداها
أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات
وخمس صلوات وسبع بقرات والثانية أن
يجاور ما أهمل تكسيره نحو سنبلات فانه فى
التنزيل مجاور لسبع بقرات والثالثة أن يقل
استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة
سعائد ويجوز ثلاث سعائد أيضا بل المختار فى
هاتين الاخيرتين التصحيح ويتعين فى الاولى
لاهمال غيره فان كثر استعمال غيره ولم يجاور
ما أهمل لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أحمدين
وثلاث زينبات والاضافة الى الصفة منه
ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع
على النعت ثم النصب على الحال ويضاف
لبناء الكثرة فى مسألتين احداهما أن يهمل
بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال
وخمسة دراهم والثانية أن يكون له بناء قلة
ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة
المعدوم فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء
بالفتح على اقراء شاذ والثانى نحو ثلاثة شسوع
فان اشساعا قليل الاستعمال (ومائة والالف
للفرد أضف) نحو عندى مائة درهم ومائتا
ثوب وثلثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة
وثلاثة آلاف فرس

اهـ سم وقال الدماميني أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعوه في ثلاثة
دراهم للعلة المتقدمة ولانه عدد في معناه كثرة فكر هوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل
اللفظي الى الثقل المعنوي **(قوله في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين)** اى
باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ هى تعشير للعشرات
كما ان العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين
مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع
تمييز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لانه يقتضي انهم أقل ما لبثوا
تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اهـ وسبقه الى هذا أبو اسحاق الزجاج قال
ابن الحاجب ووجهه أن مميز المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك وقلت سنين
فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون
تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تمييز لا غير
وان كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر انما يلزم اذا كان التمييز مفردا أما
اذا كان جمعا كما هو الاصل لما مر فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة
أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع
الحال في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد
فلا يلزم أن يكون اقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل **(قوله اذا عاش الفتى
مائتين عاما)** تمامه فقد ذهب اللذاذة والفتاء **(قوله وأحد اذكر الخ)** لما تكلم
على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحد اذكر الخ **(قوله مركبا)** بكسر
الكاف أى حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أى
مركبا معه أى مع أحد اهـ سندوبي والى الاول جنح الشارح لكونه انسب
بما بعده **(قوله وهمزة أحد الخ)** كذا همزة احدى الا أن الاول شاذ لازم غالبا
والثاني مطرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على الاصل في أحد فقالوا
وحد ولم ينبهوا عليه في احدى اهـ تصريح وألف احدى للتأنيث عند الاكثرين
وقيل للالحاق وزال التنوين في احدى عشر للتركيب فتقول في العطف احدى
وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفي الفارضي عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة
همزته عن واو المستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في الدار وجمعها
آحاد وأما التي تستعمل بعد النفي نحو ما جاءني من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة
ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت **(قوله احدى عشرة)** ولا تستعمل
احدى الا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو انها لاحدى الكبر زكريا

قوله

(ومائة بالجمع نزرا قد ردف) في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين (تنبيه) شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فلا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة درهما والالف دينارا (وأحد اذكر وصلنه بعشر) مجردا من التاء (مركبا) لهما (قاصد معدود ذكر) نحو أحد عشر كوكبا وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقل لدى التأنيث احدى عشره) امرأة باثبات التاء وقد يقال واحدة عشرة (والشين فيها عن تميم كسره) أى مع المؤنث فيقولون احدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين وبعضهم يفتحها وهو الاصل الا أن الافصح التسكين وهو لغة الحجاز وأما في التذكير فالشين مفتوحة

قوله شاذ لأن [illegible] الهمزة المفتوحة [illegible] المكسورة اهـ [illegible]

(قوله وقد تسكن عين عشر) أى فى المذكر كما صرح به فى بعض النسخ قال الدمامينى فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر (قوله لتوالى الحركات) ولافادة المبالغة فى الامتزاج دمامينى (قوله وأما مع غير أحد واحدى) اى من اثنين واثنتين الى تسعة وتسع وقدر الشارح اما لاجل الفاء فى قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا اى بقوله ومع غير أحد واحدى الخ حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتى ولثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها اذا ركبت معها العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقصدا أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصد أى اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة ان مجىء المصدر حالا وان كثر سماعى (قوله فحذف التاء فى التذكير) كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله ان ركبا) أى مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض[٢] الفارضى وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد واحدى الى آخر البيت فانه علم منه كون اثنى له عشر واثنتى لها عشرة وقد يقال انما صرح به دفعا لتوهم ان اثنين فى حال تركيبه مع العقد كثلاث فما فوق فى هذه الحالة يجرد من التاء عند التأنيث وتلحقه عند التذكير قال الدمامينى فى احدى عشرة واثنتى عشرة سؤال مشهور وحاصله لزوم الجمع بين علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه ان ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط فى جمعى التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبنى على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالاصل (قوله اذا اثنى الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكودى ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشاء لاجتماعها مع همزة أو خالد (قوله واليا) أى فى اثنين واثنتين (قوله مطلقا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنتى عشرة أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أى الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعا لما يتبادر من العطف من ان الاعطاء دفعتان قاله الدمامينى فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله

كان بها البدر ابن عشر وأربع واقطر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان انه أى العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد

وقد تسكن عين عشر فقال أحد عشر وكذلك أخواته لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر وقرأ هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا وفيها جمع بين ساكنين (و) اما (مع غير أحد واحدى * مامعهما فعلت) فى العشرة من التجريد من التاء مع المذكر واثباتها مع المؤنث (فافعل قصدا) والحاصل أن للعشرة فى التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء فى التذكير وتثبت فى التأنيث (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما) أى فى الافراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة اثنتى وعشرا * اثنى اذا اثنى تشا أو ذكرا) فتقول جاءتنى اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا (واليا لغير الرفع) وهو النصب والجر (وارفع بالالف) كما رأيت وأما الجزء الثانى فانه مبنى على الفتح مطلقا (والفتح فى جزءى سواهما) أى سوى اثنى عشرة واثنى عشر (ألف) اما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف

[٢] قوله اعترض الفارضى الخ [illegible]

انشد ابن الشجرى وقربدا ابن خمس وعشر اه وقوله وانظر الخ الذى يظهر أن التميز حينئذ جمع مجرور كتميز ثلاثة الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لامعنى له فانظره ان أردت التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارضى بنى الصدر لانه بجزء الكلمة (قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه) أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح أى فتح ماقبلها وعندى فى هذا التعليل قطر من وجوه الاول انه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ماقبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح كمالايخفى على الفطن الثانى ان بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤول التعليل الى تعليل الشئ بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بماقبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة الثالث انه لو كان الوقوع موقع ماقبل تاء التأنيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجى مع ان فتحة صدره فتحة بنية لافتحة بناء كماسلف تحقيقه فى محله الا أن يجاب عن هذا بأن فى تعبيرهم ببناء صدر المركب العددى مسامحة لان فتحته وان كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء فى اللزوم وفيه بعد لايخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الاول أن سبب البناء منحصر فى شبه الحرف فلايصح تعليله بماذكروا أجاب عنه بان المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الاصلى اللازم للكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثانى ان آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما اجبنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال يس وانما بنى على حركة لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات (قوله ولذلك) أى لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أى لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهى معدومة فى اثنى عشر واثنتى عشرة فينعدم بناء الصدر وماذكره من اعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله اعرب بقوله لذلك فلايصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لاشعار علية الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) يعنى قوله وصلنه بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشئ فى مقام البيان يقتضى الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو من واحد الى تسعة

بادخال

وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التانيث فى لزوم الفتح ولذلك أعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وماقبل النون محل اعراب لامحل بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك (تنبيهان) * الاول قد فهم من كلامه انه لايجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون

فيه انه لا داعى ح للبيان بعلة البناء لعدم وجوده تأمل اه

بادخال المبدأ والغاية أفاده فى التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هـذا انما ينتج الاجمال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرور لا غير ومنه قول الشاعر

كُلِّفَ من عنائه وشقوته * بنتَ ثمانى عشرةٍ من حجته

بجر عشرة منونا فارضى (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أى المركب ولا يخفى أن المضاف فى الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف المخاطب ففى عبارته مسامحة (قوله وميزا العشرين للتسعينا بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما فى الفارضى وأجاز المصنف فى شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما فى السيوطى (قوله بواحد منكر منصوب) انما كان مفردا نكرة لانه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التى هى الاصل ومنصوبا لتعذر الاضافة مع النون التى فى صورة نون الجمع (قوله أى بثبوت التاء فى التذكير الخ) محله فى غير اثنين واثنتين (قوله معطوفا على النيف) أى بالواو واذا أريد وقوعهما دفعة واحدة والا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخى دمامينى (قوله أى بمفرد منكر منصوب) انما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد لو قيل خمسة عشر عبدٍ مثلا فارضى (قوله فسوينهما) أى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا لان المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وكل قبيلة اسباط لا سبط فوضع اسباطا موضع قبيلة هـذا احد الاوجه فى الآية وسيأتى الباقى (قوله بدل) أى بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه فى نية الطرح لانه اغلبى وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما فى قراءة التنوين فى ثلثمائة سنين كما مر (قوله لذكر العددان) أى بحذف التاء منهما وقوله لان السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان (قوله وافرد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اه تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهى كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميزوا الخ (قوله رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث ويبقى توجيه الجمع مع ان القياس الافراد كما مر سم (قوله فى نعت هذا التمييز منهما) أى من المركب وعشرين وبابه وقضيته ان تمييز غيرهما لا يجوز فى نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الاسلام زكريا

ولا يجوز خمسة عشرين ولعله للالباس فى نحو رأيت خمسة عشر بن رجلا فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك * الثانى أجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا أضيف نحو خمسة عشرك (وميز العشرين) وبابه (للتسعينا * بواحد) منكر منصوب (كأربعين حينا) وخمسين شهرا ويقدم النيف بحالتيه أى بثبوت التاء فى التذكير وسقوطها فى التأنيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال فى المذكر ثلاثة وعشرون رجلا وفى المؤنث تسع وتسعون نعجة (وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون) وبابه أى بمفرد منكر منصوب (فسوينهما) نحو أحد عشر كوكبا واثنتى عشرة عينا وأما وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فأسباطا بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لان السبط مذكر وزعم الناظم انه تمييز وأن ذكر أمما رجح حكم التأنيث (تنبيهات) * الاول يجوز فى نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندى أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينارا ناصريا

قوله لامتناع جعل [illegible] سيأتى ما يقتضى عدم امتناعه [illegible] [illegible] هكذا بنه

ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية ومنه
قوله فيها اثنتان واربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الاسحم

* الثانى قد يضاف العدد الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشرو زيد ويفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة الا اثنى عشر فيقال أحد عشرك وثلاثة عشرك ولا يقال اثنى عشرك لان عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الاضافة ولا يقال اثنالك لئلا يلتبس باضافة اثنين بلا تركيب

* الثالث حكم العدد المميز بشيئين فى التركيب المذكر هما مطلقا ان وجد العقل نحو عندى خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر جارية وعبدا وان فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو عندى خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث أن فصلا نحو عندى ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة وفى الاضافة لسابقهما مطلقا نحو عندى ثمانية اعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميزين مذكر ومؤنث لان كلا من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة

* الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله
على اثنى بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة

(وان اضيف عدد مركب * يبق البنا) فى الجزءين على حاله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزءين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالاجماع فكذا مع الاضافة

فى تحريره وهى أى الاوسق الخمسة التى هى نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا الالف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون اسباطا فى الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) أى الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافى وهى ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح والاسحم بالحاء المهملة الاسود عينى (قوله فيستغنى عن التمييز) لانك اذا قلت عشرك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه ولا تقول عشرو زيد الا لمن يعرف زيدا وعشر به كما انك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا دمامينى (قوله الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كمائة زيد (قوله الا اثنى عشر) أى واثنى عشرة (قوله ولا يقال اثنالك) ما لم يكن اثنا عشر علما والا جاز أن تضيفه بحذف عشر اذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما فى الفارضى (قوله لئلا يلتبس الخ) صريح فى جواز أن يقال اثنالك فى قصد اضافة اثنين بلا تركيب اسقاطى (قوله لمذكرهما مطلقا) أى سبق المذكر أولا وقع الفصل بين أولا (قوله ان وجد العقل) أى فى الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لان وصف الانوثة مع العقل ارجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفاده الدمامينى (قوله فللسابق) أى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) أى فصل بين العدد والتمييز بين لانها تقتضى التساوى فى الحكم فكان الاسبقية منتفية فرجح ما مراعاته كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل فى استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضمير ه فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا اعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل للمذكر كذا فى الدمامينى (قوله لسابقهما مطلقا) أى عاقلا كان المضاف اليه أولا مذكرا أولا وانما كان كذلك لان المتضايفين كالشئ الواحد فلا ينبغى أن يختلف حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث دمامينى (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان اضيف عدد مركب) أى غير اثنى عشر

واثنى

والثانى أنه يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب نحو احد عشرك مع احد عشر زيد واليه اشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الافصح ووجه ذلك بأن الاضافة ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب ومنع فى التسهيل القياس عليه وقال فى شرحه لا وجه لاستحسانه ١٣١ لان المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى عجزه من الاينا وهما حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الاسدى وأبى الهيثم العقيلى "ما فعلت خمسة عشرك" وذكر فى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء

(تنبيهات) * الاول قال فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر يعنى باضافة الاول الى الثانى دون اضافة المجموع كقوله

كلف من عنائه وشقوته
بنت ثمانى عشرة من حجته

أى من عامه ذلك وفى دعواه الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثانى فى ثمانى اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا
وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وقد تحذف ياؤها أيضا فى الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث قال فى شرح الكافية لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف عشرين واخواته عليه نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة امة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وببضع من ثلاث الى تسع انتهى

واثنتى عشرة لما مر من انهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب اذا اضيف عن التميز كما سبق (قوله والثانى الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعلبك) أى فى بقاء التركيب مع اعراب العجز وان كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس بعلم (قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد فى المثالين ورفع راء عشر الاول وجر راء الثانى (قوله وعجز) مبتدا والمسوغ قصد التفصيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يقال هذا يقتضى اعراب الجزء الاول أيضا لانا نقول المضاف مجموع الجزءين لا الاول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هى لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بأدنى ملابسة تصريح (قوله من أبى فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميزا العشرين الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه انه اذا اضيف الاول الى الثانى ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الاخر الثانى لا المجموع واذا اضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثانى فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر انه يصح تشديد لام كلف على انه من التكليف وتخفيفها على انه من الكلف بالتحريك ومن للتعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانى عشرك أولا وفيه ما مر (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المؤنث (قوله وسكونها) أى كسكونها فى معدى كرب وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب همع (قوله وقد تحذف ياؤها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون أى والاكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما اجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على النون ما نصه أى وحينئذ تكون جارية فى الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني

وماذكره الشارح هو الراجح من أقوال في مسمى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل مسماهما أربعة وثمانية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل اربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على انه يصاحب العشرة والعشرين الى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفي رواية بضع وسبعون ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والالف هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة و بضع الخ مانصه الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة قد يراد به واحد فما فوقه الى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجري مجرى تسعة مطلقا أي في الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وان تاءه كتاء تسعة في ثبوتها وسقوطها فتقول لبثت بضعة أعوام و بضع سنين وعندي بضعة عشر غلاما و بضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي ومطلقا مجراه يجري حيث حل والاولى أن يراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وبضع من ثلاث الى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اهـ قال شيخنا وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اهـ وقوله وان تاءه كتاء تسعة في ثبوته وسقوطه بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت التاء الخ أي فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق في الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد الى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر الا مع عقد نحو عشرة ونيف والبضع من ثلاثة الى تسعة ويكون للمذكر بالهاء وللمؤنث بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف ان نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى بعض أو بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من الثني مصدر ثنيت الرجل والثلث مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل الاقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لان الذي بمعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم الا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من أسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كتربت يداه من التراب واستحجر الطين من الحجر

(وصغ من اثنين فما فوق)

(قوله

(قوله أى فما فوقهما) الانسب فوقه أى لفظ الاثنين لان الصوغ من اللفظ سم
(قوله الى عشرة) أتى به بيانا للغاية (قوله كفاعل) صفة لموصوف محذوف
قدره الشارح هو مفعول صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصغ كما قاله
الشاطبى" أفاده سم (قوله من فعلا) فائدته مع ماقبله بيان ان هذا اى فى الجملة وصف
لا اسم جامد ولم يكتف بفهم ذلك من ذكر الصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد
المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أى وواحدة وهذا مفهوم
قوله من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال
الرضى" والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد
أى العدد المنفرد (قوله لئلا يتوهم انه يسلك به الخ) أى فى اثبات التاء مع
التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح فى مخالفة الوصف للعدد الذى صيغ
منه فى التذكير والتأنيث وهو مسلم فى غير ثانى وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغا
منه (قوله وان ترد بعض الذى الخ) أى وان ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى
هو منه تضفه أى الوصف اليه أى العدد حالة كون الوصف مثل بعض فى معناه
أو فى اضافته الى كله والى هذا يرمز كلام الشارح فالصلة جارية على غير من هى له
ومفعول تضف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض فى هذا الباب
الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثانى من الاثنين مثلا ومن قال
بوجوبها أراد به منع نصب الوصف ما بنى هو منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان ترد
الخ ما سيأتى من قوله وان ترد جعل الاقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح
(قوله بين) أى ظاهر البعضية (قوله أى كما يضاف البعض الى كله) فيفيد
حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة
منحصرة فى أربعة كما فى التوضيح (قوله وانما لم ينصب حينئذ) أى حين اذ أريد به
بعض ما بنى هو منه وقول شيخنا أى حين اذ أضيف الى ما اشتق منه وهو كله غير
ظاهر (قوله لانه) أى الوصف الذى بمعنى بعض ما بنى هو منه ليس فى معنى
ما يعمل أى ليس فى معنى لفظ يعمل كضارب وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أى
ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح
على قوله لانه ليس فى معنى ما يعمل لكفاه فى تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح
تقوية العلة فتدبر (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أى باعتبار وقوعه فى المرتبة
الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعنى لفظ ثانى وثالث وهكذا
لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا

أى فما فوقهما (الى عشرة) وصفا
(كفاعل) أى على وزن فاعل (من فعلا)
كضرب نحو ثان وثالث ورابع الى عاشر
وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على
ذلك من أول الامر (واختمه فى التأنيث بالتا
ومتى * ذكرت) أى صفته لمذكر (فاذكر فاعلا
بغير تا) فتقول فى التأنيث ثانية الى عاشرة
وفى التذكير ثان الى عاشر كما تفعل باسم
الفاعل من نحو ضارب وضاربة وانما نبه على
هذا مع وضوحه لئلا يتوهم انه يسلك به سبيل
العدد الذى صيغ منه (وان ترد) بالوصف
(بعض) العدد (الذى منه بنى)
المذكور (تضف اليه مثل بعض بين) أى كما يضاف
البعض الى كله نحو اذ أخرجه الذين كفروا
ثانى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة وتقول ثانية اثنتين وثالثة ثلاث الى
عاشر عشرة وعاشرة عشر وانما لم ينصب
حينئذ لانه ليس فى معنى ما يعمل ولا مفرعا
عن فعل فالتزمت اضافته لان المراد أحد اثنين
واحدى اثنتين وأحد عشرة واحدى عشر
فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة
هذا مذهب الجمهور

وذهب الاخفش وقطرب والكسائى وثعلب الى انه يجوز اضافة الاول الى الثانى ونصبه اياه كما يجوز فى ضارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث ومابعده والى هذا ذهب فى التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة أقوال (تنبيه) قال فى الكافية

وثعلب أجاز نحو رابع * أربعة وماله متابع

وقال فى شرحها ولا يجوز تنوينه والنصب به وأجاز ذلك ثعلب وحده ولا حجة له فى ذلك هذا كلامه فعمم المنع وقد فصل فى التسهيل وخص الجواز بثعلب وقد نقله فيه عن الاخفش ونقله غيره عن الكسائى وقطرب كما تقدم اه‍ (وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق) أى اذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ماهو تحت ما اشتق منه مساويا له (فحكم جاعل له احكما) فان كان بمعنى المضى وجبت اضافته وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت اضافته

أفاده الجامى (قوله ونصبه اياه) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على ان معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة سيوطى (قوله والى هذا ذهب فى التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثان اثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظاهرى جامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أى لا يقال ثلثت الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهرى ثلثت القوم أثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو اكملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا اسقاطى (قوله قال فى الكافية الخ) غرضه التورك على كلام الكافية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع انه منقول عن غيره أيضا (قوله وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة (قوله المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد الخ ولعله ذكر هذا متابعة لظاهر المتن وذلك أى ما يأتى استدراك عليه سم (قوله انه) أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع مرادا والا لم يتأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ (قوله ماهو تحت) أى بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع انه يصدق انه تحت ما اشتق منه حفيد وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت العدد الذى اشتق الوصف منه مساويا له أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما الاولى جارية على ماهى له وصلة ما الثانية جارية على غير ماهى له فهى الحقيقة بابراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف ذلك (قوله فحكم جاعل) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة باحكما وانما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على ان معنى اسم فاعل العدد اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا الاضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر قال الرضى وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل انه أسقط عن المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين

وصار

وبجاز تنوينه واعماله فتقول هـذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أى هذا مصير الثلاثة اربعة وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حينئذ اسم فاعل حقيقة لانك تقول ثلثت الرجلين اذا انضممت اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له فى المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذى يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان الذى هو فى معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالتزمت اضافته كما سبق (تنبيهات) * الاول الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع * الثانى لا يستعمل ١٣٥ هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثانى واحد ولا ثان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب * الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالاعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اهـ (وان أردت مثل ثانى اثنين * مركبا فجئ بتركيبين) أى اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثانى اثنين فجئ بتركيبين صدر أولهما فاعل فى التذكير وفاعلة فى التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر فى التذكير وعشرة فى التأنيث فتقول فى التذكير ثانى عشر اثنى عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفى التأنيث ثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثانى الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ووراءه استعمالان آخران الاول منهما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هـذا أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعنى التذكير والتأنيث (أضف * الى مركب بما تنوى يفى) يفى جواب أضف فهو مجزوم اشبعت كسرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك وفى الكلام بالمعنى الاول الذى نويته فتقول فى التذكير ثانى اثنى عشر الى تاسع تسعة عشر وفى التأنيث ثانية اثنتى عشرة الى تاسعة تسع عشرة والثانى منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى واليه اشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادى عشرا * ونحوه) أى ثانى عشر الى تاسع عشر وفى التأنيث حادية عشرة الى تاسعة عشرة فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث

وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا فى الدماميني (قوله واعماله) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل (قوله حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثانى ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله وجار مجراه) أى فى العمل (قوله فان الذى هو فى معناه) أى فان فاعلا الذى هو فى معنى أحد فالمحل للضمير وكانه لم يقل فانه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجازه بعضهم الخ) رجحه الدماميني وضعف الاول بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أى مصيرو احدا اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أى حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أى كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه ان صوغ الوصف للمعنى الثانى فى مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) اى بعض مدلول أصله (قوله بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب اذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتى فى قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله هو الاصل) أى ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالاصل الغالب لما يأتى قريبا عن أبى حيان (قوله أن يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا تصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعد سم (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثنى عشر مثلا سيوطى (قوله يفى جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أى مركب واف بما تنوى بأن يكون مناسبا الفاعل المذكور من جنسه اهـ سم والفعل على الاول مجزوم فالياء اشباع وعلى الثانى مرفوع فالياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذى نويته) وهو كون المضاف أحد اثنى عشر كما فى المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثانى اثنى عشر ثانى اثنى عشر لكن حذف عجز التركيب الاول اختصارا فعلم ما فى كلام البعض (قوله وفى التأنيث حادية عشرة الخ) فى التأنيث حال مما بعده والواو

وفيه حينئذ وجهان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ووجهه انه حذف عجز الاول فاعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثانى فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لادليل حينئذ على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب الاول والثانى أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثانى لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجرى الاول على حسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة اما اذا اقتصرت على التركيب الاول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فانه يتعين بقاء الجزءين على البناء (تنبيهان) * الاول انما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا احدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الاصل المرفوض قال فى شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب فى واحد الا فى تنيف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته * الثانى لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا ان سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون واكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن يحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الاول

عاطفة حادية عشرة على ثانى عشر ولم يقل وفى التأنيث بحادية عشرة الخ اشارة الى دخوله فى النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أى حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغنى بحادى عشر ونحوه (قوله وجهان الاول أن تعرب الاول ويبنى الثانى الخ) كذا فى اكثر النسخ وفى بعضها ثلاثة أوجه * الاول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثانى بكماله وان هذا الباقى هو الاول بكماله * والثانى أن يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الاول بأن يحذف العقد من الاول والنيف من الثانى لمنافاة الاول من الاوجه الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثانى) أى يبقى بناؤه (قوله فبناه) أى ابقى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لحلول كل الخ) وجه هذا تقدير ما حذف من كل منهما كما وجهوا بناء الثانى بنية صدره اه سم أى فكأن التركيبين باقيان (قوله بأنه لادليل حينئذ) أى حين اذ يبنيان وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ما اذا أعرب الاول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما فى التصريح وهذا الا يلاحظ المحذوف أعنى عجز الاول وصدر الثانى (قوله أما اذا اقتصرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط فى كثير من النسخ (قوله على التركيب الاول) أى على حقيقته لا صورته فقط (قوله بأن استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليفيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء اى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الجعل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة القلبين (قوله لانكسار ما قبلها) أى مع تطرفها لان تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادى اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده فى التصريح (قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه (قوله الثانى لم يذكر هنا الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق مثل ثانى اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته الى الثانى برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد من التركيب الاول قال شيخنا

الظاهر

في موضع الحال من سورة وهل يمكن انه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اه سم
واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لاتكون انشاء فالظاهر الثاني
وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين
الاستفهامية ومميزها بجملة اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن
كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الاحزاب أو كأين تعد سورة الاحزاب فقال
عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة
واختاره ابو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية همع
(قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية
وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده ان الالف لم يبق
عليها دليل بخلاف بم وعم وانه على تسليمه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية
وان كان قد يعتذر عن الاخير بما يأتي قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف
فيها زائدة لازمة لا تشبيهية همع (قوله واي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله
الفارضي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها
استفهاما فلا أشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أولا بقوله
ولهذا او العامل الواحد لا يعلل بعلتين الا باتباع بل هو علة لمحذوف أي وانما اقتضى
تركيبهما من كاف التشبيه واي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا يعني
قول من قال علة لعلية تركيبها بما ذكر لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا)
أي لشبهه بالنون الاصلية (قوله ويرده ماسبق) أي من البيتين (قوله وافادة
التكثير) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أي كذا بوجوه
الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالاضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت
ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل
اسم ككثل فعلى هذا لها محل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع (قوله
عد النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد والبؤسى
بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى وقوله نسي الجهد بفتح الجيم
وضمها أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أي بلا تكرار ولا كذا كذا
درهما أي بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف
الخ) ورد بأن عجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق
على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل
التركيب وقال الحوفي ان المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت

وتخالفها في انها مركبة وكم بسيطة
على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه
واي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون
لان التنوين لما دخل في التركيب
أشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف
نونا ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الاصل
وهو الحذف في الوقف وفي أن مميزها مجرور
بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده
ما سبق وفي أنها لا تقع استفهامية عند
الجمهور وقد مضى وفي أنها لا تقع مجرورة
خلافا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكأين
تبيع هذا الثوب وفي أن مميزها لا يقع الا
مفردا واما كذا فتوافق كم في اربعة أمور
وتخالفها في اربعة فتوافقها في البناء والابهام
والافتقار الى المميز وافادة التكثير وتخالفها
في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه
وذا الاشارية وانها لا تلزم التصدير فتقول
قبضت كذا وكذا درهما وانها لا تستعمل
غالبا الا معطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا
كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما
ولا كذا كذا درهما بدون عطف وذكر الناظم
أن ذلك مسموع ولكنه قليل وعبارة التسهيل
وقل ورود كذا مفردا ومكررا بلا واو وانها
يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا
ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم أجازوا
في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب
وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح

ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندى كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الاضافة المبرد والاخفش وابن ١٢٦ كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه * الثاني قد بان لك ان قوله أو به صل من تصب راجع الى تمييز كأين دون كذا فلو قال

كَكَم كأين وكذا ونصبا
وقيل كائن بعده من وجبا

لكان احسن من اوجه أحدها التنصيص على الخلف السابق ثانيها التنبيه على اختصاص كأين بمن دون كذا ثالثها افهام أن وجود من بعد كأين اكثر من عدمها لجريان خلف في وجوبها * رابعها افادة ان كائن لغة في كأين وفيها خمس لغات افصحها كأين وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي اكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله

وكائن بالأباطح من صديق
يراني لو اصبت هو المصابا

والثالثة كأين مثل كعين وبها قرأ الاعمش وابن محيصن * والرابعة كيئن بوزن كيعن * والخامسة كأن على وزن كعن وسبب تلاعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تأتي كذا هذه اعني المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا ايضا كلمتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية نحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسلمني الزمان كذا * فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها ها التنبيه نحو أهكذا عرشك (خاتمة) يكنى عن الحديث أيضا بكيت وكيت

كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف ككأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية كلامه كالمغني عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطي في شارح الجزولية فلو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلاثمائة درهم لانها اقل عددين أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جر مع التكرير والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وافراده فيحتمل ان هذا من ابن معطي مجرد حكم بمقتضى القياس اذا لفظ بهذا اللفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الاضافة ولو مع التكرار والعطف وقد يقال أن التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية عن عدد ما فيحمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أي للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم) وأما مذهبنا معاشر الشافعية ففي المنهج وشرحه انه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف بيان أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اهـ (قوله حملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أي في جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص شمني (قوله والثالثة كأين) بهمزة ساكنة فياء مكسورة والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت دماميني (قوله أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث) يعني اللفظ الواقع في التحديث عن شيء فعل أو قول قال السيوطي في الاشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح ان كذا المكنى بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اهـ (قوله بكيت

وكيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اه فارضي" ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة" فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه ان البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضمها كما في التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل من كان الامر كيت وكيت فكان ثانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما لكان كما لا يكون اسمها جملة" قاله الفارسي" واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشان بغير جملة" مصرح بجزأيها والظاهر ان من الامر" تبيين يتعلق بأعني مقدارا دماميني" (قوله وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر

(الحكاية)

هي لغة المماثلة" واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا اذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح في الخاتمة (قوله احك بأي") الباء للآلة أو ظرفية اه سم وأي المحكي بها استفهامية وهي معربة لكن اختلف في حركاتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأي بالرفع مبتدا خبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أي" قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها لما مر تقديره في ضربت رجلا أيا ضربت وأي" بالجر بحرف جر محذوف تقديره في مررت برجل باي" مررت وكذا يقال في ايان وايتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وايات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول اضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على انها مبتدا والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله ما لمنكور) احتراز عن المعرفة فانها لا تحكي بأي" سم (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله مذكور) أي سابق في كلام غيرك واحترز به عن المسئول بها ابتداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أي" بالرفع ولمن قال جاء رجلان ايان وهكذا (قوله وايتين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أن

وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كيت وذيت وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لا بد من تكررها وكذلك ذيت لانها كناية عن الحديث والتكرير مشعر بالطول

(الحكاية)

هذا الباب للحكاية بأي وبمن والعلم بعد من

(احك بأي ما لمنكور سئل * عنه بها في الوقف او حين تصل) اي يحكى بأي" وصلا ووقفا ما لمنكور مذكور مسئول عنه بها من اعراب وتذكير وافراد وفروعهما فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا واية وايين وايتين وايين

وايات هـذا فى الوقف وكـذا فى الوصل
فيقال أيا يا هـذا وأية يا هـذا الى آخرها
واعلم انه لا يحكى بها جمع تصحيح الا اذا كان
موجودا فى المسئول عنه أو صالحا لان
يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع
التصحيح فيقال رجال مسلمون هـذه اللغة
الفصحى وفى لغـة أخرى يحكى بها ماله من
اعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا يثنى ولا يجمع
فيقال ايا أو أيا يا هذا لمن قال رأيت رجلا
اورجلين اورجالا وأية او أية يا هذا لمن قال
رأيت امرأة أو امرأتين اونساء (ووقفا

أحك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا
وأشبعن) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن
قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل
منى هـذا فى المفرد المذكر (وقل) فى المثنى
المذكر (منان ومنين بعد) قول القائل (لى
الفان بابنين) وضرب حران عبدين فنان
لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور
والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعدل) وانما
حرك فى النظم للضرورة

يثنى مع تغليب المذكر سيأتى فيه احتمالان عن أبى حيان (قوله وايات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا اذا كان موجودا فى المسئول عنه) كما فى المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه انهما فى الحقيقة جمعا تكسير لتغير المفرد فيهما لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الالف والتاء المزيدتين (قوله أو صالحا) أى أو كان هو أى الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لان يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو ايين لمن قال عندى حمير اورأيت حميرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أى حكاية ما للمنكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعهما (قوله ولا تثنى ولا تجمع) أى لفظة أى (قوله ما لمنكور بمن) أى منكور مذكور وانما اشترط فى لحاق العلامة المذكورة بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بمن عنها اذكرت بعد من فى الاغلب اما محكية أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس فى الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما فى النكرات اسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من للعاقل بخلاف المنكور السابق فى أى فان المراد به ما يعم العاقل وغيره لان ايا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لا حك لان حكاية المنكور بمن فى الوقف نفس التحريك والاشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أى فى أحوال اعراب المحكى الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى ان الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ماقبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح قال ابن غازى نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها ألفا ايس (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسما معربا كما قد يتوهم أى من التثنية وانما هو لفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسئول عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى اى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية (قوله بابنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لان المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك (قوله تعدل) أى تقم العدل لان

هذا

(وقل) فى المفرد المؤنث (لمن قال اتت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أمتين أو ضربت حرتان رقيقتين منتان ومنتين فمنتان لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثنى مسكنه * والفتح) فيها (نزر) أى قليل وانما كان الفتح اشهر فى المفرد والاسكان أشهر فى التثنية لان التاء فى منه متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ماقبلها لئلا يلتقى ساكنان ولا كذلك منتان (وصل التا والالف * بمن) فى حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بإثر) قول القائل (ذا بنسوة كلف) منات باسكان التاء (وقل) فى حكاية جمع المذكر السالم (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جاء قوم لقوم فطنا) أو ضرب قوم قوما فمنون للمرفوع ومنين للمجرور ١٢٩ والمنصوب (تنبيه) فى الحكاية بمن لغتان احداهما وهى الفصحى أن يحكى بها ما للمسؤل عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما على ماتقدم ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى أن يحكى بها اعراب المسؤل عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نساء منو وفى النصب منا وفى الجر منى (وان تصل فلفظ من لا يختلف) فتقول من يافتى فى الاحوال كلها هذا هو الصحيح وأجاز يونس اثبات الزوائد وصلا فتقول منو يافتى وتشير الى الحركة فى منت ولا تنون وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع وتنون منات ضما وكسرا وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب وحمل عليه قول الشاعر

أتوا نارى فقلت منون انتم

وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلا والآخر تحريك النون وقال ابن المصنف والآخر انه حكى مقدرا غير مذكور وقد أشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون فى نظم عرف) وهو لتأبط شرا ويقال لشمر الغساني وتمامه فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ويروى عموا صباحا ويغلط المنشد على احدى الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجى فغلط من أنشده صباحا وليس الامر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهو على رواية عموا ظلاما من ابيات رواها ابن دريد عن أبى حاتم السجستانى عن أبى زيد الانصارى أولها ونار قد حضأت بعيد وهن * بدار ما أريد بها مقاما وهى مشهورة

هذا احكم العرب سم (قوله وقل لمن قال اتت بنت منه) وكذا يقال فى النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المد فى منه للدلالة على الاعراب لان هاء التأنيث لا تكون فى الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التأنيث واذا تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الاعراب فرع التأنيث ان الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التأنيث لان التأنيث صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفتين الى حركة الاعراب لم يبعد (قوله والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه فارضى ولم ينبه عليه المصنف افهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل (قوله مسكنه) تنبيها باسكانها على ان التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى (قوله لئلا يلتقى ساكنان) وان كان جائزا فى الوقف سم (قوله وان تصل) هذا مفهوم قوله وقفا (قوله وتشير) أى بحركة تاء منت الى الحركة أى حركة المحكى وقوله فى منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان أوضح (قوله مقدرا غير مذكور) تقديره قالوا أتينا فقلت منون انتم اه زكريا وعليه يكون المقدر المحكى ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير فى أتوا وهو مردود قال يس لا يخفى أن قول الشاعر أتوا الخ حكاية لما وقع له مع الجن وانه حين اتيانهم قال لهم منون انتم فحين اتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا نارى ثم بقوله منون انتم بل لم يتكلم بقوله أتوا نارى الا بعد قوله منون انتم حين اتيانهم فما فى التصريح ممنوع منعا واضحا (قوله لشمر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم (قوله ويغلط المنشد الخ) أى يغلطه من لم يدر انهما روايتان صحيحتان من قصيدتين (قوله عن أبى زيد الانصارى) ليس المراد أنه قائل هذه الابيات لمنافاته ماقدمه من انها لتأبط شرا أو لشمر الغسانى بل أبو زيد من رواتها (قوله ونار قد حضأت بعيد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر فى حاشيته على ابن الناظم حضأت بالحاء والضاد المعجمتين معناه سعرت واوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء من أول الليل

الى ثلثه اشتق من وهن يهن اذا فتر وضعف لهدوء الناس فيه والدار المكان الذى عرّس فيه اهـ أى نزل فيه ليلا (قوله الى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر الجناحا) أى ظلمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكينه) اسما كان أو كنية او لقبا دون بقية المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يجز فى غيرها فارضى (قوله من بعد من) ظاهره ان حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية اطلاقهم اهـ سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح فى التنبيه السادس الآتى ثانيها أن من تختص بالوقف الا أن يخص الآتى بمن المحكى بها المنكور وسيأتى ما يؤيده فتفطن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى أى فكرهوا أن يخالفه الثانى بخلاف من زيدا ومن زيد (قوله من عاطف) أى صورة لانه للاستئناف كما قاله بعضهم وفى كلام الرضى انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر اذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا قال يس أطلق العاطف وعبارة الشاطبى تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اهـ وقال الفارضى انه الواو فقط (قوله وهذه لغة الحجازيين) هى احدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسؤل عنه غير الاول وفى حالة الرفع وان اتحدت الحركة فى حالتى الحكاية والاعراب الا ان وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور فى الجملة يس (قوله مرفوعا مطلقا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله تعين الرفع) على انه خبر عن من أو مبتدا خبره من كما فى الفارضى قال سم كان وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اهـ ثم رأيته فى الرضى وعبارته انما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال انما هو عن ذكره دون غيره اهـ قال يس و يستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يبطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لانه انما يبطلها فى الاول ثم رأيته بخط الشنوانى نقلا عن أبى حيان عن صاحب البسيط قال الشنوانى ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا تتقيد بالوقف وهو مقتضى اطلاقهم (قوله يشترط لحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضا أن يكون علما لعاقل وأن لا يتبع فى حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا الى علم بخلاف النعت بابن مضافا

الى

وعلى رواية عموا صباحا من ابيات معزوة الى خديج بن سنان الغسانى أولها

أتوا نارى فقلت منون انتم ... فقالوا الجن قلت عموا صباحا

نزلت بشعب وادى الجن لما ... رأيت الليل قد نشر الجناحا

قيل وكلا الشعرين أكذوبة من اكاذيب العرب

(والعلم احكينه من بعد من * ان عريت من عاطف بها اقترن) فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسؤل عنه بعد من مرفوعا مطلقا لانه مبتدا خبره من أو خبر مبتدأه من فان اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب (تنبيهات)* الاول يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا فلا يقال من الفرزدق لمن قال سمعت شعر الفرزدق لان هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه

الى علم كما سيأتى لانه مع المنعوت كشئ واحد كما فى التصريح وفى العطف الخلاف الآتى قال فى التصريح وانما اشترطوا انتفاء التابع لانهم استغنوا باطالته عن الحكاية اه أى لان اطالته بالتابع تبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية (قوله الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخازيد وعمرا من أخازيد وعمرا) كذا فى بعض النسخ ويرد عليه أن أخازيد لا يحكى لانه غير علم وفى بعض النسخ الثانى شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم الى خلافه فيحكيان اذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا واذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأتبعته الآخر فاذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا او زيدا ورجلا فلا يحكى فى الاول ويحكى فى الثانى اه وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فان كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكى لم تجز حكايتهما (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد فى حكاية رأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد (قوله لا يحكى العلم موصوفا الخ) أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل ان حكى يحكى بدون صفته كما فى شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كما فى بعض النسخ مضافا لان المراد لفظ ابن فهو معرفة (قوله والجمهور على ان من مبتدا الخ) الظاهر أن مقابل قولهم اعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدا مؤخرا (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أى فى الاحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى ان حركته فى الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة اليه همع (قوله ان من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الا أن يقال بان من هنا بضميمة ما سبق فى باب الموصول ان من للعاقل وأيا بحسب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أى) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ما سبق) من أن الاشهر فى المفرد الفتح وفى التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه ويرد على تقييده بالجملة ان القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أى هذا اللفظ الا أن يقال التقييد

* الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخازيد وعمرا من أخازيد وعمرا * الثالث أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم والصحيح المنع * الرابع لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف الى علم فلا يقال من زيدا العاقل ولا من زيدا ابن الامير لمن قال رأيت زيدا العاقل أو رأيت زيدا ابن الامير ويقال من زيدا ابن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو * الخامس فهم من قوله احكينه ان حركاته حركات حكاية وأن اعرابه مقدر وقد صرح به فى غير هذا الكتاب والجمهور على أن من مبتدا والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة اعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية * السادس قد بان لك ان من تخالف أيا فى باب الحكاية فى خمسة أشياء أحدها ان من تختص بحكاية العاقل وأى عامة فى العاقل وغيره ثانيها ان من تختص بالوقف وأى عامة فى الوقف وفى الوصل ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منو ومنا ومنى بخلاف أى رابعها ان من يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم وأى تختص بالنكرة خامسها ان ما قبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح تقول أية وأيتان وفى من يجوز الفتح والاسكان على ما سبق (خاتمة) الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفرد فاما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله

بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) اتى به تنبيها على انه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع وينتجعون بنون ثم جيم أى يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته وبلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصه) بالفاء والصاد المهملة أى فص خاتم النبى صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أى مع التنبيه على اللحن وانما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أى هذا الاستفهام فى اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شئ سبق ذكره فان كانت أى سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب (قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف فى الكافية وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو اعرب واجعلنها اسما وقد أوضح الفارضى هذه المسألة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان فلو اسم ان قصد فيها الحكاية قاله المصنف فى شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التى تعرب ان أولتها بالكلمة منعتها الصرف ان استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام اذا أعرب فيه وجهان كهند ان أول بكلمة ونحو دحرج ان أول بكلمة منع لانه رباعى كزينب ونحو ضرب ان أول بكلمة منع لانه كسقر وان أول كل بلفظ صرف والاداة التى على حرفين ان أعربت وجب تضعيف الحرف الثانى ان كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفى حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثانى اللين ألفا قلبت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما النافية قلت ماء حرف نفى بهمزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تاتى بلو وفى

وما على

وقوله سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا

وقوله قرأت على فصه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى مطردة والمكتوب نحو قوله

ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضرب بان ضرب باداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأى ومن وهو ما تقدم وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان

وما على حالها اه ملخصا وسيأتى فى باب النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أى عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل وهمزة أنهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة أن فحذفت الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان المكسورة ونظيره فى دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قالوا أئنك لانت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيان كان ينبغى حذف الفاء لان مدخولها المفعول الثانى لسمعت أو حال من أعرابيا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدا ليقول

(التأنيث)

لو قال التأنيث والتذكير كما فى الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اه سيوطى وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره فى الترجمة بخلاف المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أى فى الاسم المتمكن كما فى التسهيل قال الدمامينى احترازا من المبنى بطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون فى هن ونحوه اه وفيه انه ان أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمى رجلين وان اريد تانيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء ومكونها فان تأنيثهما بالتاء مع انهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما فى الاصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أى التانيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع ان المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم ان ما فيه تاء التانيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظر اللفظ وشذ قوله أبوك خليفة ولدته اخرى وان الفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره (قوله تاء أو ألف) اتى بأو التى لاحد الشيئين اشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال

قال سيبويه وسمعت اعرابيا وسأله رجل فقال انهما قرشيان فقال ليسا بقرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل سأله أليس قرشيا قال ليس بقرشيا والله اعلم

(التأنيث)

(علامة التأنيث تاء أو ألف)

فى ذكرى مثلا ذكراة واما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه ان كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هى حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أى اذا لحقت آخرا واذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن المحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة) يفيد أن ألف التأنيث هى الثانية المنقلبة همزة لا الاولى وهو كذلك اﻫ سم أى على الراجح كما أوضحناه فى باب مالا ينصرف وسيأتى أيضا قريبا فان قلت اذا كانت ألف التأنيث هى الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضى أنها غير مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل (قوله وهى الممدودة) قال البصريون هى فرع عن المقصورة والكوفيون هى أيضا أصل كذا فى الهمع (قوله واعلم أن التاء اكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث بالالف لازم قال ابن اياز والذى أرى ان كلا منهما أصل على حدته اسقاطى (قوله فانها تلتبس بغيرها) كالف الالحاق وألف التكثير (قوله لتشمل الساكنة) كما قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدمامينى نظرا الى ان الهاء تشبه الالف اﻫ قال الرضى وليس أى قول الكوفيين بشئ لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليلان أحدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر والثانى انه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء الى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا فى الشعر دمامينى (قوله وفى أسام) جمع أسماء التى هى جمع اسم فهى جمع الجمع (قوله قدروا التا) قال الرضى ولا يقدر غيرها لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر اﻫ ولما مر من أن التاء اكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أى تقدير التاء فى الاسم (قاعدة) مالا يتميز مذكره عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أى بعود الضمير على الكلمة مؤنثا

نحو

فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهى المقصورة كحبلى وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة وهى الممدودة كحمراء واعلم أن التاء اكثر واظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتبس بغيرها فيحتاج الى تميزها بما يأتى ذكره ولهذا قدمها فى الذكر على الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء لتشمل الساكنة ولان مذهب البصريين ان التاء هى الاصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها وعكس الكوفيون وانما لم يوضع للتذكير علامة لانه الاصل فلم يحتج لذلك

(وفى أسام قدروا التا كالكتف) واليد والعين وما أخذه السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم

نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها (قوله كالرد فى التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب اهـ تصريح وما ذكره أغلبى وان أقره ارباب الحواشى فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى مذكرة كما فى المصباح وقد عد الفارضى مما يذكر ويؤنث الابط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهى غير مزدوجة وعد مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعد فى المصباح مما يذكر ويؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب عكل تذكره فتقول هو الذراع اهـ قال الدمامينى وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبى وكذا الرباعى اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع (قوله الى ماهى فيه حسا) متعلق برد أى كرد الاسم فى حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرد التاء الى الاسم فى حال تصغيره بل هذا اسهل مما صنع الشارح (قوله وما فى معناها) أى ما فى معنى ذى من بقية اشارات المؤنث (قوله ووجودها فى فعله) أى الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسى (قوله فارقة) حال من فاعل تلى وقوله أصلا حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان فى منطقه زكريا (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة (قوله ملولة) من الملل وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى للنقل الى الاسمية اهـ ومقتضاه انهما غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيد أن لحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف فى القلة (قوله مغشم) بغين وشين معجمتين هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته تصريح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء وفيه خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول (قوله نحو عدو وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان اريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيأ الا ايقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعى بل المعنوى لانك فى نحو هند

(ونحوه كالرد فى التصغير) كبديه الى ماهى فيه حسا والاشارة اليه بذى وما فى معناها ووجودها فى فعله وسقوطها من عدده وتأنيث خبره أونعته أوحاله والامثلة واضحة (ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيلا) أى لا تلى التاء هذه الاوزان فارقة بين المؤنث والمذكر فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكر واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التاء نحو اكولة بمعنى مأكولة وركوبة بمعنى مركوبة وحلوبة بمعنى محلوبة وانما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لان بنية الفاعل أصل وقال الشارح لانه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذاك مفعل) أى لا تليه التاء فارقة فيقال رجل مغشم وامرأة مغشم (وما تليه * تا الفرق من ذى) الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه) نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (ان تبع موصوفه

قتيل لا تلحق التاء مع ان قتيل خبر لا نعت بسوطى" (قوله غالبا) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فعيلا بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى (قوله فرارا من اللبس) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود فى بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا أو نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطى" (قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه فى الكلام فيكون تابعا له فى المعنى وبانه مفهوم بالموافقة (قوله ولهذا) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك ما اذا علم الموصوف باشارة اليه او ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهى رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم فارضى" (قوله وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى" وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله وهو فى الاسماء قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربى" بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربى" أن يقال للانثى أيضا انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على اصول الكلمة لا استواء وجودها فى الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه ان التاء فى نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان لو اريد بالتأنيث المنفى التأنيث الحقيقى" لا الاعم فانها مع كونها للتمييز هى للتأنيث المجازى" أيضا بدليل تأنيث ضميرها وصفتها ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولانفهام التأنيث من كون الكلام فى تاء التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخلة على الواحد (قوله لتمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس (قوله نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر

غالبا التاء تمتنع) فيقال رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة وبقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس ولو قال

ومن فعيل كقتيل ان عرف موصوفه غالبا التاء تحذف

لكان أجود ليدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال فى شرح الكافية فان قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى انه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو ان رحمة الله قريب قال من يحيي العظام وهى رميم (تنبيه) الاصل فى لحاق التاء الاسماء انما هو تمييز المؤنث من المذكر واكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو فى الاسماء قليل نحو رجل ورجلة وامرؤ وامرأة وانسان وانسانة وغلام وغلامة وفتى وفتاة وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة وقد تزاد لتمييز الجنس من الواحد نحو جبأة وجبء وكمأة وكمء

أى لأنه اذا قصد الحدوث أشبه الفعل فى الدلالة على ذلك هذا ما قرره شيخنا حال الدرس

اه تصريح وماذكره الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما
عليه الاكثرون وقيل بالعكس أفاده الدماميني (قوله وقلنسو) الذى بخط الشارح
فى شرح التوضيح مانصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو كسرت السين وقلبت
الواو ياء اه أى وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ومافى شرح التوضيح
هو الصواب الذى لم يذكر فى القاموس سواه وعلل تصريفها بما مرّ بأنه ليس
فى الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة (قوله كراوية الخ) وانما
أنثوا المذكر لانهم أرادوا انه غاية فى ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبة
لياء مفاعيل) أى لكونها عوضا منها (قوله وجحاجحة) جمع جحجاح
بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة وهو السيد (قوله
اشعثى واشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثلثة فالتاء للدلالة على ان واحد هذا
الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء
النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال فى النسب الى رجال رجالى بل رجلى
فحذف ياء النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وانما أبدلت منها لتشابه التاء
والياء فى كونهما للوحدة كتمرة وزنجى وللمبالغة كعلامة ودوارى وفى كونهما
يزادان لا لمعنى كظلمة وكرسى كذا فى الرضى (قوله وازرق) بزاى فراء فقاف
وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعثى والازرقى
والمهلبى منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس ونافع الازرق
والمهلب بن ابى صفرة دماميني (قوله على تعريب الاسماء المعجمة) أى استعمال
العرب اياها مع نوع تغيير لها عما كان لها فى العجمية (قوله نحو كيلجة) بكاف
مفتوحة فتحتية ساكنة فلام مفتوحة فجيم وعبارة السيوطى فى الهمع وكيالجة
جمع كيلج لكن ما فى الشرح هو ما فى القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون
الواو وفتح الزاى بعدها جيم اه تصريح (قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة)
أى للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافى انها فيما يذكر من الامثلة لتأنيث الكلمة
أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزية بزاى بعد
نون) أى تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل
اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون
فى المذكر يكون فى المؤنث فتدبر ثم رأيته فى الدماميني ثم قال الدماميني وانما جاز
ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر اذ الاصل نفس بهمة كما ذكر حائض نظرا الى انه صفة
لمذكر مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله وخؤولة وعمومة)

ولتمييز الواحد من الجنس فى المصنوعات نحو
جرّ وجرّة ولبن ولبنة وقلنسو وقلنسوة وسفين
وسفينة وقد يجاء بها للمبالغة كراوية
لكثير الرواية ولتأكيد المبالغة كعلامة
ونسابة وقد تجئ معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة
وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجأ بها بل يقال
زناديق وجحاجيح فالياء والهاء متعاقبان وقد
يجاء بها دالة على النسب كقولهم أشعثى
واشاعثة وأزرقى وأزارقة ومُهلّبى ومهالبة
وقد يجاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة
نحو كيلجة وكيالجة وموزج وموازجة
والكيلجة مقدار من الكيل معروف والموزج
الخف وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة
كما هي فى نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية وتجيء
عوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو اقامة
أو من لام نحو سنة وقد عوّضت من مدة
تفعيل نحو تزكية وتنزية وقد تكون التاء
لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة
للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم
ما يخص المذكر كرجل بهمة وهو الشجاع
وقد تجيء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد
تأنيثه كنعجة وناقة ومنه نحو حجارة وصقورة
وخؤولة وعمومة فانها لتأكيد التأنيث
اللاحق للجمع

تطرفيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران لاجمعان كما قاله
الدماميني وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس بأنهما جمعا خال وعم
أيضا (فائدة) قال فى الهمع قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو قوله
ثلاثة انفس وثلاث ذود ذكر الانفس بالحاق التاء فى عددها حملا على الاشخاص
وسمع جاءته كتابى فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا
على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا
فى قراءة من نصب فتنتهم خبر تكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على
طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة فى قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب
(قوله وذات مد) يصح عندى اجراؤه على قول البصريين ان ألف التأنيث هى
الالف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير
انقلاب لها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين انها مصاحبة وتابعة له وعلى
قول الاخفش ان الالف والهمزة معا للتأنيث فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على
المد وغاية ما يلزم على هذا انه اطلق الف التأنيث على المجموع ومثله سهل فحصل
بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقرّاه من الاعتراض بأن قوله وذات مد
يقتضى ان الف التأنيث فى نحو حمراء اسم للالف الاولى التى بعدها الهمزة لانها التى
تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله
نحو انثى الغر) أى نحو اسم انثى الغر بسم أى الف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدا
وفى مبانى الاولى أى الالفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى يبديه أو من الاشتهار على
مذهب سيبويه ويبديه الخ خبر وفى كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظر ففى التوضيح
ان وزن أربى نادر وفى شرحه انه شاذ وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى
من الابنية الشاذة ويجاب بأن الحكم بالاشتهار على الاوزان التى ذكرها باعتبار
مجموعها لا جميعها وأراد بمبانى الاولى ما يكون لها أعم من أن يكون لغيرها أيضا
أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أوزان) أى اثنا عشر (قوله وأدمى)
بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة فموحدة (قوله بالنون) أى
بعد الراء (قوله وجنفى) بجيم فنون ففاء وقوله لموضع تبع فيه التوضيح والصحاح
وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح انه اسم ماء لفزارة وان الجوهرى وهم
فقال اسم موضع (قوله وجعبى) بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل
أى لكباره فهو جمع عظيم لا اعظم كما فى التصريح (قوله خششاء) بخاء معجمة
وشينين معجمتين وعبارة القاموس الخششاء بالضم العظم الناتئ خلف الاذن وأصلها

الخششاء

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر) أى غراء والمقصورة هى الاصل
فلهذا قدمها (والاشتهار فى مبانى الاولى) أى المقصورة (يبديه) أى يظهره أوزان
الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثانى
نحو (أربى) للداهية وأدمى وشعبى لموضعين
وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ويرده عليه
أربى بالنون لحب يعقد به اللبن وجنفى لموضع
وجعبى لعظام النمل (تنبيه) جعل فى التسهيل
هذا الوزن من المشترك بين المقصورة
والممدودة وهو الصواب ومنه مع الممدودة
اسما خششاء للعظم الذى خلف الاذن وصفة
ناقة عشراء وامرأة نفساء وهو فى الجمع كثير
نحو كرماء وفضلاء وخلفاء

* الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى ومنه اسماء بهمى لنبت وصفة نحو حبلى (والطولى) ومصدرا نحو رجعى وبشرى * الثالث
فعلى بفتحتين ومنه اسما بردى لنهر بدمشق وأجلى لموضع ومصدرا بشكى وجزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجزت
ومرطت أى أسرعت وصفة كحيدى (تنبيه)
عد فى التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه
مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين وابن
دأثاء وهى الامة ولا يحفظ غيرها * الرابع
فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار
اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا) نحو جرحى
(أو مصدرا) نحو نجوى (أو صفة) لانثى
فعلان (كشبعى) فان كان فعلى اسما لم يتعين
كون ألفه للتأنيث ولا قصرها بل قد تكون
مقصورة كسلمى ورضوى وتكون ممدودة
كالعواء وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر
والمد وتكون للتأنيث كما مر وللالحاق ومما
فيه الوجهان أرطى وعلقى وترى * الخامس
فعالى بضم أوله وتكون اسما كسمانى
(وكبارى) لطائرين وجمعا كسكارى وزعم
الزبيدى أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم
جمل علادى * السادس فعلى بضم الاول
وتشديد الثانى مفتوحا نحو (سمهى) للباطل
* السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثانى
وتسكين الثالث نحو (سبطرى) ودفقى
لضربين من المشى الثامن فعلى بكسر الاول
وسكون الثانى مصدرا نحو (ذكرى) وجمعا
نحو حجلى وظربى جمع حجلة وظربان على وزن
قطران وهى دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو
ولا ثالث لهما فى الجموع فان كان فعلى غير مصدر
أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل
ان لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضيزى
بالهمز وهى القسمة الجائرة والشيزى وهو
خشب يصنع منه الجفان والدفلى

الخشخاش وهما خشخاشان (قوله بهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى)
بموحدة فراء فدال مهملة (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة
القاموس وأجلى كجمزى مرعى لهم معروف (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة
فكاف (قوله وجزى) بجيم فميم فزاى (قوله يقال بشكت الناقة الخ)
الافعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كحيدى)
يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أى يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ
نعت مذكر على فعلى غيره كما فى الصحاح والقاموس (قوله قرماء) بقاف فراء قال
فى القاموس وقرمى كجمزى وتمد موضع باليمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهرى
فى جعله بالفاء (قوله وجنفاء) لغة فى جنفى السابق قال الشارح على التوضيح
وفيه لغة ثالثة وهى جنفاء كحمراء وذكر فى القاموس له لغات خمسا فقال كجمزى
وأربى ويمدان وكحمراء اه (قوله وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة فمثلثة وعبارة
القاموس الدأثاء وتحرك الامة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأثاء الاحمق والذاهب
الاصول اه (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا قصرها
الخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لجريانه فى فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين
قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل (قوله ورضوى)
براء فضاد معجمة علم جبل (قوله ومما فيه الوجهان) كون الالف للتأنيث
وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر
الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وترى)
الارطى شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والترى قال فى القاموس
جاؤا تترى ويئون وأصلها وترى متواترين (قوله كبارى) اسم طائر للمذكر
والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان
يسمى الليل فارضى (قوله جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره
كما بخط الشارح أى شديد ويوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ
(قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف (قوله لضربين من المشى) فالاول
مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق واسراع تصريح (قوله حجلى) بحاء مهملة
فجيم (قوله وظربى) بظاء معجمة فراء فموحدة (قوله جمع حجلة) بفتحات
اسم طائر (قوله ضيزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله اذا همز
أفاده فى القاموس وبه يعلم ان تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس فى محله (قوله
والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاى (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء فلام

وهو شجر وان نون فألفه للالحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى ففى ألفه وجهان نحو ذفرى • ١٤٠ وهو الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دفلى وعلى هذا فتكون ألفه للالحاق التاسع فعلى بكسر الاول والثانى مشددا نحو هِجِّيرَى للعادة (وحثيثى) مصدر حث ولم يجئ الا مصدرا (تنبيه) عدّ هذا الوزن فى التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بِدِخِّيلائه أى بأمره الباطن وخصيصاء للاختصاص ونخيراء للفخر ومِكِّيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر وجعل الكسائى هذا الوزن مقيسا والصحيح قصره على السماع العاشر فعلى بضم الاول والثانى وتشديد الثالث نحو حُذُرَّى وبُذُرَّى من الحذر والتبذير (مع الكفرّى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثانى أيضا مع تثليث الكاف (تنبيه) حكى فى التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سُلَحْفَاة وظاهره ان ألف السلحفاء ليست للتأنيث الا أن يجعل شاذا مثل بهماة * الحادى عشر فعلى بضم الاول وفتح الثانى مشددا نحو قُبَّيطَى للناطف (كذلك خليطى) للاختلاط ولغيزى للغز (تنبيه) سمع منه مع الممدودة هو عالم بِدُخَّيلائه ولم يسمع غيره الثانى عشر فعالى بضم الاول وتشديد الثانى نحو خُبَّازَى (مع الشقارى) لنبتين وخُضَّارَى لطائر (واعز) أى انسب (لغير هذه) الاوزان فى مبانى المقصورة (استندارا) فما ندر فَيْعَلَى كخَيْسَرَى للخسارة وفَعْلَوَى كهرنوى لنبت

وقوله وهو شجر عبارة القاموس وهو نبت مر (قوله كيصى) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال فى القاموس فلان كيصى كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اه ومنه يعلم أن كيصى مما فى ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشى (قوله وعزهى) بعين مهملة فزاى (قوله ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء وقوله وهو الموضع الخ فسره فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون دفلى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر دفلى فى القسم الاول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا ويقتصر على ذكره فى القسم الاخير أعنى ما ينون فى لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أى على غير قياس (قوله حذرّى وبذرّى) الاول بحاء مهملة وذال معجمة والثانى بموحدة فذال معجمة (قوله سلحفا) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دمامينى وقضية صنيع الشارح انه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهماة) أى فى اجتماع العلامتين فيه شذوذا فقد تقدم ان بهمى لنبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق (قوله قبيطى) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله فى القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال لغيزاء كحميراء (قوله خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاى وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز قاله فى القاموس (قوله وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله لطائر عبارة القاموس الخضارى كغرابى طائر وكالشقارى نبت اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل وان أقره الحواشى (قوله واعز لغير هذه استندارا) ينبغى حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل افراد الغير فان قلت لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضيته انه لا مستندر فيها قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هنالك أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هنالك اه سم وبحمل الاضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى (قوله كخيسرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون

وَفَعُولَى كَقَعُولَى لضرب من مشي الشيخ وَفَيْعُولَى كفيضوضى وَفَوْعُولَى كفوضوضى وَفُعَلَايَا كَبُرَحَايَا للعجب وَأُفْعُلَاوَى كَأُرْبُعَاوَى لضرب من مشي الارنب وَفَعَلُوتَى كَرَهَبُوتَى للرهبة وَفَعْلَلُولَى كحندقوقى لنبت وفعيلى كهبيخى المشية بتبختر

الراء وفتح النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة فوزنه فعلوى (قوله كقعولى) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو لام مخففة وعبارة الفارضي كقوعلى بقاف وعين مهملة قال الشاعر قاربت امشي القوعلى والفنجلة اه ولكن ما في الشرح هو ما في الهمع والتسهيل وغيرهما (قوله كفيضوضى) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو يقال اموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصر والمد فيهما أي هم شركاء فيها يتصرف كل منهم في مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا ويقال قوم فوضى أي متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا في حاشية شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيضيضى بينهم وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أي فوضى اه وقال قبيل ذلك المفاوضة الاشتراك في كل شيء والمساواة والمجاراة في الامر اه ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه (قوله كبرحايا) بضم الباء وفتح الراء والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجئ غيرها على وزنها اه عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه اه وقول ابن عقيل في شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الامر أي ما أعجبه اه لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض (قوله كاربعاوى لضرب من مشي الارنب) في كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشي الارنب انما هو أربعى واما أربعاوى قال الشمني بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادي بفتح الهمزة وضم الباء فهي قعدة المتربع وفي القاموس وقعد الاربعا والاربعاوى بضم الهمزة والباء فيهما أي متربعا اه عبد القادر وعبارة السيوطي في الهمع وافعلاوى بالفتح وضم العين نحو اربعاوى لقعدة المتربع وبفتح الهمزة قال الدماميني أيضا وقول عبد القادر انما هو اربعى أي بضم الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله كرهبوتى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة كرغبوتى للرغبة (قوله كحندقوقى) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الاولى وبكسر الحاء وبكسرها والدال وبفتح الدال والقاف الاولى مع فتح الحاء وكسرها وفي نونها قولان اصلية فوزن الكلمة فعللولى أو زائدة فوزنها فنعلولى اه همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل البعض وبه يعلم ان الشارح جرى على القول باصالة النون وهو ما يفيده صنيع القاموس (قوله كهبيخى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة والخاء المعجمة

(قوله كبهرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس البهرى مقصورا مشددا الماء الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعيلى أو فعلى (قوله كايجلى) قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام اه وقال الدمامينى بهمزة مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاصمعى اسم رجل اه ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعلى بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة اوزان الاول بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الارنبة بفتح الميم وان قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والاولان منها بفتح العين والاخير بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كمكورى) بتشديد الراء فى الاول والثانى (قوله للعظيم الارنبة) وأما بغير هذا المعنى فثلث الميم قال فى القاموس رجل مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض (قوله كمرقدى) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما اذا شدد قصر واذا خفف مد قاله الدمامينى وفى ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله للكثير الرقاد) الذى فى القاموس الارقداد الاسراع ورجل مرقدى كمرعزى يسرع فى اموره اه (قوله كدودرى) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء (قوله كشفصلى) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدمامينى وغيره فجعله فى نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحمل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى على الشجر وذكر فى القاموس القولين فقال نبات يلتوى على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم (قوله كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع (قوله كبردرايا) بموحدة مفتوحة كما فى القاموس والدمامينى وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما فى باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك الى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية وذكر ابن القطاع ان وزنه فعلعايا (قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذكر المرادى فى شرح

التسهيل

ويفعلى كبهرى للباطل وافعلى كايجلى لموضع
ومفعلى كمكورى للعظيم الارنبة ومفعلى
ومفعلى كمكورى للعظيم الروثة من الدواب ومفعلى
كمرقدى للكثير الرقاد وفوعلى كدودرى
للعظيم الخصيتين وفعللى كشفصلى لحمل نبت
وفعليا كمرحيا للمرح وفعلايا كبردرايا
وفوعالى كحولايا وهذان لموضعين وفى كون
هذه كلها نادرة تطب

التسهيل وأبو حيان والشمنى ان وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما فى الدمامينى أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح (قوله لمدها) من اضافة النوع الى جنسه فهى على معنى من ومد بمعنى ممدود أفاده سم وكلام الشارح يشعر بأنها من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله كرغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب اليه اذا أراد ما عنده (قوله أو جمعا فى المعنى كطرفاء) انما قال فى المعنى لان فعلاء كطرفاء ليس من ابنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح ان طرفاء اسم جنس جمعى لا جمع والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال فى القاموس وهى أربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اه (قوله أو لغيره) أى لغير أنثى افعل كديمة هطلاء فانه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أو هطال بتشديدها والديمة المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وهطلاء متتابعة المطر اه زكريا مع زيادة من عبد القادر وانما لم يقل أو لغيرها للتأول بالمذكور (قوله للرابع من ايام الاسبوع) مبنى على الراجح ان أول الاسبوع الاحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة (قوله أجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم الى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدمامينى وان اقتصر الشارح على القصر أى دعوتهم عموما الى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أى دعوة قوم على الخصوص (قوله فعللاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقرباء) بعين مهملة فقاف فراء فموحدة وقوله لمكان وقيل لانثى العقارب فارضى (قوله فرتنى) بفاء فراء ففوقية فنون (قوله فعالا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول) أى والثالث (قوله ويجوز فى ثالثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز بتثليث القاف والفاء كما فى القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال فى القاموس وهى ان يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اه وفى بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والاولى أولى لان فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولما مر من ان جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام وفى القاموس ان فى الدال الفتح والضم قال الدمامينى على الضم يكون وزنه مشتركا بين الالفين بدليل عاشوراء (قوله كقاصعاء) بقاف وصاد وعين مهملتين (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت

(لمدها) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة وأوزان نادرة وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزنا الاول (فعلاء) كيف اتى اسما كصحراء أو مصدرا كرغباء أو جمعا فى المعنى كطرفاء أو صفة لانثى افعل كحمراء أو لغيره كديمة هطلاء والثانى والثالث والرابع (أفعلاء مثلث العين) كاربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها للرابع من أيام الاسبوع ثم هو بفتح العين من المشترك ذكره فى التسهيل ومن المقصورة قولهم أجفلى لدعوة الجماعة (و) الخامس (فعللاء) كعقرباء لمكان وهو من المشترك ومن المقصورة فرتنى اسم امرأة (ثم) السادس (فعالا) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره والسابع (فعللا) بضم الاول كقرفصاء ولم يجئ الا اسما وحكى ابن القطاع انه يقال قعد القرفصى بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا ويجوز فى ثالثه الفتح والضم والثامن (فاعولا) كعاشوراء وهو من المشترك ومن المقصورة بادولى اسم موضع (و) التاسع (فاعلاء) كقاصعاء لاحد أبواب جحرة اليربوع والعاشر (فعليا) بكسر الاول وسكون الثانى ككبرياء والحادى عشر (مفعولا) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ

والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر فعالاء وفعيلاء وفعولاء واليها اشار بقوله

(ومطلق العين فعالا) والفاء مفتوحة فيهن ففعالاء نحو براساء يقال ما أدرى أى البراساء هو أى أى الناس هو وبراكاء القتال شدته وقد اثبت ابن القطاع فعالى مقصورا فى ألفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعيلاء نحو بريساء بمعنى براساء وتمر قريثاء وكريثاء نوع منه وعده فى التسهيل من المشترك ومن المقصورة كثيرى وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة وحروراء لموضع تنسب اليه الحرورية (تنبيه) عدّ فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالممدودة وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودبوقى لغة فى دبوقاء بالمد ودقوقى لقرية بالبحرين وقطورى قبيلة فى جرهم وفى شعر امرئ القيس عقاب تنوفى وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليها أشار بقوله

(وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم ان هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم انه من المشترك (تنبيه) كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب منها فيعلاء نحو ديكساء لقطعة من الغنم

فيه السن أو من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر عمره أو الى الثمانين اه قاموس (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعالا على فعلا ومطلق العين حال من فعالا هذا هو المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على انه خبر مقدم لفعالا (قوله براساء) بموحدة وراء وسين مهملة (قوله وبراكاء القتال) بموحدة فراء وفى الدمامينى وابن عقيل على التسهيل ان البراكاء تبريك الابل لينزل عنها للقتال على الارجل (قوله خزازى) بخاء معجمة فزاى فألف فزاى كما فى القاموس وعبارته فى مادة خزز بخاء وزايين معجمات وخزازى كحبالى أو كسحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله قريثاء) بقاف وراء ومثلثة بعد التحتية ومثله كريثاء لكن بابدال القاف كافا (قوله كثيرى) بكاف فمثلثة اسم ابزر كما فى الفارضى (قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة (قوله وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فراء فألف وفى القاموس انه قد يقصر (قوله تنسب اليها الحرورية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضورى) بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء (قوله ودقوقى) بدال مهملة وقافين بينهما واو (قوله وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء (قوله تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء (قوله وكذا) متعلق بأخذ ومطلق فاء حال من الضمير فى أخذ وفعلاء مبتدا وأخذ خبره (قوله سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمدها على المبتدا وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر على المبتدا انما يفيد حصر المبتدا فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدا نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدا يفيد انحصار الاوزان المذكورة فى الممدودة مع ان منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما بينه الشارح ويجاب بأن المصنف انما ذكر هذه الاوزان ممدودة وهى بهذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا انما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف (قوله ديكسا) قال فى القاموس بكسر الدال وفتح الياء التحتية اه والكاف مضبوطة بالقلم فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير معوّل عليه ومما يرده انه يلزم عليه توالى اربع متحركات فى الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير ما مر فقال بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقوّاه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من

النعم

النعم والغنم (قوله ينابعاء) بتحتية مفتوحة فنون فوحدة مكسورة فعين مهملة اهـ دماميني وحكى في أوله الضم أيضا كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله كتركضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة قال أبو حيان والمرادي والشمني ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس وعندي انهما الركض اهـ عبد القادر (قوله برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله في الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الفاء وضمها كما في القاموس (قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أي بفتح الصاد قاله في القاموس (قوله معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله بعكوكاء لكن بابدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشيخاء) بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فأعل اعلال مبيع وقد ضبطه باعجام الخاء الدماميني ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدي رحمه الله تعالى يقال القوم في مشيحاء بحاء مهملة أي في جد وعزم وفي شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة امشاج ووزنه على هذا فعيلاء اهـ وفي القاموس في فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم في مشيوحاء من أمرهم ومشيحي أي في أمر يتدرونه أو في اختلاط اهـ ولم أره فيه ولا في غيره من كتب اللغة مشيخاء بالخاء المعجمة بمعنى الاختلاط وانما ذكر في القاموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمع الشيخ وقد مثل صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء فعين مهملة فزاي وهو الزغب الذي تحت شعر العنز فراجعه (قوله وفعلياء الخ) قال أبو حيان لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكانهم رأوا أن الياء ياء تصغير فيكون كأنه في الاصل بني على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وضعا فانه لا يثبت بناء أصليا اهـ سيوطي (قوله مزيقياء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف مكسورة فتحتية مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح

ويفاعلاء نحو ينابعاء لمكان وتفعلاء
كتركضاء لشبة المتعتر وفعنالاء نحو برناساء
بمعنى براساء وهم الناس وفعنلاء نحو برنساء
بمعناه أيضا وفعللاء نحو طرمساء لليلة المظلمة
وفنعلاء نحو خنفساء وعنصلاء وهو بصل
البر وفعلولاء نحو معكوكاء* الشر والجلبة
وفعولاء نحو عشوراء لغة في عاشوراء
ومفعلاء نحو مشيخاء للاختلاط وفعيلياء
نحو مزيقياء لعمرو بن عامر ملك اليمن
(خاتمة) الاوزان المشتركة بينهما فعلى بفتحتين
وفعلى بضم ثم فتح

* وبعكوكاء صح

وفعالى بفتح الاول والثالث وسكون الثانى وفعيلاء بفتح الاول وكسر الثانى وفعيلاء بكسر الاول والثانى مشددا وفعيلاء بضم الاول وفتح الثانى مشددا وفاعولاء وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا افعيلى نحو اهجيرى واهجيراء وهى العادة وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى وحوصلى للحوصلة وفيعلى نحو خيزلى بمعنى خوزلى وديكساء بمعنى ديكساء وفعلى بكسر الاول والثانى وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكاء لمنبت ذنب الطائر وفعللى بضم الاول وفتح الثانى وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء وفعاللى نحو بخادبى وبخادباء لضرب من الجراد واما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق وحرباء وهو دويبة وسيساء وهو حد فقار الظهر والشيشاء وهو الشيص وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواءة وحزاء وهو ضرب من النبت وقوباء وهو الحزاز وخشاء وهو العظم الناتئ خلف الاذن فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لانها منونة

فقد ترك هنا منها مما تقدم التنبيه عليه افعلى بفتح فسكون ففتح كأجفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوى بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا بفتحتين فكسر فتشديد كزكريا بالقصر والمد وفعلا بفتحتين ثم كسرة كينابعا بالقصر والمد كما فى الدمامينى (قوله وفعللى الخ) بقى عليه فعللى بكسر الاول والثالث وسكون الثانى كالهندبا بالقصر والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة قصره ومده وفى بعض النسخ عليها وهى اظهر (قوله اهجيرى) بكسر الهمزة والجيم كما فى الهمع وغيره وفى القاموس انه قد يمد وأنه يقال هجيره وأهجورته وهجرياؤه (قوله خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة فزاى مفتوحه فلام مخففة (قوله وحوصلى) بحاء وصاد مهملتين (قوله وفيعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدمامينى وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا هذا المقصور أما الممدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكساء بكسرهما وقدمر اه (قوله وديكساء) بفتح فسكون ففتح (قوله زمكى) بزاى فميم فكاف (قوله جلندى) بجيم مضمومة فلام مفتوحة فنون فدال مهملة قال فى الهمع اسم ملك أى وصوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وان فتحها اذا مد فقط (قوله بخادبى) بجيم مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو بخادب وأبو بخادبى أيضا كما فى القاموس (قوله وأما فعلاء الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدودة لان الفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعلباء) بعين مهملة فلام فموحدة (قوله وحرباء) بحاء مهملة فراء فموحدة (قوله وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب (قوله والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد (قوله كحواء) بحاء مهملة فواو (قوله وحزاء) بحيم فزاى (قوله وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاى مخففة فألف فزاى واحدته حزازة ويداوى بالريق (قوله وخشاء) بخاء وشين معجمتين وقد اسلفنا عن القاموس ان أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح ان ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله للالحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة فراء

ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانف يتقدم من الجبل اهـ أى قطعة من الجبل متقدمه تشبه الانف فى التقدم والبروز

(المقصور والممدود)

ذكر هذا الباب عقب ماقبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجاربردى المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور هو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشموله نحو يخشى واجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أبا لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف اعرابه المبنى كهذا ومتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو الفاء والهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه لان الفه واو فى الاصل سم (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره الخ) أفاد ان المقصور القياسى اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ماقبل آخره (قوله المعل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرقة من حزن أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره انه بوزنه وان كلا مصدر وان فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط (قوله لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ماقبل آخره (قوله فغراء مصدر غاريت الخ) أى فيكون غراء من الممدود القياسى لان له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت فى البيت بمعنى والت وأصله غاريت فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين والباء فى بالبكا زائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما فى العينى وقوله لا مصدر غريت الخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدرا لغارت أى فلا يرد على قولنا ان فعل المكسور العين اللازم بابه مصدره فعل وفى قوله لا مصدر غريت الخ رد للقول بانه مصدر غرى بالشئ على غير قياس كما نقله الفارضى وفى القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع به كأغرى به وغرى به مضمومتين وعلى هذا القول الذى رده

(المقصور والممدود)

المقصور هو الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وكلاهما قياسى وهو وظيفة النحوى وسماعى وهو وظيفة اللغوى وقد أشار الى المقصور القياسى بقوله (اذا اسم)

(استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان)

صحيح

(ذا نظير) من المعتل (كالأسف) مثال الصحيح

(فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوى وعمى عمى وهوى هوى فهذه وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ماقبل آخره نحو أسف أسفا وفرح فرحا وأشر أشرا لما علمت فى باب أبنية المصادر ان فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين وأما قوله

اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا ... غراء ومدتها مدامع نهل

فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراء اذا واليت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غريت بالشئ أغرى به اذا تماديت فيه فى غضبك

(كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) بضمها والعين ساكنة فيهما الاول للاول والثاني للثاني فالاول نحو فرية وفرى ومرية ومرى والثاني (نحو) الدمية و(الدمى) ومدية ومدى فان نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمها وهو مستوجب فتح ماقبل آخره وكذا اسم مفعول مازاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى فان نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالاقصى أولغير تفضيل كاعمى وأعشى فان نظيرهما من الصحيح الابعد والاعمش وكذلك ما كان جمعا للفعلى انثى الافعل كالقصوى والقصى والدنيا والدنى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر والأخرى والأخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصى وقطاة وقطا فان نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدرة ومدر وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر أوزمان أومكان نحو ملهى ومسعى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسي بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر ألف * فالمد في نظيره) من المعتل (حتما عرف) وذلك (كمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل كارعوى) ارعواء (وكارتأى) ارتياء وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا وكمصدر افعل نحو اعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح اكرم اكراما وكمصدر فعل دالا على صوت أومرض

الشارح يكون غراء في البيت منصوبا على المصدرية لفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور وفيه تعسف لايخفى (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالاسف قال وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اه سيوطي قال ابن سم وفيه نظر ظاهر لان قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر وقوله كالاسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله اذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التي قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالاسف (قوله الاول للاول الخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب (قوله نحو فرية الخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال (قوله الدمية) بضم الدال المهملة وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا في الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة (قوله ومدية ومدى) المدية السكين (قوله الابعد والاعمش) نشر على ترتيب اللف فان الابعد راجع للاقصى والاعمش راجع للاعمى والاعشى (قوله انثى الافعل) احترز به من نحو بهمى لنبت وحبلى وصفا فان مأخذ قصر نحوهما السماع دماميني (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير في دالا أو خبر ثان لكان وفي كلامه اظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جني المجوز للاظهار (قوله ومدر) بفتحتين وهو كما في المصباح التراب المتلبد (قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى أن مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الاول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثاني اسم آلة الغزل فان قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فان الآلة كما تأتى على مفعل تأتى على مفعال فهلا مد مرمى ومهدى فالجواب انه رجح النظر الى نحو مخصف ومغزل لامرين الاول ان نحو مرمى ومهدى اشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثاني ان مجئ الآلة على مفعل اكثر من مجيئها على مفعال (قوله وما استحق الخ) أفاد أن الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر (قوله وكمصدر فعل) بفتح

العين

العين مخففا ومضارعه يفعل بضمها (قوله كالرغا) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة والثغاء بضم المثلثة وتخفيف الغين المعجمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والاولان دالان على الصوت الاان الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وافعال الثلاثة رغا وثغا ومشا كدعا (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار واحرّة) قال شيخنا كذا في النسخ والذى بخط الشارح في شرح التوضيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة اه وما في نسخ الشارح صحيح أيضا اذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حر بضم الحاء كاحرار اوجمع حرة بفتح الحاء وهى الارض ذات الحجارة السود وجمع الجمع احرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهى الاناء المعروف وجمع الجمع اجرة (قوله ومن ثم) أى من اجل ان مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسى انداء (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور الممدود على اندية كحمار واحمرة فيكون اندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء دمامينى (قوله ومن الصفات) احترازعن مفعال المراد به الآلة (قوله كالتعداء) مصدر عدا والعدّاء كثير العدو اى الجرى (قوله والمهذار) بالذال المعجمة أى كثير الهذيان في منطقه (قوله كالحجا وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لاغير والحذاء ممدود لاغير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد في بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء في المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما في بعض النسخ من الاقتصار في المقصور على ذكر الحجا وفي الممدود على ذكر الحذاء (قوله فمن المقصور سماعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل هى مقصورة سماعا الا ان موازنها المذكور ليس نظيرها اذ لم يجتمعا في مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف (قوله وقصر ذى المد الخ) قال الشاطبى لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذى يحذف والقياس حذف الالف قبل الآخر اه باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التى هى الآخر الفا أو ترجع الى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الالف في حمراء ولام الكلمة في نحو كساء وحياء اذ أصلهما كساو وحياى لكن تقرّ

كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرها من الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدر فاعل نحو والى ولاء وعادى عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا وكمفرد أفعلة نحو كساء وأكسية ورداء وأردية فان نظيره من الصحيح حرار وأحرّة وسلاح وأسلحة ومن ثم قال الأخفش أرحية وأقفية من كلام المولدين لان رحى وقفا مقصوران وأما قوله

في ليلة من جمادى ذات أندية
لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنباء

والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية ويبعده انه لم يسمع نداء جمعا وكذا ما صيغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداء والعدّاء والمعطاء لان نظيرهما من الصحيح التذكار والخباز والمهذار

(والعادم النظير ذا قصر وذا
مدّ بنقل كالحجا وكالحذا)

العادم مبتدأ و بنقل خبره وذا قصر وذا مدّ حالان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوى وفيه ما عرف في موضعه والمعنى ان ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره فقصره سماعى وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعى فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى التراب والحجا العقل ومن الممدود سماعا الفتاء حداثة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل

(وقصر ذى المد اضطرارا

وجد في بعض النسخ مضبوطا بالقلم عدّا بالتشديد اهـ

قوله ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل اى فان فعلاء ممدود قياسا كما تقدم فى باب التانيث وان لم يؤخذ من الضابط المتقدم فى هذا الباب وبهذا تعلم ان ضبط المقصور والممدود القياسيين بما ذكره هنا انما هو بالنسبة لغير ما فيه ألف التانيث الممدودة والمقصورة لتقدم الكلام على ما ينقاس فيه من الاوزان فى باب التانيث فلا يرد أن نحو حبلى وصحراء لا يشملهما الضابط هنا لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبتان عن اصل مع انهما من القياسى قطعا فتدبر كذا بخطه بهامش نسخة شيخنا عطا الله

مجمع * عليه) لانه رجوع الى الاصل اذ الاصل القصر ومنه قوله * لابد من صنعا وان طال السفر * وقوله فهم مثل الناس الذى يعرفونه * وأهل الوفا من حادث وقديم * (تنبيه) منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل فقول المصنف قصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه يعنى فى الجملة ويرد مذهب الفراء قوله ١٥٠ وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُولَةً * صَفْرَا كَلَوْنِ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ وقوله

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمِرَّةٍ * مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا

(والعكس) وهو مد المقصور اضطرارا (بخلف يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقا وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فأجاز مد ما لا يخرجه المد الى ما ليس فى ابنيتهم فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ويمنع فى لحى بضم اللام لانه ليس فى ابنية الجموع الا نادرا والظاهر جوازه مطلقا لوروده * من ذلك قوله

وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بَلَاءُ السِّرْبَالْ * تَعَاقُبُ الْإِهْلَالِ بَعْدَ الْإِهْلَالْ

وقوله

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي * فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

وليس هو من غانيته اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لاقترانه بالفقر

وقوله

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ * يَنْشَبُ فِى الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما أن سيبويه استدل على جوازه فى الشعر بقوله ورعامد وافقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء

الالف بعد الرجوع اليها فى القسم الاول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اه (قوله مجمع عليه) أى على جوازه (قوله اذ الاصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه الا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الاصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد ان هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أى يضربون بهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم (قوله وانت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر اذا كانت باردة الطعم قاله العينى (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما ان الخ ان زائدة للتوكيد والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة (قوله والعكس) وهو مد المقصور لم يبين كيفية المد فهل معناه انه يزاد همزة فى الاخر فيصير ممدودا أو معناه انه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون كما فى فعلى وقد تكون أصلية كما فى جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود اصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غانيته أى جزئيا من جزئيات مصدر غانيته اذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك رد تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بأن ما فى البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لاقترانه بالفقر) علة للنفى (قوله يالك الخ) يا للتنبيه ولك خبر لمبتدا محذوف أى لك شئ من ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللهاء جمع لهاة كالحصى جمع حصاة مده للضرورة واللهاة لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك كذا فى الفارضى مع زيادة من العينى وبهذا البيت يرد على الفراء المفصل لان الشاعر مد اللهاء للضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير اذ ليس فى الجموع فعال بالفتح (قوله كزيادة هذه الياء) أى فثبت الجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة بالاجماع قاله الشاطبى (قوله الكلام

فى هدم

في هذه المسألة الخ) يعني أن قصر الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة في الجواز بالاجماع وفي مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج الى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما ان الاقوال الثلاثة في منع صرف المصروف للضرورة

(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا)

بجر جمعهما عطفا على تثنية وتصحيحا تمييز محول عن جمع أي وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر في موضع الحال من جمع أي مصححا (قوله انما اقتصر عليهما) أي المقصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لانه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد الى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو ورد الفعل فيه الى الياء نحو الهيت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة في التثنية ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعا نحو أربعاوى (قوله لطرفي الالية) بفتح الهمزة كما في التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشيء كالمسلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها قلت مدريان على الاصل وأما مذروان الذي نحن فيه فبني على صيغة المثنى قاله الدماميني (قوله في التقدير) انما قال ذلك لما علمت من انه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية انها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما في كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لابد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقريان وخوزليان سم (قوله بالحذف) أي بحذف الياء (قوله حوان) والقياس حيان لان ألفه بدل من ياء تقول حيت المكان أحيه حماية (قوله والجامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد اليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الاصل كما قاله شيخنا وقوله الذي أميل أي قبل الامالة ووجه قلب الفه ياء ان الامالة انحاء الالف الى الياء (قوله اذا سمى بهما) أي ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر اذ التثنية والقصر من خصائص الاسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبني وبلى حرف (قوله تقلب واوا الالف) اعتبارا للاصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثي اه سم وقوله حقيقة أي كما في القسم

(تنبيه) الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف لا ما ينصرف للضرورة وعكسه

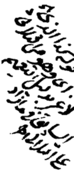
(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا)

انما اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه

(آخر مقصور تثني اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا) ياء كان أصله أو واوا رابعا كان نحو حبلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفى وحبارى أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى تقول حبليان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثريان وشذ من الرباعي قولهم لطرفي الالية مذروان والاصل مذريان لانه تثنية مذرى في التقدير ومن الخماسي قولهم قهقران وخوزلان بالحذف في تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذي الياء أصله) أي أصل ألفه (نحو الفتى) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم في حمى حموان بالواو (والجامد الذي اميل كمتى) وبلى اذا سمي بهما فانك تقول في تثنيتهما متيان وبليان (في غير ذا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تقلب واوا الالف) وذلك شيئان الاول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من الواو نحو عصا وقفا ومنا لغة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال

وقد أعددت للعذال عندي
عصا في رأسها منوا حديد

وشذ قولهم في رضي رضيان بالياء مع انه من الرضوان



أي عن مضاف أي جمع بدليل تفسيره اه

والثانى أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية واذا تقول اذا سميت بهما ألوان واذوان (تنبيهان) * الاول فى الالف التى ليست مبدلة وهى الاصلية والمراد بها ما كانت فى حرف أوشبهه والمجهولة الاصل ثلاثة مذاهب الاول وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة فان أميلا ثنيا بالياء وان لم يما لا فبالواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا * والثانى ان أميلا أو قلبا ياء فى موضع ما ثنيا بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم فى الكافية فعلى هذا يثنى على والى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير وعلى الاول يثنيان بالواو والقولان عن الاخفش والثالث الالف الاصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا * الثانى قد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية ١٥٢ فى لغة من قال رحيت وواوية فى لغة من قال رحوت فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان والياء أكثر (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى أول الواو المنقلبة اليها الالف ما ألف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الاعراب (وما كصحراء) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بواو ثنيا) نحو صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا وزعم السيرافى انه اذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول فى عشواء عشواءان بالهمز ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون فى ذلك الوجهين وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء وحمراءان بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران فى قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والالف معا والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الالحاق والعلباء عصبة العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل هو واو اذ أصله كساو (و) نحو (حيا) مما همزته بدل من أصل هو ياء اذ أصله حياى (بواو وهمز) فتقول علباوان وكساوان وحياوان وعلباءان وكساءان وحياءان نعم الارجح فى الاول الاعلال وفى الاخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا

لبعضهم

الاول أو حكما أى كما فى القسم الثانى (قوله ان تكون غير مبدلة) أى عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الاصل كما هو مقتضى صنيعه بعد (قوله ولم تمل) أى لم تقبل الامالة (قوله التى ليست مبدلة) أى عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه (قوله ما كانت فى حرف) كبلى أوشبهه كمتى وظاهر كلام ابن المصنف ان التى فى حرف وشبهه من المجهولة الاصل أيضا سم (قوله والمجهولة الاصل) عطف على الاصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد الثالث الالف الاصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الاصل بنحو الددا وهو اللهو قال لان ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو اه وانما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا ان الالف فى الثلاثى المعرب لا تكون الا منقلبة عن احداهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل اربعة رابعها قلبهما واوا أميلتا أو لا كما فى الهمع (قوله حالهما) أى الاصلية والمجهولة (قوله الالف الاصلية والمجهولة) لا حاجة الى التصريح بهما هنا لان الكلام ليس الا فيهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبت ألفه ياء فى موضع أم لا (قوله رحيت) أى أدرت الرحى (قوله ما كان قبل) يعنى فى باب المعرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة فى حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فى حالتى الجر والنصب (قوله أى أول الواو) فيه قصور اذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى فى الياء المنقلبة اليها الالف أيضا فكان الاولى أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة اليها الالف من ياء أو واو أفاده سم وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها الى الالف المنقلبة ياء أو واوا وبه صرح الشيخ خالد فى اعرابه وما قاله سم أظهر (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تصريح (قوله بحذف الهمزة والالف معا) أى الالف التى قبل الهمزة ولو قال بحذف الالف والهمزة معا لكان أوضح وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو وهمز (قوله وهما) أى العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة (قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث (قوله نعم الارجح فى الاول الاعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد تصريح (قوله وفى الاخيرين التصحيح) لان الهمزة فيهما اقرب الى الاصلية

لكونها

ونص سيبويه والاخفش وتبعهما الجزولي على أن التصحيح مطلقا أحسن الا ان سيبويه ذكر أن القلب في التي للالحاق اكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفي العقال قالوا عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين لانه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا (وغير ماذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية غير مبدلة من شيء نحو قراء ووضاء (صحح) في التثنية فتقول قراآن ووضاآن والقراء الناسك والوضاء الوضيء وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا (وما شذ) في تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس عليه (تنبيه) جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء الاول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلة تصحيحه انه لم يستعمل ١٥٣ الا مثنى فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها حشو الكلمة ومثله في الممدود ثنايان قال في التسهيل وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم على التثنية والتأنيث يعني انه لم ينطق بمذروين وثنايين الا مثنى ولم ينطق بشقاوة وسقاية الا بتاء التأنيث فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذرى مفردا وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس * الثاني خوزلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون * الثالث رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الاول والمضمومه بالياء * والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء * الاول حمراءان بالتصحيح حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه * والثاني حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة * والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والالف وقاس عليه الكوفيون * والرابع كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة * والخامس قراوان بقلب الاصلية واوا وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه لم يسمع

(واحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا) يعني اذا جمعت المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف لالتقاء الساكنين (والفتح) أي الذي قبل الالف المحذوفة (أبق

لكونها بدلا عنها اسم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله الا أن سيبويه الخ) أي لكن سيبويه الخ ودفع بهذا توهم استواء الثلاثة في قلة القلب (قوله ثنايان) بكسر الثاء المثلثة (قوله تقديرا) انما قال ذلك لانه لم يسمع لثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر (قوله وغير ماذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لان همزته اما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وان أفاد كلام ابن الناظم خلافه (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو وكلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أي المتعبد وقوله الوضيء أي الحسن الوجه (قوله مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه) وسيجمله في قوله تنبيه جملة ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا الى ما هو القياس والا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة لنطقهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لي في علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ما له مفرد تحقيقا وما له مفرد تقديرا فتقدير (قوله ومثله) أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر السين المهملة أي والقياس لولا التاء ابدال الواو والياء همزة ولذلك اذا حذفوا التاء قالوا شقاء وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا بلا تاء بخلاف الآتي فانه بالتاء فهما اثنان كما بخط الشارح (قوله من ذوات الواو) حال من رضى وعلا (قوله المكسور الاول) لا يصح أن يكون بالاضافة على انه نعت حقيقي لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعوته تذكيرا وتأنيثا ولا أن يكون برفع الاول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أي الاول منها على انه نعت سببي لانه يمنع منه قوله والمضمومه بالاضافة الى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أي المكسور أول كلمته فعلم ما في كلام البعض فتفطن (قوله في جمع) أي في حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أي طريقه في انه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة زكريا (قوله لالتقاء الساكنين) أي الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح أبق) وانما لم يبقوا الكسر في المنقوص مشعرا لثقله اهـ

قوله ان يكون نعتا للواو أي انه ان اراد انه نعت سببي والاول مرفوع على انه نائب فاعل ورد عليه قوله لانه يمنع منه اهـ وان اراد انه نعت حقيقي والاول مضاف اليه قلنا أي المكسور في لكل تقتضي ان اول كلمة منه بعده قوله فانه نائب فاعل الاان تعلق بالرفع على انه نائب ان حل معنى لا اعراب اهـ

سم أى لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أومن فاعل أبق شاطبى
(قوله وأنتم الاعلون الخ) والاصل الاعلوون والمصطفوين قلبت الواو والياء
لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الاصل
الاعليون والمصطفيين سهو (قوله زائدة) كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة
كالمصطفى أى فى ذى الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير
فى قوله ونقله يرجع الى ماذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء فى ذى الالف
الزائدة لابقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكى من أن نقل المصنف ذلك عنهم
على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده فى شرح
التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب فى غير الاعجمى لان غيره هو الذى
تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله فى ذى
الالف الزائدة) أى بخلاف الاصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لان الاعتناء
بالاصلى أشد من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبلى مسمى به) أى مذكرا ماغير
المسمى به مذكر فجمعه بالالف والتاء لابالواو والياء والنون (قوله فان كان) أى
المقصور (قوله فان الحكم فيهما) أى فى التثنية والجمع فيه أى فى الممدود
والظرف الثانى حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن فى عبارته تعلق حرفى
جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ويجوز الوجهان) أى التصحيح
الذى هو الهمز والواو (قوله كان ينبغى الخ) وجه ترك المصنف ذلك انه لم يتعرض
فى هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها) عطف على الضمير المستتر
فى تحذف لوجود الفصل بقوله فى هذا الجمع أوهو بالنصب مفعول معه والاضافة
فى كسرها لادنى ملابسة لان الكسرة لما قبلها لالها وظاهر كلامه أن الكسر
يحذف ولو مع ياء الجمع وان الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا
اليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو فى الاجتلاب ويمكن أن يكون قول
الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ماقبل الياء أى يبقى على كسره (قوله
وان جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منا فى باب المعرب والمبنى التكلم على مايجمع
بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا أو فى باب المعرب
والمبنى (قوله أى المقصور) تبع فيه المكودى والشاطبى قال خالد ولو رجعاه
الى الاسم المختتم بالالف مطلقا لشمل المقصور والممدود وطابق قوله فى الترجمة
وجمعهما تصحيحا (قوله فتقول حبليات الخ) اى فى جمع حبلى ومصطفاة
ومستدعاة وقناة ومتى اسما لانثى سميت متى وأنت خبير بأن الكلام فى المقصور

ومصطفاه

مشعرا بما حذف) وهو الالف نحو وأنتم
الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين (تنبيهات)
* الاول أفهم اطلاقه انه لافرق فيما ذكر بين
ماألفه زائدة وماألفه غير زائدة وهذا مذهب
البصريين وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم
أجازوا ضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء
مطلقا ونقله المصنف عنهم فى ذى الالف الزائدة
نحو حبلى مسمى به قال فى شرح التسهيل
فان كان أعجميا نحو عيسى أجازوا فيه
الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها * الثانى
انما لم يذكر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع
احالة على ماعلم فى التثنية فان الحكم فيهما
فيه على السواء فتقول فى وضاء وضاءون
بالتصحيح وفى حمراء علما لمذكر حمراوون بالواو
ويجوز الوجهان فى نحو علباء وكساء على
مذكر * الثالث كان ينبغى أن ينبه على أن
ياء المنقوص تحذف فى هذا الجمع وكسرها ويضم
ماقبل الواو ويكسر ماقبل الياء نحو جاء
القاضون ورأيت القاضين (وان جمعته)
أى المقصور (بتاء وألف * فالالف أقلب قلبها
فى التثنيه) الالف مفعول به لاقلب مقدما
وقلبها نصب على المصدرية يعنى أن المقصور
اذا جمع بالالف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها
اذا ثنى فتقول حبليات ومصطفيات
ومستدعيات وقنوات ومتيات فى جمع متى

ومصطفاة ومستدعاة وقناة ليست منه لانه كما مرّ ما حرف اعرابه الف لازمة وحرف
اعراب ماذكر التاء لا الالف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وقنيات خروج عن
الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاصل أى بحسب التذكير
قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أى بتى (قوله بالياء) متعلق
بتقول (قوله أيضا) أى كما ان حكم المقصور اذا جمع هذا الجمع كحكمه اذا ثنى
(قوله فلم يذكرهما) أى لم يذكر حكم جمعهما احالة على ذلك أى على حكمهما
اذا ثنيا وفيه انه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فأحالة حكم جمعه على حكم تثنيته احالة
على غير مذكور الا أن يقال انه لظهوره في حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان
كذلك) أى حكمه اذا جمع كحكمه اذا ثنى (قوله لاختلاف حكمه الخ) لك
أن تقول المنقوص كذلك لانه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما فى
التثنية فتأمل سم (قوله وتاء ذي التاء) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما
فى بنت وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في اخوات وسنوات وهنوات
وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وذوات (قوله أى ما آخره تاء من المقصور
وغيره) فيه انه لا شئ من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل
لما تقدم أن المقصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مرّ ولو قال
ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أولا لكان أحسن (قوله لئلا يجمع بين علامتى
تأنيث) يدل على ان التاء في جمع المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو نباءة بفتح
النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهرى النبوة
والنباوة ما ارتفع من الارض وأما ضبط عبد القادر المكى لها بفتح النون وسكون
الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الخفى فلا يوافق قول الشارح واذا
كان قبلها همزة تلى الفاء زائدة مع انها بضبطه لا يجوز فيها ابدال الهمزة واوا كما
قاله الإسقاطى (قوله ونباوات) أى برد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال
فى نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات برد الهمزة الى
أصلها وهو الياء لانه من بنى يبنى كما في التصريح (قوله والسالم العين) أى من
الاعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع مفعول ثان لأنل
ومفعوله الاوّل السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاوّل وفاء مفعوله الثانى والباء
فى بما بمعنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباع عينه لفائه في الحركة
التي شكلت بها الفاء وذكر ضمير الفاء لتأوّلها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة
على غير ما هى له لامن اللبس وفى كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره

مسمى بها انثى بالياء ويقال فى جمع عصا وألا
واذا مسمى بهن اناث عصوات وألوات
واذوات بالواو ولما عرفت فى المثنى (تنبيه)
حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا هذا الجمع
كحكمهما اذا ثنيا أيضا فلم يذكرهما احالة على
ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك
لاختلاف حكمه فى جمعى التصحيح كما عرفت

(وتاء ذى التاء الزمن تنحيه) تاء مفعول أول
بالزمن وتنحية مفعول ثان أى ما آخره تاء
من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا
الجمع لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ويعامل
الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول
فى مسلمة مسلمات واذا كان قبلها ألف قلبت
على حد قلبها فى التثنية فتقول فى قناة قنيات
وفى قناة قنوات وفى معطاة معطيات واذا كان
قبلها همزة تلى ألفا زائدة صححت ان كانت
أصلية نحو قراءة وقراآت وجاز فيها القلب
والتصحيح ان كانت بدلا من أصل نحو نباءة
فيقال نباآت ونباوات كما فى التثنية (والسالم

العين الثلاثى اسما أنل # اتباع عين فاءه بما

شكل

قوله لك أن تقول الخ قد يقال لا يرد هذا لانه ليس مما الكلام بصدده اهـ كاتبه

قوله بما مر أى فى الكلام على قوله الخ فتقول حبليات الخ فراجع اهـ

ان ساكن العين مؤنثا بدا) يعنى ان ما جمع بالالف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه فى الحركة مطلقا والشروط
المذكورة خمسة * الاول أن يكون سالم العين واحترز به عن شيئين أحدهما المشدد نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين
والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل
حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل فيه الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتى ذكره * الثانى أن يكون ثلاثيا
واحترز به من الرباعى نحو جعفر وخرنق وفستق أعلاما للاناث فانه يبقى على حاله * الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو
ضخمة وجلفة وحلوة فليس فيه الا التسكين * الرابع ١٥٦ أن يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه
لا يغير نعم يجوز الاسكان فى نحو نبقات وسمرات
كما كان جائزا فى المفرد لا ان ذلك حكم تجدد
حالة الجمع * الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به
من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع
فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط
للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث
كما أشار الى ذلك بقوله (مختتما بالتاء أو مجردا)
فمثال المستكمل لشروط المذكورة مختتما
بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا
منها دعد وهند وجمل فتقول فى جمعها الجمع
المذكور جفنات وسدرات وغرفات
ودعدات وهندات وجملات (وسكن التالى
غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا) أى
يجوز فى العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة
وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح
ففى نحو سدرة وهند من مكسور الفاء وغرفة
وجمل من مضمومها ثلاث لغات الاتباع
والاسكان والفتح (تنبيهان) * الاول أشار
بقوله فكلا قد رووا الى ان هذه اللغات
منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى
نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف ورد بأن
العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع
الجمع ورده السيرافى بقولهم ثلاث غرفات
بالفتح * الثانى أفهم كلامه ان نحو دعد
وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من
ذلك فى التسهيل معتل اللام كظبيات وشبه
الصفة نحو أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين
اختيارا

لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف فى باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا
حاجة اليه اذ الكلام فى المؤنث لانه المقسم وهو مبنى على ربط قوله والسالم العين
الخ بقوله وتاء ذى التاء الزمن تنحية فيكون المعنى والسالم العين من ذى التاء وهذا
أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا فلهذا قال مؤنثا فتدبر (قوله
تتبع عينه فاءه) أى جوازا فى مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا فى مفتوحها كما
يؤخذ مما يأتى فأتل فى كلام المصنف مستعمل فى الوجوب والجواز معا (قوله
مطلقا) أى فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة
العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو جنة الخ)
الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه
الا التسكين) لان تحريك العين يستلزم الفك المؤدى الى الثقل (قوله وجلفة)
بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافى (قوله فليس فيه الا التسكين) لان
الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضى ومحل التسكين فى جمع الصفة
مالم تحرك عينها والا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتى عن لجبات
أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها فى الافراد
وانما جاز الاسكان فى نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك فى المفرد تخفيفا من ثقل الضمة
والكسرة لا ان ذلك حكم تجدد فى حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت
فى بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ما نصه نعم يجوز الاسكان فى نحو نبقات
وسمرات كما كان جائزا فى المفرد لا ان ذلك حكم تجدد حالة الجمع (قوله غير الفتح)
بالنصب على المفعولية أو الجر على الاضافة (قوله ورده السيرافى الخ) هذا رد
ثان لا زعم المذكور ووجه الرد انه لو كان غرفات بضم الغين وفتح الراء جمع الجمع والفتح
فيه لكونه أصليا فى مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر
فى الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد أفاده سم (قوله لا يجوز
تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للفاء فرقا بين الصفة والاسم وانما كانت الصفة
بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى
علل منع الصرف دمامينى (قوله مطلقا) اى معتل اللام أو لا شبه الصفة
أولا (قوله وشبه الصفة) أى فى الجرى على الموصوف كما يفيده قول الفارضى

ونسكن

(ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء كما فى (نحو ذروة وزبيه) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف فى ذلك (وشذ كسر جروه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو فى غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو (تنبيهات) * الاول قد ظهر ان لاتباع الكسرة ١٥٧ والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة * الثانى فهم من كلامه جواز الاسكان والفتح فى نحو ذروة وزبية اذ لم يتعرض لمنع غير الاتباع وبه صرح فى شرح الكافية * الثالث فهم منه أيضا جواز اللغات الثلاث فى نحو خطوة ولحية ومنع بعض البصريين الاتباع فى نحو لحية لان فيه توالى كسرتين قبل الياء وعليه مشى فى التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (ونادر أوذو اضطرار غير ما * قدمته أولا ناس انتمى) أى ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كَهَلَات بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ولا حجة فى قولهم لجبات وربعات فى جمع لجبة وربعة لان من العرب من يقول لَجَبَة وَرَبَعَة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عِيَرَات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهى الابل التى تحمل الميرة والعير مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى انه عَيَرَات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذى فى الكتف أو القدم وهو مؤنث ومنه أيضا جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالِى بِزَفَرَاتِ العَشِىِّ يَدَانِ

وقول الراجز * فتستريح النفس من زفراتها * وقياسه الفتح

وتسكن العين أيضا فى شبه الصفة نحو امرأة كلبة ونساء كلبات ذكره فى التسهيل (قوله اتباع نحو ذروة وزبية) أى اتباع جمع نحو الخ أى الاتباع فيه (قوله كما فى نحو) أى كالاتباع فى جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما فى القاموس وهى اعلى الشئ وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة وفتح التحتية وهى حفرة الاسد (قوله جروة) هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذ جروات بالكسر فى الراء اتباعا للجيم على احدى اللغات فعلى احدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الاسقاطى بكسر الجيم على احدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء (قوله شرطا الخ) وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أى تخفيفا ولا يضر كون الياء والواو متحركة مفتوحا ما قبلها فى هذه الامثلة لان الالف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سيأتى فى محله (قوله فى نحو خطوة ولحية) أى من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسر مطلقا) أى قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أى فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يحفلوا) بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهى التى جاوزت ثلاثين سنة تصريح (قوله فى جمع لجبة) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة قال فى القاموس اللجبة مثلثة الاول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيبا اه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذى لا طويل ولا قصير (قوله عيرات بكسر العين) أى المهملة وفتح الياء أى والقياس تسكين الياء لان مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس فى عينه الا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب (قوله جمع عير) وهو الحمار وعلى هذا أيضا الفتح نادر لان اتباع العين للفاء انما هو فى المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر (قوله جمع عير الذى فى الكتف أو القدم) أى العظم الناتئ الشاخص فى وسطهما اه دمامينى وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتمى لقوم لانه حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أى الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهى خروج النفس بانين

ومن المنتمى الى قوم من العرب الاتباع فى نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم أخو بيضات رائح متأوب وبلغتهم قرئ ثلاث عَوَرَاتٍ لكم ومن المنتمى الى قوم أيضا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم (خاتمة) يتم فى التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الاضافة وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الاسماء الستة تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك وشذ ابان وأخان وما لا يتم فى الاضافة لا يتم فى التثنية وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك وشذ فموان وفميان وأما قوله

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

وقوله

جرى الدميان بالخبر اليقين

فضرورة

(جمع التكسير)

جمع التكسير هو الاسم الدال على اكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة اقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان أو بنقص كتخمة وتخم أو تبديل شكل كأسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب

تصريح (قوله اخو بيضات الخ) تمامه رفيق بمسح المنكبين سبوح أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكره من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم أى جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها وبما تقرر علم رد تغليط من قال ان البيت فى وصف الظليم ورائح من راح اذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل ورفيق بمسح المنكبين أى عالم بتحريكهما فى السير وسبوح أى حسن الجرى اه زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرئ) أى شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض (قوله يديان) بصح فتح الدال وسكونها بناء على القولين فى أصل يد وهو يدى هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشرى للسعد وفى المصباح حلمته بالتشديد نسبته الى الحلم وباسم الفاعل سمى الرجل اه وفى الصحاح انه اسم لنهر أيضا وفى القاموس حلمه تحليما وحلاما ككذابا جعله حليما أو أمره بالحلم

(جمع التكسير)

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان أخرج بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته ورد صنوان فى صنو الا أن يقال ذاك التغير فى نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اه وقوله ذاك التغير أى الذى فى جمع المذكر السالم وقوله فى نية الانفصال أى فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أى لاجل اعرابها أى واعرابها عارض عليها الا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول الباء فى قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ لا يرد الجمعان لان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزمها التغيير لا يقال يرد حينئذ صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لانا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التى منها تلك الزيادة (قوله الى ستة اقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكره لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنو وصنوان) اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب

المعامل منوّنة (قوله أو بهنّ كغلام وغلمان) فان غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الالف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدّل شكله بكسر فائه واسكان عينه (قوله غير الحركات التى فى المفرد) أى وانما يكون التغير حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا القول سم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الاوجه أن يقال لانّ لفظ الجمع غير لفظ المفرد اﻫ وفى الدفع تطرف تأمل (قوله ودلاص) بدال وصاد مهملتين أى برّاق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للخلقة) أى الطبيعة (قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز أى مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذان امامان فتكون الالفاظ سبعة (قوله كقفل) أى فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيها) فانها فى حالة الافراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أى سيبويه الى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أى كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع دماميني (قوله فان التغيير فيهما) أى بتحريك ثاني الاوّل وحذف ألف الثانى (قوله فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لانك لو قلت جفنات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا لكن فى كلام ابن هشام فى القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضى ان مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع (قوله مدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازانى بين جمعى القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدا بخلاف ما ذكره الشارح قيل فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اﻫ زكريا قال ابن قاسم وممن اطنب فى أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفى ردّ ما يخالف ذلك الشمس الاصبهانى فى شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والاصبهانى يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقرّ بدراهم انه يقبل تفسيره بثلاثة من ان دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أى ان كان للمفرد الجمعان اما اذا لم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوّز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتى فى قول المصنف وبعض ذى بكثرة

أو بهنّ كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لانّ صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لانّ الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد والتغيير المقدّر فى نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر فى شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجافى فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع ومذهب سيبويه انها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها ودعاه الى ذلك انهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان فعلم انهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية وخالفه فى التسهيل فقال والاصح كونه يعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (تنبيه) لا يرد على التعريف المذكور نحو جفنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية واعلم ان جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى وللاوّل أربعة ابنية وللثانى ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاوّل فقال

وضعانى وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء فى الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد فى الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيندفع بما مر عن السعد والاصبهانى (قوله افعلة) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اه خالد وافعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال فى التصريح وانما اختصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعلل الرضى بغلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة وايثارها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم فعلة) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت افعال ثمت لغة فى ثم (قوله جموع قلة) اعترض بأن جموع من ابنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعماله جموع فى القلة حقيقة الثانى ان القليل من هذه الالفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرد) أى فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها فى القلة حقيقيا وفى الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا لابن خروف ان جمعى التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولى بهما اسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لان ما ذكره فى الاشتراك اللفظى والاشتراك هنا معنوى فعليك بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أى ما تدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان الاضافة الى المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله انه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن باداة الاستغراق ينبغى أن يكون الاستغراق فيما وضع له مجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير باداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله انه وضع بوضع آخر مع اداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بال والاضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط لان معنى كون الدلالة بال أو الاضافة توقفها على وجود احداهما لكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احداهما أو معناه ان وجود احداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه مع

احداهما

(قوله جموع قلة) ﴿افعلة افعل ثم فعله ※ ثمت أفعال جموع قلة﴾

(افعلة افعل ثم فعله ※ ثمت أفعال جموع قلة)

أى كأسلحة وافلس وقتية وافراس (تنبيهات) ※ الاول ذهب الفراء الى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم وفعل نحو نعم وفعلة نحو قردة وذهب بعضهم الى أن منها فعلة نحو بررة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصارى الى ان منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزى والصحيح ان هذه كلها من جموع الكثرة ※ الثانى ذهب ابن السراج الى ان فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته انه لم يطرد ※ الثالث يشارك هذه الابنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح ※ الرابع اذا قرن جمع القلة بال التى للاستغراق أو اضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات

وقد جمع الامرين قول حسان * لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما (وبعض ذى بكثرة وضعا يفى) أى بعض هذه الابنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأرجل) فى جمع رجل فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفى) جمع صفاة وهى الصخرة الملساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان (تنبيهان) * الاول كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء * الثانى ليس الصفى مما أغنى فيه ١٦١ جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حكى الجوهرى وغيره صفات وأصفاء واعلم أن اصطلاح النحويين فى الجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد فى كذا أو كذا ولكل وجه وقد شرع فى ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعى اسما أيضا يجعل) يعنى ان أفعلا احد جموع القلة يطرد فى نوعين من المفردات الاول ما كان على فعل بشرطين أن يكون اسما وأن يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبى ووجه فتقول فى هذه أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على افعل وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثور فلا يجمع على افعل وشذ قياسا قولهم أعين وقياسا وسماعا قوله * لكل دهر قد لبست أثوبا * وقوله * كأنهم أسيف بيض يمانية * والثانى ما كان رباعيا بأربعة شروط أن يكون اسما وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد اشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أى الاسم الرباعى (كالعناق والذراع فى * مد وتأنيث وعد الاحرف) فشمل ذلك نحو عناق وذراع

احدا هما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عينى (قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييد به فى المقابل ولو لم يقيد به بل عمم بأن يقال وضعا أو استعمالا لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح فى التنبيه الثانى (قوله كالصفى) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا (قوله لقرينة) وهى اضافة الثلاثة اليه فى الآية دماميني (قوله وأصفاء) بهمزة آخره على وزن أفعال وما يوجد فى بعض النسخ من هاء آخره فتحريف كما لا يخفى (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح اكثرهم والا فما سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطى (قوله وعكس المصنف واصطلح على ان يذكر الجمع) أى أولا ولو رتبة فقط كما فى قوله لفعل اسما الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف اغلبى لانه قد يذكر المفرد أولا لفظا ورتبة كما فى قوله فعل وفعلة فعال لهما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابق على الجمع فى الوجود ووجه الثانى ان الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعنى ان أفعلا) كان عليه منع صرف افعل للعلمية على الزنة ووزن الفعل كما مر فاعرفه (قوله فتقول فى هذه) أى فى جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبى فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الاصلية فى أظبى والمنقلبة فى أدلو على حد الحذف فى قاض وغاز وقالوا فى أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة فهو على وزن فعل لان الهاء فى تقدير الانفصال فاذا جمع على افعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مدا كما فى آثر ثم فعل به ما فعل بأدل فارضى ملخصا (قوله فلغلبة الاسمية) فى هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه اشارة الى ان كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع سم (قوله وشذ قياسا) أى لا استعمالا لكثرته استعمالا ومنه فى القرآن وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله كالعناق) بفتح العين

وعقاب ويمين فيقال فيها أعنق وأذرع واعقب وأيمن ١٦٢ فان كان الرباعى صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار

أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل وندر من المذكر طحال وأطحل وغراب وأغرب وعتاد وأعتد وجنين وأجنن وأنبوب وأنبب ونحوها (تنبيهات) * الاول ماذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع ان حركة الاول لا يشترط ان تكون فتحة ولا غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله فى مد أن الالف وغيرها من احرف المد فى ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعرى من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح أولا بالرباعى * الثانى مما حفظ فيه افعل من الاسماء فعل نحو جبل واجبل وفعل نحو ضبع واضبع وفعل نحو قفل واقفل وفعل نحو قرط واقرط وفعل نحو ضلع واضلع وفعلة نحو اكمة وآكم وفعلة نحو نعمة وانعم وفى فعل مطلقا أى اسما وصفة نحو ذئب وأذؤب وجلف وأجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع فى فعل بكسر الفاء والعين ولا فى فعل بضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربع وأربع * الثالث ليس التأنيث مصححا لاطراد أفعل فى فعل نحو قدم خلافا ليونس ولا فى فعل نحو قدر ولا فى فعل نحو ضلع ولا ما قبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافا للفراء (وغير

ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثى اسما بأفعال يرد) يعنى أن افعالا يطرد فى جمع اسم ثلاثى لم يطرد فيه أفعل وهو فعل الصحيح العين فاندرج فى ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثى

المهملة وهى أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أى فى جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعتاد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما فى القاموس (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اهـ دمامينى ونظر فى التمثيل به بانه خماسى والكلام فى الرباعى (قوله ونحوها) كشهاب وأشهب (قوله وغيرها) أى كاطلاق حركة الاول واطلاق المد (قوله نحو قرط واقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لان القرط ساكن الراء لا مضمومها اهـ شنوانى (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهى مؤنثة كذا فى القاموس (قوله نحو اكمة) هى ما ارتفع من الارض وآكم بمد الهمزة واصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا (قوله وفى فعل مطلقا) أى وحفظ فى فعل وخالف الشارح الاسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل فى قوله من الاسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الا قولهم ربع وأربع) راجع للثانى والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع كما فى القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ما قبله) اى ما قبل فعل بكسر ففتح أى ما ذكر قبله فى التنبيه الثانى وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافا للفراء) راجع للاوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثى بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه أو حال من ضمير غير المستتر فى يرد وأما جعله بيانا لما حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولا فلانه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه افعل لانه تقدم بل بيان غيره لانه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلان ما اطرد فيه افعل ليس الثلاثى فقط كما علم سابقا فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثى وبافعال متعلق بيرد ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثى الذى اطرد فيه افعل وهو غير مذكور فى عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير الى الاسم الثلاثى الذى لم يطرد فيه افعل لكان أولى (قوله فاندرج فى ذلك) اى فى غير ما افعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم فجمعه ايام وأصله ايوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها فى التوضيح

ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعا لما في التسهيل من ان جمعه على افعال شاذ كما سيأتي (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح (قوله نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي (قوله ورطب) في كلام شيخنا فيما يأتي ما نصه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يختم بالتاء في المفرد تقول رطبة اهـ وتعليله منقوض بوجوده في الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فافهم (قوله من الوصف) كضخم وحسن وقوله فانه لا يجمع على افعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعلة فعال لهما قال الشارح اسمين كانا أو وصفين (قوله مما سيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الثالث (قوله ونادرا) أي شاذا في فعل نحو رطب وربع قال شيخنا يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الاتي وغالبا أغناهم فعلان في فعل قال الشارح هناك واشار بقوله غالبا الى ما شذ من ذلك نحو رطب وارطاب اهـ وفيه[٢] أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحا والا فيؤخذ بمفهوم المخالفة انه ممنوع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب لعمر بن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الحطيئة وأراد بالافراخ الاولاد وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل بضم الزاي وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني الا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر والاولى جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر منافاة لتفسير ذي مرخ بواد كثير الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة بالهاء العود الاسفل كذا في العيني والتصريح (قوله بجمع فرخ الخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وازند وزناد (قوله اكثر من افعل الخ) يقتضي أن افعل في واوي الفاء كثير وهو مناف لقوله آخرا شذ فيما فاؤه واو وأوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافي بأن اكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بأن معنى اكثر من افعل اكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى مصباح (قوله ووغد) بغين معجمة ساكنة

وهي فعل نحو حزب وحزاب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو جمل واجمال وفعل نحو وعل وأوعال وفعل نحو عضد واعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وارطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع واضلاع واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على افعال الا ما شذ مما سيأتي التنبيه عليه (تنبيهات) * الاول جعل في التسهيل افعالا قليلا في فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربع ولازما في فعل نحو ابل وغالبا في الباقي * الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على افعال وقد سمع منه قوله

ماذا تقول لافراخ بذي مرخ
زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

وقوله * وجدت اذا اصطلحوا خيرهم
وزندك اثقب أزنادها

فجمع فرخ على افراخ وزند على ازناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل وذهب الفراء الى انه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فانه قال ان افعالا اكثر من افعل في فعل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات ووصف واوصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكار ووعر واوعار ووغد وأوغاد ووهم وأوهام فاستثقلوا ضم عين افعل بعد الواو فعدلوا الى افعال

[٢] قوله وفيه أن ما سيأتي له ما يؤخذ منه مرده عند قوله وغالبا فعلان في فعل اهـ

[٢] قوله وهو شاذ في [illegible] الذي يظهر لي أنه لا تنافي لأن المراد بالشذوذ فيما يأتي أي قياسا والمراد بالكثير هنا أي في السماع [illegible] فتأمل [illegible] والمراد [illegible] ذكره ما بحثه المحشي [illegible] وجه فتأمل [illegible] عند قوله [illegible] ونفى عليه بعض الاخوان [illegible] الله [illegible]

كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة وكما شذ فى المعتل اعين وانوب كذلك شذ فيما فاؤه واو أوجه هذا لفظه بحروفه ثم قال ان المضاعف من فعل كالذى فاؤه واو فى ان افعالا فى جمعه اكثر من افعل كم واعمام وجد واجداد ورب وأرباب وبر وابرار وشت وأشتات وفن وافنان وفذ وافذاذ هذا أيضا لفظه * الثالث مما حفظ فيه افعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد واشهاد وفاعل نحو جاهل واجهال وفعال نحو جبان واجبان وفعول نحو عدو واعداء وفعلة نحو هضبة واهضاب وفعلة نحو نضوة وأنضاء وفعلة نحو بركة وابراك والبركة طائر من طير الماء وفعلة نحو نمرة وانمار وقالوا أيضا جلف واجلاف وحر واحرار وقباط واقباط وغشاء واغشاء وأغيد واغياد وخريدة واخراد ووادوأوداء وذوطة وأذواط لضرب من العناكب تلسع وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه

(وغالبا اغناهم فعلان * فى فعل كقولهم صردان) أى ان الغالب فى فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم فى صرد صردان وفى جرذ جرذان وفى نغر نغران واشار بقوله غالبا الى ما شذ من ذلك نحو رطب وارطاب (تنبيه) نص فى غير هذا الكتاب على ان فعلان مطرد فى فعل وكلامه هنا غير موف بذلك

وهو الدنىء الذى يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) أى وكان من القياس جمعه على افعال لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه فالذى يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجه على افعال لا ان جمعه على افعال واقع فى استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بانه لم يسمع أوجاه فتأمل (قوله وفذ) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وافذاذا أى فرادى مصباح (قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض والاكمة القليلة النبات والمطر وجمعها اهضاب مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء (قوله نحو نمرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أى شذوذا ووجه الشذوذ فى جلف وحر أنهما وصفان (قوله وقباط) قال فى المصباح القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قمط الاسير قمطا من باب قتل اذا شد يديه ورجليه بالحبل اه (قوله وغثاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة الهالك من ورق شجر يخالط زبد السيل (قوله واغيد) قال فى الصحاح الغيد النعومة ثم قال والاغيد الوسنان المائل العنق (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المراة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التى لم تثقب (قوله وذوطة) قال الدمامينى بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اه ومقتضى صنيع القاموس انه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غير موافق لواحد من الضبطين (قوله اغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع انه جمع كثرة لانه لما كان هو المطرد فى هذا الوزن دون افعال استدركه على قوله وغير ما افعل الخ (قوله فى فعل) قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران واذان وأقول صرح الدمامينى وابن عقيل على التسهيل بجمع ادد على ادان كما يجمع صرد على صردان (قوله فى صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى (قوله وفى جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهرى ضرب من الفار (قوله وفى نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهرى كهمزة وهو طير كالعصافير حمر المناقير اه تصريح وقال زكريا هو العصفور (قوله وكلامه هنا غير موف بذلك) فيه ان معنى غلبة وزن جمع فى وزن مفرد كونه اكثر فيه من غيره

واكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الاغناء فى الغالب
لايستلزم الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون
مضافا اليه (قوله وبالمد الثالث) كذا فى نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون
ثالث صفة لمد وفى نسخ وبمد الثالث وهى مخالفة لما قدمه وكذا ما فى نسخ وبالمد
للثالث ولعل نكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافيا (قوله
شحيح) وقياس جمعه اشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب
وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن
يراش وقياس جمعه قداح وأقداح (قوله وجايز) بجيم أوله وزاى آخره (قوله
نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله وعيل) بفتح
العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل
(قوله وجزة) بكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين
ووجه شذوذ جمعه على أنضة زيادته على أربعة احرف تصريح (قوله فالاول)
وهو المضاعف ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح
(قوله نحو بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت (قوله وأبتة) أصله
أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم ادغم أحد المثلين
فى الآخر وكذا يقال فى ازمة ونحوه (قوله والثانى) وهو معتل اللام بأن
تكون لامه ياء أو واوا (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس
وبفتحها السحاب كما فى المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدمامينى
فى مبحث فعل بفتحتين وندر عنن جمع عنان بالكسر ووطط جمع وطواط بفتح
الواو (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وجمين العظم الذى ينبت عليه
الحاجب ذكر ذلك الجوهرى زكريا (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا
(قوله سمى) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله
سموى فعل به ما تقدم فى الدلى واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر
ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل فى جمع القلة أسبلة وأطرقة والسنة واسلحة وان اعتبر
التأنيث قيل فى جمع القلة أسبل وأطرق والسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والانثى
سمع صرعتنى بعيرى فيقال على الاول أبعرة وعلى الثانى أبعر فارضى (قوله
وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكره فى قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده
بما ذكره فيما يأتى اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين
لا على افعلة ثم اعترضا بأنه لا حاجة الى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لانه

(فى اسم مذكر رباعى بمد ثالث افعلة عنهم
اطرد) افعلة مبتدا واطرد خبره وفى اسم وعنهم
يتعلقان باطرد وبمد فى موضع جر صفة لاسم
وثالث صفة لمد يعنى ان افعلة يطرد فى جمع
اسم مذكر رباعى بمد قبل آخره نحو طعام
وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة
واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من
المؤنث وبالرباعى من الثلاثى وبالمد الثالث
من العارى عنه فلا يجمع شئ من ذلك على
افعلة الا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة وهو
صفة وعقاب وأعقبة وهو مؤنث وقدح
وأقدحة وهو ثلاثى وجايز وأجوزة وليس
مده ثالثا والجايز الخشبة الممتدة فى أعلى
السقف ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل
الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم نجد
وانجدة وصلب وأصلبة وباب وأبوبة ورمضان
وأرمضة وعيل وأعولة وجزة وأجزة ونضيضة
وأنضة وقن وأقنة وخال وأخولة وقفا وأقفية
والجزة صوف شاة مجزوزة والنضيضة المطرة
القليلة (والزمه) أى الجمع على افعلة (فى
فعال) بالفتح (اوفعال) بالكسر (مصاحبى
تضعيف او اعلال) فالاول نحو بتات وأبتة
وزمام وأزمة والثانى نحو قباء وأقبية وإناء
وآنية وشذ من الاول عنان وعنن وحجاج
وحجج ومن الثانى قولهم فى جمع سماء بمعنى
المطر سمى وسمع أيضا اسمية على القياس
وسيأتى تقييد كلامه هنا بما ذكره فى قوله
مالم يضاعف فى الاعم ذو الالف

(فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسى وسماعى فالقياسى ما كان جمعا (لنحو أحمر وحمرا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر أولا فعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع فى الخلقة نحو اكمر للعظيم الكمرة وآدر ورتقاء وعفلاء فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل فان كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء فى اشهر اللغات ففى اطراد فعل حينئذ خلاف نص فى شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص فى التسهيل على ان فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول (تنبيهات) * الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر فى التصريف * الثانى يجوز فى الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله

وأنكرتنى ذوات الاعين النجل

وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أو كان مضاعفا نحو غر جمع أغر لم يجز الضم * الثالث من قسم أولامه نحو عمى وعشو السماعى من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن وأسد وأسد وسقف وسقف وثنى وثنى وعفو وعفو ونموم ونم وعمية وعم وبازل وبزل

قال فى فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذى مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هنا الجمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذا يعنى أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم افعلة فى فعال أو فعال المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد مالم يضاعف فى الاعم ذو الالف (قوله لنحو أحمر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع وا كتع وابتع وأبصع فانهم التزموا فى جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها سيوطى (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر افعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لمانع فى الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالية والاصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية الفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاى أى كبيرة العجز (قوله فى اشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل اعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز تصريح (قوله يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع فى الخلقة فتعين التعميم اه قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه اذا خص كلامه بالمتقابلين كان فى المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى ان عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة (قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا فى التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولا بأنه بتشديد الياء التحتية كصبى والذى فى الدمامينى انه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيذكر الشارح انه الثانى فى السيادة (قوله وعمية) بعين مهملة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابهما وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة وقوله وبزل فى القاموس

ان

وعائذ وعوذ وحاج وحج وأطل وطل ونقوق ونق والنقوق الضفدعة الصياحة والنموم النمام والعميمة النخلة الطويلة والاطل باطن القدم والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى) فعلة مبتدا خبره يدرى وجمعا مفعول ثان ليدرى أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد فى شئ من الابنية بل محفوظ فى ستة أوزان فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية والثنى هو الثانى فى السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار اليه بقوله بنقل يدرى (تنبيهان) * الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها * الثانى لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو أحمر وحمرا لكان انسب لتوالى جموع القلة (وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد * ما لم يضاعف فى الاعم ذو الالف) أى من امثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله ١٦٧ اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ فى وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وحكى ابن سيدة ان من العرب من يقول نوق كناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه واحترز بالرباعى من غيره نحو نار وفيل وسور ونحو قنطار وقطمير وعصفور فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمد عن الخالى منه فانه لا يجمع على فعل وشذ نمرة ونمر وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبصحة اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف فى ذى الالف عن نحو بتات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ووطاط ووطط كما أشار اليه بقوله فى الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذى الالف ان المضاعف من ذى الياء نحو سرير وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلل

ان بازلا تجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائذ) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأطل) بفتح الهمزة والطاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح الا أن يدعى انه فى الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف فى الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وقافين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله الثانى فى السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه انه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لاسم رباعى) مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة أعلالا فقد نعت للام (قوله فى الاعم) أى فى الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصريح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ما تصنعه النساء (قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بان فى مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض (قوله لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله وسيأتى التنبيه عليه) أى فى التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دمامينى (قوله ووطاط) بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف تصريح

(تنبيهات) * الاول لافرق فى الاسم الرباعى الجامع للشروط بين أن يكون مذكرا كمثل أو مؤنثا مثل اتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل * الثانى ما مدته ألف على ثلاثة اقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أما الاول والثانى ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه وبه صرح فى شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع فى المطرد وتبعه الشارح وذكر فى التسهيل ان فعلا نادر فى فعال وهو الصحيح فلا يقال فى غراب غرب ولا فى عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه * الثالث يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها فى الضرورة قوله * اغر الثنايا أحم اللثات * يحسنها سوك الاسحل ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول فى سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب * الرابع ١٦٨ فعل يطرد فى نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فاوهم انه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى) أى من امثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد فى نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثانى الفعلى انثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن انثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل (تنبيهات) * الاول أخل باشتراط الاسمية فى فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط كون فعلى انثى الافعل فأعطاه بالمثال * الثانى اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعنى فعلا وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شللة وهى السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل فى المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلل بدل جدد وذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل

(قوله مثل اتان) هى انثى الحمير (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفريع (قوله فظاهر اطلاقه) أى حيث قال لاسم رباعى الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال ذو الالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أى وكل من قراد وكراع مضموم الاول والكراع بكاف وراء وعين مهملة فى الغنم والبقر بمنزلة الوظيف فى الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع اكرع ثم اكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اه زكريا (قوله اغر الثنايا) أى ابيضها أحم من الحمة وهى لون بين الدهمة والكمتة ودون الحوة كما فى القاموس وفيه أن الدهمة السواد والكمتة شدة الحمرة والحوة سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد واللثات جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها الاسنان والسوك جمع سواك والاسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله فى سيال) بسين مهملة مكسورة كما فى خط السيوطى لكن قال فى الصحاح السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه وكذا فى الدمامينى (قوله سيل) أى بضمتين وسيل أى بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أى تسكين عين الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين (قوله ولم يذكره) أى النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذى لا يدرى من اين يؤتى زكريا (قوله بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما فى القاموس (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير فى شذ (قوله وهو فعلة) أى بضمتين (قوله شللة) بضم الشين المعجمة واللام الاولى وقوله وهى السريعة أى فى حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم فى ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محول عن أصله

تخفيفا

* الثالث اختلف فى ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعى وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزة فقاسه الفراء فى هذين النوعين فتقول فى جمعهما رجع وجوز كما قالوا فى رؤيا ١٦٩ ونوبة رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه

وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره يقصره على السماع وكلامه فى الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فانه قال فيها

وهند مثل كسرة فى فعل * وجمل مثل برمة فى فعل وقال فى شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجمل وجمل * الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدوة وعدى ونقوق ونقق وحكى ابن سيدة فى جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل الا مؤنثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لانه مؤنث اهـ

(ولفعلة فعل) أى من امثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد فى فعلة اسما تاما كما قيده فى التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية ومرى والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة فى ألفاظ ذكرت فى المخصص وذكر انها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامرأة ذربة ونساء ذرب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه (تنبيهات) * الاول قاس الفراء فعلا فى فعلى اسما نحو ذكرى وذكر وفى فعلة يائى العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا فى نحو رؤيا ونوبة وقاسه المبرد فى نحو هند كما قاس فعلا فى نحو جمل وقد تقدم ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه * الثانى قال فى التسهيل ويحفظ يعنى فعلا باتفاق فى فعلة واحد فعل أى نحو سدرة وسدر والمعوض من لامه تاء أى نحو لثة ولثى وفى نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذربة وعدوة وحدأة والقشع الجلد البالى والهدم الثوب الخلق * الثالث لا يكون فعل

تخفيفا والكلام فى الاصل سم (قوله كما قالوا فى رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب كما فى بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى افعل ونوبة مفتوحة الاول والكلام فى مضمومته ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثالثها فعل) أى بضم فسكون (قوله وعلامة جمعية فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أى علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا (قوله تاما) أى مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة (قوله فى ألفاظ الخ) أى حالة كونها من جملة ألفاظ ففى بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب فى اللغة لابن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اهـ تصريح وهو لغة فى ذربة كنبقة (قوله فان أصله ورق) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته فى بعض النسخ كما عرفت (قوله الثانى قال فى التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التى ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أى بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع (قوله أى نحو لثة) فان أصله لثى كعنب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) اسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا اغناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) بضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحتين أى البالى (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح

ولافعال لما فاؤه ياء الاماندر كيعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر ويعرة واليعر الجدي يربط في الزبية للاسد

(وقد يجيء جمعه) أي فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلية وحلى ولحية ولحى والثاني كصورة وصور وقوة وقوى

(في نحو رام ذو اطراد فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أي من امثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة وباز وبزاة وهادر وهدرة وهو الرجل الذي لا يعتد به كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة ورذى ورذاة (وشاع نحو كامل وكمله) أي من امثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة وقد أشار أيضا بالمثال الى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغربان (تنبيه) لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذلك نحو كامل وكمله (فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتيت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى

ولافعال بكسر الفاء (قوله الاماندر كيعار) راجع لقوله ولافعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على انه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال الفارضي ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو (قوله ولحى) أي بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله قوى) أي بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها تصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر والا كان صحيح اللام (قوله وباز) أي لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدرة أي بضم الهاء وسيذكر الشارح انه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفي القاموس أنها تفتح أيضا فهي مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كما في القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كما ندر غوى الخ) انظر لم يقل وغوى الخ (قوله وعدو وعداة) عندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر كما مر وكذا يقال في قوله غوى وغواة وعريان وعراة (قوله ورذى) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن اثقله المرض (قوله أن يكون مطردا) أي مع انه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أي في الزنة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت (قوله قمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل قال المكودي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان قمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى الاعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أي في الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلا منهما قد يهلك غيره أو يوجعه اه وأنت خبير بأنه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الاحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها والسكران كذلك مع انه لو صح

وفيعل كميت وموتى وفعيل لا بمعنى مفعول كمريض ومرضى وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ حمزة والكسائى وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وماسوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب وأسنة ذربى ومنه قوله

انى امرؤ من عصبة سعدية ذربى الاسنة كل يوم تلاق ١٧١

(لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع فى فعل وفعل قلله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثانى نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقولهم لضد الانثى ذكر وذكرة وقولهم هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة وندر فى علج علجة وبالصحيح اللام من نحو عضو وظبى ونحى فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله) أى من امثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أى مثل فعل (الفعال فيما ذكرا) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر فى المؤنث كقوله

ابصارهن الى الشبان مائلة
وقد أراهن عنى غير صداد

وتأوله بعضهم على ان صداد فى البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (وذان) أى فعل وفعال (فى المعل لاما ندرا) نحو غاز وغزى وغزاء وندر أيضا فى سخل سخال ونفساء نفس ونفاس وندر فعل أيضا فى نحو اعزل وعزل وسرو وسرء أو خريدة وخرد

لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتامل (قوله كميت) أصله ميوت فعل به مافعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) أى مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أى الهلاك أو التوجع أو التشتت (قوله وسنان ذرب) أى حاد (قوله والوضع الخ) يعنى أن وضع العرب قلل فعلة فى جمع فعل وفعل أى جعله قليلا والاسناد مجاز عقلى لان المقلل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما فى التصريح (قوله وحسل) بحاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كحلو ومر (قوله وندر فى علج) أى شديد علجة) كان ينبغى اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الا فعلا المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام الا اياه فكان ينبغى اسقاط قوله وظبى ونحى أيضا على ان جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعى مطلقا فلا اثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الاول لدلالة الاول ويجعل التفصيل فى غير مضموم الفاء لتميز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فانهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة بناء على ان الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غزو وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله فى سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا فى الفارضى (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل اشارة الى أن فعالا لم يأت فى ذلك سم (قوله فى نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسرو وسرأ) ضبط الاول فى نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الاول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء والثانى فعل الا ان لام الثانى على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لا جمع سرو فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات

(تنبيه) سمى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعلة فعال لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليا منهما) أى نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع (تنبيه) قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا له فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال) أى يطرد فعال أيضا فى فعل نحو جبل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال فى فعل بشروط ثلاثة الاول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد فى نحو فتى والى ذلك أشار بعجز البيت والثانى أن لا يكون مضعفا فلا يطرد فى نحو طلل * والثالث أن يكون اسما لا صفة نحو بطل والى الثانى الاشارة بقوله (أو يك مضعفا) وأما الثالث فذكره فى التسهيل (ومثل فعل ذو التا) منه نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما يشترط فى فعل (وفِعْلٌ مع فُعْلٍ) أى يطرد فيهما أيضا فعال (فاقبل) نحو قدح وقداح ورمح ورماح ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو حلف وحلو ويشترط فى ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى (وفى فعيل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذاك فى أنثاه) أى أنثى فعيل يعنى فعيلة (أيضا اطرد) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز عن فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى (وشاع) أى كثر فعال (فى وصف على فعلانا) بفتح الفاء (وأنثييه) أى أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمانة وندام (أو) وصف (على فعلانا) بضم الفاء (ومثله) أنثاه (فعلانة) نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص (تنبيه) أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به فى شرح الكافية وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد (والزمه) أى فعالا (فى * نحو طويل وطويلة تنى) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه فتقول فيهما طوال ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز فى نحو طويل وطويلة الا الى التصحيح نحو طويلين وطويلات (تنبيه) قد اتضح مما تقدم أن فعالا مطرد فى ثمانية أوزان فعل كصعب وفعلة كقصعة وفعل كجبل وفعلة كرقبة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعيل وفعيلة وشائع فى خمسة أوزان فعلان كغضبان وفعلى كغضبى وفعلانة كندمانة وفعلان كخمصان وفعلانة كخمصانة ومما يحفظ فيه فعول كخروف وخراف وفعلة كلقحة ولقاح وفعل كنمر ونمار وفعلة كنمرة ونمار وفعالة كعباءة وعباء وفى وصف على فاعل كصائم وصيام أو فاعلة كصائمة وصيام

قوله

حياء او عذراء كما تقدم (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار (قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به الى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها الفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل فى أنه يجمع على فعال وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعله) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر (قوله كمدى) هو القفيز الشامى وهو غير المد وقياس جمعه أمداء (قوله ورد) أى باطراد أخذا من قوله كذاك فى أنثاه أيضا اطرد (قوله وأنثييه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعا من الصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له الا أنثى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له الا أنثى واحدة وهى فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وانما نطق به ممنوعا من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الالف والنون وفى بعض النسخ أو أنثييه بأو التى بمعنى الواو (قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أى ضامر البطن (قوله لا يطرد فيها) أى فى المذكورات (قوله يقتضى الاطراد) وبه صرح فى العمدة كما قاله السيوطى (قوله والزمه) أى بالنسبة لصيغ التكسير فلا ينافى التصحيح اهـ سم وسيشير الشارح اليه (قوله تنى) بالفوقية مجزوم فى جواب الامر والياء اشباع أى تف بحق اللغة (قوله انه لا يجاوز الخ) أى بخلاف الابنية المتقدمة التى تجمع على فعال فانها تتجاوزه الى غيره من صيغ التكسير (قوله كلقحة) بكسر اللام وسكون القاف قال فى المصباح اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اهـ فعلم ان ما فى كلام الشارح قول ثعلب

(قوله كربى) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كانثى واناث والربى الشاة اذا ولدت أومات ولدها قال فى القاموس وجمعها على رباب بالضم نادر وقال شيخنا السيد ولا منافاة بينه وبين ما فى الشرح لان كلا الجمعين نادر (قوله كأعجف) أى هزيل (قوله كربيط) أى مربوط (قوله كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع (قوله بجمد) بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم مما مر وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الايهام والجمد المكان الصلب المرتفع كذا فى الصحاح (قوله كسرحان) بكسر السين الذئب (قوله وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله يخص غالبا) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وان ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لان معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه الى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح وعدم المجاوزة يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى انه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا فى الغالب (قوله من جموع الكثرة) قيد بذلك لان نحو كبد يجمع فى القلة على اكباد قياسا كما يفيده كلامهم فى افعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح من انه غير قياسى وأن قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام (قوله كذلك يطرد فى فعل اسما الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله فعل وفعلة فعال لهما ان فعلا المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفى كلام أبى حيان ان العرب اذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من ابنية الجموع اتبع فان لم يثبت عن العرب فيه شئ جمع على واحد منهما على التخيير ويؤخذ منه انه اذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه وهو أحد قولين فى المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله فى فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذ نؤى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد التحتية أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء الخ وقوله فى نؤى بضم النون وسكون الهمزة (قوله آياصر) بتحتية وصاد مهملة جمع ايصر وهو حبل قصير يشد فى اسفل الخباء الى وتد (قوله بالمهملتين) أى مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالازج فيجمع على فعول كالاول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله فى القاموس (قوله وهو الورس) ويقال الزعفران صحاح (قوله من افراد فعول) يعنى من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح (قوله وشجن) بشين معجمة وجيم الحاجة

أو فعلى كربى ورباب أو فعال كجواد وجياد أو فعال كهبان للمفرد والجمع أو فعل كخير وخيار أو أفعل كأعجف وعجاف أو فعلاء كعجفاء وعجاف أو فعيل بمعنى مفعول نحو ربيط ورباط وفى اسم على فعلة كبرمة وبرام أو فعل كربع ورباع أو فعل كجمد وجماد أو فعلان كسرحان وسراح أو فعيل كفصيل وفصال أو فعل كرجل ورجال (وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا) اى من امثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور وأشار بقوله يخص الى انه لا يجاوز فعولا الى غيره من جموع الكثرة غالبا وأشار بقوله غالبا الى انه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ونمار أيضا كما مر

(كذلك يطرد * فى فعل اسما مطلق الفا) أى يطرد أيضا فعول فى اسم على فعل أو فعل أو فعل وهو معنى قوله مطلق الفا نحو كعب وكعوب وحمل وحمول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو فلا يجمع على فعول الا ما شذ من ضيف وضيوف (تنبيه) اطراد فعول فى فعل مشروط بأن لا تكون عينه واوا كحوض وشذ فووج فى فوج ومشروط فى فعل أن لا تكون عينه واوا أيضا كحوت ولا لامه ياء كمدى وأن لا يكون مضاعفا نحو خف وشذ نؤى فى نؤى ومنه قالت خلت الا أياصر أو نؤيا والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وشذ حص وحصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (وفعل * له) فعل مبتدأ وخبر والضمير لفعول أى فعل من افراد فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون

وَنَدْبٌ وَنُدُوبٌ وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ (تنبيهات) * الاول تردد كلام المصنف فى أن فعولا مقيس فى فعل أو محفوظ فمشى فى التسهيل على الاول وفى شرح الكافية على الثانى وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر فى هذا النظم غالبا الا المطرد ولما يذكر غيره يشير الى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قل أو ندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول فى فعل ولذلك قال يعنى المصنف وفعل له يعنى له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ ففيه نظر لان مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف فى الغالب فى المطرد على ماهو بين من صنيعه * الثانى اذا قلنا ان فعولا مقيس فى فعل فذلك بشرطين أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا فلا يقال فى نصف نصوف ولا فى لب لبوب وشذ فى طلل طلول * الثالث جعل المصنف فعولا فى التسهيل على ثلاث مراتب مقيسا فى الاوزان الاربعة المذكورة فى النظم بشروطها المذكورة ومسموعا فى فاعل وصفا غير مضاعف كراد ولا معتل العين ككائن نحو شاهد وشهود وفى نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة وشاذا فى نحو ظريف وانسة وحص وأسينة (وللفعال فعلان حصل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد فى اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان فى فعل التنبيه على اطراده فى فعل نحو صرد وصردان

(وشاع) أى كثر فعلان (فى حوت وقاع مع ما * ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوى العين فالاول نحو حوت

حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان زكريا (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد زكريا (قوله ولما يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لان لما الحينية لاتدخل الا على ماض (قوله يشير الى عدم اطراده غالبا الخ) وقد لا يشير الى عدم اطراده كما فى قوله بعد وشاع فى حوت وقاع فان فعلان مطرد فى نحو حوت دون نحو قاع ولم يشر المصنف الى عدم اطراد الثانى (قوله او نحو قل او ندر) كشذ (قوله يعنى له فعول) هذا الحل يقتضى أن ضميره لفعل وان له خبر مبتدا محذوف أى له فعول وهو خلاف ماقدمه الشارح فتأمل (قوله فى الغالب) ينبغى حذفه فان المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة فى غير المطرد أصلا فاعرفه فانه مما غفل عنه (قوله على ماهو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب لفعل اسما صح عينا افعل فان افعل مطرد فى فعل اسما صحيح العين اتفاقا كما سبق (قوله فى نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله فى الاوزان الاربعه) صوابه الخمسة (قوله وفى نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذى لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة (قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة) بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهى بضم فسكون القطعة وفى بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهى الجحشة وولد الناقة أول ساعة يولد وسقوب الابل ارجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفى نسخة سقبة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهى الرحل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهى أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضى ان الشاذ غير المسموع ويمكن انه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض (قوله وأنسة) ضبطه الاسقاطى بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على الالف فتكون آنسة كقائمة اه (قوله وحص) بالمهملتين مضموم الاول كما مر (قوله وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون قال فى القاموس القوة من قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو عنانا اه والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله فى القاموس فقول البعض هى سير من سيور الوتر تخليط (قوله على فعل) أى بضم فسكون أو على فعل أى بفتحتين (قوله واوى العين) راجع للكل

من

وحيتان ونون ونينان وكوز وكيزان والثانى نحو قاع و قيعان وتاج وتيجان وجار وجيران (تنبيه) هو مطرد فى الاوّل من هذين كما صرّح به فى شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (وقلّ فى غيرهما) أى ١٧٥ مجىء فعلان فى غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك فى الاسماء قنو وقنوان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرفان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعبد وعبدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وقضفة وقضفان والقضفة بالفتح الاكمة وفى الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان (تنبيه) مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية وعليه مشى الشارح ان فعلان لا يطرد فى فعل صحيح العين كخرب وخربان وأخ واخوان ومقتضى كلام التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى

(وفعلا اسما وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل) أى من امثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس فى اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران أو فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فَعَلٍ صحيح العين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجهل و بطل وبقوله غير معل العين نحو قود فلا يجمع شئ منها على فعلان (تنبيهات) * الاول ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه الشارح فى امثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر فى التسهيل ان فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لانه صفة * الثانى اقتضى كلامه ان نحو ذئب وذؤبان غير مقيس وصرح فى شرح الكافية بانه قليل لكنه فى التسهيل عده من المقيس * الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلان مقيس فى نحو سيف وقوس وقاع وعويل لانه لم يشترط صحة العين الا فى الاخير وهو فعل بفتحتين

من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله فى الاول من هذين) مفهومه انه غير مطرد فى الثانى وصريح كلام[٢] المصنف انه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من انه لا يلزم من الشيوع الاطراد (قوله وقل فى غيرهما) أى غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام انه يدخل فى الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع ان فعلان مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلان حصل وقوله وغالبا اغناهم فعلان فى فعل (قوله قنو) قال فى القاموس القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة وجمعه اقناء وقنوان وقنيان مثلثين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الموحدة (قوله والقضفة بالفتح) أى بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد فى فعل) أى بفتحتين صحيح العين أى كما لا يطرد فى فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم (قوله كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ واخوان) أصل أخ اخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره ان أخا يجمع على اخوان مطلقا ونقل الفارضى عن بعضهم ان الاخ فى النسب يجمع على اخوة وفى الصداقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كلامه اغلبى (قوله والخرب ذكر الحبارى) سمى بذلك لسكونه فى الخراب نصريح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبان تقييده فعلا الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعيلا وفعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية فى الاخيرين وليس كذلك لاشتراطها فى الثلاثة كما صرح به فى التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثانى بأنه حذف القيد مما بعد الاول لدلالة تقييد الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتحتين وهو القصاص (قوله لانه صفة) هذا بحسب الاصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما فى شرح الكافية (قوله وقاع) كان ينبغى اسقاطه لان وزنه فعل بفتحتين كما مر قال شيخنا الا أن يقال النظر هنا للحال اه وفيه ما فيه (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما فى المختار

[٢] ابن صح

* الرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كقضفة وقضفان وفعول كقعود وقعدان (ولكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل وصفا لمذكر عاقل ٦ ٧ ١ بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظريف وما كان بمعنى مفعل نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمذكر المؤنث نحو رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ دفين ودفناء وسجين وسجناء وجليب وجلباء وستير وستراء حكاهن اللحياني وندر أسير وأسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء وبكونه غير معتل اللام نحو غني وولي فلا يجمع على فعلاء وندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء (تنبيهات) * الاول أشار بذكر المثالين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء (الثاني) قوله لما ضاهاهما أي شابههما يشمل ثلاثة أمور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح وهذا غير صحيح لما عرفت والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف * دل على سجية مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم ان كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما

(قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل (قوله وزقاق) بزاي وقافين وهو السكة (قوله كقعود) هو بالفتح من الابل ما يقتعده الراعي في كل حاجة قاموس (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعني ان فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وأن يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وان يدل على سجية مدح أو ذم (قوله لما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتي (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط) بمعنى مخالط وجليس بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسي خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خليفا قال الفارسي لو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اه دماميني وانما ينهض الرد اذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أي الا شذوذا كما في التصريح (قوله وسجين) بالجيم أي مسجون (قوله وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضي انه غير شاذ وليس كذلك الا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله وبالنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أي الامر الثاني وهو المشابهة في اللفظ دون المعنى أي شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه) أي على الامر الثالث وهو المشابهة في المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتي انه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافي بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتي هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضي ان ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما في المعنى فقط وهذا يؤدي الى قصور كلام المصنف لعدم شموله على هذا لغير كريم وبخيل مما شابههما في اللفظ والمعنى كظريف ولئيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم اضافي أي بالنسبة الى المشابهة في اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أي كلام الناظم يوهم أي بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه في المعنى فقط دل على سجية الخ (قوله يجمع على فعلاء) أي بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغني هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضي أوضحية بطلان الاول عن بطلان الثاني والامر بالعكس فافهم

أما الاول فواضح البطلان وأما الثانى فان المصنف ذكر فى التسهيل انه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كأمثلة وذكر فيه وفى شرح الكافية ان نحو جبان وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاء وفى جمع ودود ودداء فكل هذا مقصور على السماع * الثالث ما ذكرته من ان كل ١٧٧ وصف دل على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاء هو ما فى التسهيل كما تقدم واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية أن فعالا مما يقتصر فيه على السماع انتهى (وناب عنه) أى عن فعلاء (أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء والمضعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء وهذا لازم الا ما ندر وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء وأشار بقوله (وغير ذا قل) الى ان ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليل نحو صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله) أى من امثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى هذه الانواع السبعة أولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص وزاد فى الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى واحترز بقوله غير ملحقة بخماسى من نحو خورنق فانك تقول فى جمعه خرانق بحذف الواو ولا خلاف فى اطراد فواعل فى هذه الانواع

فافهم (قوله أما الاول) أى ان كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا (قوله وأما الثانى) أى ان ذلك مطرد فيه (قوله او فعال) أى بضم الفاء بدليل قوله كأمثلة أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدمامينى ومثل له بجبان وعلى هذه النسخة اقتصر الاسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح (قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع او المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فانه لم يصرح فى التسهيل بأن نحو جبان مما ندر جمعه على فعلاء وان كان يؤخذ منه (قوله وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما فى القاموس والصحاح والفارضى والدمامينى وابن عقيل وعلى باشا ثلاثتهم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فان الذى فى الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على اظناء غير مقيس مع انه مضعف لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة (قوله نحو قاصعاء) هو جحر اليربوع الذى يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله نحو جابر الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فاعلة مطلقا) أى علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره (قوله نحو صومعة) هى بيت للنصارى كما فى القاموس (قوله لغير فاعل الخ) دخل فى غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما أو صفة لمؤنث أو غير عاقل (قوله مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز به عن نحو ألف آدم فانها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورنق) فان الواو فيه لالحاقه بسفرجل والخورنق قال فى القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله خرانق) بزنة

الا السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ ونسبهم فى شرح الكافية الى الغلط فى ذلك وقال نص سيبويه على اطراد فواعل فى فاعل صفة لمذكر غير عاقل قال وانما الشاذ فى نحو فارس وفوارس يعنى فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل وقد أشار الى هذا بقوله (وشذ فى الفارس مع ماماثله) وذلك قولهم ١٧٨ فى فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات للمذكر العاقل وتأول بعضهم ماورد من ذلك على انه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر فى قولهم هالك فى الهوالك فى الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجال هوالك (تنبيه) شذ أيضا فواعل فى غير ماذكر نحو حاجة وحوائج وُدُخَان ودواخن وعثان وعوائن (وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذاتاء) ثابتة (اومزاله) اى من امثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها فتلك عشرة أوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتى بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف والتى بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد علم امرأة يقال فى جمعه سعائد قال فى شرح الكافية وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة (تنبيهات) * الاول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل الانادرا كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائى ووصيد ووصائد * الثانى شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى فعيلة الاسمية كما فى المثل المذكورة كذا فى التسهيل ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة

فعائل كما سيأتى لافواعل تصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل (قوله فى نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف فى (قوله وناكس) هو المطاطئ رأسه (قوله فى الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع فى هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة دماميني (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان دماميني (قوله وعثان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان (قوله أومزالة) يحتمل انه عطف على ذاتاء والهاء ضمير مضاف اليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل انه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أى ذاتاء ثابتة أومزالة (قوله ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموزا الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسلة فان كانت ملوية فهى عقيصة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله وذوائب) أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فأبدلوا من الاولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما فى الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما فى القاموس (قوله من هذا القبيل) أى قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أى جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه انه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك مايوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من انه أتى سماعا جمع علم مؤنث أومن انه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لان العلم لم يدخل فى اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال فى القاموس الجزور البعير أوخاص بالناقة المجزورة اهـ وقال فى المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر والانثى اهـ وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أى واقعا على الذكر لامطلقا لان جمع جزور واقعا على أنثى على جزائر قياسى فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا بأن فى كلام الشارح مؤاخذة لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أى ليكون مذكرا (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها فى القاموس منها فناء البيت وعتبته وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذى يختن مرتين (قوله سوى فعيلة) اما فعيلة فتجمع على فعائل وان كانت صفة كلطيفة ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد

فى

فى التوضيح بالاسمية فى ذى التاء ولا فى المجرّد منها وصرّح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحتين وهو الخوف (قوله بضم الجيم) أى وتخفيف اللام كما فى القاموس (قوله وأن أحقهن) أى المجردات به أى بفعائل فعول لكثرته فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير فى لانه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفى لانه للمصنف وقول البعض لانه أى الناظم لم يحفظ فيه فعائل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اه ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أى عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجيم مضمومة فراء فالف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وقريثاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فمثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما فى القاموس (قوله وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المدّ الثبات فى الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المدّ قرية بناحية فارس صحاح (قوله وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاى فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ الى القصر دماميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) اى لامى حبارى وحزابية وهما الراء من حبارى والموحدة من حزابية (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى احدى زوجتى الرجل أو زوجاته (قوله وطنه) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة دماميني (قوله وانما قيد حبارى وحزابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد فى قريثاء وبراكاء وجلولاء مع انها اذا جمعت على فعائل حذفت زياداتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حبارى وحزابية فان فيهما وجهين بينهما الشارح أو لان ألف التأنيث الممدودة كتائه فحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أى الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتى فقط فان حبائر لم يحذف فيه الا الزائد الثانى وأما الاول اعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتى فى قوله والمدّ زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد ومثل حبائر فيما ذكر جزائب الا انه حذف فى جزائب مع الزائد الثانى وهو التحتية الهاء (قوله وان حذفت الاول) أى الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالى بفتحها (قوله علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم (قوله لالانثى افعل) كان الاولى أن يقول لانثى غير افعل لشمول عبارته فعلى لمذكر

وفروقة وناقة جلالة بضم الجيم أى عظيمة فلا تجمع هذه الاوصاف على فعائل وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا من نحو جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل وشذ قولهم ذبيحة وذبائح * الثالث ظاهر كلامه هنا وفى الكافية اطراد فعائل فى هذه الاوزان العشرة وذكر فى التسهيل ان المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول وأما فعيل فلم يذكره فى التسهيل لانه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد فى الاوزان المجردة وتبعه فى الارتشاف * الرابع ذكر فى التسهيل ان فعائل أيضا لنحو جرائض وقريثاء وبراكاء وجلولاء وحبارى وحزابية ان حذف ما زيد بعد لاميهما ولنحو ضرة وطنة وحرة وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الالفاظ وانما قيد حبارى وحزابية بحذف ثانى زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدتين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وان حذفت الاول فقط قلت حبارى وحزابى اه (وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا) أى من أمثلة جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح واهمل الاشتراك والانفراد فيشتركان فى انواع * الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحارى وصحارى والثانى فعلى اسما نحو علقى وعلاقى وعلاقى والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفارى وذفارى والرابع فعلى وصفا لانثى أفعل نحو حبلى وحبالى وحبالى

والخامس فعلاء وصفا الانثى نحو عذراء وعذارى وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار اليه بقوله والقيس اتبعا الافعلاء وصفا الانثى نحو عذراء فان الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه فى التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفى شرح الكافية ويشتركان أيضا فى جمع مهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما وينفرد الفعالى بالكسر فى نحو حذرية وسعلاة وعرقوة والماقى وفيما حذف أول زائديه من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة

كبهمى لنبت معروف كذا قيل وفيه ان نحو بهمى خرج بقوله وصفا (قوله وصفا الانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء اذ لا يقال فيه حمار ولا حمارى كما فى المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله فى جمع مهرى) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله ولا يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قمرى قمار وقمارى مثلا (قوله حذرية) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهى القطعة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصريح (قوله والمأقى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الانف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح قال ابن القطاع مأقى العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء فى آخره للالحاق (قوله من نحو حبنطى الخ) تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة وتبع المرادى فى انفراد فعالى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أى بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى انه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لابيه فى التسهيل (قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى اه تصريح وفى زكريا انه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بالف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دمامينى (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دمامينى (قوله وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو

دمامينى

وبلهنية وقلنسوة وحبارى وندرى أهل
وعشرين وليلة وكيكة وهي البيضة وينفرد فعالى
بالفتح في وصف على فعلان نحو سكران وغضبان
وعلى فعلى نحو سكرى وغضبى ويحفظ في نحو
حبط ويتيم وأيم وطاهر وشاة ورئيس وهي
التي أصيب رأسها واعلم أن فعالى بضم الفاء
في جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالى
بفتحها وفي غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى
به عنه وفي غير ذلك مستغنى عنه (تنبيهات)
* الاول انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من
نحو حذرية وما بعدها لانه مستفاد من قوله
بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسيأتي بيانه
ولكنه أخل بفعالى بضم الفاء فلم يذكره
* الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضا
صحارى وعذارى بالتشديد وسيأتي * الثالث
فعالى بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء
ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه لان
وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل بقلب
الالف التي بين اللامين ياء لانكسار ما قبلها
وبقلب ألف التأنيث وهي الثانية في نحو
صحراء ياء وتدغم الاولى فيها ثم انهم آثروا
التخفيف فحذفوا احدى الياءين فمن حذف
الثانية قال الصحارى بالكسر وهذا هو
الغالب ومن حذف الاولى قال الصحارى
بالفتح وانما فتح الراء وقلب الياء ألفا لتسلم من
الحذف عند التنوين (واجعل فعالى لغير ذي
نسب * جدد كالكرسي تتبع العرب) أي من
امثلة جمع الكثرة فعالى وهو لثلاثي ساكن
العين مزيد آخره ياء مشددة لغير تجديد نسب
نحو كرسي وكراسي وكركي وكراكي واحترز
بقوله لغير ذي نسب جدد من نحو تركي فلا
يقال فيه تراكي

دماميني (قوله وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون
مكسورة فتحتية وهي السعة يقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة وأول
زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين
المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة وأول زائديه
النون تصريح (قوله وكيكة) بكافين بينهما تحتية (قوله في نحو حبط)
بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع
دماميني (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوجة له ولا زوج
لها دماميني (قوله وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا في غالب
نسخ الشارح وفي بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع في النسخة الواقعة للدماميني
من التسهيل فقال يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذكر من الظبي والمعز
أو إذا أتى عليه سنة تياسي بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف
على ذلك اهـ ملخصا والذي رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس
قالوا شياه رآسي والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اهـ ولا يبعد أن الصواب هذا
وما عداه تحريف ويؤيد ذلك ان صاحب القاموس لم يذكر شواهي وتياسي في جمع
شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسي اهـ (قوله
وفي غير يتيم) أي وان فعالى بضم الفاء في غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به
عن فعالى بفتحها فقالوا في قديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح
الفاء وانما استثنى يتيما لانهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء (قوله وفي غير ذلك
مستغنى عنه) أي وان فعالى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم
وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى (قوله لم يذكر هنا
ما ينفرد به فعالى) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعالى بفتحها (قوله لان
وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الاصل (قوله فعلال) هذا مردود وكذا قوله على
فعاليل لان همزة التأنيث لا تقابل باللام لانها زائدة ولانه لا يوافق قوله بعد وبقلب
ألف التأنيث الخ ولو قال لان وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالى بتشديد الياء
بقلب الالف الاولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كان تخصيص
الفتح بحذف الاولى لان الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف
فيها بتغييرها عن حالها اسم (قوله لغير ذي نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا
كعلباء وقوباء وحولايا وكرسي أو فيه نسب غير مجدد أي غير ملحوظ الآن لكونه
صار منسيا أو كالمنسي فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية كمهري كما سيذكره الشارح

وبتقريره كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه ان نحو كرسى فيه نسب غير مجدد مع انه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان الياء فى اناسى ليست بدلا وأن اناسى جمع انسى وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسى فى معنى انسان كما قالوا بختى وبخت وبخاتى وقارى وكأنه يشير الى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل سندوبى (قوله لجمع انسان لا انسى) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على انه من الانس لا فعالى قال الشيخ خالد ولو كان اناسى جمع انسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فأبدلوا النون ياء) ثم ادغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها ومن العرب من يقول اناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل قال الجوهرى تزعم الاعراب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) أى اذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالمنسى أى اذا لوحظ فى بعض الاحيان (قوله وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدمامينى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان (قوله وانه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله وانسان وظربان) أى على القول بأن أناسى وظرابى ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد فيه) أى والثلاثى المزيد فيه وقوله غير الملحق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن أفاعل ويظهر لى أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجموع السابقة والا فنهاية ما زيادته للالحاق كجوهر وعلق فافهم (قوله منها) أى من امثلة تكثير الثلاثى المجرد الخ (قوله جمع ظئر) بظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل واحمال وربما جمعت

المرأة

واما أناسى فجمع انسان لا أنسى وأصله أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابى وعلامة النسب المجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها (تنبيهات) * الاول قد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم فى مهرى مهارى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل * الثانى ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وانه يحفظ فى نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان * الثالث هذا آخر ما ذكره فى النظم من امثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجملة الابنية الموضوعة للكثرة منها أحد وعشرون بناء وزاد فى الكافية أربعة ابنية فعالى وفعيل وفعال وفعلى اما فعالى فنحو سكارى وهو لوصف على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وانه يرجح على فعالى بالفتح فى هذين الوصفين وأما فعيل وفعال بضم الفاء فنحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم انهما اسما جمع على الصحيح وقال فى التسهيل الاصح انهما مثالا تكسير لا اسما جمع

المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها كذا فى المصباح (قوله فان ذكر فعيل) أى ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله فى التسهيل بجمعية فعيل بتأنيثه والحاصل أن المصنف مشى فى التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعيلا اسم جمع مطلقا كما قال المرادى وفى كلام بعضهم ما يقتضى انه جمع تكسير مطلقا (قوله كما سيأتى بيانه) أى فى الخاتمة (قوله جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف (قوله وبفعالل وشبهه الخ) أى على التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصيرف واصبع والخماسى كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسى كقبعثرى ومستخرج والسباعى كاستخراج (قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرد كجعفر والمزيد فيه كدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعى المجرد لا يحذف منه شئ كجعفر وجعافر والخماسى المجرد يحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التى تزاد كنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعى والخماسى المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو اكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث الا اذا كان زائد الرباعى المزيد فيه لينا قبل الآخر رابعا فيثبت فتقول فى جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كما سيأتى ذلك كله (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانهما وان كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرهما على هذا البناء لان فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما اصوله أربعة بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فان الذى يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المزيد فيه (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله وزبرج) بزاى مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال فى القاموس الكف مع الاصابع ومخلب الاسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه ومامر من انه

فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتى بيانه وأما فعلى فلا يسمع جمعا الا فى حجلى جمع حجل وظربى جمع ظربان ومذهب ابن السراج انه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعى الحجلى لغة فى الحجل وذهب الاخفش الى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه انه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى ان كل ماله واحد موافق فى أصل اللفظ نحو تمر وتمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع ما فوق الثلاثة ارتقى) أى من امثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله فى العدة والهيئة وان خالفه فى الوزن نحو مفاعل وفياعل أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت اصوله على ثلاثة وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثى مزيد الا ما أخرجه بقوله (من غير ما مضى) أى وهو باب كبرى وسكرى واحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى وما زاد عليه أما الرباعى فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن

وسبطر وسباطر وجحدب وجحادب وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو جوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلق وعلاق أم لغيره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم مالم يكن مما تقدم استثناؤه وأما الخماسى فهو أيضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار اليه بقوله

(ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس) الآخر مفعول مقدم لانف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس أى انف الآخر أى احذفه من الخماسى المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك الى بناء فعالل فتقول فى سفرجل سفارج وفى فرزدق فرازد وفى خورنق خوارن ثم ان كان رابع الخماسى شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس والى ذلك الاشارة بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف دون ما به تم العدد) أى دون الخامس مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظا خورنق فان النون من حروف الزيادة ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجا فرزدق فان الدال من مخرج التاء وهى من حروف الزيادة فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق لكن خوارن وفرازد أجود وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا الا الخامس وخوارق وفرازق غلط

بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا وبه رسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضى اللسان كما فى القاموس (قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما فى القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما فى الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كما فى القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة فى هذه الامثلة للالحاق أن يكون وزنها فعلل فتجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل الا أن يكون المراد شبه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اهـ سم أى لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق وانما نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المحتال فى الامور قاموس (قوله وعلق وعلاق) فى ذكر هذا نظر وان أقروه لانه من جملة ما مضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء اذ ذكر الشارح له سابقا فيما يجمع على الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها (قوله نحو اصبع الخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعاعل (قوله مما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن خماسى) اعلم ان الرباعى المجرد لما لم يحتج فى جمعه على فعالل الى حذف لم يخصه المصنف ببيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى حذف ذكره فى قوله ومن خماسى الى آخر البيتين ولما احتاج المزيد من الرباعى والخماسى الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى الخ وذكر الحذف فى الثلاثى المزيد فى قوله والسين والتاء الخ ثم ذكر بعد ذلك الاولى بالحذف من الزوائد أفاده سم (قوله وفى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو مرادهم الجمع اللغوى (قوله وفى خورنق خوارن) كذا فى النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة مكان الواو كما فى ابن الناظم وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيدة للالحاق كما قدمه والكلام فى خماسى الاصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما فى زكريا نقلا عن الجوهرى (قوله قد يحذف) أشار بقد الى أن حذف الخامس اجود كما نبه عليه الشارح (قوله فان النون) أى من حيث هى لا فى المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم اهـ تصريح والقذعمل بضم القاف وفتح الذال المعجمة

وسكون

وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كما في القاموس (قوله لان ألف الجمع تحل محله) أى فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخماسى بزيادة) لم يرد به الخماسى الاصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه بدليل امثلته فان مدحرج رباعى مزيد ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل انه جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها اسم (قوله سبطرى) مشية فيها تبختر واسبطر اضطجع وامتد والابل اسرعت والبلاد استقامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من اسماء الاسد اه وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الاسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كامثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلى كقبعثرى فالمراد بالرباعى هنا مازادت اصوله على ثلاثة بان كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف اليه (قوله مالم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه الى تكلف تقدير مضاف أى ذا لين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور ولا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا اخرج العارض كجريل تصغير جرول اه ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه وأنت خبير بأن قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا لتحركه كما يصرح به اخراج الشارح به نحو كنهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ماذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وان اقتضى ماذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام كجعفر الارض ذات الحجارة قاله فى القاموس (قوله هو الخبر) أى وجملة المبتدا والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد

الأولى حذفه لانه خارج بقوله لينا الخ الذى فتأمل

وأجاز الكوفيون والاخفش حذف الثالث كانه رأوه أسهل لان ألف الجمع تحل محله فيقولون خوانق وفرادق وأما الخماسى بزيادة فانه يحذف زائده اخرا كان أو غير اخر نحو سبطرى وسباطر وفدوكس وفداكس ومدحرج ودحارج كما أشار اليه بقوله (وزائد العادى الرباعى احذفه) أى أحذف زائد مجاوز الرباعى (ما لم يك لينا اثره اللذ ختما) اللذ لغة فى الذى وهو مبتدا وصلته ختما واثره ظرف هو الخبر أى انما يحذف زائد الخماسى اذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما يتم

الخماسى) أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى بقلب
كل من الواو والالف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح (قوله الزائد وخامس
الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن خماسى
الخ وانظر هل يأتى هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الاتيان فليراجع
قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى قول المصنف ومن خماسى قيده
بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد الا أن يراد العلم بطريق المقايسة (قوله غرنيق)
بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له
غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كما فى القاموس (قوله وفردوس) هو
بستان يجمع ما فى البساتين قاموس (قوله نحو كنهور) كسفرجل المتراكم من
السحاب والضخم من الرجال قاله فى القاموس (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة
وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلئ (قوله وخرج أيضا
نحو مختار ومنقاد) نظر فيه سم بأنه يقتضى ان نحو مختار ومنقاد داخل فى قوله
العادى الرباعى وليس كذلك لانه من الثلاثى المزيد المشار اليه بقول المصنف الآتى
والسين والتاء الخ لا من العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة
أحرف وكان رباعى الاصول أو خماسيها فكان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك
كما فعل المرادى (قوله لما سبق) قال سم انظر فى أى موضع سبق اه قال
شيخنا وأقره البعض فكان ينبغى للشارح ان يقول لما سيأتى لما تقدم من ان نحو
مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار اليه بقوله الآتى والسين والتاء الخ اه
وأنت خبير بانه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتى لان المبين بقول المصنف والسين
والتاء الخ انما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد وكلام الشارح الآن فى حذف ألف
مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سيأتى من حذف الزائد فتدبر
(قوله والسين والتاء الخ) تقدم عن سم ان هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد
الثلاثى لان مستدعيا كذلك لان أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ ففى
قول الشارح يعنى نظر لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ما تقدم كالرباعى
والخماسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها
فكان الاولى اسقاط يعنى ولهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد
ما يخل الخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة (قوله اذ بينا الجمع الخ)
حذف من التعليل شيأ يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل اذ بيناء الجمع

بقاؤهما

فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع
على فعاليل ونحوه نحو عضرفوط وعصافير
وقرطاس وقراطيس وقنديل وقناديل وشمل
قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما
اصوله خمسة فهذا ونحوه اذا جمع حذف منه
حرفان الزائد وخامس الاصول فتقول فيه
قباعث وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة
كما مثل وما قبله حركة غير مجانسة نحو غرنيق
وفردوس فتقول فيهما غرانيق وفراديس
وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو
كنهور وهبيخ فان حرف العلة فيه لا يقلب ياء
بل يحذف فتقول كناهر وهبائخ لان حرف
العلة حينئذ ليس حرف لين وخرج أيضا نحو
مختار ومنقاد فانه لا يقال فيهما مخاتير ومناقيد
بقلب الالف ياء لانها ليست زائدة بل منقلبة
عن أصل فيقال مخاتر ومناقد لما سبق

(والسين والتا من كمستدع ازل * اذ بينا الجمع
بقاهما مخل)

بقاؤهما معا مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع
ما أورد على التعليل من ان دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء احداهما بأن
يقال سداع أو تداع (قوله مايخل بقاؤه الخ) بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل
وما يشبههما فى العدة والهيئة (قوله بمثالى الجمع) كأنه أراد مثالى الجمع
وما شابههما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن بدليل الامثلة التى ذكرها فان
نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم (قوله أبقى ماله مزية) وتحصل المزية
بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الاصول وهى
كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدى الى مثال غير موجود
وأن لا يؤدى حذفه الى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها
فى التسهيل الى ثلاثة امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى
حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على ما فى التسهيل (قوله فى مستدع)
أى فى جمع مستدع (قوله لمعنى مختص بالاسماء) لانها تدل على اسم فاعل سم
أى او اسم مفعول (قوله فى استخراج) أى فى جمع استخراج علما لان المصدر
لا يجمع (قوله على سينه) متعلق بتؤثر (قوله مرمريس) من أوصاف
الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الاملس أيضا قاله
الجوهرى ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثى الاصول مزيد فيه
كما ذكره الشارح (قوله مراريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من
ذلك ان ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا انما هو فى غير ما تكررت
فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع
كقرطبوس وعضرفوط فيحذف مع الاخير نحو قراطب وعضارف وهذا العمل
لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهى الداهية فالميم والراء الثانيتان
زائدتان فيقال مراريس بابقاء الياء وان كانت غير رابعة فى مرمريس ولا يجوز
أن يجرى مجرى قرطبوس وعضرفوط بان يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة
بعد حذف ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح فى حيزبون فاعرفه
وقوله كقرطبوس الذى فى القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر
الشديدة الضرب من العقارب والناقة السريعة أو الشديدة اه وبه يعلم ما فى كلام
البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وفاء مضمومة
ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها اصابع الجوارى كما فى القاموس (قوله
لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت اصالتهما

يعنى انه اذا كان فى الاسم من الزوائد
ما يخل بقاؤه بمثالى الجمع وهما فعالل وفعاليل
توصل اليهما بحذفه فان تأتى أحد المثالين
بحذف بعض وابقاء بعض أبقى ماله مزية
فى المعنى أو اللفظ فتقول فى مستدع مداع
بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل
ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية فى المعنى
عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالاسماء
بخلافهما فانهما زادان فى الاسماء والافعال
وكذلك تقول فى استخراج تخاريج فتؤثر تاء
استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية
فى اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى
عدم النظير لان تفاعيل موجود فى الكلام
كتماثيل بخلاف السين فانها لا تزاد وحدها
فلو افردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له
لانه ليس فى الكلام سفاعيل ومن المزية
اللفظية أيضا قولك فى جمع مرمريس
مراريس بحذف الميم وابقاء الراء لان ذلك
لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا فى الاصل ولو
حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس
لأوهم كون الاسم رباعيا فى الاصل وانه
فعاليل لا فعافيل

(والميم اولى من سواه بالبقا) لماله من المزية على غيره من احرف الزيادة وهذا لا خلاف فيه اذا كان ثانى الزائدين غير ملحق كنون منطلق فتقول فى جمعه مطالق بحذف النون وابقاء الميم أما اذا كان ثانى الزائدين ملحقا كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه فيقال مقاعس وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لانه يضاهى الاصل فيقال قعاسس ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة وهى لمعنى يختص الاسم فكانت أولى بالبقاء (تنبيه) لا يعنى بالاولوية هنا رجحان أحد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (والهمز والياء مثله) أى مثل الميم فى كونهما أولى بالبقاء (ان سبقا) أى تصدرا كما فى ألندد ويلندد فتقول فى جمعهما ألادّ ويلادّ بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلا (تنبيه) ابقاء الميم والياء والهمزة فى المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول حزابين وعطاميس بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء فى ذلك لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو

كراميس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كراريس فانه يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول فى جمعه مطالق) هل يقال فى مصطفى ومحتفظ مصافى ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثانى الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة والا فالسين فى مقعنسس ليس ثانى زائدين بل ثالث زوائد وهى الميم والنون وأحد السينين (قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفاوضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى وعبارته والمبرد يقول فى جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلى والزائد اذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بما للاصلى كما سيأتى فى التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اه (قوله مقعنسس) أى متأخر الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب جوهرى (قوله فيقال قعاسس) كذا فى بعض النسخ بلا ياء بين السينين وهو الاشهر وفى بعضها بياء على لغة من يعوضها عما حذف (قوله لا يعنى بالاولويه) أى فى قوله والميم أولى من سواه بالبقا وقال السندوبى فكلام المصنف على حد قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحر من الشتاء اه وقد قيل فى نحو الاية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه اولى) أى والعمل بالاولى هنا واجب (قوله كما فى ألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما واهمال داليهما وهما بمعنى الالد أى الشديد الخصومة كما فى الصحاح (قوله ألادّ ويلادّ) والاصل ألادد ويلادد فادغم أحد المثلين فى الآخر (قوله فى موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكلم فى الهمزة والغيبة فى الياء (قوله بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالاثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح ان النون فى الاثناء قد تدل على المطاوعة كما فى منكسر ومنهشم فالالائق تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنويه) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهى التصدر لان المعنوية أقوى فهى أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كحيزبون) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاى مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال فى القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارّة العاقر كالعطموس بالضم والناقة

الهرمة والجمع عطاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها رابعة) أى بعد حذف الياء فتكون داخلة فى قوله مالم يك لينا اثره اللذ ختما (قوله مافعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لانك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو تحركها الفاتت صيغة الجمع واحتيج الى أن تحذف الياء أيضا ويقال حزابن (قوله لانها ليست فى موضع الخ) لما علمت من ان بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادى لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندى الخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس هو السريع فى اموره أو الشديد والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال فى القاموس الغليظ من كل شئ ويضم وشجر من العضاه له شوك واحده بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغاز اه سم (فائدة) لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل المؤنث نحو مرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما اسلفه الشارح انه يقال مخاتر ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أى ان لم يستحقها اللفظ لغير تعويض كما فى لغاغيز جمع لغيزى فانه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير (قوله فى مماثل مفاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن والاجعافر على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى الى التقاء مثلين كقوله اللابسات من الحرير جلابيا فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه الا للمضطر لمثله دماميني (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاتح الغيب) لانه جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابيغ فلا يقال فى ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم أفاده الدماميني ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صرح بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل (قوله سوابيغ) جمع سابغة وهى الدرع الواسعة دماميني

لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء لانها ليست فى موضع يؤمنها من الحذف (وخيروا فى زائدى سرندى) وهما النون والالف (وكل ما ضاهاه) أى شابهه فى تضمن زيادتين لالحاق الثلاثى بالخماسى (كالعلندى) والحبنطى والعفرنى فلك أن تحذف ما قبل الالف وتبقى الالف فتقلب ياء فتقول سراد وعلاد وحباط وعفار ولك عكسه فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفارن وانما خيروا فى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا معا لالحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لاحدهما على الآخر (خاتمة) تتضمن مسائل * الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتى * الثانية أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعافر جعافير وفى عصافير عصافر وهذا عندهم جائز فى الكلام وجعلوا من الاول ولو ألقى معاذيره ومن الثانى وعنده مفاتح الغيب ووافقهم فى التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله

سوابيغ بيض لا يخرقها النبل

ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة * الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما تدعو الى تثنيته فكما يقال فى جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال فى جماعات جمالات واذا قصد تكسير مكسر نظر الى ما يشاكله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم فى أعبد أعابد وفى اسلحة أسالح وفى اقوال أقاويل شبهوها باسود وأساود وأجردة وأجارد واعصار وأعاصير وقالوا فى مصران مصارين وفى غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون أو بالالف والتاء كقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من اسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال فى جمع ذى القعدة ذوات القعدة وفى جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق فى ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن آوى والفرق بينهما ان ثانى الجزأين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس

(قوله لا يجوز الا للضرورة) والمعاذير والمفاتح فى الآيتين جمعا معذار ومفتح دمامينى (قوله جمالات) ظاهره انه جمع جمال وقال الفارضى قالوا فى جمع جمل أجمل ثم اجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب انه قرأ جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسر الخ) ظاهره ان جمع الجمع غير المستثنى ينقاس وقال أبو حيان ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف فى جمع القلة فالاكثرون انه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اهـ دمامينى وكجمع الكثرة فى انه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذى لم تختلف انواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أولا فان اختلفت فالجمهور على عدم اطراد جمعه لقلة ما جاء منه والمبرد والرمانى وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه انه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط كذا فى الهمع (فائدة) قال الجاربردى فى شرح الشافية اعلم ان جمع الجمع لا ينطلق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد لا ينطلق على اقل من ثلاثة الا مجازا انتهى (قوله الى ما يشاكله) أى فى عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه فى نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم اقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله واعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التى فيها نار او التى تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو التى فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله فى مصران) قال فى القاموس المصير كأمير المِعَى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد فى التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين قال الدمامينى فما كان موازنا الشئ من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اهـ والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما يوافقهما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن الاصطلاحى بدليل تمثيله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله فى حدائد حدائدات) كذا فى نسخ وفى نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذو أو ابن) لم يقل أو أخ كما فى التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخى كذا قيل فى جمع ما لا يعقل اخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وان قوله وبين العلم معناه وبين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس اعم من أن يكون

فى

واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل الى ذلك بان يضاف اليه ذوو مجموعا فيقال هم ذوو برق نحره وفى التثنية هما ذوا برق نحره ويساوى الجملة فى هذا المركب دون اضافة على الصحيح فيقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذوو سيبويه وهما ذوا معدى كرب وهم ذوو معدى كرب وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمثنى والمجموع 191 على حدّه اذا ثنيا أو جمعا فيقال فى تثنية زيدين مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال فى تثنية كلبتى الحدّاد هاتان ذواتا كلبتين ويقال فى الجمع ذوو زيدين وذوات كلبتين وعلى هذا فقس * الخامسة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين معنوى ولفظى أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على اكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا لمجموع الاحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه واما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل والثانى هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط والثالث هو اسم الجنس الجمعى ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وربما عكس نحو الكمء والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومى وزنج وزنجى أما اسم الجنس الافرادى نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على اكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة وأما اللفظى فهو أن الاسم الدال على اكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه

في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم الى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذوو برق نحره) أى اصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المزجى وأما الاضافى فيثنى ويكسر صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون (قوله بالمثنى والمجموع على حدّه) أى مسمى بهما (قوله وعلى هذا فقس) فيقال فى تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفى جمعه هؤلاء ذوو زيدين (قوله اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وابن الناظم بل هو مضر لايهامه ان الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع ان الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع فى تعريف الجمع بان ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف فى التسهيل فى تعريف الجمع ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله فى شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء الجموع ونحوها وقوله فى التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع فى التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الواضع كما بيناه فى محله (قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أى غير منظور فى وضعه الى الفرد كما بسطناه فى مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فاكثر فى استعماله فكان الاولى أن يقول معتبرا فى استعماله لا وضعه ثلاثة افراد فاكثر ويرد أيضا عليه انه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بان المقسم الاسم الدال على اكثر من اثنين يرد بان الاخراج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كأبابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ابيل بكسر الهمزة والموحدة المشدّدة وقيل ايبال كدينار وفسر فى القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء فى الواحد غالبا نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول فى جبأة وجبء أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالبا (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعى واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس

فاما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب
فيه أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل
وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع
واحد مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل
وانما قلنا ان أعرابا على وزن غالب لان أفعالا
نادر في المفردات كقولهم برمة اعشار هذا
مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى ان
أفعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة
أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر
في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب
جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين
والاعراب يخص البادين خلافا لمن زعم انه
جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز
من واحده بياء النسب نحو روم أو بتاء
التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا فان ميز
بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي
وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم
سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تأنيثهما
والغالب على اسم الجنس المميز واحده
بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما ان
يوافق أوزان الجموع الماضية أولا فان وافقها
فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير
والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على
غزي بأنه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد
في التذكير وحكم أيضا على ركاب بأنه
اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا
ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت
او اهمل واحدها كما سيأتي في بابه وان خالف
أوزان الجمع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب
وركب لان فعلا ليس من ابنية الجمع خلافا
لابي الحسن والله أعلم

دالا على اكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على اكثر
لانه المعتبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العبابيد
والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون من الناس
في كل جهة والاكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعا
(قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اهـ دماميني
قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جر خضر
وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له
واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادي وان كان له واحد من لفظه فاما
أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر
تغييره نحو فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه
في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أي بحذف ياء
النسب لان تمييز الجمع بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادي
بنزع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا بان يقال المراد
أو بحذف تاء التأنيث غالبا واثباتها قليلا كما في كمء وجبأة على أحد القولين
(قوله وان لم يكن كذلك) بان لم يميز من واحده بما ذكر (قوله ما لم يساو
الواحد في التذكير والنسب اليه) أي دون قبح وانما قلنا دون قبح لان الجمع قد
يساوي الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزي) بفتح
الغين المعجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزو على زنة فعيل فقلبت الواو
ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزيا
الا ان الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزى
مثل سابق وسبق وغزي مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق
اهـ وقال في القاموس في مادته والغزي كغني اسم جمع اهـ وهو صريح في
موافقة كلام الشارح وكلام الجوهري يحتمل أن يكون اطلق فيه الجمع على اسم
الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اهـ عبد القادر
(قوله خلافا لابي الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من ابنية الجمع وجعل منه
صحبا وركبا والحاصل ان اسم الجنس هو ما يميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه
واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله
واحد ولكنه مخالف لاوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون قبح
في التذكير والنسب واذا عرفت الجمع مرادي

(التصغير)

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه تصريح (قوله من واد واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث فى تعليل الشارح بانه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير اكثر وقوعا من التصغير فتقديمه أولى (قوله اذا صغرته) أى اردت تصغيره (قوله فى تصغير نحو قذى) أى برد الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ومثله فتى فى فتى (قوله دنينير) أى برد الياء الى اصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتى (قوله فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك انهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ماقبل الياء على ماقبل الالف اه مرادي مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لشابهتها ألف الجمع فى اللين وأقربيتها اليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ماقبل آخره مكسورا كزبرج فهل تقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الاصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالاول اه سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلي اه تصريح وسيأتى بسط كلام السهيلى قال المرادى وظاهر التسهيل ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط فى المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتى فى الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلابد من ضم أوله مافى الهمع عن البصريين من جواز كسر الاول فى تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت الا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال فى التسهيل يحذف لها أى لاجل تلك الياء أول ياءين وليهما فيقال فى تصغير على علي بحذف أول الياءين المتصين وايتاهما ويقلب ياء ما وليها من واو وجوبا ان سكنت فيقال فى تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال فى تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال فى تصغير دلو دلي واختيارا ان تحركت لفظا فى افراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الافراد والتكسير وهو جداول فان كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال فى تصغير كروان كرين وان تحركت

(التصغير)

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها (فعيلا اجعل الثلاثى اذا * صغرته نحو) فليس فى تصغير فلس ونحو (قذى فى) تصغير (قذى) و(فعيعل مع فعيعيل لما * فاق) الثلاثى (كجعل درهم دريهما) وجعل دينار دنينيرا والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلابد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير بأكثر من ذلك وان كان رباعيا فما علا كسر ما بعد الياء

فى الافراد والتكسير وهو كراوين اه بزيادة من الدماميني وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال فى التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه وفى النكت ان هذه الاوزان فى المثنى والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة الى ماقبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الاشياء الثمانية الآتية فى قول المصنف وألف التانيث حيث مدا الخ (قوله فلا يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كامر (قوله لان التصغير وصف فى المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) فى قوله ياما اميلح غزلانا شدن لنا وجوز بعضهم القياس عليه كما هو فى الهمع (قوله وأن يكون متمكنا) عبارته فى شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل فى شبه الحرف اه وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددى كخمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمتى وأين قال فى الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لان المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة اعنى كونه ليس اياه ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والاسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبى قال سم يؤخذ من كلام الشاطبى ان أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه ان مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذى سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ التصغير اه دماميني (قوله ولا الاسماء المعظمة) كاسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اه فارضى لان تصغيرها ينافى تعظيمها والمراد الاسماء المعظمة مرادا بها مسمياتها العظيمة فان اريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى (قوله خاليا من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الاصل ولا فى الحال فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر

فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فليس وفعيعل نحو
دريهم وفعيعيل نحو دنينير (تنبيهات) *
الاول للمصغر شروط أن يكون اسما فلا يصغر
الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف فى المعنى
وشذ تصغير فعل التعجب وأن يكون متمكنا فلا
يصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها وشذ
تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات
كما سياتى وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر
نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة وأن
يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها

ومهيمن

فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت وهو البلبل ولا نحو مبيطر ومهيمن * الثانى وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف ألا ترى ان وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى افيعل ومفيعل وفعيلل * الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع تصغير ما يتوهم انه كبير نحو جبيل وتحقير ما يتوهم انه عظيم نحو سبيع وتقليل ما يتوهم انه كثير نحو دريهمات وتقريب ما يتوهم انه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودوين ذلك وأصيغر منك وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود كُنَيْفٌ مُلِئَ علما وقول بعض العرب انا جُذَيْلُها المُحَكَّك وعُذَيْقُها المُرَجَّب وقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم … دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الانامل

وقوله

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخ الرأس لم يكن … لِتَبْلُغَهُ حتى تَكِلَّ وتَعْمَلَا

وردّ البصريون ذلك بالتاويل الى تصغير التحقير ونحوه

ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس التى تضرب حمرته الى سواد (قوله الكعيت) بالعين المهملة كما فى القاموس وغيره وما فى النسخ من رسمه بالفاء تصحيف (قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ البليد وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الاول (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلى انه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه الا مبيطرون لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده انهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدمامينى صرح فى باب اعراب المثنى والمجموع بان تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهيمن) اسم فاعل هيمن اذا كان رقيبا على الشئ ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشئ (قوله مجرد اللفظ) أى من غير نظر الى مقابلة أصلى باصلى وزائد بمثله (قوله انه كبير) أى ذاتا وقوله انه عظيم أى رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أى تقليل عدد ما يتوهم (قوله زمنا) كما فى المثالين الاولين أو محلا كما فى المثالين التاليين لهما أو قدرا كما فى المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفى الفارضى زيادة التحبب كبنى والترحم كمسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما فى القاموس وعاء اداة الراعى أو وعاء اسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه (قوله انا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للابل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى انا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الابل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب اذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها ان تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى اليها وانما كان التصغير فى ذلك للتعظيم لان المقام للمدح (قوله دويهية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن الموت بها (قوله الى تصغير التحقير) أى كما فى دويهية ايذانا بأن حتف النفوس قد يكون بصغار

(ومابه) من الحذف (لمنتهى الجمع وصل) فيمازاد على أربعة أحرف (به الى أمثلة التصغير صل) والحاذف هنا من ترجيح وتخيير ماله هنالك فتقول فى تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس أوفريزق بحذف الرابع لماسبق فى قوله والرابع الشبيه بالمزيد الخ وتقول فى سبطرى سبيطر وفى فدوكس فديكس وفى مدحرج دحيرج وتقول ١٩٦ فى عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرنيق وتقول فى قبعثرى قبيعث لماسبق فى قوله وزائد العادى الرباعى احذفه الخ وتقول فى مستدع مديع وفى استخراج تخيريج لماسبق فى قوله والسين والتامن كستدع ازل الخ وتقول فى منطلق ومقعنسس مطيلق ومقيعس وفى ألندد ويلندد أليد ويليد بالادغام لماسبق فى قوله والميم أولى من سواه بالبقاء الخ وتقول فى حيزبون وعيطموس حزيبين وعطيميس بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة لمامرّ وتقول فى سرندى وعلندى سرينّد وعلينّد أوسريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق (تنبيه) يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا فانهنّ لايحذفن فى التصغير ولا يعتدّ بهنّ كماسيأتى (وجائز تعويض يا قبل الطرف) عن المحذوف (ان كان بعض الاسم فيهما) أى فى الجمع والتصغير (انحذف) وسواء فى ذلك ماحذف منه أصل نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وان عوّضت قلت سفاريج وفى تصغيره سفيرج وان عوّضت قلت سفيريج وماحذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق وفى تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله وجائز أن التعويض غير لازم (تنبيه) قال فى التسهيل وجائز أن يعوّض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر مالم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى فانه حذفت ألفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد

الدواهى وقوله ونحوه أى كتصغير مايتوهم انه كبير الذات كما فى جبيل ايذانا بأن الجبل دقيق العرض وان كان عاليا شاق المصعد وكما فى كنيف وجذيل وعذيق ايذانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أى تعيين لما مرّ فى التكسير وذلك كما فى مستدع وقوله وتخيير أى بين امرين جائزين اعم من أن يكون أحدهما أرجح كما فى فرزدق أومتساويين كما فى سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل انه أراد بالترجيح مايشمل التعيين والاحسنية وبالتخيير التخيير بين امرين متساويين فى الجواز (قوله فتقول فى تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير سفرجل سفيرج لماسبق فى قوله ومن خماسى جرّد الخ وتقول فى تصغير فرزدق الخ لتتم الاقسام (قوله فريزد بحذف الخامس) أى وهذا احسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا لكان أولى لانه يذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى الخ فتنبه (قوله لماسبق فى قوله الخ) راجع لجميع ماذكره من سبطرى الى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتى هنا خلاف المبرد المتقدّم (قوله أوسريد وعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ماقبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مرّ وألف الالحاق لاتبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلت اعلال قاض تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كلوذعى والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران سم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لانه الذى يجمع منتهى الجمع اما نحو سكران فلاوان كان لايحذف منه أيضا الالف والنون عند تصغيره (قوله فانهنّ لايحذفن فى التصغير) فتقول دحيرجة وقويصعاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر (قوله ولا يعتدّ بهنّ) بل يتركن على حالهنّ فى التكبير ويصغر ماقبلهنّ كما يصغر غير متمم بهنّ سم (قوله كماسيأتى) فى قوله وألف التأنيث حيث مدّ الخ (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه (قوله قال فى التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها أووجود ما انقلبت عنه فى المكبر (قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيغيز فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره اذ لايمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتج الى تعويض) بل التعويض غير ممكن وان أوهمت عبارة

الشارح

الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد (قوله قولهم فى المغرب مغيربان) وقياسه مغيرب وفى العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر لقول المصنف واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى قال الشارح فى الحال كسن أو فى الاصل كيد أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل سميى بثلاث يا آت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليائين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اه (قوله وفى عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف احدى اليائين من عشية لتوالى الامثال وادغام ياء التصغير فى الاخرى كذا فى الفارضى وغيره والاصل عشيية بثلاث يا آت ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث يا آت (قوله وفى انسان انيسيان) بياء قبل الالف وقياسه انيسين ان اعتبر جمعه على اناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون انيسيان تصغير انسان لان أصله انسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين واذا صغر افعلان قيل افيعلان وهو مبنى على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان ومذهب البصريين انه من الانس فوزنه فعلان أفاده الفارضى (قوله وفى بنون ابينون) وقياسه بنيون وفى ليلة ليلية وقياسه ليلة وفى رجل رويجل وقياسه رجيل وفى صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبى اصيبية وقياسه صبية وفى غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام وقياسه غليمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن يقتضى ان مثل هذه الالفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضى انه تصغير قياسى لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض النحويين وكذا يقال فى قوله فهذه جموع الخ (قوله تصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير مستعمل أى فغيربان وما بعده كأنه تصغير مغربان وعشيان وعشياة بتشديد الشين وانسيان وليلاة ورا جل وأصبية وأغلمة وابنون (قوله على غير لفظ واحده) أى على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لان افعالا غير مطرد فى فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ فى فرخ كما مر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه بواطل لانه من باب كاهل (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه

(وحائد عن القياس كل ما * خالف فى البابين حكما رسما)

أى باب التكسير وباب التصغير مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فما جاء حائدا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب مغيربان وفى العشاء عشيان وفى عشية عشيشية وفى انسان انيسيان وفى بنون ابينون وفى ليلة ليلية وفى رجل رويجل وفى صبية أصيبية وفى غلمة اغيلمة فهذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ومما جاء حائدا عن القياس فى التكسير فجاء على غير لفظ واحده قولهم رهط وأراهط وباطل وأباطيل وحديث وأحاديث وكراع وأكارع وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع فهذه جموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب بعض النحويين الى انها جموع للمنطوق به على غير قياس

وذهب ابن جنى الى ان اللفظ يغير الى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى فى أباطيل أن الاسم غير الى ابطيل أو ابطول ثم جمع (لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث اومدته) أى مدة التأنيث (الفتح انحتم) يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وهى التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذا ماقبل مدة التأنيث وهى الالف الممدودة التى قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء (تنبيهات) * الاول أفهم كلامه أن الالف الممدودة فى نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التى انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ولذلك قال فى التسهيل أو ألف التأنيث أو الالف قبلها وأما قوله فى شرح الكافية فان اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كثميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم * الثانى المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحيرجة * الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذاك ما مدة أفعال سبق * أو مد سكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة افعال أو مد سكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون زائدتان

عرائض كعجوز وعجائز (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضى وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة أخرى) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله لتلو يا التصغير الخ) هذا البيت والذى بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الاشياء وزاد الشارح عجز المركب فانه يفتح التلو الذى قبله أيضا ولتلو متعلق بانحتم ومن قبل الخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة (قوله أى مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى المدة التى قبله كما قاله سم لانه أدل على ان المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب انما يأتى فى تصغير الثلاثى لا فى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء فيقال فى تصغيرهما عزيه وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه ان الالف الخ) أى لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضى المغايرة (قوله فى بابه) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف (قوله أو الالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى التلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء اذ ما آخر صدره ياء كمعدى كرب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره (قوله بعيلبك) بفتح اللام ومعيدى كرب بسكون الياء كما مر (قوله أو مد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الالف والنون المزيدتان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وان كان يجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره فى التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سيفين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال

لم يعلم جمع ماهما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول فى تصغير اجمال أجيمال وفى تصغير سكران سكيران لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهما يجمعان على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وانسان فانهم قالوا فى جمعهما غراثين وأناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان فان ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أولا حمل على باب سكران لانه الاكثر (تنبيه) اطلق الناظم افعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد وفى بعض نسخ التسهيل أو ألف افعال جمعا أومفردا فمثال الجمع ماذكروأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الاماسمى به من الجمع لان افعالا عندهم لم يثبت فى المفردات قال سيبويه فاذا حقرت افعالا اسم رجل قلت افيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتحقير افعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين افعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون افعال الا جمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين افعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة اعشار وثوب أخلاق وأسمال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من اثبته فى المفردات فقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أومفردا انه يصغر على افيعال ومقتضى قول من قال من النحويين او ألف افعال جمعا كأبى موسى وابن الحاجب انه يصغر على افيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيد بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار فان تصغيره اعيشير وقال الشارح أو ألف افعال جمعا وعلى هذا نبه بقوله سبق هذا لفظه فقيد وحمل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيد الافعال أى ألف افعال السابق فى باب التكسير وهو الجمع أما تقييده فتبع فيه أباموسى ومن وافقه وقال الشلوبين مشيرا الى قول أبى موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حقرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما

فى تصغيرها عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فانه يكسر فى تصغيره ماقبل الالف قال الدماميني نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغامها اه قال سم وانظر لم حذفت احدى السينين وهلا بقيت وفك ادغامه فقيل حسيسين على فعيعيل اه أى كما قيل فى تصغير لغيزى لغيغيز (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شئ ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا انه ذكر صورة المفهوم فى أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا فى جمعه سكارين) لان الالف والنون فيه شابها ألفى التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغير تصريح (قوله غرثان) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فثلثة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غين غراثى وفتحها وان كان الضم أرجح لجوازهما فى سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعا الخ فاقتصار البعض على الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى بجمعه على فعالين (قوله فان حقرت افعالا) اى صغرته (قوله فرقوا بينها) أى بين افعال بفتح الهمزة وبين افعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفيعال والثانى على افيعيل فقالوا فى تصغير اجمال اجيمال وفى تصغير اخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون افعال الا جمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بأن يكون علما منقولا من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فاذا حقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب اسمال كذا فى القاموس (قوله فان فرعنا على مذهب الخ) انما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من اثبت افعالا فى المفردات لان الاختلاف الذى سيذكره جار فى غير افعال الجمع من افعال المفرد كاعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبى موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت افعالا فى المفردات فليس الا فى افعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) أى افعالا المفرد يصغر على افيعال وهذا هو الراجح (قوله لان سيبويه قال الخ) انما يتجه هذا التعليل

قوله بدليل الخ فان كلام بعض الشراح اثبت المفرد افعالا ورد الشلوبين على أبى موسى اثبت افعالا اسم رجل فافهم

وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من افعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذا ما سبق مدة افعال وايضا فان الناظم اطلق فى غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (وألف التانيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا * كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب * وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد أربع كزعفرانا * وقدر انفصال مادل على * تثنية او جمع تصحيح جلا) يعنى لا يعتد فى التصغير بهذه الاشياء الثمانية بل تعد منفصلة أى تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ماقبلها كما يصغر غير متمم بها * الاول ألف التانيث الممدودة نحو حمراء * الثانى تاء التانيث نحو حنظلة * الثالث ياء النسب نحو عبقرى * الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس * الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك * السادس الالف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعبوثران واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما * السابع علامة التثنية نحو مسلمين * الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها فتقول فى تصغيرها حميراء وحنيظلة وعبيقرى وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران

اذا كان تقييد أبى موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لافعال المسمى به كما أشرنا اليه آنفا أخذا باطلاق مفهوم تقييده بالجمع والا فقد يقال كلام سيبويه فى المفرد الذى كان فى الاصل جمعا كاجمال اسم رجل وكلام أبى موسى فى المفرد اصالة كثوب اسمال ولا يلزم من تصغير الاول على افيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على افيعال فتأمل (قوله وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا (قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الاشياء الثمانية لا فى التصغير فيرد عليه ان عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وانما مقصوده انه اكتفى مع هذه الاشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديرا لتقدير انفصال ما يخل بالصيغة معها وهو هى اعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم ان اكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التانيث حيث مدا الخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه وعلى هذا فقول الشارح الآتى الاول هذا تقييد الخ فيه نظر وكان الاولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل اه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا لتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الخ لان ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وأخرج بقوله حيث مدا المقصورة لانها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف اذا وقعت خامسة فاكثر وتبقى اذا كانت رابعة لانها لا تخل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ماقبلها لاجلها (قوله جلا) يحتمل انه بمعنى ظهر صفة لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى حين التصغير لما سيأتى فى الخاتمة انه لا يقال فى تصغير سنين سنيون بل سنيات وسيأتى وجهه ويحتمل ان جلا بمعنى اظهر عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه (قوله كما يصغر غير متمم بها) فلا يعتقد ان ابنية التصغير خرجت عن أصلها اه فارضى (قوله عبقرى) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الاسنادى قال الفارضى لان الاسنادى كتابط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددى كخمسة عشر

فتقول

ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات (تنبيهات) * الاوّل هذا تقييد لاطلاق قوله ومابه لمنتهى الجمع وصل وقد تقدّم التنبية عليه * الثانى ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التانيث فى عدم الاعتداد بها ٢٠١ من كل وجه لانّ مذهبه فى نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف مدّ حذف الواو والالف والياء فيقول فى تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف فروقة فانه يقال فى تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الالف يعتدّ بها من هذا الوجه بخلاف التاء ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء فى جلولاء وأخويه فيقول فى تصغيرها جليليء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسوّيا بين ألف التأنيث وتائه لانّ ألف التانيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التانيث ووجه سيبويه أن لالف التانيث الممدودة شبها بهاء التانيث وشبها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلا غنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير واعلم ان تسوية الناظم هنا بين ألف التانيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه * الثالث اختلف أيضا فى نحو ثلاثين علما أو غير علم وفى نحو جدارين وظريفين وظريفات اعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مدّ فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثون وجديران وظريفون وظريفات لانّ زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء

فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضى (قوله ومسيلمان ومسيلمين) كذا فى بعض النسخ واثبات الالف فى الاول يقتضى رفع المتعاطفات واثبات الياء فى الثانى يقتضى عدم رفعها كما ان رسم عبقرى بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضى عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجرى جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها فى الجر واجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الالف ويوافق هذا ما فى اكثر النسخ ومسيلين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدّم ما فيه (قوله فى عدم الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط فى التصغير (قوله لانّ مذهبه فى نحو جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدّا (قوله حذف الواو والالف والياء) اعتدادا بألف التأنيث الممدودة كما اعتدّ بالمقصورة فى نحو حبارى اذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أى ونحوها مما فيه تاء التانيث وثالثه حرف مدّ (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اذ لو لم يعتدّ بالالف لم تحذف المدّة قبلها بل تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما فى تصغير جلول وبراك وقريث بلا ألف تأنيث (قوله ومذهب المبرد الخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله فى جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اهـ وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذى يتجه انه متعلق بتقدير الانفصال يعنى ان تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة فى غير ما ثالثه حرف مدّ لا مطلقا والا لم يحذف لاجلها حرف المدّ فيما ثالثه حرف مدّ فلا تغفل (قوله فلا غنى الخ) الفاء اما فصيحة أى واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أى نحو الواو فى جلولاء كالالف فى براكاء والياء فى قريثاء (قوله عند بقاء الثانية) بأن يقال حبيرى بتخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله ان تسوية الناظم الخ) أى حيث اطلق فى قوله وألف التأنيث حيث مدّا * وتاؤه منفصلين عدّا (قوله فى نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييد ما بعده بالعلم ان نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة اذا كان علما بخلاف ما اذا لم يكن علما لانّ له حينئذ مفردا (قوله لانّ زيادته) هى علامة التثنية والجمع

غير طارئة على لفظ مجرد أى منها أما ثلاثون فلوضعه على الزيادة وأما ما بعده فلوجود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طروّ الزيادة على كل (قوله زاد على أربعة) أى ولم يتقدم على الخامسة مدّة كما سيأتى (قوله لن يثبتا) خبر المبتدا وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر أو هو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أى اذا كانت الف التانيث) أى المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مرّ وكالف التانيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كحبركى فتقول فى تصغيره حبيرك كقريقر والحبركى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبركاة فهو منوّن وعن الجرمى ان ألفه للتأنيث فهو ممنوع من الصرف كذا فى الفارضى (قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال فى التصريح فان قلت حبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف اه وقد حرّفه البعض ثم استشكله (قوله لانها لم يستقل النطق بها الخ) قال شيخنا لعله تعليل لمحذوف تقديره وفارقت الممدودة لانها الخ أى لانها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة (قوله فتقول فى قرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع تصريح (قوله وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فألف فتحتية اسم موضع وزنه فعلعايا (قوله لغيغز) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس (قوله بريدر) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الالف والياء لانهما زائدتان (قوله فان كانت خامسة الخ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على اربعة الخ (قوله وابقاء ألف التأنيث) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجود (قوله ومثله قريثا) يقتضى ان قريثا بالقصر والذى قدمه انها بالمد وهو ما فى القاموس فلعل مراده مثله قريثا على قصرها الضرورة أو نحوها أو أنه لغة فيها (قوله بقلب المدة ياء) أى فى الحبارى فقط لان مدة القريثاء ياء فلا تحتاج للقلب (قوله ثانيا لينا) لم يخص فى الهمع الرد بالثانى اللين حيث قال يردّ الى أصله البدل ان كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كلهى أو غير لين كماء وسقاء فان ألف ملهى بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقى فيقال مليهى بردّ الالف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها اثر كسرة ومويه

ومذهب المبرد ابقاء حرف المد فى ذلك والادغام كما يفعل فى جلولاء واتفقا فى نحو ظريفين وظريفات اذا لم يجعلان علما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل

(وألف التأنيث ذو القصر متى * زاد على أربعة لن يثبتا) أى اذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها فحكم لها بحكم المنفصل فتقول فى نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا قريقر ولغيغز وبريدر فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقاء ألف التأنيث وجاز عكسه والى هذا أشار بقوله (وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير) أى ومثله قريثا تقول فيه قريثاء أو قريث أى ان حذفت المدة قلت الحبيرى وقريثاء وان حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث (واردد لاصل ثانيا لينا قلب * فقيمة صير قويمة تصب) بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها

ثانيا مفعول لاردد

وليناً نعت لثانياً وقلب فى موضع النعت لثانياً أيضاً يعنى ان ثانى الاسم المصغر يردّ الى أصله اذا كان ليناً منقلباً عن غيره فشمل ذلك ستة أشياء الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه ٢٠٣ قويمة الثانى ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه مييقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب فتقول فيه نييب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمز السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يردّ الى أصله فتقول فى متعد متيعد بابقاء التاء خلافاً للزجاج فانه يرده الى أصله فيقول مويعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه مويعد أوهم ان مكبره موعد اوموعد أوموعد ومتيعد لا ايهام فيه (تنبيهات) * الاول مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به فى التسهيل لان القلب فى اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان ليناً مبدلاً من همزة تلى همزة كما استثناه فى التسهيل كألف آدم وياء أيمة فانهما لا يردّان الى أصلهما اما آدم فتقلب ألفه واواً وأما أيمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه ان قوله فى شرح الكافية وهو يعنى الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين غير محرر بل ينبغى أن يقول مبدلاً من غير همزة تلى همزة كما فى التسهيل

وسقى كما يقال فى التكسير ملاهى ومياه وأمواه واسقية لان التصغير والتكسير يردّان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخراً اشترط فيه شرطان أن يكون ليناً وأن يكون بدلاً من غير همزة تلى همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين ومييقن لزوال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت فى مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قيل وميزان لكسر ما قبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وانما أبدلت الياء واواً فى موقن لضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمز فلو كان غير الآخر حرفاً صحيحاً بدلاً من صحيح أو من لين لم يردّ الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب فى عباب وايب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلاً من همزة تلى همزة كآدم فيقال أويدم من غير ردّ للالف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله وليناً نعت لثانياً) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولاً ثانياً لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثانى المردود الى أصله هو المحوّل ليناً مع انه المحوّل اليه كالياء فى قيمة لا المحوّل كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذؤيب) ووجهه زوال مسوّغ البدل وهو سكون الهمزة دماميني (قوله فتقول فى متعد) وهو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء تصريح (قوله بابقاء التاء) أى الاولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال سم (قوله فانه يردّه الى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح (قوله موعد) أى اسم فاعل أوموعد أى اسم مفعول أوموعد أى مصدراً ميمياً أو اسم زمان أو مكان (قوله لا ايهام فيه) أى وان كان فيه اجمال من حيث احتماله انه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد فى التصريح ان سيبويه لم يلتفت للالباس فى مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها اجمال لا الباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب فى كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحاً وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما فى دينار وقيراط اه سم وكما فى ذئب بناء على ان الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أى ولا على عكسه كما فى متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حدّه لان الاول حرف لين والثانى مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما فى دينار والمنقلب عن همزة لا تلى همزة كما فى ذئب مع انهما يردّان

* الثانى أجاز الكوفيون فى نحو ناب مما ألفه ياء نويب بالواو وأجازوا أيضا ابدال الياء فى نحو شيخ واوا ووافقهم فى التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا ويؤيده انه سمع فى بيضة بويضة ٢٠٤ وهو عند البصريين شاذ * الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه فانه من الوجاهة فقلب فاذا صغ رقيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ فى عيد عييد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين كما قالوا فى جمعه أعياد ولم يقولوا أعواد لما ذكرنا (وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعنى انه يجب لجمع التكسير من رد الثانى الى أصله ما وجب للتصغير فيقال فى ناب وباب وميزان أنياب وابواب وموازين الا ما شذ كاعياد وقوله

حى لا يحل الدهر الا باذننا
ولا نسأل الاقوام عقد المياثق

يريد المواثق (تنبيه) هذا الحكم فى التكسير الذى يتغير فيه الاول أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديمة وديم (والالف الثانى المزيد يجعل * واوا) نحو ضارب وضويرب وماش ومويش (كذا ما الاصل فيه يجهل) كالف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج (تنبيهان) * الاول مما يجعل واوا أيضا الالف الثانى المبدل من همزة تلى همزة كآدم تقول فيه اويدم كما تقدم التنبيه عليه * الثانى حكم التكسير فى ابدال الالف الثانى كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم (وكمل المنقوص) وهو ما حذف منه أصل بان ترد اليه ما حذف منه (فى التصغير) لتتأتى بنية فعيل ومحل هذا (ما * لم يحو غير التاء ثالثا

(قوله فى نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) اى جواز الابدال واوا فى نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أى ما سمع من بويضة بقرينة قوله شاذ المقتضى للسماع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف ناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب الا لو سمع القلب فى ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم سمع فى ناب للمسنة من الابل نويب كما فى الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أى قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمتنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطى وقد يخرج على الخلاف فى المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسى هل يجوز استعمال القياسى اه وجزم البعض بالمنع أخذا من التعليل بالالباس بتصغير عود (قوله فلم يردوا الياء) أى الى أصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عقد المياثق) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والاول هو ما فى الشواهد للعينى وفى قوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حييض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى برد الهمزة الى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثانى المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كباب كما مر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء (قوله وكمل المنقوص) أى الناقص منه شىء ولو مبدلا بآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه (قوله ومحل هذا) أى التكميل المذكور (قوله ما لم يحو الخ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفى صادق بأن لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ما ذكر

كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ لجعل شيخنا النفى صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو شائى الوضع لان موضوع المسألة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا منها (قوله كما) مثال للمنقوص ان جعل بمعنى المشروب الا ان المصنف قصره للضرورة وتنظير فى التكميل ان جعل ما الاسمية أو الحرفية واعلم أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال أصله موه الخ وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما الى ان الثنائى الخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما الخ فهذا عجيب فليتأمل سم (قوله فى خذ وكل ومذ أعلاما) أصل خذ وكل أأخذ وأأكل بهمزتين حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها حينئذ وأصل مذ منذ وانما قال اعلاما ليصح تصغيرها اذ لا يصغر الا الاسم المتمكن كما مر (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج (قوله ويدية) كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الاول (قوله لم يعتد بها) لكونها فى حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية) اعترضوه بأن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل التى تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنية) برد لامه وهى الواو وقلبها ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنيهة (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة (قوله فى هار وشاك) اعلم أن أصلهما هاور وشاوك فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قلبها همزة وقد جاءا على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم حذفت الالف الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بسكون العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذ هوير برد المحذوف يعنى الواو لان الكلام فى رد المحذوف الاصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل عينهما بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع واعرابهما على هذا اعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم اعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب الثلاث وتصغيرهما على هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف ائلا يلتقى ساكنان هو والتنوين

كما) اصله موه فتقول فيه مويه برد اللام وكذا تفعل فى خذ وكل ومذ أعلاما وسه ويد وحر فتقول فيها اخيذ واكيل برد الفاء ومنيذ وستيه برد العين ويدية وحريح برد اللام وان كان على ثلاثة والثالث تاء التأنيث لم يعتد بها وكمل أيضا كما يكمل الثنائى نحو عدة وسنة فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الاول ولام الثانى وان كان للمنقوص ثالث غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه لان بنية فعيل تتأتى بدونه فتقول فى هار وشاك وميت هوير وشويك وميت وشذ هوير برد المحذوف

وفى النصب شويكابرده وعلى لغةها نروشائك هو يروشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هو يروشويك بتخفيف الياء من غيرردّ المحذوف (قوله بحرف علة) بأن يزاد عليه ياء وقيل ان شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى" أو واو فقلت هليو ثم أعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل والاظهر الاول وبه جزم الابدى" واقتضاه كلام التسهيل ووجه الثانى ان ماحذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء تصريح مع بعض زيادة من المرادى" (قوله فانك تقول الخ) لانك على الوجه الاول ان كملت بياء وجب ادغام المثلين أو بواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء التصغير واما ألف ما فتبدل واوا بكل حال عملا بقوله والالف الثانى المزيد يجعل واوا الخ اه سم وفى كلام الفارضى" مايشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية همزة لاجتماعهما ساكنين فيصير ماء فاذا صغر يقال موى" بتشديد الياء الاولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا اه فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موى ء بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله بردّ المحذوف) أى وحذف التاء والاتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لانّ الفعل والحرف لايصغران الا اذا سمى بهما (قوله من غيرردّ) أى لعينه وهى الهمزة اذ أصله يرأى (قوله فيقولان يرى ء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله على اصل مذهبه فى يعيل) أى من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مرّ فى باب مالا ينصرف فما يوجد فى بعض النسخ من كتابة يعيلى بالياء وما يوجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لانّ الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الارجح فماذكره شيخنا وتبعه البعض من ان معنى قول الشارح ولا ينوّن انه لا ينوّن تنوين الصرف وينوّن تنوين العوض وماذكره البعض من ان كتابة يعيل فى بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشأه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم فى الشرح فى باب مالا ينصرف والله تعالى هو الهادى (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هار وشاك وميت (قوله حذفت منه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله تصريح (قوله كما مرّ الشرح عليه) أى فى قوله اصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أى فى مطلق التكميل والا فتكميل المنقوص بردّ

وأشار بقوله كما الى ان الثنائى" وضعا يكمل أيضا فى التصغير كما يكمل المنقوص توصلا الى بناء فعيل الا ان هذا النوع لايعلم له ثالث يرد اليه بخلاف المنقوص وأجاز فى الكافية والتسهيل فيه وجهين أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول فى عن وهل مسمى بهما عنى" وهلى" والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل وصرّح فى التسهيل بأن الاول أولى وبه جزم بعضهم لكنه لايظهر لهذين الوجهين اثر فى ما الاسمية أو الحرفية اذا سمى بها فانك تقول على التقديرين موى" (تنبيهات) * الاول انما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فانها لا يعتدّ بها أيضا بل يقال بنية وأخية بردّ المحذوف * الثانى يعنى بقوله ثالثا مازاد على حرفين ولو كان أولا أو وسطا فالاول كقولك فى تصغير يرى مسمى به يرى من غير ردّ اعتدادا بحرف المضارعة وأجاز أبو عمرو والمازنى" الردّ فيقولان يرى ء ويونس يردّ ولا ينوّن على اصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدّم مثال الوسط * الثالث لا يعتدّ أيضا بهمزة الوصل بل يردّ المحذوف مما هى فيه وانما لم يذكر ذلك لانّ ماهى فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول فى تصغيرهما سمى" وبنى" بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الاول * الرابع قوله كما ان أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مرّ الشرح عليه وان أراد بما الكلمة التى تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لانّ ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائى" وضعا لا من قبيل المنقوص فيكون مراده ان نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا انه منقوص

ما حذف

ماحذف منه الىه وهـذا الايعلم له محذوف فيردّ اليـه أفاده المرادى" (قوله حتى
يصغر) أى الى أن يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات
اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهـذا الانظيرله اه وقد يقـال عدم
النظير لازم على القسم الاول لان اقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل وبل
مسمى بهمـا مخالفـان لذلك على ان الثنائى" وضعا اذا سمى به لا يتعين فيه الاعراب بل
تجوز فيه الحكاية فتأمل (قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا فى حمراء (قوله
اعطين) ماض مجهول مبـنى" عـلى سكون اليـاء لاتصاله بنون الاناث (قوله
دووحى") بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدوّ البادية والحى" القبيلة" اه تصريح
ودال الدو مهملة" (قوله وأصلهما لويو ودويو) أى فقلبت الواو ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله ويقـال موى") أى بابدال الهمزة ياء
وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفـارضى" مايفيد جواز ابقـاء الهمزة بلا ابدال
(قوله فى تصغير المـاء المشروب الخ) ويقـال فى تثنيته ماآن وماوان قرأ الجحدرى"
فالتقى المـاآن والحسـن فالتقى المـاوان وجمعه فى القـلة أمواه اه فارضى" أى
وفى الكثرة مياه وأصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعهـا بعد كسرة (قوله لامه هـاء)
وأصـله موه قلبت الواو ألفـا لتحركهـا وانفتاح ماقبلهـا ثم الهـاء همزة (قوله
ومن بترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتـفى خبر من
أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقـاء السـاكنين واكتفى جواب الشرط
(قوله بالاصـل) وهو ما كان فى مقـابلة" الفا والعين واللام سـندوبى" (قوله
المعطفا) قال الشـاطبى" المعطف فى اللغـة العطف وهو الجـانب من كل شئ وعطفا
الرجل جانبـاه من لدن رأسه الى وركيه وقال المـكـودى" المعطف بكسر الميم هو
الكسـاء خالد (قوله بتجريده من الزوائد) أى الصـالحة للبقـاء كما فى التوضيح
ليخرج متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لاخلالها بالزنة عنـد تصغير غير
الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم اه زكريا وقوله
الصـالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى قوله من الزوائد اشـارة الى أن نحو جعفر
وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح فى التوضيح فلا بدّ من امرين
أن يكون فى الاسم زيادة وان تكون هـذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم
(قوله حميـد) وان صغرت لا بترخيم قلت فى حامد حويمد وفى حمدان حميـدين
ان ثبت له جمع عـلى حمادين والا فحميدان وفى محمود محيميد وفى حمدون حميدين اه
فارضى" أى وفى حماد حميميد وكان على الشارح ان يذكر مع الاسماء الخمسة محمدا فان

وتمام القول فى هذا انه اذا سمى بما وضع ثنائيا
فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه
شئ حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه
ياء فيقـال هليل أو هلى" فان كان معتلا
وجب التضعيف قبل التصغير فيقـال فى لو
وكى وما اعلاما لوّ وكىّ بالتشديد وماء بالمد وذلك
لانك زدت عـلى الالف ألفا فالتقى ألفان
فأبدلت الثـانيـة همزة فاذا صغرن اعطين
حكم دوّ وحىّ وماء فيقال لوىّ كما يقال دوىّ
وأصلهما لويو ودويو ويقال كيىّ بثلاث
ياآت كما يقال حيىّ ويقـال موىّ كما يقال فى
تصغير المـاء المشروب مويه الاأن هذا لامه
هاء فردّت اليه كما تقدم * الخامس قال فى شرح
الكافيـة وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة
وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة برده هـذا وتارة
برده هذا كقولك فى تصغير سـنة سنية وسنيهة
وفى تصغير عضة عضية وعضيهة اه (ومن بترخيم
يصغر اكتفى * بالاصل كالعطيف يعنى
المعطفا) اى من التصغير نوع يسمى تصغير
الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد
فان كانت أصوله ثلاثة صغر عـلى فعيـل وان
كانت اربعة فعلى فعيعـل فتقول فى معطف
عطيف وفى ازهر زهـير وفى حامد وحمدان
وحماد ومحمود واحمد حميد وتقول فى قرطاس
وعصفور قريطس وعصيفر

قوله او شرطية
بعده الفصل
بالجار والمجرور
الا ان يقال
اغتفر للضرورة
اهـ شيخنا

(تنبيهات) * الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول فى سوداء وحبلى وسعاد وغلاب سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة * الثانى اذا صغرت نحو حائض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لانها فى الاصل صفة لمذكر * الثالث حكى سيبويه فى تصغير ابراهيم واسماعيل بريها وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه لان فيه حذف أصلين وزائدين لان الهمزة فيهما والميم واللام اصول أما الميم واللام فباتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها اصلية ومذهب سيبويه انها زائدة وينبنى عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أبيريه وأسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذى سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبنى جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه واساميع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم اباره وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال فى تصغيره بريه والوجه ان يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون * الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل وللكوفيين بدليل قول العرب يجرى بليق ويذمّ مصغر أبلق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق قال الاصمعى تزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل

تصغيره بترخيم أيضا حميد قال خالد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه وفيه ان المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الامر على الاجمال أو يقال مراد سم ان حميدا محتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثى فى المآل أى اذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه (قوله وغلاب) بالغين المعجمة وفى القاموس انهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتاب وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثانى اذا صغرت نحو حائض الخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان انسب (قوله لانها فى الاصل صفة لمذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق اى فضعفت عن نحو سوداء وسعاد فى اقتضاء التاء فروعى فيها الاصل ولولا ذلك للحقته التاء لانه مؤنث ثلاثى فى المآل وذلك اذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الاسقاطى (قوله فى تصغير ابراهيم واسماعيل) أى تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أى باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأى سيبويه بريهيم وعلى رأى المبرد ابيريه (قوله لان فيه حذف أصلين) أى والاصول لا يحذف منها اكثر من واحد كما مر (قوله انها أصلية) لان بعدها اربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا فى بنات الاربعة فهو خماسى فلا يحذف منه فى التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمى لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله ابيريه واسيميع) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه (قوله بريهيم وسميعيل) بحذف زائدهما (قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ثم أجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على بريه كما اشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضي ورد عليه انه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع انه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع انه يلزمه اجازة سماع ايضا قياسا على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال فى تصغيره) أى تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أى بالداهية وانظر ما مرجع الضمير فى جاء ولعله الرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها او الله تعالى

اوتكون

قوله الالباس يدل على ان هذا مراد الشيخ خالد قوله ثقة بالقرائن تأمل حق التأمل اه كاتبه

لعله براهم وقوله أبيريه لعله أبيره اه تأمل تفهم

قوله وتعويض الخ فيه ان التعويض هنا غير ممكن كما يظهر بالتأمل اه شيخنا لاشتغالها بياء المنزه

أوتكون الإضافة فى قول رجل على معنى فى اى من قول الناس فى شأن رجل الخ لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل اورق فقال جاء نابأم الربيق على اريق اه فتدبر (قوله اورق) هو من الابل ما فى لونه بياض الى سواد وهو من اطيب الابل لحما لا عملا وسيرا قاموس (قوله خفندد) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد الا ان أوله ضاد معجمة (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثى) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزيينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لان أصله سماو لانه من سما يسمو فقول شيخنا والبعض اصله سماى سهو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت احدى اليا بن الاخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى الياآت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهييم وحى على حيى (قوله ذالبس) أى متبادرا منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة ابعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الابل ما اتى عليها من حملها أو وضعها سبعة اشهر فخف لبنها وجمع الجمع أشوال واما شوّل كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها اصلا كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شوّلا كركع رباعى والكلام فى الثلاثى ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثانى وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بمصغر حربة الحديد اه سم أى فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال فى القاموس الفرس للذكر والانثى وهى فرسة اه فعلم ان الفرس يقع على الذكر والانثى وحينئذ يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فانه مذكر وجمع درع الحديد ادراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص ادراع كذا فى القاموس (قوله وعرس) قال فى القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الاسد ثم قال وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال والنكاح اه فعلم ان المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له

اورق وقلب الواو فى التصغير همزة * الخامس لافرق بين الزوائد التى للالحاق وغيرها فتقول فى خفندد ومقعنسس وضفندد خفيد وقعيس وضفيد بحذف الزائد للالحاق والخفندد الظليم السريع والضفندد الضخم الاحمق (واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار) من التاء (ثلاثى) فى الحال (كسن) ودار فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة أو فى الاصل كيد فتقول فى تصغيره يدية أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميى بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليا بن الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة نحو حبلى وقد تقدم بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله (مالم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر) فى لغة من اثهما (وخمس) أى فانه يقال فيها شجير وبقير وخميس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (وشذ ترك دون لبس) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع للحديد وعرس وضحى ونعل

وعرب ونصَف وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال عريسة وقويسة (تنبيهات) * الاول لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجر وخمس * الثانى لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير ٢١٠ وتأنيث بل تقول فى رمح علم امرأة رميحة وفى عين علم رجل عيين خلافا لابن الانبارى فى اعتبار الاصل فتقول فى الاول رميح وفى الثانى عيينة ويونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب نويرة وعيينة وأذينة وفهيرة وهى اسماء رجال وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير * الثالث اذا سميت مؤنثا بنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى (وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) ثلاثيا مفعول بكثر وهو بفتح الثاء بمعنى فاق أى ندر لحاق التاء فى تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام وريئة بالهمزة وأميمة وقديديمة (تنبيه) أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيغزة فيجاء بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا تلحق دون شذوذ غير ماذكر الا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الانبارى أى فانه يجيز فى نحو باقلاء وبُرُنَاسَاء بويقلة وبرينسة والصحيح بويقلاء وبرينساء (وصغروا

شذوذا الذى التى * وذا مع الفروع منها تا وتى) يعنى لما كان التصغير بعض تصاريف الاسماء المتمكنة ناسب ذلك ان لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شبه بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الاخر

بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما انظره فتدبر (قوله وعرب) بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتحتين كما فى القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة (قوله ويونس يجيزه) أى اعتبار الاصل كما يجيز اعتبار الحال (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانبارى ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت الخ) مثله ما اذا لم تسم بهما اصلا كما فى الدمامينى وانما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله فى وراء وأمام وقدام الخ) قضيته ان هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكانه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أماما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال وكذا لا تصغر غد حملا على نقيضه وهو أمس لان أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اه ومر أول الباب زيادة بيان (قوله ورييئة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديديمة) بوزن فعيعيلة (قوله حبيرة) بتشديد الياء (قوله باقلاء) بتخفيف اللام اذا مدت كما هو الفرض قال فى القاموس الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اه (قوله وبرناساء) هم الناس كما مر فى التأنيث (قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع (قوله بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارضى (قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقى ثالث فى ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ماذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل امثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا فى الاسماء المتمكنة (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا فى لغة كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء (قوله وعوض من ضمه) أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأولياء زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والالف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل ابقيت الضمة الاصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع اما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف

انظر من أين جاء له اذ قال هذا بحث الفنائية وقواط شيخنا الانبابى

فيه

فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقى ثالث فى اللذين واللتين والذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الاصل المحذوف من مكبراتها اليها ولا يضر حذفه ثانيا من الأربع الاخيرة لانه لعلة تصريفية وهى توالى ياآت ثلاث كما سيأتى فى الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل (قوله وفى تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى الخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تثنية مصغرهما وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله ان اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الاصح من اشتراط الاعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة بقى شئ آخر وهو أن المفهوم من هذا انه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغيرا للمثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجاربردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر (قوله فى جمع الذى اللذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر زكريا (قوله كالمقصور) أى فى فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أى الخلاف فى الجمع مفرع على الخلاف فى التثنية فيكون فيه ما فيها قال فى التصريح والذال على القولين مفتوحة (قوله حذفت ألف اللذيا فى التثنية) أى ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أى فهى غير معتبرة (قوله وفرقا بين المتمكن) أى الذى تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى (قوله لالتقاء الساكنين) أى فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا فى الجمع عنده تبقى الفتحة دليلا عليها وقد يقال للاخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الالف ياء فى التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك فى كون حذف الالف لالتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع (قوله واللويتا) بقلب الف اللاتى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الاخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وانما حذفت الياء الاخيرة لانه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الالف فى آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون فى المصغر افاده سم (قوله واللويا) بقلب الف اللائى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر فى اللويتا لكن فى الفارضى ان المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللويون) أى

ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة
بعد فتحة فقيل فى الذى والتى اللذيا واللتيا
وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان وأما الجمع فقال
سيبويه فى جمع الذى اللذيون رفعا واللذيين
جرا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء
وقال الاخفش اللذيون واللذيين بالفتح
كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه
يقول حذفت ألف اللذيا فى التثنية تخفيفا
وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول
حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا فى جمع التى
اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التى ولم يذكر
سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا
واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال فى التسهيل
واللتيات واللويتا فى اللاتى واللويا واللويون

فى اللاتى واللائى فزاد تصغير اللاتى واللائى واللاتى وظاهر كلامه ان اللتيا ت واللويتا كلاهما تصغير اللاتى أما اللويتا فلضم ذكره الاخفش وأما اللتيات فانما هو جمع اللتيا كما سبق فتجوز فى جعله تصغير اللاتى ومذهب سيبويه ان اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الاخفش أيضا اللويا فى اللاى غير مهموز وصغروا ٢١٢ من أسماء الاشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفى التثنية ذيان وتيان وقالوا فى الى بالقصر اليا وفى اولاء بالمد اليا ولم يصغروا منها غير ذلك (تنبيهات) * الاول لاسماء الاشارة فى التصغير من التثنية والخطاب مالها فى التكبير قاله فى التسهيل * الثانى قال فى شرح الكافية أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث يا آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالى ثلاث يا آت فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح ماقبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير فتعين حذف الاولى مع انه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عاضدا لما قصد من مخالفة تصغير مالا تمكين له لتصغير ماهو متمكن * الثالث قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة أوجه أولها انه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن ثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها ان قوله منها تا وتى يوهم ان تى صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الا اربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وأفعل فى التعجب والمركب المزجى كبعلبك وسيبويه فى لغة من بناهما فأما من أعربهما فلا اشكال وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه (خاتمة) يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال فى ركب ركيب وفى رهط رهيط وفى سراة سرية وكذلك الجمع الذى على أحد امثلة القلة كقولك فى اجمال اجيمال وفى افلس افيلس وفى فتية فتية وفى انجدة انيجدة

مطلقا أو فى حالة الرفع واللويين فى حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة فى الياء المبدلة من همزة اللائين قال عبد القادر ورأيت فى نسخة محررة من شرح الشافية للمصنف اللويئن باثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة (قوله فى اللاءى واللائين) نشر على ترتيب الف (قوله فتجوز فى جعله تصغير اللاتى) لان اللتيات بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا (قوله أولياء الخ) ضمة أوليا بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المجتلبة للتصغير بل هى الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد (قوله بثلاث يا آت الخ) تقريره انما يأتى على ان ذا ثلاثى وان أصله ذيى بياءين وان المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاصلى وهو الالف كما لا يخفى ولا على قول السيرافى انه وضع على اصلين كما لا ان الثنائى وان كان يكمل فى التصغير كما تقدم الا ان اصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بأن أصله ذو ولان اصل ذيا عليه ذويا فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون ولا على القول بأن اصله ذوى لان أصل ذيا عليه ذويا فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لان المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور (قوله فاستثقل توالى ثلاث يا آت) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حى على حيى مع ان فيه توا ليها وأجاب بأن تصغير اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله صغروا شذوذا يقتضى انه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازنى وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) اجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لانه أحال الامر فى ذلك على السماع غزى (قوله يوهم ان تى صغر) انما عبر بالايهام لاحتمال ان معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غير تا) علل فى التوضيح عدم تصغير ذى بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تى بالاستغناء عنه بتصغير تا (قوله الاربعة) زاد فى الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا رويد زيدا (قوله والمركب المزجى) ولو عددا (قوله فى لغة من بناهما) أى بعلبك وسيبويه (قوله وبعيلبك وسيبويه) أى بتصغير صدرهما كما تقدم (قوله يصغر اسم الجمع)

كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء ان كان للآدميين وان جاز
تأنيثه بخلاف ذود وابل فيقال ذويدة وأبيلة قاله الجوهرى وأما ركب فعلى كونه
اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الاخفش فيرد
الى مفرده ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا فى الفارضى وكاسم الجمع
اسم الجنس الجمعى فيقال فى تمر تمير كما فى الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع
مايشمله (قوله فتنافيا) قد يقال لا تنافى لان الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك
(قوله انه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشى (قوله لان
فعلان) أى بالضم وفعلان اى بالكسر يعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتى فلا يرد
تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله
وخشمان) فى القاموس فى فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد
والعظيم من الانوف والجبال اه فلعل الخشمان فى عبارة الشارح بكسر الخاء
المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعنى
انه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جموع الخ) أى كجمع
رهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله رده الى واحده) فلو كان واحده
القياسى مهملا فان لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسى
ولا غيره رد الى واحده القياسى المهمل فيقال فى جاء اخوتك شماطيط جاؤا
شميطيطين وفى جاءت جواريك شماطيط جاءت شميطيطات وان كان له واحد
مستعمل رد اليه لا الى المهمل القياسى خلافا لابى زيد فيقال فى ملامح ومذاكير
لميحات وذكيرات ردا الى لمحة وذكر لا الى ملمحة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم
به العرب من غير داعية الى ذلك وكان أبا زيد لما لم ينطق له بواحد قياسى جعل
الواحد الذى ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اه همع ببعض
اختصار ومفاد القاموس أن شماطيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال
والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط
بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعباديد أو عبابيد ففى
القاموس العباديد والعبابيد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل
الذاهبون فى كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل) لانه
حينئذ فى معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارضى
وهذا العمل لا يكون فى نحو سكارى وهو جمع كثرة لان مفرده لا يجمع بواو ونون على
المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافى أن سكارى جمع

ولا يصغر جمع على مثال من امثلة الكثرة لان
بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة
فتنافيا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من
امثلة الآحاد فأجازوا أن يقال فى رغفان
رغيفان كما يقال فى عثمان عثيمان وجعلوا
من ذلك أصيلانا زعموا انه تصغير أُصْلان
وأُصْلان جمع أصيل وما زعموه مردود من
وجهين أحدهما ان معنى أصيلان هو معنى
أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير
الجمع جمع فى المعنى الثانى انه لو كان تصغير
أُصْلان لقيل اصيلين لان فعلان وفعلان اذا
كسرا قيل فيهما فعالين كمُصْران ومَصارين
وعُقْبان وعقابين
وخِشْمان وخشامين وكل ما كسر على فعالين
وغِربان وغرابين
يصغر على فعيلين فبطل كون أصيلان تصغير
أصلان جمع أصيل وانما أصيلان من
المصغرات التى جىء بها على غير بناء مكبرها
ونظيره قولهم فى انسان أُنَيْسِيان وفى مغرب
مغيربان ولا استبعاد فى ورود المصغر على بنية
مخالفة لبنية مكبره كما وردت جموع مخالفة
ابنيتها لابنية آحادها والحاصل أن من قصد
تصغير جمع من جموع الكثرة رده الى واحده
وصغره ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر
عاقل

كقولك في علمان علمون وبالالف والتاء ان كان
لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم
جويريات ودريهمات وان كان لما قصد
تصغيره جمع قلة جاز أن يرد اليه مصغرا كقولك
في قنيان قنية ويقال في تصغير سنين على لغة
من اعربها بالواو والياء سنيات ولا يقال
سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان
عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام
فلو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم
اجتماع العوض والمعوض منه وكذا
الارضون لا يقال في تصغيره الاريضات
لان اعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان
تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثي
أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثي
المؤنث يرده ذا علامة فلو أعرب حينئذ بالواو
والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل
اعراب سنين على النون قال في تصغيره سُنَيْنِين
ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سني
بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو وهي
لام الكلمة ثم أبدلت نونا فكأنه لو صغر سُنِيًّا
لحذف الياء الزائدة وابقى الكائنة موضع
اللام كذا اذا صغر سُنَيْنًا معتقدا كون النون
بدلا من الياء الاخيرة فعامل الكلمة بما كان
يعاملها لو لم تكن بدلا وان جعل سنون علما
وصغر فلا يقال الا سنيون رفعا وسنيين جرا
ونصبا برد اللام ومن جعل لامها هاء قال
سنيهون والله اعلم

(النسب)

هذا هو الاعرف في ترجمة هذا الباب

عساكر يرد الى مفرده ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال عسيكريات كما في الهمع
(قوله غليمون) بتشديد الياء (قوله جاز أن يرد اليه مصغرا) كما جاز أن يرد الى
المفرد (قوله قنية) بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة
مستقلة (قوله يرده ذا علامة) أي لكن حذفت لاجل علامة الجمع (قوله لزم
المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو
التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهي
وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت (قوله قال في تصغيره سنين) أي على
وزن فعيعل (قوله ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين
(قوله ان أصله) أي الثاني اما أصله الاول فسنو فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع
الياء وسبق احداهما بالسكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله
لحذف الياء الزائدة) أي لئلا توالى ثلاث يا آت (قوله كذا اذا صغر سنينا الخ) أي
فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولاجتماع
ثلاث يا آت بالقوة لان بدل الياء في قوتها فاندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء
الزائدة من سني لكراهة توالي ثلاث يا آت وهذه العلة لا تأتي في تصغير سنين
لانها لو ثبتت فيه لا اجتمع يا آن فقط (قوله فعامل الكلمة) وهي سنين وقوله
بما كان أي بحذف الياء الزائدة الذي كان وقوله لو لم تكن بدلا أي لو لم تكن
النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الاخيرة بأن بقيت
ياؤها الاخيرة ولم تبدل نونا وفي بعض النسخ لو لم يكن بدل أي لو لم يوجد بدل عن
الياء الاخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الاخيرة نونا بما كان يعاملها
به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة في تصغيرها وان كان آخر مصغر سني قبل
الابدال ياء ومصغرها بعده نونا (قوله فلا يقال الخ) أي لان العلم ينظر فيه
الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيهون) أي في الرفع وسنيهين
في النصب والجر (تتمة) قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدد
سمع في دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

(النسب)

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبة الى المجرد
عنها قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير
الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الاعراب الثلاثة
ولو افردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة

تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أى اللغوية قال الفارضى واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف اليه فى محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمى تيم عدى بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق فى الاضافة اهـ والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه لكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله بالتسميتين) الباء زائدة فى المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسى للنسب فيكون أخذ النسب فى تعريف النسب وأخذ المعرف فى التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قوادح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره والغزى بأن النسب فى قوله للنسب بمعناه اللغوى لا الاصطلاحى (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظى المذكور) فيه ان من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار فى قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسى فى كونها مشددة آخرا منقولا اليها الاعراب فقط صونا للكلام عن التكرار (قوله لان المشبه به غير المشبه) ناقش سم فى هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على ان ياء الكرسى ليست للنسب وان كان الواقع انها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير يأنس بالتغيير همع (قوله فاكثر) أى من تغيير واحد كما فى خلفى نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من قال فى يمنى يمان اذا نسب اليه هل يقول يمنى ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياءين قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالى ياآت وهذا المعنى مفقود فى مسألة يمان فان قلت ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل فى اجتماع الياآت لا فى وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق سيوطى باختصار (قوله كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت للنسب كشافعى أو لغيره ككرمى وكرسى وقرى وسيأتى

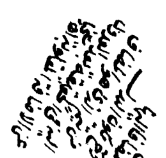
ويسمى أيضا باب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظى وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها والثانى معنوى وهو صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمى وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة فى رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد أشار الى التغيير اللفظى بقوله (ياء كيا

الكرسى زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره

وجب) يعنى اذا قصدوا نسبة شئ الى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك فى النسب الى زيد زيدى (تنبيه) أفهم قوله كيا الكرسى أمرين أحدهما التغيير اللفظى المذكور والآخر أن ياء الكرسى ليست للنسب لان المشبه به غير المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات فى بعض الاسماء تغيير آخر أو أكثر فمن ذلك ما أشار اليه بقوله (ومثله مما

حواه احذف وتا * تأنيث أو مدته لا تثبتا)

يعنى انه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها فى كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجعل ياء النسب مكانها



كقولك فى النسب الى الشافعى "شافعى" والى المرمى "مرمى" يقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب فى موضعها لئلا يجتمع أربع ياآت ويظهر أثر هذا التقدير فى نحو بخاتى فى جمع بختى "اذا سمى به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتى" مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث فيقال فى النسب الى فاطمة فاطمى "والى مكة مكى" لئلا تجتمع علامتا تأنيث فى نسبة امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين فى ذات ذاتى "وقول العامة فى الخليفة خليفتى" فلحن وصوابهما ذووى وخلفى "ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهى اما رابعة أو خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجها واحدا كقولك فى حبارى حبارى "وفى قبعثرى قبعثرى" كما سيأتى وان كانت رابعة فى اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك فى جمزى جمزى وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار بقوله (وان تكن تربع) أى تصيره ذا اربعة

(ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن)

ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الاول حبلوى وعلى الثانى حبلى "(تنبيهات) * الاول يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلاوى" * الثانى ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليسا على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به فى غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول تحذف اذن وقلبها واوا حسن (لشبهها

ماذا كانت بعد حرف واحد فى قوله ونحو حى فتح ثانيه يجب * وماذا كانت بعد حرفين فى قوله وألحقوا معل لام عريا الخ سم (قوله مرمى) أى على الافصح وسيأتى مقابله فى قوله وقيل فى المرمى مرموى" (قوله يقدر حذف الاولى الخ) فيه ان حذف الاولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يجتمع اربع ياآت) فيه ان اجتماع أربع ياآت أولاها وثالثها ساكنا جائز بل وارد كما فى محيى "وأميى" على ما سيأتى فى شرح قوله كذا الذيا المنقوص الخ فتدبر (قوله اذا سمى به) قيد بالتسمية لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه وقيد فى التوضيح التسمية بكونها بالمذكر احترازا عما اذا سمى به امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا فى التصريح (قوله مصروفا) لفقد مفاعيل لان ياء النسب فى تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصريح (قوله لئلا يجتمع الخ) ولئلا يؤدى الى وقوع تاء التأنيث حشوا (قوله فى نسبة امرأة الى مكة) لانه كان يقال مكتية (قوله فلحن) أى من وجوه فى ذاتى لان القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجهين فى خليفتى "لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتى فى قوله وهمز ذى مد ينال فى النسب الخ (قوله وفى قبعثرى الخ) ظاهره ان ألف قبعثرى للتأنيث والذى فى القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اه وفى كلام غير واحد كالشارح فيما يأتى قريبا انها للتكثير (قوله جمزى) بفتح الجيم والميم والزاى أى سريع (قوله أى تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى (قوله فقلبها واوا) تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا فى التصريح (قوله ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآتى وللاصلى قلب يعتمى كالصريح فى أن الاجود فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصلى لها والا لم يحتج اليه اه ورده الاسقاطى "بأن بيان مخالفة الاصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح (قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ثانى كلمتها ساكن

كما

الملحق والاصلى مالها) يعنى ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن الاصل نحو مرمى فلها ما لالف التأنيث فى نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى الا ان القلب فى الاصلى أحسن من الحذف فرموى أفصح من مرمى واليه أشار بقوله (وللاصلى قلب يعتمى) أى يختار يقال اعتماه ٢١٧ يعتميه اذا اختاره واعتامه يعتامه أيضا قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى
عقيلة مال الفاحش المتشدد

(تنبيهات) * الاول أراد بالاصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبة الا فى حرف وشبهه * الثانى تخصيصه الاصلى بترجيح القلب يوهم ان ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث فى ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد صرح فى الكافية وشرحها بأن القلب فى ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف فى ألف الالحاق أشبه من الحذف فى الاصلية لان ألف الالحاق شبيهة بألف حبلى فى الزيادة * الثالث لم يذكر سيبويه فى ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد فى ألف الالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما فى حبلاوى وحكى أرطاوى وأجازه السيرافى فى الاصلية فتقول مرماوى (والالف الجائز أربعا أزل) أى اذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت اصلية نحو مصطفى ومستدعى أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى أو للالحاق أو التكثير نحو حبركى وقبعثرى فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى (تنبيه) اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وشبهته أن كونها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام

كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثانى (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمته بكلمة أخرى (قوله نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشئ أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع (قوله الا فى حرف) كما الحرفية أو شبهه كما الاسمية (قوله لانه مقتضى قوله مالها) أى فى الواقع وقد ثبت لالف التأنيث فى الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء فى الضعف (قوله فى الزيادة) أى وحذف الزائد خير من حذف الاصلى (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله ارطاوى لعله رفعه حكاية لرفعه فى تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أى المجاوز وضبطه الشاطبى بالحاء المهملة أى الحائز اليه اربعة أحرف بان كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أو للتأنيث) لا حاجة الى ادخال ألف التأنيث فى قوله والالف الجائز الخ لدخولها فى قوله قبل ذلك وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا (قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة فمهملة وهو القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين وألفه للالحاق بسفرجل (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به اذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى كذا فى الفارضى ويبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى المزيد كالحاق اقعنسس باحرنجم (قوله فتقول مصطفى) قال المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفوى خطأ سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بأن معلى ليس ثانيه ساكنا ومسألة ملهى مقيدة بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى بملهى (قوله وشبهته ان كونها الخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس

والمضعف بادغام فى حكم حرف واحد فكأنها رابعة وسيأتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذا الـيا المنقوص خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب اليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعلى (تنبيه) اذا نسبت الى مُحَيٍّ اسم فاعل حَيَّا يُحَيِّي قلت مُحَوِيٌّ بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث يا آت وكانت أولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحةَ الياءُ التى كانت الياءُ المحذوفة مُدغمةً فيها فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها وبعد ذلك الياءُ التى هى لام الكلمة ساكنةً فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الالف واواً فتصير مُحَوِيّاً قال الجرمى وهذا أجود كما تقول أُمَوِيٌّ وفيه وجه آخر وهو مُحَيِّيٌّ كما تقول أُمَيِّيٌّ قال المبرد وهو اجود لانا نحذف الياء الاخيرة لاجتماع ساكنين ووقوعها خامسة فتصير الى مُحَيٍّ كما هى ثم تضيف ياء النسبة فتقول مُحَيِّيٌّ فيجتمع اربع يا آت لسكون الاولى والثالثة (والحذف فى اليا) من المنقوص حال كون الياء (رابعا أحق من * قلب) فقولك فى النسب الى قاض قاضى أجود من قاضوى ومن القلب قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا
دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافى والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء (تنبيه) ظاهر كلام المصنف ان القلب فى هذا ونحوه مطرد وذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع الا فى هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن)

لا للضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الامر أن فيه عملا آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث يا آت) لان الاصل مُحَيِّيٌ أعل إعلال قاض سم أى فاجتماعها بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فتصير محاى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المبرد متجه لسلامته من هذا فليتأمل اه قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيتجه ماذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى للشارح أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب اليهما بدليل قلب الالف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ماذكره الشارح قلت لم يعيد وهما حقيقة وانما لحظوهما لاجل مجىء الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونهما ولا حاجة فى محوى الى لحظ الياء الاخيرة هذا ماظهر لى هنا فتأمل (قوله وتنقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لاتقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر والياآت كما سينبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمى وهذا اجود) أى لعدم توالى الياآت (قوله كما تقول اموى) بضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة اه شرح الشافية (قوله كما تقول أميى) قال المرادى فى تنظيره به نظر لان أمييا شاذ وأما محيى فهو وجه قوى اه وقد يقال التنظير به انما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع يا آت (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لانى لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع يا آت الخ) أى اجتماعا جائزا فقوله لسكون الاولى الخ تعليل لمحذوف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت اذا عطفت كانه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الام على بنيها نقله شيخنا عن الشارح (قوله يعن) أى يعرض

والجملة نعت ثالث (قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقي ما اذا كان ثالث الكلمة ياء ساكنا ما قبلها كظبي وظبية فمذهب سيبويه النسب اليه على حاله بلا قلب فيقال ظبي ومذهب يونس والزجاج فتح ماقبل الياء فتنقلب هي ألفا ثم تقلب الالف واوا فيقال ظبوي واحتجا بقول بعض العرب قروي بفتح الراء نسبة الى قرية كذا في الفارضي وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما اذا كان الثاني ساكنا كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصور والذي في الهمع ان نحو ظبي وغزو لا يغير اتفاقا وأن الخلاف في المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل انه لا يغير أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور في الواوي ومذهب يونس والزجاج فتح ماقبل الياء وقلبها واوا في اليائي وفتح ماقبل الواو في الواوي ووافقهما ابن عصفور في اليائي وان في نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وابدال الياء همزة وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا وأوسطها أجودها وان في نحو سقاية وحولايا وجهين ابدال الياء همزة لان التاء والالف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا وأما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثالا للمنقوص وان كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأبى ذلك (قوله وأول ذا القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا اشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أي بعد ردها ان كانت محذوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق كالناظم القلب فشمل الواجب كما في الشجي والجائز كما في القاضي فتقول الشجوي والقاضوي بفتح ماقبل الواو كما صرح به الفارضي (قوله والتحقيق ان الفتح سابق للقلب) أي لاجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لانه انما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح اي ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ماقبلها ان عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهر لامكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا اريد قلبها واوا اعم من ان تقلب بالفعل أولا هذا ولو ابقي القلب على معناه المصدري نعتا أو بدلا أو بيانا من ذا الاشارية لافاد سبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول فاعل في المعنى فيكون كلامه صريحا في ان القلب ولي الفتح هكذا ينبغي تقرير هذا المحل وبه تعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المعجمة أي حزين (قوله قحت عينه) تخفيفا وتوصلا الى

سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور
نحو عم وفتى فتقول فيهما عموي وفتوي
وانما قلبت الالف في فتى واوا وأصلها الياء
كراهة اجتماع الكسرة والياآت (وأول ذا
القلب انفتاحا) أي ان ياء المنقوص اذا قلبت
واوا فتح ماقبلها والتحقيق أن الفتح سابق
للقلب وذلك انه اذا أريد النسب الى نحو شج
قحت عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي فاذا افتحت
انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
فيصير شجي مثل فتى ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب
في فتى

(وفعل * وفعل عينهما افتح وفعل) يعني أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كابل أو مضمومها كدئل فتقول ٢٢٠ فيها نمرى وابلى ودئلى كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وشذ قولهم في النسب الى الصعق صعقى بكسر الفاء والعين وذلك انهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا (تنبيه) فهم من اقتصاره على الثلاثى ان ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج في ذلك صور الاولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش والثانية ما كان على اربعة أحرف متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على اربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما انه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبى ويحصبى ويثربى وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرمانى ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كانت الكسرة مسبوقة باكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث وانما الوجهان في نحو تغلب (وقيل في المرمى مرموى * واختير في استعمالهم مرمى) هذه المسألة تقدمت في قوله ومثله مما حواه احذف لكن اعادها هنا للتنبيه على ان من العرب من يفرق بين ما ياآه زائدتان كالشافعى وما احدى يائيه أصلية كمرمى فيوافق في الاول على الحذف فيقول في النسب الى شافعى شافعى وأما الثانى فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الاصلية واوا فيقول في النسب الى مرمى مرموى وهى لغة قليلة المختار خلافها قال في الارتشاف وشذ في مرمى مرموى

القلب سم (قوله وجب فتح عينه) نازع في وجوبه ظاهر القزوينى فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء) أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمرى وثلاث كما في ابلى ويرد عليه ان هذا الاجتماع موجود في نحو جحمرش وجندل وقال ابن هشام لئلا تستولى الكسرات على اكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة في نحو علبط وانما جاز الوجهان في تغلب على ماذكروا لان الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثانى هو بمنزلة نمر اه وهذا سالم مما مر (قوله الى الصعق) هو في الاصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في الفارضى ثم استصحبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وحينئذ فللمنسوب اليه الصعق بكسر الصاد والعين (قوله ثم استصحبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شذوذا وكان القياس ان يفتحوا عينه فتنفتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء فقط لان مجرده ليس بشاذ (قوله جحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة قاله في القاموس وسيأتى للشارح في التصريف جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله وفى القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى فتقول أى على القول بقياسيته في النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله واختير في استعمالهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسألة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اه ووجهها ان الذى تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف انه يقال في النسبة الى مرمى مرمى بحذف ياءيه معا واما انه يقال مرموى وان المختار مرمى فلا (قوله بل يحذف الزائدة منهما) وهى الاولى لانقلابها عن واو مفعول (قوله وشذ في مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافى ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من اطراد مرموى مع مرجوحيته فلعل في المسألة خلافا فتأمل

قوله

(تنبيه) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسب تقديمه اليه كما فعل فى الكافية ولعل سبب تاخيره ارتباط الابيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية ٢٢١ (ونحو حى فتح ثانيه يجب) أى اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فاكثر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثى فان كان ثانيه ياء فى الاصل لم تزد على ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانيه فقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه فى الاصل واوا رددته الى اصله فتقول فى طى طووى لانه من طويت وقد أشار الى هذا

بقوله (واردده واوا ان يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فاكثر فقد تقدم

حكمها (وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل

ذا فى جمع تصحيح وجب) فتقول فى النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفى النسب الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ماسمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال فى النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فانه لا يحذف بل يقول فى النسب الى من اسمه مسلمان مسلمانى وفى النسب الى نصيبين نصيبينى ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هارون أو مجرى عربون أو ألزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلون مسلونى ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جمزى فحذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح

(قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ثم واوا لاجل ياء النسب (قوله حيوى) ولم يقلب حرف العلة الاول فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أولان حركته عارضة ولا الثانى لسكون مابعده ووجوب كسر متلو ياء النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على ماتقدم من فتح ثانيه فقلب ثالثه ألفا فواوا (قوله واردده) أى الثانى (قوله فسيأتى حكمها) أى فى قوله وألحقوا معل لام عريا سم (قوله فقد تقدم حكمها) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم (قوله وعلم التثنية) أى علامته احذف للنسب أى لاجله لان المثنى والجمع قبل التسمية بهما انما ينسب لمفردهما كما فى التوضيح قال الفارضى فان خيف لبس جىء بقرينة اه فلما اذا كان المخوف الاجمال فلا تجب القرينة (قوله فى جمع تصحيح) أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح (قوله مسلمى) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه القول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدا محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول ثم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود فى المفرد المردود اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاق ياء النسب (قوله مجرى حمدان) أى فى لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجريه مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف وان النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أو لا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هارون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معربا عنده بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية اصله حالة رفعه التى هى اشرف أحواله كما ان لزوم فتح النون لحكاية اصله لا الثقل لانه لا ينهض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل تاءه الخ) هذا فيما ثانيه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وان كان كذلك فى حذف الالف والتاء

الا انه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف
والقلب كما سيأتى يعنى واما من اعربه اعراب اصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف
الالف والتاء أيضا لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح
تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح
سابقا وحكم ما سمى به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع
المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية اصله وابقاء علامة المثنى وجمع المذكر
السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر (قوله وأما نحو ضخمات) أى
مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول
هندى وهندوى كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور
(قوله ففى ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضخماوى وضخموى
كما فى حبلى (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله وليس فى ألف
نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة
ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع
المؤنث ان فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء
فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم
ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اه فتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى
لانك على اللغة الاولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى
فى حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف
عند النسب كذا فى الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثانيه متحرك كنحو
مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعدا فى وجوب حذف الالف والتاء وان
أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثنى وثنوى) أى بالرد الى المفرد
المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة
الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان اصل اثن المقدر ثنو يؤخذ
ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ ما نصه اذا نسب
الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن
لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الاول
وابنى واسمى واستى على الثانى اه فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم
وأقراه من انه اذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل ثنوى ردا الى
اصله ثم ما ذكره الشارح من انه يقال اثنى أو ثنوى انما هو فى النسب الى اثنان غير

وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف
لانها كألف حبلى وليس فى ألف نحو مسلمات
وسرادقات الا الحذف وحكم ما ألحق بالمثنى
والمجموع تصحيحا حكمهما فتقول فى النسب
الى اثنين اثنى وثنوى

مسمى به أومسمى به عـلى لغة حكاية ماقبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية
من اجرائه مجرى حمدان اوسرحان فيقال اثنانى" بلزوم الالف والنون هذا مقتضى
قول الشارح وحكم ماألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى عشرين
عشرى") أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أومسمى بة
لكن عـلى لغة حكاية ماقبل التسمية اماهو عـلى غير لغة الحكاية من بقية الاوجه
المتقـدمة فى المسمى بالجمع الحقيقى" فيقال عشرينى" بلزوم الياء والنون عنـد من
يجرى المسمى به مجرى غسلين وعشرونى بلزوم الواو والنون عنـد من يجريه مجرى
هارون أوعربون اويلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحـكم
ماالحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى أولات اولى") قد يقال
هلا قيـل ألوى لان الالف اما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والاصـل أوليات
كما قيـل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عنـد النسب اليـه وتحذف الالف والتاء
المزيدتان كسائر الجموع بهما المحذوفة اللام لافرق فى ذلك على هـذا الوجه بين أن
ينسب اليـه قبل التسمية به أوبعدها عـلى لغة الحكاية وهو ظاهر أوعلى لغة منع
الصرف لانك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لهما مجرى ألف جمزى
كما سبق فى الجمع أومنقلبة عن اللام والاصل ألية كما قيل أيضا بل رجح على الاول
لضعفه بأن أولات عليـه جمع حقيقى" والمقرر أنه ملحق فتقلب ألفا ثم واوا عنـد
النسب وتحذف التاء لافرق فى ذلك على هـذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل
التسمية به أوبعدها على لغة الحكاية اومنع الصرف لانه على هـذا الوجه كفتاة نعم
يظهر عـلى الوجه الاول جواز الى" أيضا لجواز عـدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية
وجمع ويصدق على لام أولات على الاول انها لم ترد فى تثنية أوجمع هـكذا ينبغى
تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه
والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشـددة
وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذفت المكسورة)
وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل بمثالين اشارة الى انه لافرق بين أن
تكون اليـاء المكسورة أصلية كما فى طيب أومنقلبة عن اصل كما فى ميت (قوله
كراهة اجتماع اليا آت والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى"
لاجتماع كسرتين وأربع يا آت (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها
مثلها وقوله أومشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أوفصـل الخ محترزة وله
قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه سم بضم

والى عشرين عشرى" والى اولات أولى"
(وثالث من نحو طيب حذف) أى اذا وقع
قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء
مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة
فتقول فى طيب طيبى" وفى ميت ميتى" كراهة
اجتماع اليا آت والكسرة (وشذ) فى النسب
الى طيئ (طائى" مقولا بالالف) اذ قياسه طيئى"
بسكون الياء كطيبى" فقلبوها الياء ألفا على
غير قياس لانها ساكنة ولا تقلب ألفا الا
المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل

الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من اغيلت المرأة ولدها أرضعته وهي تؤتى وهي حامل وفي القاموس مايشهد له ويؤيده بقية قوافي القصيدة فيكون عدم اعلاله كمقيم ومبين سماعيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلئ شحما وقيل الغلام الناعم (قوله نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث ياآت ولم يحذف احداها فيخالف ماتقدم لانا نقول ذاك اذا اجتمعت طرفا حقيقة أو حكما ثم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس وتصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تصريح (قوله من هام اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصريح (قوله دخل في اطلاق الناظم) أي نحو طيب حيث لم يقيده بكون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافي الدخول قوله ثالث لما سأذكره من انه بيان للواقع في طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل الرابعة فاكثر كذلك كما قاله الفارضي ونقله عن غير واحد كابن عقيل في شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع في طيب اذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وان وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلا كغزيل واليه يشير قول الشارح دخل في اطلاق الناظم ولو قال المصنف ونحو ثالث اطيب حذف لكان أوفى بالمراد (قوله ايم) هو من لا زوج لها ومن لا امرأة له كما في القاموس (قوله لم يبق مايدل عليها) أي فيلتبس بالنسب الى ايم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو مايترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه انه موجود في ميتي بالتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد لالتباسه بالمنسوب الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في ايم بسكون الياء اجمالا لا التباسا فلا يرد على مقتضى اطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل (قوله الى ايم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آم بمد الهمزة كباع أي صار أيما بالتشديد (قوله وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة (قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أي لانها لا تجتمع مع ياء النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أي فرقا بين المؤنث والمذكر كحنيفي وشريفي في النسب الى حنيف وشريف كما سيأتي ولم يعكسوا لان المؤنث حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعا لها اه فارضي ويقال مثل هذا في حذف ياء فعيلة

بعضهم

أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال في النسب الى هذه مغيلي وهبيخي ومهيمي لنقص الثقل بعدم الادغام وبالفتح وبالفصل بالمد (تنبيه) دخل في اطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه غزيلي وقد نص على ذلك جماعة وان كان سيبويه لم يمثل الا بغير المصغر ودخل فيه أيضا أيم فيقال فيه ايمي وهو مقتضى اطلاق سيبويه والنحاة وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في أيم ايمي لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق مايدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى ايم لكان حسنا (وفعلي في فعيلة التزم) أي التزم في النسبة الى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين أي كقولهم في النسبة الى حنيفة حنفي والى بجيلة بجلي والى صحيفة صحفي حذفوا تاء التأنيث أولا ثم حذفوا الياء

ثم قلبوا الكسر فتحا وأما قولهم في سليمة سلمي وفي عميرة كلب عميري وفي السليقة سليقي والسليقي الذي يتكلم باصل طبيعته معربا قال الشاعر

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب

فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الاصل المرفوض وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة ٢٢٥ (تنبيه) ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها فتقول في النسب الى فروقة وعدوة فرقي وعدوي وحجته في ذلك قول العرب في النسب الى شنوءة شنئي وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي كما يقول الجميع في فعول صحيحا كان كسلول أو معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما باتفاق الاسلولي وعدوي وانما قاس سيبويه على شنئي ولم يسمع في ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وفعلي في فعيلة حتم) أي حتم في النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء ايضا كقولهم في النسب الى جهينة جهني والى قريظة قرظي والى مزينة مزني حذفوا التاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذ من ذلك قولهم في ردينة رديني وفي خزينة خزيني وخزينة من أسماء البصرة (تنبيهان) * الاول لو سمي باسم شذت العرب في النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس * الثاني ما تقدم من انه يقال في فعيلة فعلي وفي فعيلة فعلي له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا في فعولة على رأي سيبويه (وألحقوا معل لام عريا) من التاء (من المثالين) أي فعيلة وفعيلة (بما التا أوليا) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها ان كان مكسورا فقالوا في النسب الى عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في النسب الى غنية وأمية غنوي وأموي وظاهر كلامه ان هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضا ولده

بضم الفاء فان قلت هذا مقتض لابقاء ياء فعيل وفعيل المعتلي اللام فلم حذفت قلت اجتمع مع هذا المقتضي مانع وهو اجتماع أربع ياآت كما سيأتي فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم يحذفوا في نحو طويلة وجليلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أي لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب (قوله في سليمة) يعني سليمة الأزد اما سليمة غير الازد فيقال سلي على القياس تصريح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلوك لسانه) لان الشئ في فمه علكه عيني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أي فيه (قوله وأشذ منه قولهم عبدي وجذمي) أي بضم العين والجيم في بني عبيدة وجذيمة أي بفتحهما وانما كان أشذ مما قبله قال المرادي لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقي) أي بفتح الراء وعدوي أي بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضي وعبارته اذا نسب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذفت الواو فتقول في النسب الى مرموة وقمحدوة مرمي وقمحدي فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقي وعدوي في فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفي في حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما يأتي عدوي بضم الدال وتشديد الواو (قوله شنوءة) حي من اليمن اه خالد (قوله كسلول) في القاموس وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة بن صعصعة وسلول أمهم (قوله ولم يسمع) أي سيبويه والجملة حالية (قوله في ردينة) أي في النسب الى ردينة وهي امرأة السمهري كانا يقومان الرماح (قوله شرطان) في التصريح ان عدم اعتلال العين يعني اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا في فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم المحذور يعني كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتي (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة (قوله واللام صحيحة) الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول في النسب الى طوية وحيية طووي وحيوي كما قاله الدماميني وسيأتي في الشرح (قوله وسيأتي التنبيه الخ) أي في قوله وتمموا الخ (قوله معل لام) يعني معتلها وقوله من المثالين أي من موازنهما حال من معل لام أو من ضميره في عريا (قوله في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الاخرى واوا بدليل امثلته الآتية سم (قوله وظاهر كلامه ان هذا الالحاق واجب) ولم تقلب الواو

وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كما مثل
والاثبات نحو قصيي وعديي وهو اثقل لكسرة
الدال وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه
وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال
فيه كسيي بياءين مشددتين وأجاز بعضهم
كسوي فان كانا صحيحي اللام اطرد فيهما
عدم الحذف كقولهم في عقيل وعقيل عقيلي
وعقيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم
قوله معل لام وذهب المبرد الى جواز الحذف
فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع
من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم في
ثقيف ثقفي وقولهم في سليم سلمي وفي قريم
قرمي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي
فقيم كنانة فقمي ليفرقوا بينه وبين فقيمي
في فقيم تميم وفي مليح خزاعة ملحي ليفرقوا بينه
وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح بن
الهون بن خزيمة ووافق السيرافي المبرد وقال
الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير
جدا في لغة أهل الحجاز قيل وتسوية المبرد
بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف
في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل الا في ثقيف
فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر (وتموا)
أي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين
صحيح اللام (كالطويلة) أي مما هو صحيح اللام
فقالوا طويلي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا
طولي لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك
ما بعدها وانفتاح ما قبلها وألحق بفعيلة
في ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة
فقالوا لويزي ونويري ولم يقولوا لوزي
ونوري لنبت والطويلة حي

في المنسوب هنا ألفا مع انها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى اعلالان على
الكلمة الواحدة أو لان الياء المشددة تكف الاعلال كما سيأتي في التصريف
فارضي (قوله فيهما) اى في فعيل وفعيل (قوله وهو) أي عديي اثقل من قصيي
(قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلة
ذلك انه اجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام
الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وهي الوسطى يعني تخفيفا والا فابقاؤها
لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الاخيرة فبقي كسي كأخي
فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسيي ولا يجوز أن تحذف احدى الياءين الباقيتين
لانك اذا حذفت ياء التصغير لم يجز لانها لمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة
لم يجز لما فيه من توالي اعلالين لانه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم
عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال وما كان مثل
الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف أصلا سيوطي (قوله وأجاز بعضهم
كسوي) أي بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا والخ هذا ضعيف
(قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل (قوله قريم) بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله
مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس
(قوله فقيم كنانة) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليفرقوا
الخ) هذا الفرق كنظيره الآتي حكمة بعد الوقوع لا علة والا لم يحذفوا حيث لا تعدد
وحذفوا كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من امثلة الشارح (قوله اسعد)
يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة افعل التفضيل
(قوله كالطويلة وهكذا ما كان كالجليلة) وظاهره أن مجردهما كذلك اه سم
أي لانه مما خرج بقوله معل لام (قوله أي مما هو صحيح اللام) هذا تكرار مع
قوله قريبا صحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس
ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي تصريح (قوله وألحق بفعيلة فعيلة)
هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطي من اختصاص شرط صحة
العين اذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم
لا يأتي فيه لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور ولكن ما في
الشرح هو الموافق لما في الهمع (قوله لنبت) كذا في النسخ ولم أجد في القاموس
ان لويزة أو نويرة أو لويزي أو نويري اسم لنبت والذي فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر
فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حي)

والاحتراز بتصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طووى وحيوى (وهكذا) تمموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليلة) والقليلة فقالوا جليلى وقليلى ولم يقولوا جللى وقللى كراهة ٢٢٧ اجتماع المثلين (تنبيه) ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قوولة وصرورة فيقال فيهما قوولى وصرورى لا قولى وصررى لما ذكر (وهمز ذي مد ينال في النسب * ما كان في تثنية له انتسب) أي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية فان كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك في صحراء صحراوى وان كانت أصلية سلمت تقول في قراء قرائى وان كانت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوا فتقول في كساء وعلباء كسائى وعلبائى وان شئت قلت كساوى وعلباوى وفي الاحسن منهما ماسبق وانما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو كسايين فانه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال كسايى (تنبيهات) * الاول مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية ان الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم وذكر في التسهيل فيها الوجهين وقال أجودهما التصحيح * الثاني اذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء وقباء اذا أردت البقعة ففيه وجهان القلب والابقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين صحراء وان جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء * الثالث اذا نسبت الى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشاوى ومنه قوله

لا ينفع الشاوى فيها شاته * ولا حماره ولا أداته

كذا في بعض النسخ ولم اجده في القاموس والذي فيه أن الطوية اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيهما طووى وحيوى) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حي الخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الادغام لان الادغام فيما ذكر ممتنع لان وزن الاول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة (قوله لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولى وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصررى ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وان كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو وجعل البعض التقدير لنظير ما ذكر غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى نائب فاعله مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أي يصيب نائب مفعوله (قوله قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل رديء اه همع (قوله سلمت) أي من القلب لقوتها بأصالتها (قوله في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتنسك كما في المختار (قوله وفي الاحسن منهما) ماسبق من ان القلب أولى فيما ألفه للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من اصل ككسائى وكساوى (قوله يتعين سلامتها) فتقول في النسب الى قراء قرائى (قوله الوجهين) أي التصحيح والقلب واوا (قوله اذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما في الامثلة فان سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وفي كل من حراء وقباء المد والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله اذا أردت البقعة) راجع للاخيرين فقط وأما السماء فليس فيها الا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الاخيرين في قوله وان جعلت الخ (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين (قوله اذا نسبت الى ماء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واو وفي ماء هاء لان أصله موه اه يس أي فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أي آلته (قوله

على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقى انهم قالوا لو سمى بعامل ومعمول كقائم أبواه أعرب قائم بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وأنه لو سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثانى فى اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الاول منهما كما فى الجملة والمركب المزجى وقالوا لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله وأجاز الجرمى الخ) وأجاز أبو حاتم السجستانى النسب اليهما معا فيقال تأبطى شرى كما أجازه فى المزجى والعددى كذا فى الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تأبط شرا الا ان الاول منسوب الى تأبط والثانى الى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تابطى شرى فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثانى تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تأبط شرا لا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما فى هذا حلو حامض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الاخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجرى فى النسب الى جزءى المزجى والعددى معا (قوله كنتى) سمى الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذى يعتمد على ظهور أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة الى كنت) أى الى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من افراد ما سمى به من جملة كما هو موضوع المسألة (قوله والقياس كونى) بضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادة اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصالة الى فعل بالضم وانما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلى) وتقول فى معدى كرب معدى ومعدوى لانه كقاض وينبغى أن يكون الراجح هنا الحذف كما هنالك زكريا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتى وهذان الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين الاولين من الاربعة مختلف فى شذوذهما وقياسيتهما الارجحان قياسيتهما أيضا وان ادعى ذلك شيخنا والبعض (قوله رامية هرمزية) نسبة الى رام هرمز بلدة بنواحى خورستان (قوله حكم لولا وحيثما) أى ونحوهما كلوما وأينما وقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادى (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى

فلو سمى بجاء أو شاء جرى فى النسب اليه على القياس فقيل ماءى وماوى وشاءى وشاوى (وانسب لصدر) ماسمى به من (جملة) وهو المركب الاسنادى نحو برق نحره وتابط شرا فتقول برقى وتابطى وأجاز الجرمى النسب الى العجز فتقول نحرى وشرى وشذ قولهم فى الشيخ الكبير كنتى نسبة الى كنت ومنه قوله فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * (و) انسب الى (صدر ما * ركب مزجا) نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلى والقياس كونى وحضرى وهذا الوجه مقيس اتفاقا وورا ءه اربعة أوجه * الاول أن ينسب الى عجزه نحو بكى أجازه الجرمى وحده ولا يجيزه غيره * الثانى أن ينسب اليهما معا من الاتركيبهما نحو بعلى بكى أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله تزوجتها رامية هرمزية * الثالث أن ينسب الى مجموع المركب نحو بعلبكى * الرابع أن يبنى من جزءى المركب اسم على فعلل وينسب نحو حضرمى وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما (تنبيهان) * الاول حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الاسنادى فى النسب اليهما فتقول لوى بالتخفيف وحيثى

هذا قوله الآتى وضاعف الثانى من ثنائى لان المراد بالثنائى فيه الثنائى وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب اليه هنا رباعى وضعا وصيرورته هنا ثنائيا عارضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أى مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية افراد المركب المزجى فوافق ما فى المرادى من ان العددى من المزجى (قوله فتقول خمسى) أى وان البس بالنسبة الى خمسة وخمس لانهما لا يراعون الالباس فى هذا الباب كما ستعرفه (قوله وانسب لثان الخ) شروع فى النسب الى المركب الاضافى وعبارة التسهيل مع شرحه للدماميني ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى وعمرى أو تقديرا كابى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص والافهما من القسم الاول فتقول بكرى وحفصى والا يتعرف بالثانى لا تحقيقا ولا تقديرا فعجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى ومرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس اى لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهلى ومنافى ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح اه يعنى المرادى (قوله أواب) بنقل حركة همزة أب الى الواو أى أو أم قال السيوطى فى النهجة وهل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت اذا قلنا انه كنية أولا لم أر من ذكره اه ثم رأيته بخط بعض الافاضل عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله أو ماله) أى أو مبدوءة بما ثبت له التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أى لشموله الابن والاب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى مجاراة لما مشى عليه ابن الناظم بقى انه يرد عليه ان عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية) اى والمصنف ذكر هذا بقوله اواب وقوله والثانى ان يكون الاول الخ أى والمصنف ذكر هذا بقوله اضافة مبدوءة بابن وبقوله أو ماله الخ فالمراد منهما واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الاضافى

وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجى فتقول خمسى * الثانى قوله وانسب لصدر جملة اجود من قوله فى التسهيل ويحذف لها يعنى ياء النسب عجز المركب لانه لا يقتصر فى الحذف على العجز بل يحذف ما زاد على الصدر فلو سميت بخرج اليوم زيد قلت خرجى

(و) انسب (لثان تمما اضافة مبدوءة بابن أواب * أو ماله التعريف بالثانى وجب) هذا الاخير من عطف العام على الخاص أى يجب أن يكون النسب الى الجزء الثانى من المركب الاضافى فى ثلاثة مواضع ذكر منها فى هذا البيت موضعين وسيذكر الثالث * الاول أن تكون الاضافة كنية كابى بكر وأم كلثوم والثانى أن يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكلثومى وعباسى وزبيرى

لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولانها ليست صريحة
فى المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه)
أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لان العطف خصوصا بأو يقتضى
المغايرة (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن يكون
عاما يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن او أب وصادق بأن يكون
مباينا مرادا منه جميع ماعدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو
غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو
من نظر (قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم
الغلبى المبدوء بابن الذى ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بابن لتعرف اوله بثانيه
قبل صيرورته علما بالغلبة وان كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة
فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى
مافيه (قوله قال فى شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد
شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل
(قوله وكان معرفا صدره بعجزه) يعنى قبل صيرورته علما اما بعدها فتعرف المجموع
بالعلمية (قوله وعلى هذا) أى زيادة ابن الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد
على ما فى شرح الكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون
بالمضاف هنا) أى فى المركب الاضافى الذى ينسب الى عجزه وقوله ما كان علما
أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف
بالثانى وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة
فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والاولى
أن يراد بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن ليغايره المعطوف اعنى المبدوءة
بما تعرف بالثانى المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابن والفرق بينهما ان علمية الكنية
بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى
زيد) أى بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثانى) أى
بل بما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا ان المراد تعرف الاول بالثانى
قبل العلمية كما مر وأشار البعض الى جوابه بأن المراد ليس منه فى هذا المقام لان
المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعه
ان النسب الى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب الى صدر عبد الاشهل
وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب الى الصدر فى جميع ما بدئ بعبد

(تنبيه) كان الاحسن أن يقول
اضافة من الكنى أو اشتهر
مضافها غلبة كابن عمر
لان عبارته توهم أن ماله التعريف بالثانى
قسم برأسه فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك
قال فى شرح الكافية واذا كان الذى ينسب
اليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه او كان
كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك
فى ابن الزبير زبيرى وفى ابى بكر بكرى هذا
كلامه وكذا قال الشارح الا انه زاد فى المثل
غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله
التعريف بالثانى من عطف العام على الخاص
لاندراج المصدر بابن فيه وهو تمثيل فاسد
لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا
لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد
ينسب اليه بل يجوز أن ينسب الى غلام والى
زيد ويكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد
لا الى المضاف وان أراد غلام زيد مجعولا علما
فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثانى
بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف
لبس (فيما سوى هذا) المذكور أنه ينسب فيه
الى الجزء الثانى من المركب الاضافى
(انسبن للاول) منهما نحو عبد القيس وامرئ
القيس وهما قبيلتان

فيه لبس فالصواب عندى اسقاط التمثيل بعبد القيس كما فى كثير من النسخ ونصها كامرئ القيس فتقول امرئى ومرئى وهذا مالم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئى) قال المصرح والفارضى بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فانى لم اقف عليه اهـ لكن وجد فى بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه

ويسقط منهما المرئى لقوا * كماء العنب فى الدبة الحواء بضمير التثنية فى منهما وضبط لقوا كقرو وسكون نون العنب وتخفيف باء الدبة وواو الحواء وفى كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه فى القولة قبله (قوله ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال فى القاموس حجر بالضم وبضمتين والد امرئ القيس وجده (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغى بل يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر * وهم صلبوا العبدى وذلك لانهم لم يجتنبوه فى النسب الى مصطفى ومصطفين والى ضارب وضاربين والى مسجد ومساجد والى زيدين وزيدين والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين وفى المقرب مثل ما قال الناظم وفى كلام ابن الخباز ما يخالفه كذا فى يس (قوله ولم يقولوا عبدى) أى للالباس وفيه ان هذا اجمال لا الباس وقد يقال القصد بالنسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضا الا ان محل عدم كون الاجمال عيبا اذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلل) أى منحوتا من الكلمتين وقوله كما شذ ذلك أى بناء فعلل فى المركب المزجى أى فى النسب اليه حيث قالوا حضرمى فى النسب الى حضرموت (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع النحت فى النسب وقع فى الفعل ومعنى تعبشم انتسب الى عبد شمس وقوله تقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما عبشمس بسكون الباء وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى فخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عبء شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الاعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسألة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وباخ أختا الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز (قوله فى جمعى التصحيح) أى جمع التصحيح لمذكر وجمع التصحيح لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به

تقول امرئى وعبدى وان شئت قلت مرئى قال ذو الرمة ويسقط منها المرئى لقوا كماء العنب فى الدبة الحواء وهذا (مالم يخف) بالنسب الى الاول (لبس) فان خيف لبس نسب الى الثانى (كعبد الأشهل) وعبد مناف حيث قالوا فيهما أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى (تنبيه) شذ بناء فعلل من جزأى الاضافى منسوبا اليه كما شذ ذلك فى المركب المزجى والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم وتقعيس وأما عبشمس ابن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء اصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابى اصله عبء شمس والعبء والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام (منه حذف * جوازا ان لم يك رده) أى اللام (ألف فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه * وحق مجبور) برد لامه اليه (بهذى) المواضع الثلاثة أى فيها (توفيه) بردها اليه فى النسب اليه ويحتمل أن يكون هذى اشارة الى اللام أى حق المجبور بهذى اللام أى بردها اليه فى المواضع المذكورة التوفية بردها اليه فى النسب

اعلم أنه اذا نسب الى الثلاثى المحذوف منه شئ فلا يخلو اما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام فان كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى وان كان محذوف اللام فاما أن يجبر فى تثنية أو جمع تصحيح أولا فان جبر كما فى أب وأخ فانهما يجبران فى التثنية وكعضة وسنة فانهما يجبران فى الجمع بالالف والتاء وجب جبره فى النسب فتقول أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعضوات وسنوات أو عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الامران نحو حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشفى وثبى بالحذف وحرحى وغدوى وشفهى وثبوى بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء (تنبيهات) * الاول لا يظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر فى التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالالف والتاء * الثانى اطلاق قوله جوازا ان لم يك رده ألف وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما ذكره فى الكافية والتسهيل وان لم يجبر فى التثنية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى ذووى اتفاقا لان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح * الثالث اذا نسب الى يد ودم جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان

مذ كور اصريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله فى جمعى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به محذوفا للعلم به من قوله برد اللام (قوله فسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشية ما الفا عدم الخ وفى شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحرحى وغدوى) بفتح الراء فى الاول والدال المهملة فى الثانى عند سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء قلنا ان لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتكون الياء قلبت ألفا ثم الالف واوا أو لامها واوا وهو ظاهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضح ومن قال ان لامها واو قال اذا رد شفوى (قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر) أى لاغناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما رد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى أنها ردت فيه ثم حذفت للاعلال (قوله احترازا) علة لقوله مقيد (قوله شاهى) برد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كذا فى الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما تقلب الواو والياء ألفا للحركة الاصلية (قوله وعلى اصل الاخفش) هو تسكين ما اصله السكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كما فى التصريح فترد الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله ذووى) أى برد اللام وفتح العين والفاء لان اصلهما الفتح كما تقدم بسطه فى باب الاعراب فقلبت اللام ألفا ونسب اليه كما نسب الى فتى قاله الدمامينى (قوله جاز الوجهان) فتقول يدى ويدوى سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد اللام فى التثنية قال الفارضى هكذا أطلقوا والوجه أن يداود ما يلزمان الالف مطلقا فى لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على هذه اللغة كما تقول فى فتى فتيان اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فعد الشارح دما فيما سيأتى فيما أصله السكون سبق قلم اه ويبطله قول التصريح ما نصه واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردى وأما شفة فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل

دميان

(قوله كتاء بنت وأخت) أى فى العوضية عن اللام المحذوفة وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه انه يلزم اجتماع علامتى تأنيث الا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع ان الالف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سيبويه ينبنى ما سبق من ان سيبويه يقول فى النسب الى كلتا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى ان التاء زائدة) أى لا عوض عن اصل هو اللام (قوله والمشهور فى النقل الخ) مغاير لما سبق انه ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا موجودة اصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض (قوله التى هى لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا فى التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء فى النصب والجر فارضى (قوله فالذى ينبغى الخ) فيه انه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوى وكلتاوى أيضا الا أن يقال الحصر اضافى بالنسبة الى منع كلوى (قوله ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل انه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أى العوضية (قوله فرقا يذكر فى موضعه) حاصل هذا الفرق الآتى ان العوض يكون فى غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وياء سفيريج بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ما يأتى الا انه لا يناسب هنا لان التاء فى كلتا فى موضع الواو سواء قلنا انها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا (قوله كلا ولاءى) تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا الخ) اعلم انه قد تقرر أن الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على اقل اوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة فان كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معا للاضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدى الى سقوط حرف العلة لالتقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض فى كلامهم وان جعلت علما للفظ

وظاهر مذهب سيبويه ان تاء كلتا كتاء بنت وأخت وان الالف للتأنيث وعلى هذا ينبنى ما سبق وذهب الجرمى الى ان التاء زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلتوى والمشهور فى النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب فى شرح المفصل عن سيبويه أن التاء فى كلتا بدل من الواو التى هى لام الكلمة ووزنها فعلى أبدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذى ينبغى أن يقال فى النسب اليه كلتى وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه لان ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح والا لزم أن يقال فى ماء محذوف اللام والذى يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه ان لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمتنع أن يقال هى بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين فى تاء بنت وأخت انها بدل من لام الكلمة وأما ان أريد البدل الاصطلاحى فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر فى موضعه * الثانى النسب الى ابنة ابنى وبنوى كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت انتهى (وضاعف

الثانى من ثناءى * ثانيه ذو لين كلا ولاءى) اذا نسب الى الثناءى وضعا فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول فى كم كمى وكمى

وان كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله ان كان ياء أو واوا فتقول فى كى ولو كيوى ولووى لان كى لما ضعف صار مثل حى ولو لما ضعف صار مثل دو وان كان ألفا ضوعفت وأبدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لائى وان شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت لاوى

(وان يكن كشية) معتل اللام (ما الفا عدم * جبره) برد فائه اليه (وفتح عينه التزم) عند سيبويه فتقول على مذهبه فى شية ودية وشوى وودوى لانه لا يرد العين الى اصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور والاخفش يرد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشيى ووديى فان كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول فى النسب الى عدة عدى والى صفة صفى (تنبيه) بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك فى سه ومذ مسمى بهما سهى ومذى وأصلهما سته ومنذ كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى اذا سمى بها ونسب اليها فانه يقال ربى برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى مسمى بهما جبر فتقول فيهما المرئى

أو لغيره ولم يقصد اعرابها فيهما فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر اذ الثنائى الذى جعل علما للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ فى النسب اليه التضعيف والثنائى الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ فى النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثانى المجعول علما للفظ بما اذا كان حرف علة ففى المسألة خلاف فتأمل (قوله ولووى) عبارة المرادى والتوضيح والدمامينى على التسهيل لوى كما يقال فى النسبة الى دو وجو دوى وجوى ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كيوى لعدم اجتماعهما كحيوى وانما لم يدغم طووى لانه نسبة الى طى وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف ونحو حى فتح ثانيه يجب والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الاصل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو الفلاة كما فى القاموس (قوله فقلت لاوى) لان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا قال فى التصريح نقلا عن ابن الخباز وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فيقول لائى لا غير ولا يجوز عنده لاوى الا على قول بعضهم قراوى (قوله كشية) هى كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثان ليكن بين به وجه الشبه ولو قال فى اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقا) أى سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أى بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور (قوله وشيى ووديى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أى لقلته جدا فى كلام العرب شاطبى (قوله وحكمه انه ان كانت الخ) أى فهو على حد محذوف الفاء (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر (قوله بحذف الباء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى واصلهما المرئى ويرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين (قوله فتقول فيهما المرئى) أى برد

دميان قيل دموان كما فى التسهيل (قوله وتحذف الهمزه) أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول فى ابن واسم الخ) وتقول فى ابنم ابنمى وابنى وبنوى همع (قوله وسموى) بكسر السين وضمها وأما الميم فمفتوحة على رأى سيبويه ساكنة على رأى الاخفش كما ستعرفه من التنبيه الخامس (قوله ان المجبور) أى برد اللام بقرينة الامثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض ارباب الحواشى تبعا للدمامينى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان اصله السكون بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفا فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فانك اذا نسبت اليها قلت ربى بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه ان رب المخففة محذوفة العين كما سيصرح به الشارح فجبرها عند النسب اليها برد عينها لا برد لامها والكلام فى المجبور برد لامه فتنبه (قوله ودم) صريح فى انه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا للسم بأن دما ليس أصله السكون فافهم (قوله يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت اه تصريح (قوله ألحق) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى الحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع ان جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أخوى وبنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أى لانها وان أشعرت بالتأنيث اشبهت تاء جبت وبحث فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها مجرورة فكأنها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه انهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر انما ينهض اذا قلنا بضرر اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره ان هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لان اصله كالهن هنو وأما منت فأصلها من فهى ثنائية وضعا (قوله وهو لا يقول به) بل يقول فى النسب الى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب الى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الثنائى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد (قوله فى الوصل خاصة) أى وتبدل هاء فى الوقف

* الرابع اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الثانى * الاول وابنى واسمى واستى على الثانى * الخامس مذهب سيبويه واكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وان كان أصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول فى يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدى ودمى وغدوى وحرحى بالسكون لانه اصل العين فى هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى غد غدوى وحكى بعضهم عن الاخفش انه رجع الى مذهب سيبويه انتهى (وبأخ اختا وبابن بنتا * ألحق ويونس أبى حذف التا) أى اختلف فى النسب الى بنت وأخت فقال سيبويه كالنسب الى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول أخوى وبنوى كما يقال فى المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول اختى وبنتى وألزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا يقول به وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة

فلست بلازمة اه تصريح وظاهر سكونه على النون عند ابدال التاء هاء في الوقف بقاؤها على السكون كما في الوصل فتأمل (قوله في الوقف خاصة) أي على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى في الوقف على منت ابدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقل لمن قال أتت بنت منه أي واما في الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية (قوله كالنسب الى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوي لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني مانصه والنسب الى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب الى مذكراتها فتقول في أخت أخوي وفي بنت بنوي كما تقول ذلك في النسب الى أخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض ثنويا نسبة الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مذكراتها ان لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به اصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول ثنوي) ماذكره من الخلاف في النسب الى ثنتان انما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية اما بعدها على لغة اجرائه مجرى حمدان في لزوم الالف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان في لزوم الالف والصرف فينبغي أن يقال فيه قولا واحدا ثنتاني كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكلوي) مقتضى صنيعه ان هذه الواو هي لام كلتا المحذوفة منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لي توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجبور وهي في كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ ككلوى بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر (قوله وهو حذف التاء) أي مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ماقبلها على السكون) أي ان لم تقتض القواعد تحريكه كما في النسب الى كيت وذيت كما سيبينه وقد اشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كيوي وذيوي) أي لانك اذا حذفت التاء لاشعارها بالتأنيث ثم رددت اللام اعني الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحي وانما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع اربع يا آت مع الكسرة (قوله لما فيهما من الاشعار بالتأنيث) أي وتاء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما في التصريح

وفي منت في الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت ... [illegible] وثنتان وكلتا وذيت وكيت ... [illegible] عند سيبويه كالنسب الى مذكراتها فتقول ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي ... [illegible] يونس تقول ثنتي وكلتي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم أو كلتي ... على مذهب يونس كالنسب الى كلتا على مذهب ... في النسب الى حبلى وكلتوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى ... وذهب الاخفش في أخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ماقبلها على سكونه وماقبل الساكن على حركته فتقول أخوي وبنوي وكلوي وثنوي وقياس مذهبه في كيت وذيت اذا رد المحذوف أن ينسب اليهما كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذيوي (تنبيهان) * الاول قد اتضح مما سبق ان أختا وبنتا حذفت لامهما الا ان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسب على مذهب سيبويه لما فيهما من الاشعار بالتأنيث وان لم تكن متمحضة للتأنيث

قوله

والبرقىّ بردّ المحذوف وفى فتح العين وسكونها
المذهبان (والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم
يشابه واحدا بالوضع) الواحد مفعول باذكر
وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر

المحذوف واعترضه الدمامينى بانه لا وجه لردّ العين اذ ينبغى جعل المرى كالشجى
فيكون النسب اليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واوا فيقال
مروى لا يقال قاسوه على دية وشية لانا نقول هذا قياس مع الفارق لانّ دية
وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثها لين فلا حاجة لردّ الهمزة
وان سلمنا ردّها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لانه حينئذ كالقاضى وهو
يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب ردّ العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن
قلده وكانه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب
ردّ المحذوف وهذا كما قال فى لم يع بوجوب هاء السكت اه ويمكن أيضا ان يقال
الاقتصار على المرى بحذف الياء لرجحانه على المروى بقلبها واوا لا لتعينه ومثل
ماذكر يجرى فى برى أيضا فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب اليه بقلب ألفه
واوا بلا ردّ الهمزة (قوله والبرئى) أى بفتحتين على الباء والراء وردّ العين
على قول سيبويه من ابقاء الحركة بعد ردّ المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد برأى
بوزن جمزى فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول
أبى الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الرد برأى بسكون الراء وحذف
الالف أو برأوى بسكون الراء وقلب الالف واوا كما تقول ملهى وملهوى كذا
فى التصريح (قوله وفى فتح العين وسكونها) لا يخفى ان عين المرئى والبرئى
الهمزة وهى لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا وانما الوجهان فى فاء
الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل العين كما فى التصريح وغيره
الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا لتوسطها كالعين (قوله المذهبان)
أى مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذكر الخ) قال أبو
حيان بشرط أن لا يكون ردّ الجمع الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى
لفظ الجمع كاعرابى اذ لو قيل فيه عربى ردّا الى المفرد لتبادر الاعم والقصد الاخص
لاختصاص الاعراب بسكان البوادى وعموم العرب اه همع وتمثيله مبنى
على أحد القولين أن الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبى وتبعه
أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اه
وفيه أنه لا حاجة الى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية
أحذف للنسب الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب اليه على لفظه
كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى قال الدمامينى ولا يعلم ما المنسوب اليه منه
أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التانيث لا بد من سقوطها البتة (قوله

بالوضع) متعلق بيشابه والباء بمعنى فى (قوله له واحد قياسى) أى بحسب الآن ليخرج ماله واحد قياسى بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به واحدا والغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم (قوله فرضى) لان واحد الفرائض فريضة ومرّ أن النسب الى فعيلة فعلى (قوله وقلنسى) نسبة الى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الافاضل أن الفرائض من قبيل العلم كانمار وكلاب الآتيين بل قال فى الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أولا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه والاكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل واعراب وقيل أن اعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد شاذ) فى نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ اليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر (قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى انه كالاول الخ) يتبادر منه ان أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أى النسب الى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كذا كير ومحاسن اه (قوله فى المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كاعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف فى العمدة اه فارضى (قوله وقد يحتمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمى به أو غلب سم (قوله والثالث ما سمى به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بانه جمع بحسب الاصل ومشابه الآن للواحد اصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وانمار) اسمان لقبيلتين ومداين اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مرّ أخو تميم بن مرّ (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدمامينى بانه قد نقل غير واحد من اهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشئ آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على ان الفرهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرّح أيضا بان فى الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحى من يحمد وهو

يعنى انك اذا نسبت الى جمع له واحد
قياسى وهو معنى قوله ان لم يشابه واحدا
بالوضع جئ بواحده وانسب اليه فتقول
فى النسب الى فرائض وكتب وقلانس
فرضى وكتابى وقلنسى وقول الناس
فرائضى وكتبى وقلانسى خطأ فان شابه
الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه وشمل
ذلك أربعة اقسام * الاول ما لا واحد له
كعباديد فتقول فيه عباديدى لان عباديد
بسبب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط
مما لا واحد له والثانى ما له واحد شاذ كملامح
فان واحده لمحة وفى هذا القسم خلاف
ذهب أبو زيد الى انه كالاول ينسب الى لفظه
فتقول ملامحى وحكى أن العرب قالت فى
المحاسن محاسنى وغيره ينسب الى واحده وان
كان شاذا فيقول فى النسب الى ملامح لمحى
وعلى ذلك مشى الناظم فى بقية كتبه وعبارته
فى التسهيل وذو الواحد الشاذ كذى
الواحد القياسى لا كالمهمل الواحد خلافا
لابى زيد وقد يحتمله كلامه هنا والثالث ما سمى به
من الجموع نحو كلاب وانمار ومداين ومعافر
فتقول فيه كلابى وانمارى ومداينى ومعافرى
وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا امن
اللبس ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من
اسد قالوا فيه الفراهيدى بالنسب الى لفظه
والفرهودى بالنسب الى واحده لامن اللبس
لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود

بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب انه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب ان الرباب صار علما بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا اطلق لا ينصرف الا اليهم فينبغي ان حاصل الجواب ان الرباب لما لم يصر علما للواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما مما هو باق على جمعيته فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانبار فهلا قالوا ربابى كما قالوا انصارى وانبارى تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما فى الصحاح (قوله ربى) بضم الراء كما فى الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم فى شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكمة اعادته اه قال البعض أعاده هنا تمهيدا لقوله واذا نسب اليها اعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب الى ما سمى به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى تمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات باتباع عينهما الفائهما باقيين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو علمين قيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا فى الهمع (قوله قيل تمرى الخ) أى بسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لان النسب الى الجمع يرده الى واحده قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغي ان الحكم كذلك اذا نسب اليها اعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهى أو سنوى الخ) هذا اذا اعربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لانه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لانه لا يتصرف فى العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة اليها اعلاما والنسبة اليها جموعا وقد علم تقييد ما ذكره فى صورة العلمية بغير لغة الحكاية وان صورة العلمية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدا خبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير فى أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من المبتدا والمعية فى الحكم وفى نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل فى النسب العلاج وقبول تاء التأنيث فى الاول دون الثانى نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله غالبا) سيأتى محترزه

وانما قالوا فى النسب الى الرباب ربى لان الرباب ليس باسم لواحد وانما الرباب ضبة وعكل وتيم وثور وعدى والربة الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب والرابع ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الانصار انصارى وفى الانبار وهم قبائل من بنى سعد بن عبد مناة بن تميم انبارى (تنبيه) اذا نسب الى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل تمرى وأرضى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامه واذا نسب اليها اعلاما التزم فتح العين فى الاولين وكسر الفاء فى الثالث

(ومع فاعل وفعال فعل * فى نسب أغنى عن اليا فقبل) أى يستغنى عن ياء النسب غالبا بصوغ فاعل مقصودا به صاحب الشئ كقوله

وغررتنى وزعمت انك لابن فى الصيف تامر

قال سيبويه أى صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

واقعد فانك انت الطاعم الكاسى

وقوله

كلينى لهم يا أميمة ناصب

أى ذى نصب وبصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم بزاز وعطار وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائك فى معنى حواك لانه من الحرف ومن العكس قوله

وليس بذى رمح فيطعننى به
وليس بذى سيف وليس بنبال

أى وليس بذى نبل قال المصنف وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك قالوا البياع العطر وليباع البتوت وهى الاكسية عطار وعطرى وبتات وبتى وبصوغ فعل مقصودا به صاحب كذا كقولهم رجل طعم ولبس وعمل بمعنى ذى طعام وذى لباس وذى عمل انشد سيبويه

ولست بليلى ولكنى نهر

أراد ولكنى نهارى أى عامل بالنهار (تنبيهات) * الاول قد يستغنى عن ياء النسب أيضا بمفعال كقولهم امرأة معطار أى ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير أى ذات حضر وهو الجرى * الثانى هذه الابنية غير مقيسة وان كان بعضها كثيرا هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا انتهى

أى فى قوله وقد يؤتى بياء النسب فى بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب لبن وتمر) أى عنده لبن وتمر وليس المراد انه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من بمعنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كانا اسمى فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان ارجع الضمير فى منه الى طاعم كاس فى قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بينه ظاهرا وكان قوله وقوله كلينى الخ بالجر عطفا على مجرور الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشئ لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كلينى الخ بالرفع عطفا على قوله فى قوله ومنه قوله الخ (قوله كلينى لهم يا أميمة ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت فى النداء (قوله أى ذى نصب) أى يتسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان الهم متعب لا تاعب (قوله بزاز) بزايين كما فى اكثر النسخ أى بياع البز وهو القماش (قوله قولهم حائك) مثله صائغ فى معنى صواغ قال الدمامينى أى ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمى فاعل من صاغ وحاك الى النسب (قوله فيطعننى) بضم العين وبالنصب فى جواب النفى فى المختار ان الطعن فى السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع فى الكل (قوله اى وليس بذى نبل) أى وليس المراد انه ليس بصانع نبل بدليل ماقبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أى فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفى عليها بثبوت اصل الظلم مع ان الله تعالى منزه عن ذلك وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجئ فى مقابلته بالكثرة (قوله فى بعض ذلك) أى فى بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله لبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهارى أى عامل بالنهار) تفسير نهر بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهار أى ذو عمل بالنهار (قوله كقولهم امرأة معطار) أى ذات عطر هذا لا ينافى انهم يقولون أيضا امرأة معطار أى كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدمامينى بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطير كثيرته وكذلك معطار اه وقد ذكر فى الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أى ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله وان كان بعضها كثيرا) فيه اشارة الى ما صرح به سابقا من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقيس هذا) اى نحو دقاق وفكاه

وبرار

وبزار وشعار على ما سمع كعطار وبزاز (قوله مقترا) حال من الهاء فى اسلفته واقتصر بصيغة الماضى المبنى للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذى ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر فى اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف وعلى هذا فغيرا اما مبتدا خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزوم أى اقصد غير الخ مثلا (قوله وبعضه اشذ من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزى اشذ من بصرى بالكسر لان التغيير بالحرف اقوى من التغيير بالحركة ونحو رقبانى اشذ منهما لان التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح افصح وسمع فى المنسوب اليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة اليها بالنسبة الى بصرى الشام كما قيل وان كان المتجه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب كما مر اذا علمت ذلك علمت انه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر والبصرى بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلا وأفصحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر فتدبر (قوله جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد (قوله جلولى وحرورى) أى وكان القياس جلولاوى وحروراوى بابدال همزة المد واوا (قوله بحرانى) لك أن تقول لم لا يكون بحرانى على لغة من جعل المثنى المسمى به جاريا مجرى سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبى سلول) اعلم ان اسم أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى ينبغى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح ابن أبى رأس المنافقين (قوله والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله شآم الخ) الاصل شامى ويمنى وتهامى بكسر التاء فحذفوا احدى ياءى النسب وعوضوا منها فى الاولين الالف وفى الاخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى حذف احدهما وحينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شآمى ويمانى بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض قال الدمامينى نقلا عن المرادى ولا يجىء ذلك الا فى الشعر (قوله وكلها مفتوحة الاول) لا حاجة الى بيان فتح أول شآم ويمان اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب (قوله كما قالوا راوية ونسابة) أى بتاء زائدة لاصل المبالغة فى الاول وتأكيدها

(وغيرما أسلفته مقترا * على الذى ينقل منه اقتصرا) يعنى ان ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه اشذ من بعض فمن ذلك قولهم فى النسب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزى والى الرى رازى والى خراسان خرسى وخراسى والى جلولاء وحروراء موضعين جلولى وحرورى والى البحرين بحرانى والى امية اموى بفتح الهمزة والى السهل سهلى بضم السين والى الحبلى وهم حى من الانصار منهم عبد الله بن أبى ابن سلول المنافق وسمى ابوهم الحبلى لعظم بطنه حبلى بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقبانى وشعرانى وجمانى ولحيانى للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية وقولهم فى النسب الى الشام واليمن وتهامة رجل شآم ويمان وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك ألفاظ فى أثناء الباب (خاتمة) ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجى وترك وتركى بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة وللمبالغة فقالوا فى أحمر وأشقر أحمرى وأشقرى كما قالوا راوية ونسابة

في الثاني (قوله وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة الى آخره (قوله وبرني) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردي بالفتح أي بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال قال في القاموس عقب ذكره أن البردي بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف ما نصه وبالضم تمر جيد اه وظاهره أن ياء البردي بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم ما في كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيده مقابلتها للازمة وسيأتي التعبير به في كلام الدماميني (قوله أطربا) أي اطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنسري نسبة الى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في القاموس وقال في المغني وأنت شيخ كبير (قوله دواري) قال الدماميني يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن

* (الوقف) *

(قوله تنوينا اثر فتح) بنقل حركة الهمزة الى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال في التصريح وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين في الالف يقارب الغنة في التنوين ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء في أنفسهما واذا اجتمعا مع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله وقفا) أي لاجل الوقف أو واقفا أو في الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لانه قد لا يكون بعدها شئ (قوله والمراد هنا الاختياري) بالتحتية أي لا الاضطراري ولا الاختباري بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته فاختياري بالتحتية وان لم يقصد أصلا بل قطع النفس عنده فاضطراري وان قصد لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم وفيم وبم أولا فاختباري (قوله وهو) أي الاختياري المراد هنا غير الذي يكون استثباتا الخ أي لا مطلق الاختياري فالاستثباتي هو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو ومنا ومني لمن قال جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءني قوم ورأيت قوما ومررت بقوم والانكاري هو الواقع في السؤال المقصود به انكار خبر المخبر أو انكار كون

الامر

وزائدة زيادة لازمة نحو كرسي وبرني وهو ضرب من أجود التمر ونحو بردي بالفتح وهو نبت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغرفة وظلمة وزائدة زيادة عارضة كقولهم أطربا وأنت قنسري * والدهر بالانسان دواري أي دوار ومنه قول الصلتان
أنا الصلتاني الذي قد علمتم * اذا ما تحكم فهو بالحكم صادع

والله أعلم

* (الوقف) *

(تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استثباتا وانكارا وتذكارا وترنما

الامر على خلاف ماذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءني زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا او أزيدنيه بكسرهما لمن قال مررت بزيد وان لم تكن منونة اتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاءني عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام والتذكرى هو المقصود به تذكر باقي اللفظ فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولو وفى الداري ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها والترنمى كالوقف في قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن بالتنوين المسمى تنوين الترنم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضى اذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار افراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أي ليجرى الباب مجرى واحدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي اشعارهم كثيرا الوقف على المنصوب المنون بالالف فكان الذى اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا الا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ماهنا فلا ينافي دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الآتى أو قف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنوينا اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت واخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث سيوطى سم (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه في الوقف الذى هو موطن تخفيف (قوله يجريها مجرى المحذوف) أي يجرى الكلمة التى فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث في ابدال التنوين ألفا نصبا وفي بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا في المرادى أي مجرى باقى الحروف في ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعراب فعلى انها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الالف المحذوفة

وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة أشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة في الحسن والمحل وستأتى مفصلة واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات * الاولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بابدال تنوينه ألفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد * الثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الاخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة * والثالثة أن يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد (تنبيهات) * الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو إيهًا وويهًا فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور * الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا واكثر اهل هذه اللغة يسكنها لاغير * الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب

الاول انه ابدل من التنوين فى الاحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب أبى الحسن والفراء
والمازنى وهو المفهوم من كلام الناظم هنا
لانه تنوين بعد فتحة والثانى أنها الالف
المنقلبة فى الاحوال الثلاث وان التنوين
حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى
عن أبى عمرو والكساى والكوفيين واليه
ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن
الباذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب
المصنف فى الكافية قال فى شرحها ويقوى
هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا
والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح
لذلك ثم قال ولا خلاف فى المقصور غير المنون
ان لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل وان ألفه
لا تحذف الا فى ضرورة كقول الراجز
وهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل
اراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بها رويا
قول الراجز انك يا ابن جعفر نعم الفتى
الى قوله ورب طيف طرق الحى سرى
والثالث اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب
بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام
الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل
أكثرهم قيل وهو مذهب معظم النحويين
واليه ذهب أبو على فى غير التذكرة وذهب
فى التذكرة الى موافقة المازنى (واحذف
لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى
الاضمار) يعنى اذا وقف على هاء الضمير فان
كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها
ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف
الواو والياء وان كانت مفتوحة نحو رأيتها
وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله
فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر
وانما يكون ذلك آخر الابيات

لالتقاء الساكنين وعلى انها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة
لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله ووقفا) كان ينبغى حذف العاطف
ليكون معمولا لاستصحب اذ المعنى واستصحب فى الوقف حذفها فى الوصل (قوله
ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الالف فى الامام بالياء اسقاطى (قوله
بامالة الالف وقفا) كسدى بالامالة فى قراءة حمزة والكسائى (قوله غير صالح
لذلك) أى للمذكور من الامالة والروى (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كما فى
شواهد العينى قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم
السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على
التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير منون والكلام فى المنون وانما ذكر
الشطر الاول دفعا لتوهم ان الروى الراء ولا حاجة الى ما تكلفه البعض (قوله
اعتباره بالصحيح) أى قياسه عليه (قوله واحذف) أى وجوبا وقوله لوقف
ايضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله فى سوى اضطرار أى وأما فى
الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الاثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول
المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح
وقوله فى الاضمار فى بمعنى من البيانية لغير مشوبة بتبعيض والاضمار بمعنى المضمر
هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أى وكان ما قبلها
متحركا ليخرج ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه
يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه
ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى شاطبى (قوله
حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة
فلا يجوز حذف واو هو وياء هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما
بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله
وانما يكون ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الابيات انما خصه
باخر الابيات لانه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الاشطار الاول فليس معدا للوقف
وان كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الابيات عند المبرد ومن تبعه كما اسلفته
فى عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى انه
لا يكون فى آخر المصراع الاول مع انه قد يكون فيه كقوله
ومهمه مغبرة ارجاؤه * كأن لون ارضه سماؤه * على انه يجوز أن يكون
ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون ارجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول

(قوله يريدبها) أى بحذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل قوله اختيارا الخ) لااشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوع فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال انه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الاول يس (قوله اختلف) اى فى غير القرآن اما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة ان) أى الناصبة للمضارع (قوله اشتهى ان أكوى الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالالف كما تقدم اه ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل ان ولن الخ) صريح فى انها حرف وهو الصحيح قال المصرح وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف اه أى ووجه كتابتها بها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء هو العكس لانها عند الغائها تلتبس باذا الشرطية وعند اعمالها لا تلتبس بها فافهم (قوله وينبغى أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان المبرد من اهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزى الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور فالذى ينبغى ان القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر نعم هو لا يتجه الا ان وقف قائله بالالف ان اهملت وبالنون ان اعملت فليراجع وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما سيشير اليه الشارح والا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل

وذكر فى التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ماقبله اختيارا كقول بعض طى والكرامة ذات أكرمكم الله به يريدبها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (وأشبهت اذا

منونا نصب * فالفا فى الوقف نونها قلب)

اختلف فى الوقف على اذن فذهب الجمهور الى انه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى انه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة أن ونقل عن المازنى والمبرد واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها انها تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت فى المصحف والثانى أنها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد اشتهى ان اكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين فى الحروف والثالث التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون

(وحذف يا المنقوص ذى التنوين

ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما) أى اذا وقف على المنقوص المنوّن فان كان منصوبا ابدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هـذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه بردّ الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى وما لهم من دونه من والى وما عند الله باقى ومحل ماذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله وفى نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى وأمّا غير المنوّن فقد أشار اليـه بقوله (وغـير ذى التنوين بالعكس) أى المنقوص غير المنوّن بالعكس من المنوّن فاثبات الياء فيه أولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غـير ذى التنوين اربعة أشياء الاوّل المقرون بأل وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضى فيوقف عليـه باثبات الياء وجها واحدا وان كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر فالمختار جاء القاضى ومررت بالقاضى بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض فالخليـل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لانّ النداء محل حذف ولذلك دخل فيـه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليـل لانّ الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينـه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدّم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنوّن قالوا الانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه -

وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعو سكنا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى ويبنى ويدعو بقيا بحالهما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على والليل اذا يسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت همع باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ما قبلها وأفهم تقييد الاولوية بعدم النصب انه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا تنوينا اثر فتح اجعل ألفا وقفا لانّ هذا منه (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) هـذا مذهب سيبويه والمتأخرين لانّ الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولانّ الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مر الخ (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لانّ الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتى بأن المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنوّن كالرجل فى اسكان آخره للوقف (قوله وجها واحدا) قال المرادى وينبغى لمن قدر فتحة الياء فى النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أى فى المتن من جواز الامرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضى الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التناد لانّ الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوّز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالخليل يختار فيه الاثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لانّ الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازه النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أى حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه فى القسم الاوّل أن يقول وهو ان كان منصوبا نحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعا وجرّا ففى الهمع أن الاثبات والحذف جائزان وأن الافصح الاثبات (قوله باثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدّم فى المنصوب أى المقرون بأل نحو رأيت القاضى (قوله قالوا الانه لما زالت الاضافة الخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للاضافة اذا وقف عليـه ردّت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت عليـه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القرّاء عـلى قوله تعالى غير محلى

الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفى هـذا نظر مرادى (قوله عاد اليه ماذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لايكون داخلا فى قوله وغير ذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذف يا المنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ماذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق الى الفهم انه غير مراد اﻫ أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل فى النصب ألفا (قوله فجاز فيه ماجاز فى المنوّن) أى مع رجحان الحذف كالمنوّن (قوله معترض من وجهين) قدعرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الاول بمنع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الاولى غاية مافيه انه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالعكس كما مرّ بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه ان كون عبارته شاملة للانواع الاربعة مع ان حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة رفعا وجرا وليس حكمها واحدا ثانيهما الخ (قوله فأعل اعلال قاض) أى حذفت ياؤه لالتقائها ساكنة مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك اجحاف بالكلمة) فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت لايمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين مع ان فى ابقاء التنوين وصلا جبرا للكلمة بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم ردّ يائه وقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينوّن فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنوّن حتى يرد على تمثيله بيف عليها اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنوّن على انا لو سلمنا ان الكلام فى المنقوص المنوّن فلا نسلم ان نحو يف علما غير منوّن بل هو وان كان ممنوعا من الصرف منوّن تنوين عوض كما يفيده قول الناظم فيما سبق

وما يكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى فاعرفه (قوله وغيرها التأنيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير الخ اﻫ مرادى ودخل فى الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فيتعين فيها الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بكم وبهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على ان لا روم ولا اشمام فيها كهاء التأنيث قال زكريا وفى معنى ميم الجمع الضمير المذكر اذا

عاد اليه ماذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ماجاز فى المنوّن فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين أحدهما ان عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة وليس حكمها واحدا والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك فى الكافية

(وفى * نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى) يعنى اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من أرأى يرئى أصله مرئى على وزن مفعل فأعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا وقف عليه لزم ردّ الياء والا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك اجحاف بالكلمة ومثله فى ذلك محذوف الفاء كيف علما فتقول هذا مرى ويفى ومررت بمرى ويفى (وغيرها التأنيث

من محرّك * سكنه أوقف رائم التحرّك)
في الوقف على المتحرّك خمسة اوجه الاسكان
والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل
منها حد وعلامة فالاسكان عدم
الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهي
الخاء من خف أوخفيف والاشمام ضم
الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم
والغرض به للاشارة للحركة من غير صوت
الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف
وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا. والروم
وهو أن تأتي بالحركة مع اضعاف صوتها
والغرض به هو الغرض بالاشمام الا انه أتم
في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى
والبصير والاشمام لا يدركه الا البصير ولذلك
جعلت علامته في الخط أتم وهو خط قدام
الحرف هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف
الذي يوقف عليه والغرض به الاعلام بأن هذا
الحرف متحرّك في الاصل والحرف المزيد
للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم
وعلامته ش فوق الحرف وهي الشين من
شديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن
قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب
أو الفرار من التقاء الساكنين وعلامته
عدم العلامة

ضم ما قبله أو كسر أو كان واوا أو ياء نحو يضربه وبه وضربوه وفيه (قوله من محرّك) أي من حرف موقوف عليه محرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لان ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل في اقتربت الساعة وذال يومئذ كما في شرح العمدة (قوله رائم التحرّك) أي آتيا في التحرك بالروم (قوله في الوقف على المتحرّك) أي جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنوّن عند من يبدل تنوينه ألفا اذ هو لا يأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل يأتي كذا في الهمع وغيره (قوله وعلامة) أي وجودية أو عدمية فلا يرد قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطفت أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خاء الخ) وقال الموضح انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اهـ والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مرّ من ان الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دماميني (قوله قدام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم انها جزمة كما ان علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم انها نصبة وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما انه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم (قوله مع اضعاف صوتها) أي اخفائه لانك تروم الحركة مختلسا لها ولا تتمها نقله المصرّح عن الجاربردي قال في الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا دماميني أي متحركا حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة (قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأتي به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته شين) عبارة التصريح رأس شين وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شدد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو لمنع الخلو فتجوّز الجمع اهـ وما ادّعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة لخم كما سيأتي في الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين فان قيل كلامهما باعتبار اللغة

وسيأتى تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب فى غيره ولذلك قدم استثناءها وان كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا اعنى ٢٤٩ فى الحركات الثلاث ويحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح ووافقهم أبو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الاتية وقد أشار الى الاشمام بقوله (أو أشمم الضمة) أى اعرابية كانت أو بنائية وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما وأما ما ورد من الاشمام فى الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمى الروم اشماما ولا مشاحة فى الاصطلاح ثم أشار الى التضعيف بقوله (أو قف مضعفا * ما ليس همزا أو عليلا ان قفا) أى تبع (محركا) كقولك فى جعفر جعفرّ وفى وعل وعلّ وفى ضارب ضاربّ واحترز بالشرط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا وبالشرط الثانى من نحو سرو وبق والقاضى والفتى فلا يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله

(وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا) أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والاخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ اَضْرِبُهْ

أراد لم اضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا

المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وانما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسيأتى تفصيل ذلك) أى بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث) تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغى أن تكون صفته مضادة لصفته أو لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل هذا المقصود دماميني (قوله الى رياضة) أى تؤدة وتأن (قوله لخفة الفتحة) وسرعتها فى النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها فى الوصل دماميني (قوله أو أشمم الضمة) أى اشمم الحرف الضمة أى اجعله شاما لها بأن تهيئ العضو للنطق بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لا ما قبلها والكلام فى الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك فى قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك المحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالاوجه الخمسة وهو باطلاقه يشمل المنصوب المنون فلا بد من قيد يخرجه كما أسلفنا ويمتنع فى المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطى ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ وتواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام انه قرأ والعصر بكسر الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها مروية عنهم (قوله ما لم تكن عينا) نحو سأل (قوله والقاضى والفتى) الاولى حذفهما لان الكلام فى المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك ادغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لان فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزى) أى قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن ما قبله

أوكان ولكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك ادغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جد وعم امتنع النقل (تنبيهان) * الاول يجوز فى لغة لخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله

من يأتمر للخير فيما قصده ‍ ‍ تحمد مساعيه ويعلم رشده

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها كقوله كنت فى لخم أخافه أراد أخافها ففعل ما ذكرت * الثانى أطلق الحركات وهو شامل للاعرابية والبنائية والذى عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبلْ ولا من بعدْ ولا مضى أمسْ لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين بل الحرص على حركة البناء آكد لان حركة الاعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه اشار اليه بقوله (ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى وكوف نقلا) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمى انه أجازه وعن الاخفش انه أجازه فى المنون

ساكنا لكان أولى لان ما قبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا أن يؤول المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله كما فى قنديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لان ما قبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح انه من المتعذر الا أن التعذر فى الالف ذاتى وفى المدغم عرضى ولجعله من المتعسر وجه (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما * الاول الذى يظهر فى حركة النقل انها الحركة التى فى الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبرى لا يريدون انها حركة الاعراب صيرت على ما قبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل انما يريدون انها مثلها * الثانى لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا ما روى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز فى لغة لخم الخ) كذا فى التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصدوه حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله فلو أن الاطبا كان حولى ويجاب بأنه لم يراع المعنى فى مساعيه ورشده اهـ سم أى ولو كان راعى المعنى فى قصده لراعاه بعد اذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم فى باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهى متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الاعراب أى لشرفها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفى فحذف الياء الاخيرة تخفيفا ثم الاولى لالتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والاول أقل كلفة والثانى اقيس هكذا ظهر لى (قوله لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى فى المهموز المنون نحو رأيت ردءا الا انهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن (قوله حينئذ) أى حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الالف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة الى ما قبلها فى نحو رأيت عبدا تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والمحلى بأل (قوله ونقل عن الجرمى انه أجازه) أى مطلقا كالكوفيين (قوله وعن الاخفش انه أجازه فى المنون الخ) يعلم منه انه يجيزه فى غير المنون لانتفاء المحذور فيه

قوله

على لغة من قال رأيت بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى ان المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخبا والردأ والبطأ في رأيت الخبء والردء والبطء وانما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها

واذا سكن ماقبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضمة فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو انتفعت بقفل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الاسماء أونادر هذا في غير المهموز وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار اليه بقوله (وذا في المهموز ليس يمتنع) فتقول هذا ردء ومررت بكفء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردئ مع كفو وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا اردى مع كفو (تنبيهان) * الاول لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبي ودلو * الثاني اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك بشروطه وأما غير الحجازيين فلا يحذفها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطى وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البطو ومررت بالبطى

(قوله على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أي لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح ان الاخفش يتوقى هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعني نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيون والاخفش اهـ فجعل الاخفش مطلقا للجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخبء الخ) الخبء بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ما خبئ والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل للمنون (قوله واذا سكن الخ) من تمام العلة (قوله ان يعدم نظير) أي أصلا كما في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما في فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده في الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي (قوله في الاسماء) أي غير الاعلام لتخرج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أونادر) او لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أي امتناع النقل المؤدي الى عدم النظير (قوله وذلك) أي النقل المؤدي الى عدم النظير (قوله من ثقل الهمزة) أي وزيادة الصعوبة بسكون ماقبل الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أي بعض تميم بدليل مابعده (قوله يتبع ويبدل الهمزة) أي بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل) من نحو ظبي ودلو لتأديته الى تلو الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة في المخفوض وحمل الباقي على المخفوض (قوله على حامل حركتها) أي بالقوة لانه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين الا السكون فتنبه (قوله كما يوقف عليه) كذا في بعض النسخ بتذكير الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع الى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قال شيخنا وفيه ان شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستبدا بها) حال من مجرور على الراجع الى الحامل وضمير بها للحركة أي مستقلا بها بأن كانت له اصالة (قوله وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع انه غير مراد لانه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل الى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذي بعده لا يكون في الكلمة نقل أصلا (قوله باق) احتراز عن النقل والاتباع اهـ سم لكن صرح الفارضي بأن السكون على هذه اللغة

لا يبقى بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر لكون ما قبل الهمزة ساكنا كما في الخبء
فيقولون مررت بالخبي بابدال الهمزة ياء فتكسر الباء الساكنة لأجلها
ورأيت الخبا بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو بابدال الهمزة واوا
وضم الباء لأجلها اه (قوله وأما في الفتح) أي وأما ابدالها بمجانس حركتها
في الفتح ولو قال في النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ
(قوله فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم فيه فتح ما قبلها لمناسبة الالف لا للنقل لعدمه
على هذه اللغة كما في الدماميني (قوله وقد يبدلونها كذلك) أي بمجانس
حركتها (قوله فيقولون) أي في الوقف على الكلاء الذي هو الحشيش هذا
الكلو ومررت بالكلي أي بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الا بمجانسها)
أي مجانس هذه الحركة (قوله في الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيث
سندوبي (قوله تا تأنيث الاسم) أي ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة
كما في راوية وزيادتها كما في علامة وقيد في التسهيل التاء بكونها في آخر الاسم احترازا
من نحو قائمتان ويغني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن يراد
بالاسم هنا ما يعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجعل ما يعم الجعل القليل والجعل
الكثير فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للاجمال هنا (قوله من تاء الفعل)
وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما سيشير اليه الشارح وانما التزمت التاء
في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه
لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت
ضريبه فيوقف عليها بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم اه تصريح وقوله
خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضي أن لا يوقف على نحو ضاربة
بالهاء لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أما قبل التحقير فهل يوقف
عليه بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمي بثمت وربت ولات
وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى
على سكون التاء وقفا اه (قوله من تاء بنت وأخت) كون تائهما للتأنيث
لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أي كهنت
(قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الواقع قبل التاء (قوله
والاعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال
التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ
(قوله وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع تصحيح يعني ما جمع بألف وتاء مزيدتين

وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها وقد يبدلونها
كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا
الكلو ومررت بالكلي وأهل الحجاز يقولون
الكلا في الأحوال كلها لأنهم لا يبدلون الهمزة
بعد حركة الا بمجانسها ولذلك يقولون في أكمؤ
أكمو وفي ممتلئ ممتلي

(في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل)

نحو فاطمة وحمزة وقائمة واحترز بالتأنيث من تاء
لغيره فانها لا تغير وشذ قول بعضهم قعدنا على
الفراه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها
لا تغير وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء
بنت واخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه
ما قبله متحرك كمثل وما قبله ساكن غير صحيح
ولا يكون الا ألفا نحو الحياة والقناة والاعرف
في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف
وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها
منقلبة عن حرف متحرك

(وقل ذا في جمع تصحيح

وما * ضاهى) اى قل جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وماضاهاه أى شابهه وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به فى شرح الكافية فالاعرف فى هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها هاء فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه يريد البنات من المكرمات وكيف بالاخوة والاخواه وسمع هيهاه وأولاه ونقل بعضهم انها لغة طيئ وقال ٣٥٢ فى الافصاح شاذ لا يقاس عليه (تنبيه) اذا سمى رجل بهيهاة على لغة من ابدل فهى كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث واذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمى به (وغير ذين بالعكس انتمى) الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعنى ان غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلمة أو جمع تكسير كغلمة ومن اقرارها تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرت فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وقوله

الله انجاك بكفى مسلمت
من بعدما وبعدما وبعدمت
كادت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحرة أن تدعى امت

واكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب فى المصحف ان شجرت الزقوم وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ووقف الكسائى على لاة بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال فى شرح الكافية ويجوز عندى ان يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم فى لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سأل) يعنى ان هاء السكت من خواص الوقف واكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه والثانى ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه ولمه أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الاخر فقد نبه عليه بقوله

(قوله وماضاهى) أى شابه جمع التصحيح فى الدلالة على متعدد حالا كاولات أو فى الاصل كعرفات أو فى التقدير كهيهات فانه فى التقدير جمع هيهية ثم سمى به الفعل وهو بعد كما فى التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات (قوله فى قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم انه ليس بحديث وفى تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبرانى فى الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس الا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) الباء زائدة فى المبتدا وأسقطها فى التوضيح (قوله اذا سمى رجل بهيهاة) الظاهر أن مثله أولات لجريان اللغتين الابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أى من بعدما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله وبعدمت أصلمت قال ابن جنى ما فأبدل الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمة بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أى رأس الحلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت فى القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله ووقف عليها بالتاء الخ) اعلم ان التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثمانى قاله شيخنا السيد (قوله على لاة بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضى وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه ان الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أى للتوصل الى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتى فى النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أى فقط كما فى اعط أو مع حذف الفاء كما فى لم يف ولم يع أو العين كما فى لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور فى المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله فقد نبه عليه) أى على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أى بمنطوقه فى الجواز

ومفهومه فى الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحوعه) أصله اوعه حذفت الواو التى هى فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها فالباقى عين الكلمة وقوله ونحوره أصله ارأه نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما مر فالباقى فاء الكلمة وفى الدمامينى على المغنى ان حذف هاء السكت فى مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو فى اللفظ لا فى الخط ومثلهما اه أمر من وأى يئى وأيا بمعنى وعد واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقل حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل الا الكسرة فى لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى بالخير يا هند فلم يبق الا الحركة وأما الياء فضمير الفاعل الذى كان متصلا بالهمزة وقد قيل فى ذلك فى أى لفظ يا نحاة الله * حركة قامت مقام الجمله ومن ذلك اللغز المشهور أن هند المليحة الحسناء * وأى من اضمرت لخل وفاء فاصل ان اين حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل وواى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعدا امرأة أضمرت وفاء لخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط فى الثانى لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط فى ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع الا به (قوله قال فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها ان الذ ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الاول بأن كون الذ غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى الذ وكونه غير معتل الآخر لا اثر له على ان كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى المعل بحذف الآخر والذ منه ويرد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم الذ ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام أنه وافق المصنف فى اواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكروا الا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا حفيد (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على الذ وتق بسكون الكاف والقاف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود الاتيان بالهاء محافظة

(وليس حتما فى سوى ما كع أو * كيع
مجزوما فراع مارعوا) يعنى ان الوقف بهاء
السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس
واجبا فى غير ما بقى على حرف واحد أو حرفين
أحدهما زائد فالاول نحوعه أمر من وعى
يعى ونحوره أمر من رأى يرى والثانى لم يعه
ولم يره لان حرف المضارعة زائد فزيادة هاء
السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل
واحد كذا قاله الناظم قال فى التوضيح
وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب
الوقف على لم الذ ومن تق بترك الهاء (تنبيه)
مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب فى المحذوف
الفاء وانما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى
على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد
كما سبق فى محذوف العين كذلك كما سبق فى
التمثيل بنحوره ولم يره وفهم منه ان لحاقها
لما بقى منه اكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه
جائز لا لازم

(وما فى الاستفهام ان جرّت حذف * ألفها) وجوبا سواء جرّت بحرف أو اسم وأما قوله على ما قام يشتمنى لئيم فضرورة واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح افرح وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شئ من ذلك وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا ٢٥٥ قال أبو الحسن فى الاوسط وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وفهم من قوله ان جرّت أن المرفوعة والمنصوبة لا يحذف ألفها وهو كذلك وأما قوله

الام تقول الناعيات الامه
الا فاندبا أهل الندى والكرامه

فضرورة (تنبيهات) * الاول اهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فان ركبت معه لم تحذف الالف نحو على ماذا تلوموننى وقد أشار اليه فى التسهيل نقله المرادى * الثانى سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد * الثالث قد ورد تسكين ميمها فى الضرورة مجرورة بحرف كقوله يا أسد يا لم أكلته لم (وأولها الها ان تقف) أى جوازا ان جرت بحرف نحو عمه ووجوبا ان جرت باسم نحو اقتضاء مه ولهذا قال (وليس حتما فى سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاء ما اقتضى) أى وليس ايلاؤها الهاء واجبا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله وعلة ذلك ان الجار الحرفى كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب الحاق الهاء للمجرورة بالاسم ابقاء لها على حرف واحد (تنبيه) اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وان لم يكن واجبا أجود فى قياس العربية وأكثروا ثباتها وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم ووصلها بغير تحريك ثبتا * اديم شذ فى المدام استحسنا)

على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرّت بحرف) نحو عم يتساءلون أو اسم نحو مجىء م جئت وقال الشاطبى حذف الالف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه تصريح (قوله على ما قام يشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على انها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر والا فللشاعر مندوحة عن اثبات الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز فى الوافر بصلوح وحكاه الشيخ خالد لغة وعليها قراءة بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو الحسن فى الاوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الالف ولا كذلك غير المجرورة اه وهو واضح فى المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم الا أن يقال حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف (قوله لكثرة استعمالهم اياه) أى التركيب المذكور (قوله الام) ما مفعول تقول لانه فى معنى الجملة أى أى كلام تقول والناعيات جمع ناعية وفى بعض النسخ الناعيان بصيغة تثنية ناعى وهو الانسب بقوله الا فاندبا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله فضرورة) أى بناء على ما مر والا فللشاعر مندوحة عن حذف الالف باثباتها ولا يلزم شئ بل يكون الجزء سالما من الزحاف (قوله اهمل المصنف) قد يقال لا اهمال لان المصنف أشار اليه بكون المحدث عنه فى كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشئ مع غيره غيره فى نفسه (قوله وبين الموصولة والشرطية) أى والمصدرية أو أراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية الخ (قوله اسم واحد) أى كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أى وصلا اذ تسكين ميمها وقفا جائز نظما ونثرا أفاده سم (قوله يا أسد يا لم اكلته لم) كأنه لم يقصد معينا من بنى أسد فنصب ونكر قال العينى وأنشده أبو الفتح يا فقعسى والشاهد فى لم اكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة (قوله وقد مثله) أى الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أى اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أى غالبا فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود فى قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الالف المحذوفة (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو ووصل ذى الهاء اجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما فيكون قوله ووصلها بغير الخ

تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أى فى العروض عند مقتضياتها وزوال الهاء عند عدمها سم (قوله لا اظلله) بالبناء للمجهول أى لا اظلل فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض مجهول من رَمِضَتْ قدمُهُ اذا احترقت من حر الرمضاء وهى الارض التى بها حرارة الشمس واصل تحت تحتى وأُضْحَى مجهول أيضا من ضَحِيَتْ للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه وسبقه الى ذلك العينى وتبعهما أرباب الحواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رَمِضَتْ قدمه وضَحِيَتْ للشمس ينافى كونهما مجهولين لان رمض بهذا المعنى وضَحِىَ أو ضَحَا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الا من المتعدى بنفسه فالذى ينبغى بناؤهما للفاعل وناقش الدمامينى فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير وبنى على لاضافته الى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى فى صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذ المعهود فى المبنى لاضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بفتح مثل فتأمل (قوله لحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضى (قوله اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم الخ) دفع بجعل النفى راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال ووصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على ان سيبويه حكى أعطنى ابيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا ان وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما فى الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع انه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع وغيره واقتضى أيضا ان وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع ان منه ما يجوز وصله بالهاء باطراد كما يدل عليه قول الهمع قال أى أبو حيان وكل مبنى آخره ألف نحو ها وأولا وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما فى الوصل وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها وشذ قلب الالف هاء فى قوله من ههنا ومن هنه الا فى الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث نحو يازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف الى الضمير اه والذى فى باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما ان الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب لا واجب (قوله الشذوذ يشمل نوعين) بل ثلاثة بل اربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أى

الشذوذ

يعنى ان هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بنى لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب

وأما قوله

يارُبَّ يومٍ لى لا أُظَلَّلُهْ ... أُرمَضُ من تحتُ وأُضحَى من عَلُهْ

فشاذ لان حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهى كقبل وبعد والى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بناء اديم شذ فحركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله فى المدام استحسنا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كقصة هو وهى وكيفه وثمه (تنبيهان) * الاول اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بناء اديم شذ أن وصلها بحركة الاعراب قد شذ أيضا لان كلامه يشمل نوعين أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الاعراب وليس ذلك الا فى الاول

* الثانى قوله فى المدام استحسنا يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضى لانها من التحريك المدام وفى ذلك ثلاثة أقوال الاول المنع مطلقا والثانى الجواز مطلقا والثالث الجواز ان أمن اللبس نحو قعده والمنع ٢٥٧ ان خيف اللبس نحو ضربه والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته وان كانت لازمة فهى شبيهة بحركة الاعراب لان الماضى انما بنى على حركة لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه تقدمت فى موضعها فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل فى الكافية فقال فيها

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا (وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما) أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك فى النثر قليل كما أشار اليه بقوله وربما ومنه قراءة غير حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل ومنه أيضا ماليه هلك عنى سلطانيه خذوه ماهيه نار حامية ومنه قول بعض طيئ هذه حبلو يافتى لانه انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو فى النظم كثير من ذلك قوله

مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله

أتوا نارى فقلت منون انتم وقد تقدم فى الحكاية (خاتمة) وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتاب وأبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا وان ترنم التميميون فكذلك والاعوضوا منها التنوين مطلقا كقوله * سُقِيتِ الغيثُ أيتها الخيامُنْ وكقوله يا صاح ما هاجَ العيونَ الذرّفَنْ وكقوله لما تزلْ برحالنا وكأنْ قدِنْ والله اعلم

* (الامالة)

الشذوذ الا فى الاول أى فلم يرد فى الثانى اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أى لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لان قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه اجمال لا لبس بخلاف ضربه (قوله فى وجوه الخ) أى فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى فى أى اللفظ فى الوصل وقوله ما للوقف اى للفظ فى الوقف فحسنت المقابلة (قوله وفشا) أى الاعطاء المفهوم من اعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما محله وهو اللفظ الذى حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة (قوله ما للوقف) أى من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر الى ان الخلاف فى اثبات الهاء انما هو فى الوصل أما فى الوقف فثابتة وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف) أى عند بعض طيئ المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه افعأ أو أفعى أو أفعو فى هذه افعى وهذه عصأ أو عصى أو عصو والاولى والاخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث فى كل ألف فى آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لانها ألف فى آخر الاسم (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها وصلا فاجراها وصلا مجراها وقفا (قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل فى الروى العروض المصرعة فلا اعتراض بأن العتاب فى البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض (قوله بمدة) أى ألف أو واو أو ياء (قوله وأبتها الحجازيون مطلقا) أى قصدوا الترنم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وان ترنم التميميون الخ أى قصدوا الترنم فعلم ان الترنم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للالف باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أى أبتوا المدة (قوله والاعوضوا منها) أى من المدة التنوين أى ليقطعوا به الترنم مطلقا أى بعد ضمة أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل

* (الامالة) *

(قوله ونسمى الكسر) أى لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أى
لما فيها من بطح الفتحة الى الكسر أى امالتها اليه وأصل بطح الشئ القاؤه ورميه
ويلزمه امالته (قوله اهم) لانه لابد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر) مبتدا
وقوله فى حقيقتها الخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع
(قوله فأن ينحى الخ) شامل لامالة الالف لان فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة
كما يفيده تقريره وقضية صنيعه انها عمل واحد يلزمه عند وجود الالف عمل آخر وهو
ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء
مع ان قوله المذكور يخرج عنه امالة الفتحة التى ليس بعدها ألف (قوله هو
التناسب) أى تناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد بيان ذلك انك اذا قلت
عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون
فى الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف
من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد
وهذا نظير اشمامهم الصاد زايا فى نحو يصدر للتناسب لان الصاد حرف مهموس
والدال حرف مجهور فبينهما نفرة والزاى تشاكل الصاد فى الصفير والدال فى الجهر
فاذا اشربوا الصاد زايا حصل تناسب الاصوات حينئذ (قوله أو غيره) كقلبها
ياء فى التثنية وان لم يكن أصلها الياء (قوله فكل ممال يجوز فتحه) أى رجوعا
الى الاصل قال البعض وكان الاحسن أن يقول يجوز عدم امالته ليشمل الالف
اه وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف والكف قد يوجبه ما ينفصل
من ان المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفخمون بالفتح) أى وجوبا فى غير المواضع
القليلة الآتية (قوله وجملة اسباب امالة الالف) أى تفصيلا بخلاف ما قبله
فاجمال (قوله على ما ذكره المصنف) فيه انه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو
الياء بعد الالف الا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أولا بقيد هذا النظم (قوله
الاول انقلابها عن الياء الخ) الاول والثانى يرجعان الى الدلالة على ياء لان انقلاب
الالف عن الياء أو الى الياء فى بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى ان
سبب السبب سبب فلا تنافى بين جعله أولا الدلالة سببا وجعله ثانيا الانقلاب سببا
والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف بدل عين ما يقال فيه عند
اسناده الى ضمير المتكلم فلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب
فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان الى قسمى السبب اللفظى والسادس
لا يرجع الى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى

المعنوى

ونسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها
فى التسهيل والكافية على الوقف وماهنا
انسب لان أحكامه أهم والنظر فى حقيقتها
وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها
وأسبابها أما حقيقتها فأن ينحى بالفتحة
نحو الكسرة فتميل الالف ان كان بعدها
ألف نحو الياء وأما فائدتها فاعلم أن الغرض
الاصلى منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه
على أصل أو غيره كما سيأتى وأما
حكمها فالجواز وأسبابها الآتية مجوزة لها
لا موجبة وتعبير أبى على ومن تبعه عنها
بالموجبات تسمح فكل ممال يجوز فتحه وأما
محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو
الغالب وسيأتى التنبيه على ما أميل من غير
ذلك وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر
اهل نجد كاسد وقيس وأما اهل الحجاز
فيفخمون بالفتح وهو الاصل ولا يميلون الا فى
مواضع قليلة وأما اسبابها فقسمان لفظى
ومعنوى فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى
الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب امالة
الالف على ما ذكره المصنف ستة الاول
انقلابها عن الياء

اى بعد الفتحة ه

الثاني ما آلها الى الياء الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وهذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف في أيهما اقوى فذهب الاكثرون الى ان الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال في الياء لانها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج الى أن الياء اقوى من الكسرة والاول اظهر لوجهين أحدهما ان اللسان يتسفل بها اكثر من تسفله بالياء والثاني أن سيبويه ذكر ان اهل الحجاز يميلون الالف للكسرة وذكر في الياء ان اهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة اقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الألف المبدل من يا في طرف * أمل) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى واحترز بقوله في طرف من الكائنة عينا وسيأتي حكمها وأشار الى السبب الثاني بقوله (كذا الواقع منه اليا خلف * دون مزيد أو شذوذ) أي تمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانها تمال لانها تؤول الى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي تكسيره قفي فلا يمال قفا لذلك واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل فانهم يقولون في عصا وقفا عصي وقفي ومن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيء نحو عصي وقفي فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لاجل النظم ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة (تنبيهات) * الاول هذا السبب الثاني هو أيضا في الالف الواقع طرفا كالاول * الثاني قد علم مما تقدم ان نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لان ألفه عن واو ولا يؤول الى الياء الا في شذوذ او بزيادة

المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب ايا كان فتدبر (قوله ما آلها) أي أيلولتها أي رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء أو الكسرة اهـ وهو ساقط لان ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى للامالة) لعله عطف تفسير (قوله يميلون الالف للكسرة) أي لاجل الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أي لاجل الياء أي من يميل الالف للكسرة اكثر من يميلها للياء فكانت اقوى (قوله من الكائنة عينا) أي ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف في دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف في ناب لم تمل على خلاف سيأتي ولاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتي حكمها (قوله دون مزيد) أي مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى انما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أي ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى (قوله والجمع) أي بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أي بجامع الارتباط بالياء في كل (قوله في تصغير قفا قفي الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأصل الجمع قفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح (قوله من قلب الالف ياء في الاضافة الى ياء المتكلم في لغة هذيل) نظر فيه الشاطبي بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب انه احتراز عن قلب الالف ياء في الوقف عند بعض طيء ومن تثنية رضى على رضيان لندوره كل (قوله مما تقدم) أي من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثي) أي المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى

وقد سمعت امالة العشا مصدر الاعشى وهو
الذى لا يبصر ليلا ويبصر نهارا والمكا بالفتح
وهو جحر الثعلب والارنب والكبا
بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم
ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة
بمعنى المكا ولقولهم كبوت البيت
اذا كنسته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا
شاذ لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة
فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة
عن واو وأما الربا فامالتهم له وهو من ربا يربو
لاجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور
وقد قرأ به الكسائى وحمزة * الثالث يجوز
امالة الالف فى نحو دعا وغزا من الفعل
الثلاثى وان كانت عن واو لانها تؤول
الى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى
للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا
ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى
اذا كانت ألفهما عن واو وقال أبو العباس
وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات
الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة
وقد تجوز على بعد انتهى وأشار بقوله (ولما
تليه ها التأنيث ما الها عدما) الى أن للالف
التى قبل هاء التأنيث فى نحو مرماة وقناة من
الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف
المتطرفة لان هاء التأنيث غير معتد بها فالالف
قبلها متطرفة تقديرا وأشار الى السبب
الثالث بقوله (وهكذا بدل عين الفعل ان * يؤل
الى فلت) أى تمال الالف أيضا اذا كانت
بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى
تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن
واو مكسورة (كماضى خف) وكد

من الاسم المجاوز ثلاثة احرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون
زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعليل لقوله
وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أى كسرة غير الراء
بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة الواوى
سواء تقدمت على الالف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار نقله سم عن الجاربردى
(قوله مسموع مشهور) قد يوهم انه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس
شيخ الاسلام فى شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال
الموضح على هذا يشكل قول الناظم ان امالة ألف تلا فى قوله تعالى والقمر اذا تلاها
لمناسبة ألف جلى وقول ابنه ان امالة ألف سجا لمناسبة ألف قلى بل امالتهما لقولك
تلا وسجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ ان تمثيله
بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس
سجا سجوا سكن اه وحينئذ ففى الاية مجاز عقلى لان السكون فى الحقيقة
للناس فى الليل لا له (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى
تؤول ألفه الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى
(قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه
مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ماقد يوهمه
قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل على كونه مقابله قول الشارح فى شرح قول
المصنف وقد أمالوا التناسب الخ ليس بخاف أن تمثيله بتلا انما هو على رأى غير
سيبويه كالمبرد وطائفة اما سيبويه فقد تقدم انه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا الخ
فقول البعض ان هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا
كيف يقال فى المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع
للالف المنقلبة عن ياء والالف الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على
الاولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم ما الها والها مفعول مقدم
لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله
لكونها أى الالف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة
وقوله لان هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التى
قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور
ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤول الى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله
ان يؤل الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلاف على لغة

من قال

وهو خاف وكاد أو عن ياء نحو ماضي بع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت فيصيران في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح في الاولين وأما الاخيران فقيل يقدر تحويله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين ٢٦١ حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء وليبان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر وانما يؤول الى فلت بالضم نحو طلت وقلت والحاصل ان الالف التي هي عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل (تنبيهات) * الاول اختلف في سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافي وغيره انها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافي من اسباب الامالة كسرة تعرض في بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسي قال وأمالوا خاف وطاب مع المستعلي طلبا للكسر في خفت وقال ابن هشام الخضراوي الاولى ان الامالة في طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفي خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة * الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا لبني تميم وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون * الثالث أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز في شرح

٦٦ ص ث فصول ابن معطي بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال ونال أي عظيم العطية

من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على ان ألفهما منقلبة عن واو الخوف والكود قال في الصحاح كاد يفعل كذا كودا ومكادة (قوله ام عن ياء) أي مفتوحة كما في باع ودان أو مكسورة كما في هاب (قوله فيصيران في اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضي الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف (قوله وهذا) أي تحريك الفاء بحركة العين واضح في الاولين أي خاف وكاد لان اصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخيران أي باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله فقيل الخ) في تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفا على تحويله أي ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أي ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما حذفت العين) أي بلا نقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره في الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكر الضم في الواو لعدم الضم في الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أي لوجودها في بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلي) أي الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع في المثالين وللاشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها في مواضع أخر كما سيأتي (قوله طلبا للكسرة) أي للدلالة عليها وقوله في خفت أي وطبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) أي لاجل الكسرة العارضة في بعض أحوالهما لا لاجل الياء في طاب لما أسلفه الشارح من ان أهل الحجاز يميلون لاجل الكسرة لا لاجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوي (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوي الكسرة العارضة في بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة في ذوات الياء فانها متقوية بالياء (قوله لا تمال مطلقا) أي سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك

في نسخ الشرح بعض مخالفة وجدت في بعض النسخ اهـ

والاصل مول ونول وهما من الواوى لقولهم أموال وتمول والنول وانكسار الواو لانهما صفتان مبنيتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله

(كذاك تالى الياء والفصل اغتفر * بحرف اومع ها كجيبها أدر)

أى تمال الالف التى تلو ياء أى تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتحتين لضرب من شجر العضاه أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو بأكثر من حرفين امتنعت الامالة. (تنبيهات) * الاول انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا * الثانى قال فى التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أومع هاء فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل فى الكافية والظاهر جواز امالة هاتان شويهتاك لما سيأتى من ان فصل الهاء كلا فصل واذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتاك سا ولنحو شيبان * الثالث اطلق قوله أومع ها وقيده غيره بأن لا يكون قبل الها ضمة نحو هذا جيبها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء المشددة فى بياع أقوى منها فى نحو سيال والامالة للياء الساكنة فى نحو شيبان أقوى منها فى نحو حيوان * الخامس قد سبق ان من اسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكرها فى الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس بقوله (كذاك ما يليه كسر

وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتمول) بصيغة الماضى أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز من الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا اذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكان قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أى كالسابق فى جواز الامالة الالف تالى الياء (قوله أومع ها) قال المكودى معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أومع ها وقال الشاطبى معطوف على حرف لكن على تقدير أوحرف معها كأنه قال بحرف واحد أوحرف معها (قوله لضرب من شجر العضاه) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاهة قال فى القاموس العضاهة بالكسر أعظم الشجر أوالخط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته فى التسهيل الآتية فى كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهى من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو بأكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها فى اقتضاء المنع (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع فى النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعتا همع (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ أى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة اه تصريح أى فالساكنة اقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كاف مبايع لا تأثير لها فى الامالة وانما التأثير فيها للكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح فى المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا انها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر سيبويه الخ) أى فالناظم تبع سيبويه (قوله كذاك ما) أى ألف والهاء فى يليه والضمير فى أو يلى يرجعان الى ما والضمير فى ولى يرجع الى السكون

قوله

أو يلي تالي كسرا أو سكون) أي أو يلي تالي سكون (قد ولي كسرا أو فصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يله لم يصد) أي كذا تمال
الالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال
أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهمان

وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهمان نحو شملال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة (تنبيه) أطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مسئلة في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة شرع في ذكر موانعها فقال (وحرف الاستعلا يكف مظهرا) أي يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر او يا وكذا تكف را) يعني ان موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهي ما في أوائل هذه الكلمات قد صاد ضرار غلام خالي طلحة ظلما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي وعلة ذلك ان السبعة الاولى تستعلي الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوي فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا قاض في الوقف ولا هذا ماص أصله ماصص ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق (تنبيهات) * الاول قوله أو يا تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة

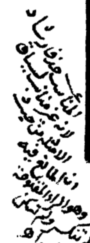
(قوله فدرهماك الخ) وذكر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل بمتحركين قاله المصرح (قوله اذا وليها كسرة) أي ظاهرة كمثال أو مقدرة كما في حاد اذ اصله حادد (قوله نحو شملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة تصريح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من اسباب الامالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكف را) أي عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء همع (قوله أي يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أي يكف تأثير مظهر (قوله وهي ما في أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشيء في نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالاوائل ما قابل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله ظلما) مفعول صاد والظليم كامير ذكر النعام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتي (قوله لانها مكررة) أي قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوي) هو في قاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والادغام وفي خاف وطاب كسرة تعرض في بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة الفا في خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا في طاب على الخلاف السابق في الشرح والمراد بكون الكسرة والياء في خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراؤه على الثاني هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لا تمنعه) لانه خفي فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غني بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا في بعض النسخ ولا اشكال فيها وفي أخرى ولا امالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن الزمخشري من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال في التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفع به ايهامه ان المصنف في التسهيل والكافية عبر بالظهور في جانبي الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به مقابلته في التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف في العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعل متصل أو منفصل بحرف او حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى ان قال لا المنويتين اه قال الدماميني

ولم يمثل لذلك وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط * الثاني انما يكف المستعلي امالة الاسم خاصة قال الجزولي ويمنع المستعلي امالة الالف في الاسم ولا يمنع ٢٦٤ في الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلته ان الامالة في الفعل تقوى ما لا تقوى في الاسم ولذلك لم ينظر الى ان ألفه من الياء أو من الواو بل اميل مطلقا * الثالث انما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد وكف مستعل ورا ينكف بكسر را وأشار بقوله

(ان كان مايكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل) الى انه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباخل ونحو هذا عذارك ورأيت عذارك أو منفصلا بحرف نحو منافق ونافخ وناشط ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك أو بحرفين نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق ان حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها وربما غلب المتأخر رابعا ومثال ذلك يريد ان يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذا

قدم مالم ينكسر * أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر) الى ان المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وغلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد مناسبا

المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يمثل لذلك) عبارة الفارضي ولم يمثل للياء بشيء (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أبيارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أي ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضي ان الياء أقوى من الكسرة وتقدم ان الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بأن السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجله لا في الاسم ولا في الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر فما ذكره الجزولي لا يخالف ما قاله المصنف (قوله تقوى ما لا تقوى في الاسم) يكفي دليلا على ذلك ما ذكر بعد وقول البعض انه لا يجدي نفعا غير مسلم (قوله الى ان ألفه) أي الفعل (قوله للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذي صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذا مما سبق أولا أخذا من اطلاقه واطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وغيره وتطلبته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا) متعلق بمحذوف أي يمنع ما يكف اذا قدم كذا أي كالمتأخر المفهوم من قوله ان كان ما يكف بعد اذا قدم أي ما يكف وأو لنفي الامرين معا كما هو شأنها بعد النفي والنهي (قوله كالمطواع) أي كثير الطوع مر من ماره اي أتاه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب اسقاطه اذ لا مانع فيه لان الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان



(تنبيهان) * الاوّل من أصحاب الامالة من يمنع الامالة فى هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه فى التسهيل والكافية ان الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية كذا اذا قدم مالم ينكسر * وخير ان سكن بعد منكسر * وقال فى شرحها وان سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع ٢٦٥ نحو اصلاح وهو مخالف ماهنا * الثانى ظاهر قوله كذا اذا قدم انه يمنع ولو فصل عن الالف والذى ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مستعل ورا * ينكف * بكسر را كغارما لا أجفو) يعنى انه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر (تنبيهات) * الاول من هنا علم ان شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة * الثانى فهم من كلامه جواز امالة نحو الى حمارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التى ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى * الثالث قال فى التسهيل وربما أثرت يعنى الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك الى أن الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة فى نحو بقادر أى لا تكف مانعها وهو القاف ولا تفخيما فى نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الاول ويفخم الثانى ومن امالة الاول قوله

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر

مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أى حيث اطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر اذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر فى المتقدم ويغتفر فى المتأخر على ما مر لان المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أى وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ما وترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبى وتقدم له عند قوله وبيا اجرر وانصب الخ نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقدمنا انه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتى عند قوله ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسر را) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كما فى ومن رباط الخيل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا فى همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد فى الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد فى القرار (قوله وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثانى بقوله ومن العرب الخ (قوله يعنى الراء) أى سواء كانت مانعة للامالة وهى غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهى المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أى ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن فى راء متصلة سم (قوله ولا تفخيما فى نحو هذا كافر) أى لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الامالة فى نحو هذا كافر هى اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من ان المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا اعذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا اعاذرك لا يميل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد

قال سيبويه والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل) بأن يكون منفصلا أى من كلمة أخرى فلا تمال ألف سابور للياء قبلها فى قولك رأيت يدى سابور ولا ألف مال للكسرة قبلها فى قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت ها ان ذى عذرة لم تمل ألف ها ان لكسرة ان لانها من كلمة أخرى ٢٩٦ والحاصل ان شرط تأثير سبب الامالة أن يكون من الكلمة التى فيها الالف (تنبيهان) * الاول يستثنى من ذلك ألف ها التى هى ضمير المؤنثة فى نحو لم يضربها وأدر جيبها فانها قد اميلت وسببها منفصل أى من كلمة اخرى * الثانى ذكر غير المصنف ان الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت اضعف من الكسرة التى معها فى الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة فشبهوه بالكلمة الواحدة فقد بان لك ان كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول وغيرها ليا انفصال لا تمل وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من ان الكسرة أقوى من الياء (والكف قد يوجبه ما ينفصل) من الموانع كما فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها وهى مانعة من الامالة وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لان الفتح اعنى ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه لادنى سبب ولا يخرج عنه الا لسبب محقق (تنبيهات) * الاول فهم من قوله قد يوجبه ان ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولى الالف من كلمة اخرى فيميل الا أن الامالة عنده فى نحو مررت بمال ملق أقوى منها فى نحو بمال قاسم * الثانى قال فى شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى احمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح فى هذه العبارة وفى التمثيل بأتى قاسم تطرف فان مقتضاه ان حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بأيا التى هى حرف نداء فصحفها الكاتب باتى التى هى فعل

الكثرة هنا اضافية فلا تنافى ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به فى التوضيح وحواشى زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أى أغلبى فى منع الراء غير المكسورة للامالة وفى كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما فى الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أى سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر ولهذا اعدد الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف يعلم استثناؤها من قول المصنف السابق كجيبها أدر فذلك مخصص لهذا بغير ألف ها كما ان هذا مخصص لذلك بغير المنفصل اهـ وقال ابن غازى لا حاجة الى استثنائها اذ مثل هذا يعد متصلا (قوله فانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت اضعف) أى فى اقتضاء الامالة ولا وجه لافعل التفضيل اذ لا ضعف فى الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابه يمنع منه اقترانه بمن (قوله ليس على عمومه) أى بل دخله تخصيصان (قوله وغيرها ليا انفصال لا تمل) أى لا تمل غير كلمة ها لاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى (قوله فى نحو مررت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء فى هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالاكثر مجمع عليه وهو غفلة عما اسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من انه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الامالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال فى شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى احمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى احمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء فى الطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحمد بل ذكره يوهم توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع انه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من ان حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بأيا التى هى حرف نداء) أى فقاف قاسم تمنع امالة الالف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر

في

في النظم لا على ما قدمه الشارح من ان حروف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقي انه سيأتي أن الحروف لا تمال الا ألفاظ سمعت امالتها شذوذا ذكروا منها ايا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها آيا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في اطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اهـ سم (قوله الافيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أي لان الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الائمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلات الضمائر (قوله بلا داع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وانما قال سواه ليصح نفي الداعي اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بلا تنوين على ارادة الوقف كما نبه عليه المكودي وقد قرئ اليتامى والنصارى بامالتين فاميلت الالف الاخيرة لقلبها ياء في التثنية على ارادة الجماعتين وأميلت الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا (قوله لمجاورة الممال) أي الالف الممال سواء كان في كلمتها كما في الصورة الاولى أولا كما في الثانية اذ آخر المجاور مجاور فبان دخول الصورة الثانية من صورتي التناسب واندفع ما للبعض فتدبر (قوله لمجاورة ألف ممالة) أي في كلمتها (قوله لكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أي آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأي غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه على معنى بلا اعتبار داع سواه اعم من أن يكون داع أولا أمكن كونه على مذهب سيبويه اهـ سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوي ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أي لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال

* الثالث في اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل (وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا) هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما أخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسب صورتان احداهما ان تمال لمجاورة ألف ممالة كامالة الالف الثانية في رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها ممالة لاجل الكسرة والاخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كامالة ألف تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلاها ويغشاها (تنبيهان) * الاول ليس بخاف ان تمثيله بتلا انما هو على رأي غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم انه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا من الثلاثي وان كانت ألفه عن واو لرجوعها الى الياء عند البناء للمفعول فامالته عنده لذلك لا للتناسب وقد مثل في شرح الكافية لذلك بامالة ألفي والضحى والليل اذا سجى فأما سجى فهو مثل تلى ففيه ما تقدم وأما الضحى فقد قال غيره ايضا ان امالة الفه للتناسب وكذا والشمس وضحاها

ما المانع من كونها للسببين معا نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله ان امالة ألفه) أى مع انها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أى لمناسبة ألف سجا وقلا وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان أقره أرباب الحواشى فان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو ومضموم الاول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء فى بعض أحوال الكلمة انما يكون سببا فى الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم فى قوله كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتمثيل لمكسور الاول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أى الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء فى التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظر فان الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اهـ وتبعه أرباب الحواشى جازمين بانه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو فى قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الامالة للامالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة مغزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين وهذا أى الامالة للامالة فى مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به نعم اقراره ظاهر فى قوله به فلاجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الاول يكون مصرحا بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أى بامالة الالفين الاولى لرجوعها الى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الاولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألفى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر الميم اهـ والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أى من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع انها منه وان كثرت فكان الاولى أن يقول

والاحسن أن يقال انما اميل من أجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربيان فاميلت الالف لانها قد صارت ياء فى التثنية وانما فعلوا ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى * الثانى ظاهر كلام سيبويه انه يقاس على امالة الالف الثانية فى نحو رأيت عمادا لمناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فأمالهما جميعا وذا قياس

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا)

أى الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الا ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما

الا الذى سمع نحوهـا ونا (قوله نحو مرّ بها الخ) مثل بمثالين فى كل اشارة الى انه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطرد امالتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب الذى سمعت امالتهما فيه فالظاهر ان هـذا ثابت فى كل مسموع وان وزانهما فى الامالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافه وان أراد به أن امالتهما الاضعف فيهما فالظاهر خلافه وان امالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضى كما يأتى اهـ ويمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما فى المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هـذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكنا أى بالكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا نال تمكنا فى غير حالة ندائه مثلا (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بأن قوله وهكذا ابدل عين الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والا فألف الى مجاورة لكسرة الهمزة (قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا لصيرورتها بالتسمية بها أسماء لا حروفا أو يقال سماها بعد التسمية بها حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أى اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بحتى أميلت لان الالف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف ما لو سمى بالى لان التسمية تجعله من الواوى لانه اكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والرا وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وان افترقتا ببقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مُقْصُورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا يؤخذ انه كان على الشارح أن يقول أميلت را من المر والرا وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الاربعة أى لفظة را ولفظة ها الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء اسماء لاحقيقية احادية وهى ر هـ ط ح مع ان الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والرا ينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء واعلم انه سيأتى فى الخاتمة أن الامالة فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وان أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هـذه التدقيقات

نحو مرّ بها ونظر اليها ومرّ بنا ونظر الينا فهذا لا تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما دون سماع الى ما سمعته وأشار بقوله غير المتمكن وهو ذا امالته من الاسم غير المتمكن وأنى وقد أميل من الحروف الاشارية ومتى وأنى وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم امّا لالان هـذه الاحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا لكونها مستقلة وعن سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكيت امالتها عن حمزة والكسائى (تنبيهات) * الاول لا تمنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يافتى ويا حبلى لان الاصل فيه الاعراب * الثانى لا اشكال فى جواز امالة الفعل الماضى وان كان مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه قال المبرد وامالة عسى جيدة * الثالث انما لم تمل الحروف لان ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة فان سمى بها أميلت وعلى هذا أميلت الراء من المر والرا والهاء والطاء والحاء

فى فواتح السور ولانها اسماء ما يلفظ به من الاصوات المتقطعة فى مخارج الحروف كما ان غاق اسم لصوت الغراب وطيخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت اسماء لهذه الاصوات ولم تكن كما ولا أرادوا بالامالة فيها الاشعار بأنها قد صارت من حيز الاسماء التى لا تمتنع فيها الامالة وقال الزجاج والكوفيون اميلت الفواتح لانها مقصورة والمقصور يغلب عليه الامالة وقد رد هذا بان كثيرا من المقصور لا تجوز امالته وقال الفراء اميلت لانها اذا ثنيت ردت الى الياء فيقال طيان وحيان وكذلك امالة حروف المعجم نحو باوتا وثاها (والفتح قبل كسر راء فى طرف * أمل) كما تمال الالف لان الغرض الذى لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود فى الحركة كما انه موجود فى الحرف ولامالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كالا يسر مل تكف الكاف ترمى بشرر غير أولى الضرر) والثانى سيأتى (تنبيهات) * الاول فهم من قوله والفتح أن الممال من ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز * الثانى لا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف استعلاء نحو من البقر أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وقد نص غيره على ذلك * الرابع ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة فى نحو أشر وفى نحو عمرو لا فى نحو بحير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف فى بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء فى الطرف هو بالنظر الى الغالب وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء فى قولهم رأيت خبط رياح وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرد والراء فى ذلك ليست بلام * السادس أطلق فى قوله أمل فعلم أن الامالة فى ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الآتى فانها خاصة بالوقف وقد صرح به فى شرح الكافية * السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره فى شرح الكافية * الثامن بقى لامالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء فى نحو من الغير نص على ذلك سيبويه وذكره فى بعض نسخ التسهيل والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص عليه سيبويه أيضا فان تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فلهذا اميل نحو من الضرر

في

(قوله فى فواتح السور) نحو كهيعص حمعسق طه حم (قوله فلما كانت) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أى فى الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره فى علة امالتها ثلاثة أقوال (قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أى أسماء حروف المعجم التى ليست فى فواتح السور على لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما سيشير اليه الشارح (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله موجود فى الحركة) أى فى امالة الحركة وقوله كما انه موجود فى الحرف أى فى امالة الحرف (قوله كالايسر) أى الامر الايسر اه خالد أى الاسهل (قوله ظاهر صنيعه) أى حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال وجواز مخالفة تمثيله هنا العادته اذ هى أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشى (قوله أن الفتحة لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والالف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة كذلك بأن الالف أقبل للامالة من الفتحة أى فاحتمل فيها ما لم يحتمل فى الفتحة (قوله غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل اه باشا (قوله لا فى نحو بحير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء اذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما اذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو سمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجر فلا تمال الفتحة الاولى (قوله فى قولهم رأيت خبط رياح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامالة فى المثال أنه لا يشترط فى امالة الفتحة بكسرة راء بعدها كونهما فى كلمة واحدة (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اه سم وانما يتم الاخذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان فى كلمتها وهو خلاف قياس امالة الفتحة على امالة الالف التى قد يمنعها المنفصل كما ذكر

به التاسع منع سيبويه امالة الالف فى نحو من المحاذر واذا اميلت فتحة الذال قال ولاتقوى على امالة الالف أى ولاتقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف ان من أمال ألف ٢٧١ عمادا لاجل امالة الالف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لاجل امالة فتحة الذال وضعف بأن الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغى أن لا ينقاس شئ منها الا فى المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها أو بعدها

(كذا) الفتح (الذى يليه ها التأنيث فى * وقف اذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثانى من سببى امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التانيث الا أن امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائى فى احدى الروايتين عنه والرواية الاخرى انه أمال اذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك فجثت زينب لذود شمس وفصل فى أربعة يجمعها قولك اكهر فامال فتحها اذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت وشمل قوله ها التأنيث هاء المبالغة نحو علامة وامالتها جائزة وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير ألف عما اذا كان قبل الهاء ألف فانها لا تمال نحو الصلاة والحياة (تنبيهات) * الاول الضمير فى قوله يليه راجع الى الفتح لانه الذى يمال لا الحرف الذى تليه هاء التأنيث واذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الالف بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم يندرج الالف فى الفتح وهو انما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ امالة الالف كما سوغت امالة الفتحة فكان حق العبارة أن يقول عاطفا على ما تقدم

وقبل ها التأنيث ايضا ان تقف

ولا تمل لهذه الهاء الالف

فى قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فخرزه (قوله لاجل امالتها) أى الفتحة (قوله أمال هنا ألف المحاذر الخ) ظاهر العبارة أن امالة الالف لامالة الفتحة مسموعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتى (قوله فينبغى أن لا ينقاس) أى لا يطرد شئ منها أى من انواعها الا فى المسموع أى الكن الاطراد فى المسموع من انواعها يقبل ولو قال فينبغى أن لا ينقاس شئ منها على المسموع لكان أوضح (قوله قبلها) أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى (قوله مخصوصة بالوقف) لانها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الالف (قوله فجثت الخ) قال فى القاموس جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اه والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أى لاجل سوق الشمس ودفعها زينب بحرها هذا ما ظهر لى (قوله أكهر) قال فى القاموس الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اه فقول الشارح أكهر كأكرم من باب التعدية بالهمزة أو افعل تفضيل (قوله هاء المبالغة) لانها هاء تأنيث فى الاصل (قوله فانها لا تمال) الا اذا كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة وتقاة اه همع وارتضى البعض مما قيل فى علة عدم امالة الالف قبل هاء التأنيث أن وقوع الالف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث لان هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع فى بعض الحواشى التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اه وفيه ان ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلنا علة امالة الالف شبهها بألف التانيث ولا قائل به فهو أيضا لا معنى له فاللائق فى التعليل ما ظهر لى ولله الحمد من أن سبب امالة الفتحة قبل هاء التأنيث كما يأتى شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التانيث فلم تقتض امالة ما قبلها (قوله فلا وجه لاستثنائه الالف) أى اخراجه اياه من الفتح الراجع اليه هاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف فعلم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى ثم لو جعل المستثنى منه الضمير فى كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم مبنى على ان موصوف الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشئ الشامل للفتح والالف اللذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فيتجه الاستثناء على انه يمكن جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى

* الثاني انما قال هاء التأنيث ولم يقل تاء التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء فان الفتحة لا تمال قبلها * الثالث ذكر سيبويه ان سبب امالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالالف فأميل ماقبلها كما يمال ماقبل الالف ولم يبين سيبويه باى ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بالف التأنيث (خاتمة) ذكر بعضهم ٢٧٢ لامالة الالف سببين غير ماسبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في را وما أشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا را ويا وتا يعني بالامالة لانها اسماء ما يلفظ به فليست كالى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي التي في اوائل السور ان كان في آخرها ألف فنهم من يفتح ومنهم من يميل وان كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك امالتهم الحجاج علما في الرفع والنصب وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وامالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في آخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء امالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قاله في شرح الكافية قال وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى واعلم ان الامالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله اعلم

* (التصريف) *

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها

المغايرة في الحكم والتقدير يمال الفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف في هذا الحكم فلا يكون هنالك استثناء أصلا (قوله التي لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله انها شبهت بألف التأنيث) أى المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التأنيث وفي الزيادة على أصول الكلمة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة تصريح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما يلفظ به) اى من الحروف ويؤخذ منه ان ذا الالف من أسماء حروف التهجي كالباء يقصر كما عدوه به صرحوا بل قال في الهمع يجوز قصره ومده بالاجماع وجمعه على القصر يات مثلا بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باآت باقرار الهمزة (قوله وحروف التهجي) مبتدا خبره قوله ان كان في آخرها الف فنهم الخ وفي كلامه حذف مضاف أى وأسماء حروف التهجي وقول البعض ان حروف التهجي معطوف على راء وما أشبهها ان لم يكن فاسدا بالكلية فهو تعسف لا حاجة اليه فتأمل (قوله من يفتح) أى لا يميل (قوله علما) بخلاف ما اذا كان صفة للمبالغة فانه لا يمال لانه لم يكثر استعماله دماميني (قوله في الرفع والنصب) أى لا في الجر فان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أى قياسا فلا ينافي قراءة بعض السبعة بالامالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد

* (التصريف) *

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم (قوله الى ابنية) أى صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تمثيلا للابنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين (قوله بذكره) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الابنية المختلفة اذ هي المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف أى بالمعنى الآخر الآتي فافهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) ان أراد من التصريف اللغوى فهو غير محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحي الآتي فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضا اذ لا معنى لكون الشئ من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أى عن

أصل

أصل وضعها (قوله ولكن لغرض آخر) كالالحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وينحصر) أى هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله الخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثانى بقوله ولهذا التغيير أحكام فان تلك الاحكام ماعدا الصحة تغييرات مخصوصة لاغراض فسقط تنظير بعضهم بانه ليس فيه اشارة الى المعنى الثانى اه وأنت خبير بأن المعنى الثانى تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر فى الانواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة والاحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير لمعنى طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والاعلال فمن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام اشارة الى المعنى الثانى فالحق مع من نظر فى كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والاعلال حكمين للتغيير لمعنى طارئ والاعلال فقط بأنواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى ان هذا التعريف بمعنى التعريف الاول فى كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال زكريا الانسب الى المثنى والمجموع اه والجواب ان التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع (قوله ولهذا التغيير) أى وللمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كالصحة والاعلال) الظاهر ان الكاف استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كشروطها (قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أى اذا استعمل فى معرفة تلك الاحكام ثم اذا اطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الاوجه الثلاثة فى غيره من اسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما لحروفها) بدل من قوله باحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا واقره شيخنا والبعض أى كالاخفاء والاظهار والادغام اه وفيه أن

ولكن لغرض اخر وينحصر فى الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب مايعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه

٢ قال شيخنا هذا الايراد الاعتراض بما يعلم بالتأمل اه بالحرف

ولا يتعلق التصريف الا بالاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف برى * وماسواهما بتصريف حرى) أى حقيق والمراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف فى الجمود وأما لحوق التصغير ذا والذى والحذف سوف وان والحذف والابدال لعل فشاذ يوقف عند ما سمع منه (تنبيه) ٢٧٤ التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا انه للافعال بطريق الاصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا) يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين فانه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثيا فى الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما ان الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان فى اصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهما يقبلان التصريف وما قبل التصريف لا يكون فى اصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر ان الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فانه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفا من ايمن الله وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل وأما الفعل فانه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى وق نفسك وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان فى الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا) أى ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب والرباعى الاصول نحو احرنجام مصدر احرنجمت الابل أى اجتمعت وأما الخماسى الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عذرفوط وهو العظاءة المذكر وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه

الاخفاء والادغام من الاعلال والاظهار من الصحة الا أن يخصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعناه المقصود بقولهم التصريف كما سبق بقرينة كلامه فى التنبيه الآتى فلا ينافى ان بعض الاسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كاسماء الاشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق (قوله والافعال المتصرفة) أى غير الجامدة (قوله الاسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثل لها لكثرتها (قوله ونحوهما) كنعم وبئس (قوله وأما لحوق التصغير ذا والذى) فيه ان هذا لا يرد الا لو اريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارئ وقد اسلف الشارح ان المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذى (قوله وليس ادنى من ثلاثى الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفى قبول الحرف للتصريف نفى قبول ما ادنى من ثلاثى وضعا لان الادنى المذكور لا يكون الا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المبتدى الذى يعرف أن الادنى المذكور لا يكون الا حرفا (قوله ثلاثيا فى الاصل) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله مختصرا من ايمن (قوله عند من يجعله محذوفا) أى مختصرا (قوله شربت ما) أى بالقصر منونا ليكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى فالمزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة اذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد (قوله مجردا الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اه وقال فى محل آخر العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اه وقال فى محل آخر العظاية دويبة كسام ابرص والجمع عظاء اه وسام ابرص بتشديد الميم قال فى القاموس من كبار الوزغ اه وفى المصباح ان العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وان جمع الاولى عظاء وجمع الثانية عظايا

قوله

و المشفوع نحو قبعثراة ونحو قرعبلانة لانه زيد فيه حرفان وأحدهما نون قيل انه لم يسمع الامن كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة
دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية وقالوا فى تصغيرها قريعبة وذكر بعضهم انه زيد فى الخماسى حرف مد قبل الآخر نحو مغناطيس
فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس (تنبيهان) * الاول انما لم يستثن هنا هاء التانيث وزيادتى
التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة الابهاء التأنيث أو زيادتى التثنية
أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها
لكونها مقدرة الانفصال * الثانى انما قال
خمس وسبعا ولم يقل خمسة وسبعة لان حروف
الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت
الهاء فى عددها وباعتبار تأنيثها تسقط التاء
من عددها (وغير آخر الثلاثى افتح وضم
واكسر وزد تسكين ثانيه تعم) تقدم ان المجرد
ثلاثى ورباعى وخماسى فالثلاثى تقتضى
القسمة العقلية أن تكون ابنيته اثنى عشر بناء
لان أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل
السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه
يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا
والحاصل من ضرب ثلاثة فى اربعة اثنا
عشر فهذه جملة أوزان الثلاثى المجرد
كما أشار الى ذلك بقوله تعم (وفعل) بكسر الفاء
وضم العين (اهمل) من هذه الاوزان
لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما
قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء
وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين
أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين فى جزأى
الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء
وحبك بكسرهما فركب القارى منهما هذه
القراءة قال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر
الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة
مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء
مضمومة قال فى شرح الكافية وهذا
التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة
له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة
ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له والآخر ان يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة
لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهذا احسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل) فى لسان العرب.

(قوله والمشفوع نحو قبعثراة) الانسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو
قبعثراة (قوله قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة
(قوله لانه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء (قوله الامن كتاب العين) أى المحشو
بالخطا (قوله محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون
النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل
المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله (قوله قريعبة) أى
بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ)
مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع
القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر انه عطف سبب على مسبب (قوله اعنى
مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ
لان المراد لفظه (قوله الابهاء التأنيث) كقرعبلانة سم (قوله أو زيادتى
التثنية) كقولك فى تثنية اشهيباب اشهيبابان وفى جمعه اشهيبابون عند التسمية
به وفى النسب نحو اشهيبابى دمامينى (قوله الى ضم) أى ضم لازم تخرج نحو
يضرب اذ الضمة تزول نصبا وجزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال
بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبك) فى القاموس
الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما
قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن
التداخل فى جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل فى الكلمتين
نحو كدت بضم الكاف اكاد فان كدت بالضم على لغة من قال كاد يكود وأكاد على
لغة من قال كاد يكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بان
اداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم
ثالثه فى نحو ان الحكم وقل الروح وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن
المذكور حاجز حصين على انه لا يجرى فى غير الآية اه وقد يقال اعتراضه بما
ذكر لا ينافى أحسنيته مما قبله مع ان قوله على انه لا يجرى فى غير الآية لا يرد اذ لم

(لقصدهم تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذى جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهى التى ينسب اليها أبو الاسود الدؤلى وأنشد الاخفش لكعب بن مالك الانصارى جاؤا بجيش لو قيس معرسه * ما كان الا كمعرس الدئل والرئم اسم للاست والوعل لغة فى الوعل حكاه الخليل ٢٧٦ فثبت بهذه الالفاظ ان هذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر (تنبيه) قد فهم من كلامه ان ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيرا أى ليس بمهمل ولا نادر وهى عشرة أوزان أولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة الا فى حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدى وقال غيره لم يات من الصفات على فعل الا زيم بمعنى متفرق وعدى اسم جمع وقال السيرافى استدرك على سيبويه قيما فى قراءة من قرأ دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه الفاظا أخر وهو سوى فى قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وماء صرى وسبى طيبة ومنهم من تأولها وسابعها فعل ويكون اسما نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل الا ابلا وقال لا نعلم فى الاسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه الفاظ فن الاسماء اطل وهى الخاصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطلا ظبى وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة فى الاطل والوتد والمشط والدبس وقالوا بأسنانه حبرة أى قلح وقالوا للعبة الصبيان حلج بلج وجلن بلن وقالوا حبك لغة فى الحبك كما تقدم

يسمع فى غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أى الكائن فى أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك الانصارى يصف جيش أبى سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لان الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد فى الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرئم) براء فهمزة وقوله اسم للاست أى الدبر (قوله لغة فى الوعل) أى بفتح الواو وهو التيس الجبلى (قوله الازيم) بزاى فتحتية وقوله بمعنى مفترق يقال منزل زيم أى متفرق النبات (قوله فى قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه ان مثل ذلك لا يأتى فى زيم (قوله وماء روى) أى كثير مرو ويقال رواء كسما (قوله وماء صرى) كذا فى نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أى طال مكثه كذا فى القاموس وفى نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فانى لم اجده فى اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فموحدة فى المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اه وفى القاموس السبى ما يسبى والجمع سبى والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اه وقوله طيبة بوزن عنبة كما فى القاموس وفيه الشاهد ومعناه ناؤه بلا غدر ونقض عهد كما فى القاموس وتوهم البعض ان الشاهد فى سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأولها) أى بانها مصادر وصف بها (قوله أطل) بالطاء المهملة (قوله فى الاطل) أى بكسر فسكون او الوتد أى بفتح فكسر أو فتح والمشط أى بتثليث أوله فسكون وبفتح فكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما فى القاموس والدبس أى بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أى بحاء مهملة فموحدة وقوله أى قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فجيم بلج بموحدة فلام فجيم على ما فى النسخ ولم أرهما فى القاموس وجلن بجيم فلام

فنون

فنون بان بموحدة فلام فنون كما فى القاموس (قوله عيل) بعين مهملة فتحتية
(قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان عجلا ورجلا ليسا وصفين بل
هو دفع لتوهم استدراكهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثى) أى مبنى
للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) أى
لا ساكنا لرفضهم الابتداء بالساكن ولا مكسورا ولا مضموما الا عند البناء للمفعول
كما يأتى لثقلهما وثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أى اصالة فلا يرد نحو
ردو شم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم وبئس
وليس لان أصل عين الكل الحركة على ان الكلام فى الافعال الغير الجامدة والثلاثة
الاخير جامدة فلا ينالها التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين مضارعه
دون شذوذ كأبى يأبى وسلى يسلى وقلا يقلى وقيل الفتح لكسرة عين الماضى فى لغة
فيكون ذلك من تداخل لغتين الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل
ومدح يمدح بل يخير فيها بين الكسر والضم ما لم يشتهر أحد الامرين فان اشتهر
أحدهما تعين كالكسر فى يضرب والضم فى يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز
الامران مع اشتهار أحدهما وقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم
أحدهما لسبب يقتضى ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو كوجد
يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيما عينه
ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمى فان كانت عينه حلقية فتحت
كسعى يسعى ونهى ينهى وفى المضاعف غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف
ما سمع ضمه فقط كنز ينز ورد يرد أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط
وكالتزام الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذ تاه يتيه وطاح يطيح فى لغة من قال
ما أتوهه وما أطوحه وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه
حلقية كمحا يمحو فى احدى لغاته وفى المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد
بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده وفيما هو
للغلبة كسابقنى فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدنى فوعدته أعده
وبايعنى فبعته أبيعه ورامانى فرميته أرميه ولا تأثير للحلق فى ذى الغلبة خلافا
للكسائى فتقول فاخرنى ففخرته أفخره بالضم وقد يجىء ذو الحلق غير ذى الغلبة
بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كنخ ينخ وينخ وبضم وفتح كمحا
يمحو ويمحا وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد فى ذلك السماع فاذا فقد
رجع الى الفتح دمامينى باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه اكثر من

وعيل اسم بلد ومن الصفات قولهم اتان
ابد وامة ابد اى ولود وامرأة بلز اى ضخمة
قال ثعلب ولم يات من الصفات على فعل
الاحرفان امرأة بلز واتان ابد وأما قوله
عليها اخواتنا بنو عجل
شرب النبيذ واصطفاقا بالرجل
فهو من النقل للوقف أو من الاتباع فليس
باصيل وثامنها فعل ويكون اسما نحو قفل
وصفة نحو حلو وتاسعها فعل ويكون اسما
نحو صرد وصفة نحو حطم وعاشرها فعل
ويكون اسما نحو عنق وصفة وهو قليل
والمحفوظ منه جنب وشلل وناقة سرح أى
سريعة (وافتح وضم واكسر الثانى من فعل
ثلاثى) أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة ابنية
لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه يكون
مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا
لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير
المرفوع الاول فعل ويكون متعديا نحو ضرب
ولازما نحو ذهب

لزومه عكس .فعل بكسر العين دماميني (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب
يقال قرّرته واقررته أى ازلته عن مقرّه ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على
هذين (قوله ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب
المغالبة اسناد الغلبة فى فعل بين اثنين الى الغالب فيه منهما نحو ضاربنى زيد
فضربته أى غلبته فى الضرب (قوله مطاوعا) أى مشعرا بتأثير فاعله بفعل آخر
ملاق له فى الاشتقاق (قوله جبر) أى انجبر (قوله والثانى فعل) وحق عين
مضارعه الفتح وكسرت فى ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل بالكسر
يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل (قوله ولذلك) أى لكون لزومه
اكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة للذوات القائمة هى بها
فالمراد النعت اللغوى وقوله والاعراض الخ أى وكل من المذكورات لا يطلب
زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد (قوله نحو شنب الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب
والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الاسنان وشنب كفرح فهو شانب
وشنيب وأشنب وهى شنباء قاموس (قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته فى نسخ
وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه انه بالقاف
والحاء المهملة كفرح من القلح وهو صفرة الاسنان ولعل الاول هو المناسب لكونه
مثالا للنعوت اللازمة (قوله الا بتضمين) أو تحويل قال الدمامينى وتبعه
شيخنا والبعض وشيخنا السيد أى مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن
تكون سببية لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدى قطعا
ولا يعطف على السبب الا سبب اه ومنشاؤه ملاحظتهم فى قوله أو تحويل المحول
اليه دون المحول عنه والانسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل
بالفتح وحينئذ يصلح سببا لان حاصله مراعاة الاصل والله الهادى (قوله ثم حول)
أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل دمامينى (قوله عند حذف
العين) أى عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء
الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ماقبلها وآخر الفعل
الساكن عند اتصال تاء المتكلم به (قوله لالتبس الواوى باليائى) أى واوى
العين بيائيها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الاجمال وهو
أيضا معيب فى مقام البيان كما حققنا سابقا (قوله هذا) أى ما ذكر من أن ضم
فاء نحو سدته لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم)
أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين

ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد
يجيء فعل مطاوعا لفعل بالفتح فيهما ومنه
قوله قد جبر الدين الاله فجبر والثانى فعل
ويكون متعديا نحو شرب ولازما نحو فرح
ولزومه اكثر من تعديه ولذلك غلب وضعه
للنعوت اللازمة والاعراض والالوان وكبر
الاعضاء نحو شنب وفلج ونحو برئ ومرض
ونحو سود وشهب ونحو أذن وعين وقد
يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع * والثالث
فعل نحو ظرف ولا يكون متعديا الا بتضمين
أو تحويل فالتضمين نحو رحبتكم الدار
وقول على ان بشرا قد طلع اليمن ضمن الاول
معنى وسع والثانى معنى بلغ وقيل الاصل
رحبت بكم فحذف الخافض توسعا والتحويل
نحو سدته فان أصله سودته بفتح العين ثم حول
الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه
عند حذف العين وفائدة التحويل الاعلام
بانه واوى العين اذ لو لم يحول الى فعل
وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها
ألفا لالتبس الواوى باليائى هذا مذهب
قوم منهم الكسائى واليه ذهب فى التسهيل
وقال ابن الحاجب وأما باب سدته فالصحيح
ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل
الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم
ولؤم

قوله

أوكمطبوع نحوفقه وخطب أوشبهه نحوجنب شبه بنجس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاعل ولا يرد ياءى العين الاهيؤ ولا
متصرفا ياءى اللام الانهو لانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشروكا نحو لبب وشرر وقالوا البب وشرر بكسر العين أيضا
ولا غير مضموم عين مضارعه الا بتداخل لغتين كما فى كُدْتَ تَكَادُ والماضى ٢٧٩ من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع
ماضيه كدت بالكسر فاخذ الماضى من لغة
والمضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو
ضمن) الى أن من ابنية الثلاثى المجرد الاصلية
فعل مالم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا
تكون ابنية الثلاثى المجرد اربعة والى كون
صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن
الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية
عن سيبويه والمازنى وذهب البصريون الى
انها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير
المصنف عن سيبويه وهو اظهر القولين
وذهب اليه المصنف فى باب الفاعل من
الكافية وشرحها (تنبيهات) * الاول لما لم
يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير
مختلفة وانها فتحة لان الفتح أخف من الضم
والكسر فاعتباره اقرب * الثانى ما جاء من
الافعال مكسور الاول أوساكن الثانى
فليس باصل بل هو مغير عن الاصل نحو شِهِد
وشِهْد وشَهْد * الثالث مذهب البصريين
ان فعل الامر أصل برأسه وان قسمة الفعل
ثلاثية وذهب الكوفيون الى ان الامر مقتطع
من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول
الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل
مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الامر أو يتركهما معا
كما فعل فى الكافية قال فى شرحها جرت عادة
النحويين أن لا يذكروا فى ابنية الفعل المجرد
فعل الامر ولا فعل مالم يسم فاعله مع ان فعل
الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء
كاشتقاق الماضى والمضارع منه ومذهب
سيبويه والمازنى ان فعل مالم يسم فاعله
أصل أيضا فكان ينبغى على هذا اذا عدت
صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعى ثلاث صيغ صيغة للماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول
كدحرج وصيغة للامر كدحرج

(قوله أوكمطبوع) أى أو ما هو غير مطبوع بل طرأ بالاكتساب لكنه كالمطبوع
فى عدم المفارقة (قوله أوشبهه) الضمير يرجع الى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل
فى قوله أوكمطبوع أى أوشبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا
هو اللائق فى حل عبارته ولا ينافيه قوله مشبه بنجس لان المراد النجاسة المعنوية
اللازمة بعد اكتسابها كملكة اتقان المكر فسقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا
والبعض الضمير الى نحو فقه والمعنى ان مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما
يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل
والغرض انه زائل كما اعترفا به فاعرفه (قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد
الا لمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم
طلبه زائدا عليه وهذا علة للعلية (قوله ولا يرد ياءى العين) أى استثقالا للضمة على
الياء دمامينى (قوله الاهيؤ) أى حسنت هيئته (قوله ولا متصرفا الخ) احترز
بمتصرفا من نحو قضو بمعنى ما أقضاه فانه مطرد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا
والبعض زهو مع قضو تبعا للدمامينى غير مناسب لان زهو واوى اللام والكلام
فى يائيها (قوله الانهو) أصله نهى كما يشير اليه قول الشارح لانه من النهية أبدلت
الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل
أى مشروكا بغيره من الاوزان كما بينه الدمامينى ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا
لبب الخ ووقع فى نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا (قوله لبب)
أى صار لبيبا وشرر أى صار ذا شر (قوله كما فى كدت) أى بضم الكاف
وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت بالضم تكود الا انهم استغنوا بمضارع كدت
بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما فى ابن عقيل على التسهيل
(قوله والماضى) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر (قوله
وذهب البصريون) أى جمهورهم (قوله ما جاء من الافعال الخ) وارد على
قوله هنا وانها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا (قوله
أوساكن الثانى) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما فى شهد بكسر فسكون (فائدة) تسكين
عين فعل المكسور العين أو المضموم هما من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف
ورجل للتخفيف لغة تميمية كما فى التسهيل (قوله كما فعل فى الكافية) راجع لقوله
أو يتركهما معا (قوله فى ابنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله
ومذهب سيبويه والمازنى) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر
(قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد

الا انهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء اصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بافعالها انتفاء اصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (اربع ان جردا) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة ابنية واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من ان عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق (وأن يزد فيه فما ستا عدا) أى جاوز لان التصرف فيه اكثر من الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فالثلاثى يبلغ بالزيادة اربعة نحو اكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم (تنبيهات) * الاول قال فى التسهيل وان كان فعلا لم يتجاوز ستة الا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لان هذه فى تقدير الانفصال * الثانى لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولانه سيذكر ما به يعرف الزائد أما الاسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلاث مائة بناء وثمانية ابنية وزاد الزبيدى عليه نيفا على الثمانين الا ان منها ما يصح ومنها ما لا يصح وأما الافعال فالمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفى بعضها خلاف وهى افعل نحو أكرم وفعل نحو فرح

والثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع (قوله الا انهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الامر لا عن ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجريانها) أى الصيغ الثلاث للرباعى على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان احداها بيان للاخريين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين (قوله كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء اصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه اربع) وانما لم يتجاوزها الى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدمامينى (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه اكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس ادنى من ثلاثى يرى الخ (قوله من الاسم) أى من التصرف فيه (قوله نحو احرنجم) أى اجتمع (قوله وان كان) أى المزيد فيه (قوله سيذكر ما به يعرف الزائد) أى وهذا يغنى عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها (قوله نيفا على الثمانين) أى قدرا زائدا عليها أى اكثر منها (قوله وهى افعل) يجىء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللكثرة كأضب المكان أى كثر ضبابه وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كأغد البعير أى صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أى اعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أى عرضته للبيع وللسلب كأقسط زيد أى زال عن نفسه القسوط وهو الجور واشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أى وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أى بلغت مائة وانجد زيد أى بلغ نجدا والمطاوعة ككببته فأكب دمامينى باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف فى الزائد منه فالخليل وسيبويه على انه الاول لانه فى مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثانى لانه فى مقابلة الواو فى جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف فى الزائد من كل مكرر ويجىء فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذى الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا والتكثير فى الفعل كطوف زيد أى كثر طوافه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كغلقت الابواب والسلب كقردت البعير أى ازلت قراده والتوجه كشرق وغرب أى توجه الى المشرق والغرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل

منه

منه كفسقته أي نسبته الى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أي صارت عجوزا ولاصل الفعل كفكر أي تفكر ومن فعل من المركب لاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وأمّن اذا قال آمين وايه اذا قال أيها الرجل ونحوه دماميني باختصار (قوله وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفي المثال الثاني كلام اسلفناه في باب تعدي الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أي تكلف الشجاعة وعاناها لتحصل فهو يريد وجودها وارادة حصول الاصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الاصل بلا حقيقة والتجنب كتأثم أي تجنب الاثم والصيرورة كتأيمت المرأة أي صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أي اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشيء أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دماميني باختصار (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى فزيد وعمرو من ضارب زيد عمرا اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لاصل الفعل كباعدته أي بعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية معنى وقد جاء لاصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد (قوله وافتعل) يجيء لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول اكتسبت المال اذا حصلته بسعي وقصد وتقول كسبته ان لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالتحى أي طلعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالقلب وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع الى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسئلة وحديث انا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي فمن باب التجوز سلمنا انه حقيقة لكن لا نسلم انه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كانطلق أي ذهب ولبلوغ الشيء كانحجز أي بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى اوراء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أونون كنقلته فانتقل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فانمحى وميزته فانماز والاصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وادغمت وقد يستغنون

وتفعل نحو تعلم وفاعل نحو ضارب وتفاعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتغل وانفعل نحو انكسر

عنه به فى غير ذلك كاستتر واستد وقد يتشاركان فى غير ذلك كحجبت الشئ فاحتجب
واحتجب دماميني باختصار (قوله واستفعل) يجئ لمعان منها الطلب
كاستغفرت الله وعد الشئ متصفا بالفعل كاستسمنت زيدا أى عددته سمينا
والصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا ولوجدان الشئ متصفا بالفعل كاستوبأت
الارض وجدتها وبئة والمطاوعة كارحته فاستراح وتقدم فى باب تعدى الفعل
ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال واكثر مجيئهما للالوان
ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أى سقط وأملاس الشئ من
الملاسة والاكثر فى ذى الالف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازما
كقوله تعالى فى وصف الجنتين مدهامتان والثانى عارضا كاحمر وجهه خجلا دماميني
باختصار (قوله افعوعل) يجئ لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت
خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة نحو احلولى الشئ أى صار حلوا
دماميني (قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله
شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين
بينهما واو أى طال (قوله وافعوّل) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوط فرسه بعين
وطاء مهملتين وقوله اذا اعروراه أى ركبه عريا والذى فى القاموس اعلوط البعير تعلق
بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اه‍ (قوله وافعوال نحو اخشوشن) فيه
أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر فى كلام الشارح لا افعوال بل مر
عن الدماميني ان اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت
خشونته كما مر (قوله نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ (قوله
نحو شملل) بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما فى القاموس (قوله نحو بيطر) أى عمل
صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب (قوله اذا اغلط) بالطاء المهملة وهو راجع
الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر فى القاموس الفعل الاول أصلا وانما
ذكر الرهيأة وفسرها بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله وافعنلى)
مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجئ
متعديا كقوله

قد جعل النعاس يغرندينى * أدفعه عنى ويسرندينى

قال الزبيدى أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى دماميني
(قوله وافعنلأ) نحو احبنطأ بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنطم) بخاء
معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى انه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى (قوله
بالمنديل) بفتح الميم وكسرها (قوله والكثير تندل) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق

وتحو

واستفعل نحو استغفر وافعل نحو احمر
وافعال نحو اشهاب الفرس وافعوعل نحو
اغدودن الشعر وافعوّل نحو اعلوط فرسه
اذا اعروراه وافعوال نحو اخشوشن وافعيل
نحو اهبيخ وفوعل نحو حوقل اذا أدبر عن
النساء وفعول نحو هرول وفعلل نحو شملل
اذا اسرع وفيعل نحو بيطر وفعيل نحو
طشيأ رأيه ورهيأ اذا اغلط وفعلى نحو سلقاه
اذا ألقاه على قفاه وافعنلى نحو اسلنقى
واقعنلأ نحو احبنطأ لغة فى احبنطى اذا انام
على بطنه وافعنلل نحو اخرنطم اذا غضب
وفنعل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل
اذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل

ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد (قوله ويجيء كل واحد الخ) يرد عليه ان منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعانى التى تفاد بالابنية كفوعل وفعول وفيعل وفعيل (قوله من رباعيها) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فاصله قشعر كحرجم زادوا فيه الهمزة واحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها فى الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها فى الاصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبانه لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقا ولا الاعلال الا فى الاخر ومجرد مجيء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الالحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الاخير) لو قال والراء وادغموا الاخير فيها لكان أوضح وفى قوله وادغموا الاخير اشارة الى ان الراء الاولى هى الاصلية وفى ذلك خلاف (قوله فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج (قوله رباع) بحذف الثانية من ياءى النسب تخفيفا ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين وان شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعلل) الواو عاطفة لفعلل على المبتدا ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الاوزان الخمسة (قوله ستة ابنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو لثقل أو لتوالى أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسى مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر همع (قوله وبهكنة) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو خرمل) بخاء معجمة فراء فميم فلام كما فى القاموس (قوله المرأة الحمقاء) أى وصف المرأة الحمقاء (قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما فى القاموس وما فى كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقاف (قوله التى اكلت أسنانها) من باب فرح أى تكسرت كذا فى القاموس (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برثن) بموحدة فراء ففوقية على ما فى التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر

ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما وعاه الصدر

ويجيء كل واحد من هذه الاوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال ايرادها هنا وللمزيد من رباعيها ثلاثة ابنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهى لازمة * واختلف فى هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الاخير فوزنه الآن افعلل ويدل على الحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره (لاسم مجرد رباع فعلل * وفعلل وفعلل وفعلل * ومع فعل فعلل) أى للرباعى المجرد ستة ابنية * الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم والسهلب الطويل والشجعم الجرىء وقيل ان الهاء فى سهلب والميم فى شجعم زائدتان وجاء بالتاء نحو شهربة وشهبرة للكبيرة وبهكنة للضخمة الحسنة * الثانى فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من اسماء الذهب وصفة نحو خرمل قال الجرمى الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل ونحو ناقة دلقم قال الجوهرى هى التى أكلت أسنانها من الكبر * الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع للاكول * الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل * الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثانى ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب

قوله اثنى عشر اى وهو التى جرت فيه [illegible] زيادة رابعة وهى ضرب ثلاثة الحرف الاول الضم والفتح والكسر فى اربعة الحرف الثانى وهى الحركات الثلاث مع زيادة السكون [illegible] تعال فى الحاكى والصور المذكورة تعقليه لا واقعية [illegible]

وفطحل وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة قال العجاج
وقد اتاه زمن الفطحل * والصخر مبتل كطين الوحل * وقال آخر زمن الفطحل إذ السلام رطاب وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد
وجمل قطر أى صلب ويوم قطر أى شديد * السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة
نحو جرشع بمعنى برشع بالضم (تنبيهات) ٢٨٤ * الاول مذهب البصريين غير الاخفش ان هذا البناء السادس ليس ببناء أصلى
بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان
جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب
وطحلب وبرقع فى الاسماء وجرشع فى الصفات
وقالوا للعظلب برتن ولشجر البادية عرفط
ولكساء مخطط برجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح
وذهب الكوفيون والاخفش الى انه بناء
أصلى واستدلوا لذلك بامرين أحدهما أن
الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم
فدل على انه غير مخفف وهو مردود فان
الضم فيه منقول أيضا وزعم الفراء ان الفتح
فى جؤذر اكثر وقال الزبيدى ان الضم
فى جميع ما ورد منه أفصح والاخر انهم قد
ألحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك
عندد أى بد وقالوا عاطت الناقة عوططا
اذا اشتهت الفحل وقالوا اسودد فجاؤا بهذه
الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التى
استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب
أن يكون للالحاق وأجاب الشارح بانا لا نسلم
ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما
هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء
فقياسه الفك كما فى جدد وظلل وحلل وان
سلمنا انه للالحاق فلا نسلم انه لا يلحق الا
بالاصول فانه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا
اقعنسس فألحقوه باحرنجم فكما ألحق بالفرع
بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف * الثانى
ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الاخفش
والكوفيين على اثبات اصالة فعلل وقال
فى التسهيل وتفريع فعلل على فعلل اظهر
من اصالته * الثالث زاد قوم من النحويين
فى أبنية الرباعى ثلاثة أوزان وهى فِعْلُلٌ بكسر الاول وضم الثالث حكى ابن جنى انه يقال للجوز القطن الفاسد خرفع
ويقال أيضا الزئبر الثوب زئبُر والضئبل وهو من اسماء الداهية ضِئْبُل وفُعَلِّلٌ بضم الاول وفتح الثانى نحو خبعث ودلمز

(قوله وفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصرح هو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادى قال العينى وهو غير صحيح وانما قاله روبة (قوله اذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة (قوله برجد) بموحدة فراء فجيم فدال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا الخ فعلل بالفتح أى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على اصالة الضم (قوله حكى جؤذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها او كسر الذال كذا فى القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الانسب حذف الواو من وزعم (قوله انهم قد ألحقوا به) أى والالحاق به يدل على اصالته اذ لا يلحق الا بالاصلى سم (قوله عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله سودد فى داله الاولى الضم أيضا (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب ادغام المثلين فى غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر قال سم وكان حاصل الجواب الاول منع انه ليس من الامثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرفع) بخاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كما فى التصريح (قوله لزئبر الثوب) بكسر الزاى وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أى بضم الموحدة (قوله وللضئبل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أى بضم الموحدة (قوله نحو خبعث) بخاء معجمة فموحدة فعين مهملة فمثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله ودلمز) بدال مهملة

وفعلل بفتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة فى الكافية فقال وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور فى الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث * الرابع علم بالاستقراء ان الرباعى لا بد من اسكان ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى اربع حركات فى كلمة ومن ثم لم يثبت ٢٨٠ فُعَلِل وأما عُلَبِطٌ للضخم من الرجال وناقة عُلَبِطة أى عظيمة فذلك محذوف من فُعالِل وكذلك دُودِم وهو شئ يشبه الدم يخرج من شجر السمر ويقال حينئذ حاضت الشجرة وكذلك ابن عُثَلِط وعُجَلِط وعُكَلِط أى ثخين خاثر ولا فَعَلُل وأما عَرَتُن لنبت يدبغ به فاصله عَرَنْتُن مثل قَرَنْفُل ثم حذفت منه النون كما حذفت الالف من علابط واستعملوا الاصل كالفرع وكذلك عَرَقُصان أصله عَرَنْقُصان حذفوا النون وبقى على حاله وهو نبت ولا فَعَلِل وأما جَنَدِل فانه محذوف من جنادل والجَنَدِلُ الموضع فيه الحجارة وجعله الفراء وابو على فرعا على فَعَلِيل وأصله جنديل واختاره الناظم لان جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه الاوزان على انها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق (وان علا) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسى

(فمع فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا كذا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ)

فالاول من هذه الابنية فَعَلَّلٌ وهو بفتح الاول والثانى والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثانى وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجئ الا صفة نحو جَحْمَرِش للعظيمة من الافاعى وقال السيرافى هى العجوز المسنة وقَهْبَلِس للمراة العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول وفتح الثانى وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستظرفة وقذعمل يقال ما أعطانى قذعملا أى شيأ وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمى الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قِرْطَعْب وهو الشئ الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل وحِنْزَقْرٌ وهو القصير

مهملة فلام فميم فزاى اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين فراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هى التى اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب التفريع (قوله لم يثبت فعلل) أى بضم ففتح فكسر (قوله فذلك محذوف) أى مختصر (قوله دودم) بدالين مهملتين (قوله عثلط وعجلط وعكلط) باهمال عين كل من الثلاثة وطائه وقبل اللام من الاول مثلثة ومن الثانى جيم ومن الثالث كاف (قوله أى ثخين خاثر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفى القاموس خثر اللبن و يثلث خثرا وخثورا وخثارة وخثورة وخثرانا غلظ اه فقول الشارح خاثر تأكيد لقوله ثخين (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عرتن) بعين فراء مهملتين فمثلثة (قوله عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أى عنه (قوله وليست محذوفة) أى مختصرة من شئ آخر (قوله لما سبق) أى من امتناع توالى اربع متحركات فى كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه اشارة الى أن الضمير فى علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعى ليصح الاسناد فافهم (قوله عن اربعة) عن بمعنى على (قوله فمع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير فى حوى يرجع الى الاسم الخماسى الاصول (قوله نحو شمردل) باعجام الشين فقط (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة (قوله وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم الكمرة) أى للرجل العظيم الكمرة أى حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أى على القولين الاخيرين (قوله خزعبل) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة فموحدة (قوله المستظرفة) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة (قوله وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة (قوله وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لا حاء كما وقع فى بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة (قوله وهو الشئ الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشئ الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة فى مفهوم قرطعب دون العظم فى مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه (قوله جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين (قوله وحنزقر) بحاء مهملة فنون

(تنبيه) زاد ابن السراج فى أوزان الخماسى فَعَلَّلِل نحو هُنْدَلِع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح ان نونه زائدة والالزم عدم النظير وأيضا فقد حكى كُرَاعٌ فى الهُنْدَلِع كسْرَ الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسى على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعى عليه وَهُوَ مَطْلُوبٌ ولانه يلزم على قوله اصالة نونِ كَنَهْبُلٍ لان زيادتها لم تثبت الالان الحكم باصالتها موقع فى عدم النظير مع ان نون هُنْدَلِع ثانية ساكنة فأشبهت نون عَنْبَرٍ وحَنْظَلٍ ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسى أوزانا أخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وما غاير) من الاسماء المتمكنة ماسبق من الامثلة (للزيد أو النقص انتمى) نحو تعويد وَجَنَدِل واستخراج وكان ينبغى أن يقول أو الندور لان نحو طَحْرِبَة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال فى التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو اعجمى (والحرف ان يلزم) الكلمة فى جميع تصاريفها (فأصل والذى لا يلزم) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانك تقول حذا حذوه فتعلم بسقوط التاء انها زائدة فى احتذى يقال احتذى به أى اقتدى به ويقال أيضا احتذى أى انتعل قال

كُلُّ الحِذَاءِ يَحْتَذِى الحَافِى الوَقِعْ * والحذاء النعل

فزاء فقاف فراء كما فى القاموس (قوله فعلل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة (قوله والالزم عدم النظير) حاصل ماذكره فى توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوى (قوله فيفوت تفضيل الرباعى عليه) لانه على ستة اوزان كما مر (قوله ولانه يلزم) لو قال وأيضا يلزم لناسب ما قبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال فى القاموس الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكهبل والشعير العظيم السنبلة (قوله لم تثبت الالان الحكم باصالتها الخ) فيه ان الحكم بزيادتها موقع أيضا فى عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال فى التعليل حذف تقدير مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتى فى الشرح (قوله وزاد غيره) أى غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أى لكون بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان اقره شيخنا والبعض (قوله نحو يد وجندل واستخراج) نقص من يد اصل وهو الياء اذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال زائد وهو الالف أو الياء اذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق فى الشرح وزيد فى استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الندور) أى الشذوذ (قوله نحو طحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أى فاؤه كعدة أو عينه كسه أو لامه كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كحَضْرَمَوت أو اعجمى كبَلَخْش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم حجر معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا فى الاسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر (قوله حذا حذوه) قال فى القاموس حذا حذو زيد فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أى انتعل) ويقال أيضا احتذاه أى ألبسه الحذاء أى النعل قال فى القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به ان جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مدة للضرورة خطأ محض اذ هو

ممدود وضعا كما مرّ فى باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به
الاعتراض على المصنف بان كلا من تعريفى الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما
عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو واو وعد مما هو اصل ويسقط فى بعض
تصاريف الكلمة لعلة. وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد
ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثانى عنه ودخول
الاول فيه وحاصل الجواب ان المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة
كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل فى تقدير السقوط
(قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أى فلا يرد
على تعريف الاصل جمعا والزائد منعا سم (قوله فى تقدير السقوط) أى فلا يرد
على تعريف الاصل منعا والزائد جمعا سم (قوله ولذا) أى لكون الساقط لعلة
كالثابت والزائد اللازم فى تقدير السقوط (قوله وللالحاق) هو جعل ثلاثى
أو رباعى موازنا لما فوقه كما فى التسهيل قال الدمامينى والمراد الموازنة بحسب
الصورة والا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة الا ترى ان وزن جعفر مثلا فعلل ووزن
كوثر فوعل اه وقد افرد الناظم فى تسهيله الزائد للالحاق بفصل ينبغى مراجعته
مع شرحه للدمامينى (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان
منها الخير الكثير ونهر فى الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا فى القاموس
(قوله وياء صيرف وعثير) الصيرف والصيرفى المحتال فى الامور والعثير التراب
والعجاج والاثر الخفى كذا فى القاموس (قوله والف ارطى ومعزى) الارطى
نبت والمعزى بالقصر ويمد خلاف الضان كذا فى القاموس وميمه مكسورة كما يفيده
قول الدمامينى ان ألفه للالحاق بدرهم (قوله ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل
بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما
يأتى فى الشرح والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة) فانها عوض عن ياء زنديق
سم (قوله واقامة) فان التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة الفا أو عن ألف
الافعال الزائدة على الخلاف السابق فى المحذوف من الالفين (قوله وسين
يسطيع) فانها عوض عن حركة العين كما سيأتى قبيل فصل فى زيادة همزة الوصل
فى شرح قوله واللام فى الاشارة المشتهرة سم (قوله وللتكثير) أراد بالتكثير
ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير
داله (قوله ستهم) فى القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اه وفيه أيضا
الزرق محركة والزُّرْقَة لون معروف زَرِقَتْ عَيْنُهُ كفَرِحَ ثم قال والزُّرْقُم بالضم الشديد

وأما الساقط لعلة من الاصول كواو يعد
فانه مقدر الوجود كما ان الزائد اللازم كنون
قرنفل وواو كوكب فى تقدير السقوط ولذا
يقال الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع
تحقيقا أو تقديرا واعلم ان الزيادة تكون
لاحد سبعة أشياء للدلالة على معنى كحرف
المضارعة والف المفاعلة وللالحاق كواو
كوثر وجدول وياء صيرف وعثير والف ارطى
ومعزى ونون جحنفل ورعشن وللمد كالف
رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة وللعوض
كتاء زنادقة واقامة وسين يسطيع وميم اللهم
وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم
المعنى وتكثيره

الزرق للمذكر والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر اه قاموس والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق فى بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة (قوله وبازيداه) عطف على ماليه كما لا يخفى وان جعله الاسقاطى عطفا على هاء السكت (قوله لبيان الحركة) وبيان الالف فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أو لغيره) كالتعدية (قوله فلا يختص باحرف الزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف امان وتسهيل (قوله امامع الاتصال) أى اتصال الزائد بالاصل الذى هو تكرير له (قوله نحو قتل) أى بالتشديد وهل الزائد التاء الاولى أو الثانية خلاف كما فى التصريح والخلاف فى نحو اقعنسس أيضا كما فى الهمع قال واختار ابن مالك فى التسهيل ان الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والاول أولى فى باب علم (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل وربما سموا مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهرى (قوله أو تكرير لام كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال باصل لان تكرير اللام لا يفصل باصل أبدا (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج قال فى القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطى به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب اه ويطلق الجلباب مصدرا أيضا لجلبب كما فى التصريح مثل الجلببة (قوله مع مباينة اللام) أى للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه فعفعيل (قوله نحو صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وستأتى بقية الاقوال فيه (قوله كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلف (قوله كحدرد) بمهملات على وزن جعفر اسم رجل قال فى التصريح ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (قوله المجموعة فى أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها فى التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدمامينى وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا انتم فقال اجبتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الاصل لا يكون الا أحد الاحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا افهم

ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللامكان كالف الوصل لانه لا يمكن ان يبتدأ بساكن وهاء السكت فى نحو عه وقه لانه لا يمكن ان يبتدأ بحرف ويوقف عليه وللبيان كهاء السكت فى نحو ماليه وبازيداه مزيدت لبيان الحركة وبيان الالف (تنبيهان) * الاول الزائد نوعان أحدهما أن يكون تكرير أصل لالحاق أو غيره فلا يختص باحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين اما مع الاتصال نحو قتّل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس أو العين المفصولة باصلى كحدرد فأصلى والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون الا أحد الاحرف العشرة المجموعة فى أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد انها تكون زائدة أبدا الا انها قد تكون اصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه * الثانى ادلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب فى أصله أعنى المصدر ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب

فصار معنى تسميتها حروف زيادة انه متى اريد زيادة حرف لغير تكرير او الحاق لا يكون الا منها فافهم اه

العبارة

ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء ايطل في اطل والايطال الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من اصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة * رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون ٢٨٩ في هذه ونحوها زائدة لانها في موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم * خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة احرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو ارنب وافكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة * سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو ونحو حنطأو وسندأو وقندأو فالكنتأو الوافر اللحية والحنطأو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف * سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود * ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا اذ الاصل اتحاد المادة * تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل * عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك في كنهبل فان وزنه على تقدير اصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فنعلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيها اكثر

العبارة واستغن به عما وقع للبعض من التعسف البارد المبني على الفهم الكاسد (قوله في اطل) أي وهو كايطل معنى ومادة (قوله في يعد أو في عدة) الاول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثل السقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الاخذ (قوله نحو جحنفل) تقدم ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه انها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لا وجه بالتعبير بالاختصاص الا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في نظائره لكان واضحا وقوله بموضع الخ ان اجرى على اطلاقه الشامل للمشتق نحو كنثأو بمثلثة بعد النون الزائدة من كثأت لحيته كمنع أي طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كالامثلة الاربعة التي في الشرح واريد بنحو الاربعة ما يتناول كنثأو بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا في السادس وان قصر على غير المشتق أخذا من الامثلة التي ذكرها واريد بنحو الاربعة مثل حنظأو بالظاء المشالة المعجمة وهو الحنظأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل ففي المقام صعوبة ما وان اهملوه (قوله من كنتأو) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضي خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو باهمال أولهما وثانيهما ولو قدم الشارح نحو على كنتأو لكان اجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الالفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظير) أي على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كنهبل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعد وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الاولى اسلم من تكلف الخطأ في ضم الجيم (قوله فنعلل) كذا في النسخ

ومن أصولهم المصير الى الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادى هو مندرج فى السابع انتهى (بضمن فعل قابل الاصول فى وزن) يعنى اذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الاصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الاول بالفاء والثانى بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون فى الحركة والسكون فتقول فى فلس فعل وفى ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك فى قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وفى علم فعل وكذلك فى هاب ومل وفى ظرف فعل وكذلك فى طال وحب (وزائد بلفظه اكتفى) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول فى اكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج افعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله فيقال فى وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضى للابدال مفقود فى الميزان والآخر المكرر لالحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما يأتى بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون بان يكون رباعيا أو خماسيا (كراء جعفر وقاف فستق) وجيم ولام سفرجل وميم ولام قذعمل فتقول فى وزن الاول فعلل وفى الثانى فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل (وان يك الزائد ضعف أصل فاجعل له فى الوزن) من أحرف الميزان (ما للاصل) الذى هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين

بتقديم العين على النون والصواب فنعال بتقديم النون على العين (قوله ومن اصولهم) أى قواعدهم (قوله هو مندرج فى السابع) لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة بان يراد به ما هو الاعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضمن فعل) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله فى وزن المراد به المعنى المصدرى أى فى وقت وزن قال فى الهمع وانما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من اكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بايضاح (قوله لتعلم الاصلى منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك فى قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك فى هاب ومل) أى لان أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك فى طال وحب) أى لان أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد فى الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فاضافة الاصل الى ضمير الزائد لادنى ملابسة فلا يقال فى وزن اكرم مثلا افعل (قوله لان المقتضى للابدال) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أى كالتعدية (قوله كما يأتى بيانه) أى فى قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية اصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل اخره بلفظه فوزن جعفر اما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة كذا فى التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضى عن الجلال المحلى (قوله قذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره فى الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لانا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق فى قوله وا حرف ان يلزم الخ (قوله من احرف الميزان) من تبعيضية حال من ما للاصل فقوله ثانيا منها تأكيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا باجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذى هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى

ضعف

ضعف الاصل منها أى من أحرف الميزان (قوله فى حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفى سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفى مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفى اغدودن) باعجام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر تصريح (قوله وماشا كلها) كفجر وفخر ونجر وهكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف) فيقال فى نحو فجر مفجر وهكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشا كل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذا من قوله الآتى مصدره تبينة مشا كل دحرجة (قوله ان الثلاثى المعتل العين) أى كبان (قوله مشا كل دحرجة) أى كمصدر الملحق به كدحرج سم (قوله واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين بوجهيه ليس الا على المذهب المشهور وقال سم وأقره شيخنا والبعض كان مقصوده ان وزن المقصود به التعدية فعل لانه يذكر الزائد اذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الاصل وأما المقصود به الالحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لان الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل فى الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بأن المكرر للالحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر (قوله فقد يكون ضعفا) نحو سأل بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس فى كلامه حصر فى القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة فى اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعلال غير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصد به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ اصلى (قوله فيقابل فى الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمنان الخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومضمومها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلالا) أى بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قهقار لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخزعال) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة بدل من من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعد نفى أو كنفى

وان كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول فى حلتيت فعليل وفى سحنون فعلول وفى مرمريس فعفعيل وفى اغدودن افعوعل وفى جلبب فعلل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى حلتيت فعليت وفى سحنون فعلون وفى مرمريس فعمريل وفى اغدودن افعودل وفى جلبب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان أحدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد فى نحو صبر وقتر وكثر فان وزن هذه وما أشبهها كلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل وكذا الى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق وتجد اللفظ به ككبين مقصودا به الالحاق ومقصودا به التعدية فعلى القصد الاول مصدره تبينة مشاكل دحرجة وعلى القصد الثانى مصدره تبيين ولا يعلم امتياز المصدرين الا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ليس الا على المذهب المشهور (تنبيهات) * الاول اذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وان كان منها فقد يكون ضعفا وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على انه لم يقصد به تضعيف فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربيعة ووزنه فعلان لا فعلال لان فعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلزال الاخزعال

وهو ناقة بهاطلع وتهقار للصبر وأما بهرام وشهرام فعجميان • الثانى المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال فى وزن ردّ ومرد فعل ومفعل لان أصلهما ردد ومردد ٢ ٩ ٢ • الثالث اذا وقع فى الموزون قلب تقلب الزنة لان الغرض من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد على ترتيبها فتقول فى وزن آدر أعفل لان أصله أدور فقدمت العين على الفاء وتقول فى ناء فلع لانه من النأى وفى الحادى عالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول فى وزن قاض فاع وفى بع فل وفى بعد يعل وفى عدة علة وفى عه أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان الاصل فى المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى

(وأحكم بتأصيل) اصول (حروف) الرباعى التى تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف (سمسم ونحوه) لان اصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لاقل الاصول وليس اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا (والخلف فى) الرباعى المذكور الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كلملم) أمر من لملم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم باصالتها وان مادة لمّ وكفّ غير مادة لملم وكفكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين الا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لمم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح ويرده انهم قالوا فى مصدره فعللة

انتهى اتباع ما اتصل (قوله بهاطلع) باعجام الطاء واهمال العين أى عرج (قوله وتهقار) بقافين زاد فى القاموس القسطال ما القاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف (قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتيبة العتكى كما فى القاموس وذكر شيخنا السيدان فى بائه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم بضمن فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشدّ لان أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال وكذلك فى طال وحب فاعرفه فانه مما لم يتنبه له (قوله قلب) أى مكانى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع فى الموزون (قوله فتقول فى وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن افعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا قاله الفارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا اسم (قوله وتقول فى ناء) بنون فألف فهمزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا فى التصريح والظاهر انه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة (قوله وفى الحادى) اصله واحد فأخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار حادى (قوله بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كمثاله أو فعلا كزلزل ووسوس (قوله المكررين) هما فى مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارضى (قوله والخلف الخ) ظاهره انه لا خلاف فى القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم سيوطى (قوله فى الرباعى المذكور) أى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه ان هذا مناف لقوله فى بيان محل الخلاف الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أى ولو فى مادة اخرى من المعنى أو انه مبنى على غير القول الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أى الذى هو الحرف الثالث (قوله فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الاصل

بلفظه

ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء على التفعيل فان تكرر فى الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلى كصمحمح ومرمريس حكم فيه بزيادة الضعفين الاخيرين لان اقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله فى شرح الكافية وقال فى التسهيل فان كان فى الكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى نحو صمحمح وثالثها ورابعها فى نحو مرمريس انتهى فاتفق كلامه فى نحو مرمريس واختلف فى نحو صمحمح فوزنه فى كلامه الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظ فعلح وفى كلامه الثانى فعمحل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى فى نحو صمحمح والميم الثانية فى نحو مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحمح ان وزنه فعلل وأصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما ولما فرغ من بيان مايعرف به الزائد من الاصلى شرع فى بيان ماتطرد زيادته من الحروف العشرة فقال

(فألف اكثر من اصلين * صاحب زائد بغير مين) ألف مبتدا والجملة بعده صفة له وزائد خبره والمين الكذب أى اذا صحبت الالف اكثر من اصلين حكم بزيادتها لان اكثر ماوقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيحمل عليه ماسواه فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من اصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وماذكره انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الاسماء الاعجمية كابراهيم واسحاق

بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعفل وكذا يقال فى نظائره الآتية (قوله ولو كان مضاعفا فى الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقى على ادغامه فاما بعد الابدال والتفكيك فقد أشبه فى الصورة ماألحق بالرباعى نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره (قوله فان تكرر فى الكلمة حرفان الخ) محترز قوله الرباعى الذى تكررت فاؤه وعينه (قوله كصمحمح وسمعمع) باهمال حروفهما والصمحمح الشديد الغليظ كما مر والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما فى القاموس (قوله ثانى المتماثلات وثالثها) يعنى الحاء الاولى والميم الثانية (قوله فاتفق كلامه فى نحو مرمريس) انما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف فى نحو مرمريس غير كلامه فى التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا اشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى فقط فوزن صمحمح على هذا فعحلل ولا دليل عليه بل الاقرب انه تأييد لكلام المصنف فى التسهيل وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التى ينتج دليله زيادتها اذ لا يحذف فى التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعلل) بثلاث لامات (قوله من بيان مايعرف به الزائد من الاصلى) اعترض بان مايعرف به ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وماعداه زائد على مايعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد ومايتبعه (قوله فألف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأتى (قوله كذلك) أى مصاحبة اكثر من اصلين (قوله فيه) أى فى اكثر ماوقعت فيه الالف كذلك (قوله فيحمل عليه ماسواه) أى على الاكثر ماسوى الاكثر (قوله نحو رمى ودعا) لاتخفى على نبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله وماذكره) اى من منطوق قوله فألف اكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما هو فى الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن اصل اذ لا اشتقاق فيهما بل هى أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوى وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفى زيادتها فى قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر فى أن مراده ماذكره المصنف من منطوق قوله فألف اكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه الا أن يقال تعليله بقوله لان ذلك الخ يشعر بهذه الضميمة (قوله فى الاسماء المتمكنة) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية الا أن يقال تركه اتكالا على أخذه مما بعده (قوله لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق

واعلم أن الالف لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها وتزاد فى الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى ومرداح وخامسة نحو انطلاق ونحو حلبلاب وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو اربعاوى وتزاد فى الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو اجأوى وسادسة نحو اغرندى (تنبيهان) * الاول يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرباعى فان الالف فيه بدل من أصل وليست زائدة * الثانى اذا كانت الالف مصاحبة لاصلين ولثالث يحتمل الاصالة والزيادة فان قدرت اصالته فالالف زائدة وان قدرت زيادته فالالف غير زائدة لكن ان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كان الارجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بانها منقلبة عن اصل نحو افعى وموسى وعقنقى ان وجد فى كلامهم مالم يدل دليل على اصالة هذه الاحرف وزيادة الالف كما فى أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالارطى وكما فى معزى لقولهم معز ومعز

وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله فيحمل عليه ماسواه أن يحمل على المشتق ماليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا الا أن يراد بما سواه خصوص ماليس مشتقا من الاسماء المتمكنة العربية (قوله وسرداح) باهمال حروفه وكسر أوله الناقة الطويلة (قوله وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللبلاب كذا فى القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو اربعاوى) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما فى القاموس وقد اسلفنا فى باب ألفى التأنيث عن السيوطى والدمامينى ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو سلقى) فى القاموس سلق فلانا طعنه كسلقاه (قوله نحو اجأوى) قال فى الصحاح الجؤوة حمرة تضرب الى سواد وفى القاموس انه يقال جؤوة كحمرة وجوّة كقنبة وجأ كجوى والفعل جئى الفرس وجأى واجأوى والنعت اجوى وجأواء (قوله نحو اغرندى) بالغين المعجمة أى علا (قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أى زجر الضان فقال عا أو عوا وعاى ويقال أيضا فى الفعل عوعى وعيعى كما فى القاموس وقوله وضوضى بضادين معجمتين قال فى القاموس فى باب الهمزة الضأضاء والضوضاء أصوات الناس فى الحرب ورجل مضوضض مصوت وقال فى باب الالف اللينة الضوة الجلبة كالضوضاة اه والجلبة بفتح الجيم واللام الاصوات (قوله من مضاعف الرباعى) يعنى ما لامه الاولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه (قوله فان الالف) ال للجنس اذ كل من ألفى عاعى الاولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لان وزنهما فعلل (قوله الثانى اذا كانت الالف الخ) يؤخذ من هذا التنبيه ان قول المصنف أكثر من أصلين أى محققا اصالة جميعه فان كان فيه ماليس محققا بل محتملها فقط ففيه تفصيل (قوله والثالث يحتمل الاصالة والزيادة) كما فى أبان فانه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الالف واصالة الهمزة أو افعل بالعكس (قوله مصدرة) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو افعى) نظر الدمامينى فى التمثيل به بان منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبى اه دمامينى أى لانه اعجمى (قوله وعقنقى) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح ان وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بانها منقلبة عن أصل ان وزنه فعنعل (قوله مالم يدل دليل الخ) قيد فى قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أديم مأروط) بخلافه عند من يقول أديم

وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف انتهى (واليا كذا والواو) أى مثل الالف فى ان كلا منهما اذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (ان لم يقعا) مكررين (كما هما فى يؤيؤ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (ووعوعا) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم ٢٩٥ السابق فى الالف يأتى هنا أيضا فنقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوع باصالتها فهو زائد الا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن وان صحب أصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو نحو أيدع ومزود الا أن يدل دليل على اصالة المصدر وزيادتهما كما فى أولق عند من يقول أُلِقَ فهو مألوق أى جن فهو مجنون وكما فى إِيْطَل لما تقدم من قولهم فيه إِطَل أو اصالة الجميع كما فى مريم ومدين فان وزنهما فعلل لا مفعل لانه ليس فى الكلام ولا مُفْعَل والا وجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو مالم يدل دليل على خلاف ذلك كما فى نحو يهير وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليهير اسم من اسماء الباطل قال وربما زادوه ألفا فقالوا يهيرى وقيل هو السراب يقال اكذب من اليهير أى من السراب فانه قضى فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس فى الكلام فعيل ولا خفاء فى زيادتها فى نحو يحمر وكما فى عِزْوِيت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لانه ليس فى الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة ولا فِعْوِيتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين ان يكون وزنه فعليتا مثل عِفْرِيت واعلم أن الياء تزاد فى الاسم أولى نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سُلَحْفِيَة قيل وسادسة

مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالته وزيادة الالف) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى واقره غيره وفيه انه كيف تتعين اصالته مع فرض انه يحتمل الاصالة والزيادة الا أن يقال معنى احتماله للزيادة انه من الاحرف العشرة التى قد تزاد (قوله اذا صحب اكثر من اصلين) كما فى قتيل ومقتول (قوله ان لم يقعا الخ) أى ولم تصدر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة اصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك (قوله كما هما الخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الا فى الثنائى المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعى (قوله مصدرة راجع) لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كما قال فى الالف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو ايدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر (قوله كما فى أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون (قوله عند من يقول الق) بالبناء للمجهول لزوما كما فى القاموس أى وأما عند من يقول واق بالبناء للفاعل أى اسرع كما فى القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما فى مريم) مقتضاه ان مريم اسم عربى والا لم يأت فيه حكم باصالة أو زيادة لما تقدمه الشارح (قوله والا وجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الان (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما فى نحو يهير) بتشديد الراء مثال للمنفى أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على اصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا خفاء الخ) كانه تعليل فى المعنى لمحذوف والتقدير لانه ليس فى الكلام فعيل بخلاف يفعل اذ لا خفاء الخ (قوله وكما فى عزويت) عطف على قوله كما فى نحو يهير وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاى آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أى لا باصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التحتية غير ضرورى اذ لا تتوهم اصالتها (قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام

قوله والاوجب الاعلال اى عملا بقول المتن فى يانى لكن صح انفعل التحريك الى ان قال ومثل نعل نحو ذا الاعلال اسم ۹۱

نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتزاد فى الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من اثبت فعيل فى ابنية الافعال نحو رهيأ ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت والواو تزاد فى الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة ٢٩٦ نحو اربعاوى وتزاد فى الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن (تنبيهان) * الأول مذهب الجمهور ان الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة اقل أو مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم أوله فى التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها أولا تؤدى الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع فى اللبس وزعم قوم ان واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء وفنعل وهو مفقود والصحيح ان الواو أصلية وان اللام زائدة مثلها فى فحجل بمعنى فحج وهدمل بمعنى هدم فان زيادة اللام آخرا ثابتة بخلاف زيادة الواو أولا * الثانى اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يلمع واذا تصدرت وبعدها اربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع انتهى (وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا) أى الهمزة والميم متساويتان فى ان كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها فهو زائد نحو احمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى اكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ماسواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشوا أو آخرا

وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاى وبعد الالف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر (قوله نحو رهيأ) أى غلط كما قدمه الشارح وفسر فى القاموس الرهيأة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسى أى البسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما فى القاموس (قوله نحو اسلنقيت) أى نمت على ظهرى (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة احدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب (قوله نحو اربعاوى) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أى رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودن) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله أطرد همزها) أى قلبها همزة (قوله قد يوقع فى اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما فى وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهر اذ مثل هذا اجمال لا لبس (قوله ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ (قوله فى فحجل) بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة الفحجل وفسروه بالافحج وقال فى محل آخر فحج كمنع تكبر وفى مشيته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه اهـ وقال شيخنا الفحج المتباعد الساقين واللام للالحاق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الافحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اهـ (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ (قوله فى يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما فى التصريح (قوله الا فى المضارع) كيدحرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تنصيصه أولا على مسألة يعسم أن يستثنى هنا نحو مرمر وبأنه كان ينبغى أن ينص على أن الميم التى فى أول اسم فاعل الفعل الحاوى اربعة أحرف فاكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم اكثر

وان

قوله وكل لعله مثال قصد به نفى اللبس لا حد ذاته وان لم تقلب الواو وفيه زائدة ظاهر هو موضوعنا اهـ تحقيق

قوله اعترض بانه انما اعترض عليها عنه بان الاستثناء مقام البيان يفيد الحصر فتامل

وان الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه الثانى (قوله نحو أكل ومهد الخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم باصالتهما أما اذا سبقا أصلين فقط فتكميلا لاقل الابنية وأما اذا سبقا اربعة فلان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك الا فى فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج فوزن اصطبل فعلل ووزن مرزجوش فعللول وقياس ابراهيم واسماعيل أن تكون همزتهما أصلية ولو كانا غير عربيين اهـ مرادى فان سبقا اربعة أحرف وكان بعضها زائدا فهما أيضا زائدان كاكرام وانطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومرزجوش) أى لان قيد الثلاثة يخرج الاقل منها والاكثر والاسطبل بقطع الهمزة معروف والمرزجوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الاول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى زكريا ويقال للمرزجوش مرزنجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتى الثالث أفهم قوله تأصيلها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغى ذكرهما فى محل واحد ثم عبارته توهم ان أحد الاحرف الثلاثة التى بعد همزة ارطى يحتمل الاصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق أصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الالف عند من يقول ماروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال ماروط الخ الا أن يراد باحتمال الحرف لهما مايشمل اختلاف العرب فى اصالته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ماقبلها لمناسبتها وادغمت الياء فى الياء (قوله وشبه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الالحاق (قوله وارطت الابل) لم أر نصا فى ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط (قوله وارطت الارض) أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين مابعده وقول البعض بهمزتين تسمح فى القاموس آرطت الارض أخرجت الارطى كارطت ارطاء أو هذه لحن للجوهرى اهـ ولعل اللغة الثانية هى مراد الشارح بقوله وقيل أيضا ارطت الارض (قوله وكذا الاولق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر فى القاموس فقال الاولق الجنون أو شبهه ألق كعنى فهو مالوق ومأولق

فانه لا يقضى بزيادته الا بدليل كما سيأتى بيانه وبقيد الثلاثة نحو أَكَلَ ومَهَّدَ ونحو اصطبل ومرزجوش وبقيد الاصالة نحو أمان ومعزى وبقيد التحقق نحو ارطى فانه سمع فى المدبوغ به مَأْرُوطٌ ومَرْطِىٌّ فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء أصلية فوزنه على الاول فعلى وألفه زائدة للالحاق فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى افعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول اظهر لان تصاريفه اكثر فانهم قالوا ارطت الاديم اذا دبغته بالأرطى وأرطت الابل اذا اكلته وأرطت الارض اذا انبتته وقيل أيضا أرطت الارض اذا أنبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو

قوله وبهذا يحصل الفرق هذا يقتضى ان المراد [illegible] مفتوحة فيهما تاملا [illegible]

من ألق فهو مالوق اذا جن فالهمزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه افعل والاول أرجح
وكذا الأوتكى لنوع من التمر ردى ء دائر بين ٩٨ ٢ أن يكون افعلى كاجفلى وفوعلى كحوزلى ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه
محتملة الاصالة والزيادة ولكن الارجح الزيادة
كما مر (تنبيهات) * الاول محل الحكم بزيادة
ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين
المذكورين مالم يعارضه دليل على الاصالة
من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على
الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما في ميم مِرْجَل
ومُغْفُور ومِرْعِزّى حكم باصالتها
مع أن بعدها ثلاثة أصول أما مرجل فذهب
سيبويه وأكثر النحويين ان ميمه أصل لقولهم
مَرْجَلَ الحائك الثوب اذا نسجه مُوَشّى يوشى
يقال له المراجل قال ابن خروف المرجل
ثوب يعمل بدارات كالمراجل وهى قدور
النحاس وقد ذهب أبو العلا المعرّى الى زيادة
ميم مرجل اعتمادا على الاصل المذكور
وجعل ثبوتها فى التصريف كثبوت ميم
تمكن من المسكنة وتمندل من المنديل
وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة
ولا حجة له فى ذلك لان الاكثر فى هذا تسكن
وتندل وتدرع قال أبو عثمان هو الاكثر فى
كلام العرب وأما مُغْفُور فعن سيبويه فيه
قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر انها
أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أى يجمعون
المغفور وهو ضرب من الكمأة وأما مِرْعِزّى
فذهب سيبويه الى أن ميمه زائدة وذهب
قوم منهم الناظم الى انها أصل لقولهم كساء
مُمَرْعَز دون مرعز وكما فى همزة إِمَّعَة وهو الذى
يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل
دينه تبعا لدين غيره و يقلده من غير برهان
حكم باصالة همزته

اه (قوله من ألق) بالبناء للمجهول كما مر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال فى القاموس ولق يلق اسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفى السير أو الكذب استمر (قوله ووزنه افعل) أى على الثانى وأما على الاول فوزنه فوعل (قوله وكذا الاوتكى) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعا فليس الكلام فيها وانما الكلام فى الهمزة مع الواو (قوله كاجفلى الخ) تقدم ضبط اجفلى وخوزلى وتفسيرهما فى باب ألف التأنيث (قوله فان ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصالة والزيادة ولكن الارجح الاصالة فيكون الارجح زيادة ميمه (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتى فى دلامص (قوله كما فى ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففتها مددت وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر العنز كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على ان) أى مع ان (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى مزينا (قوله يقال له المراجل) أى يطلق عليه ذلك على طريق المجاز أو حذف اداة التشبيه كما تفيده عبارة ابن خروف الآتية (قوله وهى قدور النحاس) أى أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس (قوله اعتمادا على الاصل المذكور) أى القاعدة المذكورة فى قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ (قوله اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما فى القاموس (قوله لان الاكثر فى هذا تسكن الخ) أى فليست الميم فى هذا ثابتة فى التصريف لزوما بخلاف الميم فى مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أى ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون (قوله منهم الناظم) أى فى غير هذا الكتاب قال المرادى وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصالة فى مرعزى أو يخالف فى الجميع (قوله ممرعز دون مرعز) بتشديد الزاى فيهما (قوله وكما فى همزة امّعة) عطف على قوله كما فى ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذى يكون تبعا لغيره الخ) زاد الشارح فى شرح التوضيح والذى يتبع الناس

الى الطعام من غيرأن يدعى والذى يقول أنامع الناس (قوله على ان بعدها) أى مع ان بعدها (قوله وحكما) فيحكم باصالة همزته كامعة (قوله وهو الذى يأتمر الخ) لاحاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لامعة فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها اكثر من أصلين) أى كما فى حمراء فان همزته زائدة وان كانت فى الآخر وقوله كما سيأتى فى كلامه أى فى قوله كذا الهمز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنطأ) بالحاء والطاء المهملتين أى انتفخ بطنه (قوله دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح (قوله وفيها عشر لغات) زاد فى القاموس شوملا كجوهر (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة موخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما فى القاموس (قوله على صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الريح) أى تحولت شمالا وبابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أى نقلت حركة الهمزة الى الميم ثم حذفت الهمزة (قوله فى الحبط) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج مافيها وقال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من اكل الذرق وهو الحندقوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دمالص ودملص) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى ودلمص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل منهما لغة فى دلامص كما سيعلم من كلامه فى التنبيه الرابع فكان ينبغى ذكرهما معا هنا وكل بضم الاول وفتح الثانى مخففا وكسر ماقبل الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثانى كامير كما فى القاموس (قوله ودلصته انا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتمليس ان لام دلصته مشددة (قوله فى دلامص) زاد المرادى وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتف والثانى كهزبر كما فى القاموس أى من المترادفات المتفقة فى معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى اصلية اذ هى ليست من حروف سألتمونيها ولاضعف أصل (قوله واما زرقم وبابه) أى من كل ثلاثى زيد فى آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة فى المعنى والزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الاسنان والضرزم بضاد معجمة فراء فزاى قال فى القاموس كزبرج

على ان بعدها ثلاثة اصول فوزنه فعلة لا أفعلة لانه صفة وليس فى الصفات افعلة وامّرة مثل امّعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذى يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ويقال أيضا إمّع وَإمّر * الثانى أفهم قوله سبقا انهما لايحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها اكثر من أصلين كما سيأتى فى كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهى غير مصدرة شمأل واحبنطأ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهى غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه أما الشمأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها فى بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمأل وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشيمل على وزن صيقل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وَشَمْأَلّ بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بانه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها فى الحَبَط يقال حَبِطَ بطنه اذا انتفخ وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودمليص وهو البرّاق فلقولهم درع دِلاص ودليص وَدَلّصته انا وذهب أبو عثمان الى ان الميم فى دِلامِص أصل وان وافق دلاصا فى المعنى فهو عنده من باب سَبِط وسِبَطْر وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة

والسته والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن والانفساح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدْرَدُ ودُرِدٌ * الثالث أفهم قوله ... تأصيلها تحققا انهما اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان فى أحدها احتمال انه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به فى التسهيل وهو المعروف من ان الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الاصالة والزيادة انه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة ذلك المحتمل الا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك يحكم بزيادة همزة افعى وايدع وميم موسى ومن ودوجاء فى ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما انها زائدة فان دل الدليل على اصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة أَرْطَى فيمن قال اديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال أُلِقَ فهو مألوق كما سبق وباصالة ميم مهدد ومأجج وزيادة أحد المثلين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافى فى مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الاجلل فى قوله الحمد لله العلى الاجلل * الرابع تزاد الهمزة فى الاسم أولى كاحمر وثانية كشأمل وثالثة كشمأل ورابعة كحطائط وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهى بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزاد أولى كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضَّبْر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها فى ضبارم أصلية قال فى الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد اهـ (كذا الهمز آخر بعد ألف * اكثر من حرفين لفظها ردف) أى يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطراد اذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الالف اكثر من حرفين

وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وافعى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال فى الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضرز قال ونرى انه من قولهم رجل ضرز اذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اهـ فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطا والفسحم بضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحم متسع ورجل فسح كقفل وفسحم واسع الصدر والدردم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجىء وتذهب بالليل والناقة المسنة (قوله والسته) بفتحتين وهو الدبر (قوله والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو فى القاموس (قوله والدرد) بفتحتين (قوله ودرد) على وزن فرح (قوله انه لا يقدم الخ) الصواب حذف انه كما فى عبارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر بان المفتوحة والتكلف لتصحيحه بانه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعمولها فى تأويل مصدر مبتدا والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسر يعكر عليه أن حذف الفاء فى مثله لا يجوز فى الاختيار (قوله انه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله ولذلك) أى للحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس (قوله فيمن قال) أى فى لغة من قال اديم ماروط أى وأما فى لغة من قال اديم مرطى فبالعكس (قوله وباصالة ميم مهدد ومأجج) الاول بدالين مهملتين من اسمائهن والثانى بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كذا فى القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أى للالحاق بجعفر ولو قال ثانى المثلين لكان أوضح (قوله اذ لو كانت ميمه) أى المذكور من مهدد ومأجج (قوله كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة (قوله كعقربا) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا فى الدمامينى وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله اكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الالف (قوله بزيادة الهمزة) اما للالحاق كعلباء وقوباء أو للابدال من الف التأنيث

لالتقائهما

نحو حمراء وعلباء وقرفصاء فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة فى الحشو وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادتها الا بدليل كما سبق فى حطائط واحبنطأ وبقيد أكثر من حرفين ١ ٣٠ نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من الاصل لا زائدة (تنبيه) مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع باصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس فان جعلت الهمزة أصلية كان سُلّاء فعالا وحَوّاء فعالا من الحوّاية وان جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحواء فعلاء من الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغى الآخر ولذلك حكم على حواء بان همزته زائدة اذا لم يصرف وبأنها أصل اذا صرف نحو حَوّاء للذى يعانى الحيات والاولى فى همزة سُلّاء أن تكون أصلا لان فُعّالًا فى النبات أكثر من فُعْلَاء فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود انتهى (والنون فى الآخر كالهمز) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ماذكر أن تكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل

لالتقائها ساكنة مع الالف قبلها كحمراء وحمراء (قوله نحو حمراء الخ) عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق بين همزة الالحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة اصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق فى حطائط) الذى سبق له فى حطائط انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما توهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والمحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبط بطنه (قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل) كما فى شاء جمع شاة أو بدل من أصل كما فى ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شئ نظر فان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قولهم فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة قال الدمامينى ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلات النخل سلا اذا نزعت سلاءه أى شوكه (قوله نحو زيزاء) بزايين معجمتين مكسور أولاهما الارض الغليظة (قوله وزيادة أحد المثلين) أى فى نحو سلاء وحواء واللين أى فى نحو زيزاء وقوباء (قوله من الحواية) لم اظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيته بل النفس الآن أميل الى الكسر لكثرته فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرساية والسراية والولاية (قوله من الحوة) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد (قوله اذا لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة (قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أى ليخرج ما ردفت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بان هذا أيضا لا يفيد اشتراط تحقق اصالة الثلاثة لان قوله أكثر من اصلين صادق بكون الثالث غير محقق الاصالة ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة وله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله أن تكون زيادة الخ) الظاهر اتيان هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها (قوله ليست بتضعيف أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل والا لم يتم قوله وهذا الشرط

فالنون في نحو جنجان أصل لا زائدة وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا واحكم بتأصيل حروف سمسم وقد اقتضى اطلاقه انه يقضى
بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان أو حرف لين نحو عقيان وعنوان وهذا الاطلاق
على وفق ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة ٣٠٢ النون في مثل حسان وعقيان الا أن يدل دليل على اصالتها كدلالة منع صرف
حسان على زيادة نونه في قول الشاعر

ألا من مبلغ حسان عنى
مغلغلة تدب على عكاظ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية الى أن النون في ذلك كالهمزة في تساوي الاحتمالين فلا يلغى أحدهما الا بدليل فكان ينبغي له أن يقيد اطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون في اسم مضموم الاول مضعف الثاني اسما للنبات نحو رمان فجعلها في ذلك أصلا لان فعالا في اسماء النبات أكثر من فعلان واليه ذهب في الكافية حيث قال

يغلب عن الفعلان والفعلاء
في النبت للفعال كالسلاء

ورد بان زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسألته يعني الخليل عن الرمان اذا سمي به فقال لا أصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قراص وحماض لان فعالا اكثر من فعلان يعني في النبات والصحيح ما ذهب اليه لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (في نحو غضنفر) وعقنقل وقرنفل وحبنطأ وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة احرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (اصالة كفى) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول ناب عن الفاعل واصالة نصب بالمفعول الثاني أي أطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة الثلاثة أمور أولها ان النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سميذع

قوله عينا أي على التعيين

مستفاد الخ فتأمل (قوله في نحو جنجان) بكسر الجيم الاولى واصله جنجن كسمسم قال في القاموس الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن وجنجنة ويفتحان وجنجون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أي لان أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر (قوله بزيادة النون عينا) أي زيادة متعينة (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما في القاموس (قوله بدلالة) متعلق بيحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهي للتعليل أو لمجرد التنظير (قوله الا من مبلغ الخ) قاله أمية ابن خلف الخزاعي من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضي الله تعالى عنه والا للتنبيه ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عيني ومغلغلة بغينين معجمتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغي له) أي على ما ذهب اليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أي بان لا يتوسط بين الالف والفاء حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أي ما ذهب اليه في التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أي النون (قوله واحمله على الاكثر) عطف علة على معلول أي انما منعته الصرف اذا كان علما حملا على الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا بخط الشارح على انه تعليل للحمل على الاكثر أي لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ اذا (قوله مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعي والورس قاله في القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة (قوله لا لما ذكره) أي لرده كما مر بان زيادة الالف والنون آخرا اكثر من مجيء النبات على فعال (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح انه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبط مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادي العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم (قوله وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا في القاموس (قوله لثلاثة امور) ليس من مدخول أي لعدم كلام المصنف ان الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده (قوله كياء سميذع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجه والسيف

قوله السميدع بالدال المهملة كما في القاموس خلافا للمحشي قاله نصر

(قوله ووافدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف
بعدها سين مهملة الاسد والرجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن
الاسد يقال له دوكس أيضا بلا فاء فتعلم ما في كلام البعض من الخبط (قوله
وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها
راء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجخادب) بضم الجيم وتخفيف
الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شرنبث)
بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرابث)
بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم
والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة (قوله وجرافش) على وزن
علابط (قوله عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف
بعدها صاد مهملة (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية
وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو جحنفل فان اشتقاقه
من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث (قوله نحو نهشل)
بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام
الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة
وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح
العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة
طائر يصوت انواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب كما في القاموس (قوله
حظلت الابل) في القاموس حظل البعير كفرح اكثر من اكل الحنظل (قوله
وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من
العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعرند) بفتح العين المهملة وسكون
الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء
(قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر
عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي
بفتح الباء (قوله ولعدم النظير) أي مع دخول أضيق البابين والا فعدم النظير
لازم على تقدير الزيادة أيضا اذ كما ليس في الاوزان فعلل بضم اللام الاولى المشددة
ليس فيها فنعلل بضم اللام الاولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو غرنيق)
بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور
الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس (قوله وكنأبيل) بكاف مضمومة

ووافدوكس وألف عذافر وجخادب ثانيها
أنها تعاقب حرف اللين غالبا لقولهم للغليظ
الكفين شرنبث وشرابث وللضخم جرنفش
وجرافش ولنبت عرنقصان وعريقصان ثالثها
أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدته
فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد
الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل نحو
نهشل إلا أن يقضي بزيادتها دليل كما في نحو
نرجس لأنها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل
وهو مفقود وبالقيد الثاني نحو قنطار وقنديل
وعنقود وخندريس وعندليب فإنها أصل
إلا أن يقضي دليل بالزيادة كما في نحو عنبس
لأنه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت
الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعرند لأنه
من قولهم شيء عرد أي صلب وكنهبل لقولهم
فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الأصالة
وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع
وخرنوب وكنأبيل فالنون أصلية إذ ليس في
الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل

وبالرابع نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعال كعدبس قال أبو حيان والذى أذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك انا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنط وزونك ألا ترى انه من الضفاطة والزَّوَك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك (تنبيهات) * الاول بقى مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كنضرب والانفعال وفروعه كالانطلاق والاحرنجام وانما سكت عنها لوضوحها * الثانى انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع فى الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها * الثالث اعلم ان النون تزاد أولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران اه

(والتاء) تزاد فى أربعة مواضع (فى التأنيث) كضربت وضاربة وضَرْبة وأنتِ وفروعه على المشهور (و) فى (المضارعه) كتضرب (و) فى (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك الافتعال كالاستخراج والاقتدار وفروعهما

فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فوحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا فى التصريح (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعدبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما فى نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضفنط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كما فى القاموس والدماميني وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاى والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهى الجهل وضعف الرأى وضخامة البطن والفعل ككرم اه قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاى وسكون الواو مشى الغراب وتحريك المنكبين فى المشى والتبختر (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء فى التأنيث الخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر ان تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذى يدل عليه ثبوتها فى بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربى (قوله كضربت) حمل الشارح التأنيث فى النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات قال ابن هشام عندى أن تاء قامت ونحوها لا تعد فى هذا الباب لانها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا يحلها الاعراب (قوله وضربة) كذا فى نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفى نسخ بتاء مجرورة على انه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما ما يتوهم من انه بتاء خطاب مكسورة فغلط اذ هذه التاء اسم لانها فاعل والكلام فى الحروف الزائدة (قوله على المشهور) مقابله قولان الاول أن التاء هى الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثانى أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزأه وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافى زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعه) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أى نحو الاستفعال فاندفع قول ابن هشام انها بقيت عليه ثم فاته التنبيه على زيادة السين فى الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا (قوله وفروعهما) من الفعل

والوصف

والوصف (قوله دون فروعهما) لان فروعهما كردد ومردد بدون تاء (قوله وفى نحو المطاوعه) كان ينبغى حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال اذلا نحو لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمسه بمعنى رمسه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله فى تنضب وتتفل وتدرأ وتحلىء) الاول بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازى شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثانى بتاء بين فضاء كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج وجندب ويقال تفل كسكر للثعلب أوجروه وكتنضب ما يبس من العشب أوشجر أونبات أخضر والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذو تدرأ وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شعر وجه الاديم ووسخه وسواده كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر اهـ قاموس مع زيادة من الدمامينى وبه يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ تارة والقصور اخرى (قوله وفى ترنموت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد (قوله فلا تطرد الا فى الاستفعال الخ) تغييره الاسلوب يوهم ان زيادتها حشوا ابطرادا قل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر فى باب الوقف ان التاء فى نحو طلحة ومسلمة أصل وانها منقلبة الى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لانها الاصل (قوله كله) الغز فيه بعضهم فقال

يا قارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك

فى أى بيت جاء فى كلامه * لفظ بديع الشكل فى نظامه

حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم

وهو اذا نظرت فيه اجمع * مركب من كلمات اربع

وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله أو وقفا) اراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هوه وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا (قوله الا ما تقدم استثناؤه) وهو الفعل الماضى (قوله وهى واجبة فى بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة فى بعضه يعنى ما عدا ذلك (قوله وانكر المبرد زيادتها) أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب.

والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد دون فروعهما (و) فى نحو (المطاوعه) كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا وتغافل تغافلا ولا يقضى بزيادتها فى غير ما ذكر الا بدليل واعلم انه قد زيدت التاء أولا وآخرا وحشوا فاما زيادتها أولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها فى تنضب وتتفل وتدرأ وتحلىء وأما زيادتها آخرا فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كالتاء فى رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفى ترنموت وهو صوت القوس عند الرمى لانه من الترنم ووزنه تفعلوت وفى عنكبوت ومذهب سيبويه ان نون عنكبوت أصل لقولهم فى معناه العنكب فهو عنده رباعى وذهب بعض النحاة الى انه ثلاثى ونونه زائدة وأما زيادتها حشوا فلا تطرد الا فى الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشوا فى ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى اصالتها فى يستعور والى كونها بدلا من الواو فى كلتا (والهاء وقفا كله ولم تره) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق الا أن زيادتها قليلة فى غير الوقف ولم تطرد الا فى الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف وهى واجبة فى بعض ذلك وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه وانكر المبرد زيادتها

قوله ومذهب سيبويه الخ هذا خروج عن المقام ولعله ذكره للاطراد حيث ذكر نحو عنكبوت ١٢

٢ قوله وحرفين اى على ما يرى الناظم والا فقد تقدم انه يجوز الوقف عليه بدون هاء اهـ

وقال انما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة
للبيان كما فى نحو ماليه وبازيداه وللامكان كما
فى نحو عِهْ وقِهْ كما قدمته فهى كالتنوين وباء
الجر والصحيح انها من حروف الزيادة وان
كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم
فى أمات أُمَّهَات ووزنه فُعْلَهَات لانه جمع أُمّ
وقد قالوا أُمَّات والهاء فى الغالب فيمن يعقل
واسقاطها فيما لا يعقل وقالوا فى أم أمهة
ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون
أصلية وتكون فُعَّلَة مثل قُبَّرَة وأُبَّهَة ويقوى قوله
ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت
اما بمعنى اتخذت ثم حذفت الهاء فبقى أم
ووزنه فع فان ثبت هذا فأم وامهة أصلان
مختلفان كسبط وسبطر ودمث ودمثر فتكون
أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم
وما ذهب اليه ابن السراج ضعيف لانه
خلاف الظاهر وأما حكاية صاحب العين فلا
يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب قال
أبو الفتح ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا
على فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول
المردود والتصريف الفاسد

المنبه عن زيادتها فى اهراق الخ (قوله للبيان) أى بيان الحركة وبيان الالف
أى كمال بيانها كما تقدم فى محله وقوله وللامكان أى امكان الوقف الذى لا يكون
الا على ساكن (قوله فهى كالتنوين وباء الجر) أى فهى زيادة متميزة ومقصود
الباب تمييز الزيادة المختلطة باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها لانها المحتاجة للتمييز
(قوله والصحيح انها) أى جنس الهاء لكن فى ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله
الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة (قوله لانه جمع أم)
تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله فى
أمات نصا فى سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء
أمهات زائدة لان سقوط الحرف فى بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر
(قوله وقالوا فى ام امهة) يعنى فكما زادوا الهاء فى الجمع زادوها فى المفرد
(قوله قبرة) طائر وابهة هى العظمة والبهجة والكبر والنخوة اه قاموس
(قوله ويقوى قوله الخ) وجه التقوية ان الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم
مشددة فميم ساكنة (قوله ثم حذفت الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير
فاصل ام امهة ثم حذفت الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطفا على قوله وقالوا
فى ام امهة وهو سهو ظاهر لما يلزم عليه من التنافى الواضح بين المتعاطفين لان
الشارح قال فى جانب المعطوف عليه ووزنها فعلهة فصرح بأن الهاء زائدة وقال
فى جانب المعطوف فبقى ام ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية (قوله فبقى ام)
أى بقى هذا اللفظ ولو قال فبقى أما بالنصب أى فصار اللفظ أما لكان أوضح (قوله
فان ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الاشارة الى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ
ففى كلامه نظر لان ثبوت ما حكاه يقتضى ان أما فرع امهة وان امهة فقط هو الاصل
وعبارة المرادى عقب قوله ووزنه فع أو تكون امهة وام من باب سبط وسبطر اه
وهى ظاهرة لتعبيره بأو نعم ان ارجع اسم الاشارة الى ما حكاه وما يدل عليه الكلام
السابق من ان وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسِبْطٍ وسِبَطْرٍ) السبط ككتف
الطويل وكذا السبطر كهزبر كما فى القاموس وأما السَّبْطُ بفتح فسكون وبفتحتين
أو بفتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما فى القاموس فلا يناسب
أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما فى كلام شيخنا (قوله ودمث
ودمثر) الدمث بمثلثة ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم
وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون المثلثة وبفتح الدال وسكون الميم وفتح
المثلثة كذا فى القاموس (قوله لانه خلاف الظاهر) لوجود ما يفيد الزيادة

فى امهة وهو أم دون قبره وأبهه مع قلة باب سبط وسبطر قاله شيخنا السيد (قوله
فى قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كما فى زكريا على الشافية (قوله
والاصل) أى أصل اهرق يهريق اهراقة (قوله منقلبة عن الياء) أى
لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الان (قوله وأصل يريق يؤريق)
ان كان مراده الاصل الاول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه
يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء الى الراء وان كان
مراده الاصل الثانى كان يؤريق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه يكون
الشارح تاركا للاصل الاول وهذا اقرب الى اقتصاره على قوله ثم أبدلوا من الهمزة
هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء الى الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء)
هذا يفيد أن الهاء لم تزد فى المضارع من أول وهلة وانما هى فيه بدل من مزيد
بخلاف الماضى والمصدر فتدبر (قوله وانما قالوا يهريقه الخ) فى عبارته عندى
حزازة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع
رفضهم الهمزة بالكلية فى مثل يريق ويجيز ويكرم فحق العبارة أن يقول وانما قالوا
يهريقه وهم لا يقولون يؤريقه لخفة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من
الهمزة هاء ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وانما قالوا يهريقه ولم يقولوا
يؤريقه استثقالا للهمزتين فى أأريقه وطرد الباب فى بقية الصور فتأمل (قوله
وقالوا أيضا الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن افعل يفعل افعالا (قوله لما
أبدل الهمزة) أى التى فى المضارع للعلة السابقة وقوله فادخل الهمزة عليها أى
فى الماضى والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا ان فى هاء اهراق السكون
والفتح (قوله فى هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونة كما فى
القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك فيه نظر (قوله لانها تركل
فى القاموس الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو اه وبابه نصر كما يفيده قاعدة
القاموس فى ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يسند حقيقة الى الدابة
فلعل الفعل فى عبارة الشارح مبنى للمجهول وأما قول البعض قوله لانها تركل فى
مشيها أى تتأنى ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله فى هبلع) كدرهم
وبفتح الهاء والباء وتشديد اللام ويقال هبلاع كقرطاس (قوله وهجرع)
بالراء كدرهم وجعفر وأما هجزع بالزاى كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا
فى القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هفلع)
صوابه هفعل كما فى بعض النسخ (قوله من الجرع) قال فى الصحاح الجرعة

وزيدت الهاء فى قولهم اهرقت الماء فانا أهريقه
اهراقة والاصل اراق يريق اراقة وألف اراق
منقلبة عن الياء واصل يريق يؤريق ثم ابدلوا
من الهمزة هاء وانما قالوا يهريقه وهم
لا يقولون أأريقه لاستثقالهم الهمزتين وقالوا
أيضا اهرق الماء يهرقه اهراقا ولا جواب
للمبرد عن زيادتها فى اهراق الا دعوى الغلط
من قائله لانه لما ابدل الهمزة هاء توهم انها
فاء الكلمة فادخل الهمزة عليها واسكنها
وادعى الخليل زيادة الهاء فى هركولة وانها
هفعولة وهى العظيمة الوركين لانها تركل فى
مشيها والاكثرون على اصالتها وانها
فعلولة وقال أبو الحسن انها زائدة فى هبلع
وهو الاكول وهجرع وهو الطويل فهما
عنده هفلع لان الاول من البلع والثانى من
الجرع وهو المكان السهل

بالتحريك واحدة الجرع وهى رملة مستوية لاتنبت شيأ وكذلك الجرعاء والاجرع (قوله وحجة الجماعة) أى فى اصالة هاء هجرع ووجه الحجة أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بحذف الزائد وابقاء الاصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل وانما حذفوا العين مع انها أيضا أصل بلا خلاف لان الحذف أليق بالاواخر (قوله وكذلك تقول فى هلقامة) أى كما قلته لك فى هجرع من الخلاف تقول أنت فى هلقامة بكسر فسكون (قوله فى سهلب) كذا فى النسخ بتقديم الهاء على اللام والذى فى القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلهب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما ضبط البعض سهلب بكسر اللام فخطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كما فى القاموس (قوله واللام فى الاشارة المشتهره) يصح أن يكون خبر المبتدا جملة فعلية تقديره تزاد فى الاشارة المشتهرة والى هذا أشار الشارح فى قول المصنف والتاء فى التأنيث الخ وعليه يتعين كون المشتهره صفة لازمة للاشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جارا و مجرورا تقديره من أحرف الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أى من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للاشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أى اللام الكائنة فى الاشارة المشتهرة هى أى تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة فى الجملة لئلا يخرج اللام فى أولالك ولا يصح على هذا عندى أن تكون للاحتراز عن اللام التى شذت زيادتها كما فى عبدل وزيدل وان نقله السيوطى عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشى لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أعنى قوله فى الاشارة فاعرفه (قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بان ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد (قوله وأولالك) بقصر أولى لان اولاء الممدود لا تلحقه اللام (قوله وماسواها) أى الاشارة (قوله وفى الافحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفى الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام (قوله وفى الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة (قوله وهى الكمرة) بسكون الميم أى حشفة الذكر (قوله وفى الطيس) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكثير) أى الرمل الكثير كما فى نسخ (قوله وحده) أى دون البواقى من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول بان البواقى من باب سبط وسبطر (قوله فيكون له) أى فى عبدل (قوله ثم البواقى) أى ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من

ماد تين

وحجة الجماعة ان العرب تقول فى الهجرع هذا أهجر من هذا أى اطول وكذلك تقول فى هلقامة وهو الاسد والضخم الطويل أيضا ويجوز أن تكون زائدة فى سهلب وهو الطويل لان السلب الطويل يقال قرن سلب أى طويل ويجوز أن يكون من باب سبط وسبطر (تنبيه) التحقيق أن لاتذكرها السكت مع حروف الزيادة لما تقدم انتهى

(واللام فى الاشارة المشتهره) أى من حروف الزيادة اللام والقياس يقتضى أن لاتزاد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت اقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها الا فى الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك وماسواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الافحج وهو المتباعد الفخذين فحجل وفى الهيق وهو الظليم هيقل وفى الفيشة وهى الكمرة فيشلة وفى الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبى الحسن ان لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمى ويبعده قولهم فى زيد زيدل على انه قال فى الاوسط اللام تزاد فى عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان ثم البواقى يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر

وجد مضبوطا فى النسخ المعتمدة بكسر السين وفتح الباء فعول المصنف [illegible] التنظير كسبط بكسر الكاف اى بكسر الكاف وفتح الباء اهـ

(تنبيهان) * الاول حق لام الاشارة أن لاتذكرمع أحرف الزيادة لماقلناه فى هاء السكت من انها كلمة برأسها * الثانى ذكرفى النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهى تزاد باطراد مع التاء ٩٠٣ فى الاستفعال وفروعه قبل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو اكرمتكس وهى الكسكسة ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو اكرمتكش والغرض من الاتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال ولا تطرد زيادتها فى غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لان أصل أطاع أطوع والعذر للناظم ان السين لا تطرد زيادتها الا فى موضع واحد وقد مثل به فى زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكأنه اكتفى بذلك ولهذا قال فى الكافية فى ذكره زيادة التاء * ومع سين زيد فى استفعال * وفروعه كاستقص ذا استكمال * انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أى متى وقع شئ من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الابل اذا تأذت من اكل الحنظل فسقوط النون فى الفعل حجة على زيادتها فى الحنظل مع انها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق باكثر من أصلين أو واقعة كما هى فى نحو غضنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع

(فصل فى زيادة همزة الوصل)

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما افرده لاختصاصه باحكام

مادتين الخ أى فيصح قوله تزاد فى عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس اه تصريح أى فيكون بفتح القاف والدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احترازمن اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفاء لان أصله أطوع فنقلت حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وأجيب بأن التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهابها الحركة مطلقا (قوله ومع سين زيد) أى التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف احدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على انه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل اه غزى (قوله حجة) أى دليل (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مرعن القاموس (قوله فسقوط النون فى الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط النون مع انه انسب بقول المصنف كحظلت اشارة الى ان الحجة فى الحقيقة سقوط النون فى حظلت لا نفس حظلت

(فصل فى زيادة همزة الوصل)

قال الفارضى تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كما تقول أبى وأخى فى أب وأخ وان كان أول المضارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من امره وصل نحو اكتب واستخرج وان كان مضموما كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع الا فى الضرورة كقوله ان لم اقاتل فالبسونى برقعا * واذا استفهمت عما هى أى همزة القطع فيه تقول أأكرمت يازيد عمرا أو آأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يازيد بهمزتين أو أوعطيك بقلب الثانية واوا أو آأعطيك بألف بين همزتين أو آوعطيك بالف بين همزة وواو وقرئ بالاوجه أأنزل عليه الذكر وتقول أأنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آأنك بألف بين همزتين أو آينك بالف بين همزة وياء وقرئ بالاوجه أئنا لمبعوثون اه باختصار (قوله لاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها

لكان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الاولى على انه امر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اه غزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أيضا على انه ماض مبنى للفاعل (قوله وما يثبت فيهما) يشمل همز نحو اكل وأخذ فتكون همزتهما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام الفارضى السابق مايدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن اخراجها على هذا بايقاع ما على همز زائد (قوله لقوله للوصل همز) أى دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما (قوله اذ الابتداء به متعذر) أى محال فى كل لغة اجماعا فى الالف وأما فى غيرها فعلى ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى والكافيجى الى انه ممكن الا انه مستثقل قاله السيوطى (قوله والحرف) يعنى أل وأم فى لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل (قوله والمثال) أى قوله كاستثبتوا وقوله لا يختص أى ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى تبادر التخصيص من امثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان الدهر) بفتح الحاء والدال أى ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العينى (قوله مع انها تسقط فى الوصل) أى فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء (قوله فقيل اتساعا) أى تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ماقبلها بما بعدها) اعلم أن الوصل مصدر وصل المتعدى والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح فى هذا القول والذى بعده أنها للوصول فكان ينبغى حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل فى هذا القول لانها تسقط فيصل المتكلم ماقبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فانه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لما سأذكره بعد) من اصالة الفعل فى التصريف وبناء أوله فى بعض الامثلة على السكون (قوله لفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من الخماسى مالا تدخل همزة الوصل فيه ولا فى الامر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضى وفعل الامر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشئ من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الاتية وبقولنا الصرفة أى التى ليست جارية مجرى الفعل

لايرد

وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله

(للوصل همز سابق لا يثبت * الا اذا ابتدى به كاستثبتوا) أى همز الوصل كل همز ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الاولى ان همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون أصلها الالف ألا ترى الى ثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام لما لم يضطر الى الحركة * الثانية ان همزة الوصل لا تكون الا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر * الثالثة انها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من اطلاقه والمثال لا يخصص * الرابعة امتناع اثباتها فى الدرج الا لضرورة كقوله

الا لا أرى اثنين أحسن شيمة
على حدثان الدهر منى ومن جمل

واختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع انها تسقط فى الوصل فقيل اتساعا وقيل لانها تسقط فيتصل ماقبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ثم أشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل فى استحقاقها لما سأذكره بعد فقال (وهو لفعل ماض احتوى

لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وانما بقيت همزة الوصل على حالها
فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الاطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان
الكلمة لم تنتقل من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلى واستمع
واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية قاله
الدماميني (قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا فى نسخ وهو
الصواب وفى نسخ نحو انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله
والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل (قوله الذى يسكن ثانى
مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على اربعة لعله لان ثانى مضارعه لا يكون
الا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما الى همزة الوصل كذا قال سم وأقره ارباب
الحواشى ويرد عليه نحو تدحرج وتعلم فتدبر (قوله فان تحرك ثانى مضارعه)
أى لفظا كما عرف (تنبيه) ذكر أمر ما زاد على اربعة وأمر الثلاثى وسكت عن امر
الرباعى كأنه لان ثانى مضارعه لا يكون الا متحركا كقاتل يقاتل ودحرج يدحرج
فلا حاجة الى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أى من قوله وكذا امر
الثلاثى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس
فى الثلاثة أوخذ واوكل واومر لكنهم حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير
قياسى (قوله والاكثر فى الامر منها الخ) جملة حالية وما ذكره الشارح من ان
الحذف فى كل وخذ اكثر فقط لا واجب يخالفه ما فى شرح تصريف العزى لسعد
الدين التفتازانى أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لانهما اكثر استعمالا
(قوله وفى اسم است الخ) وكفردها مثناها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل
وكذا البقية (قوله لاصالته فى التصريف) تقدم تعليله فى أول التصريف
(قوله بعض امثلته) هو الخماسى والسداسى وأمر الثلاثى بشرطه السابق
(قوله فاذا اتفق الابتداء بها) أى بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لان
بعض الامثلة امثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أى امكان الابتداء بها
(قوله عليها) أى على ذلك البعض وفى تأنيث الضمير ما قلناه (قوله ليست من
ذلك) أى من مصادر تلك الافعال وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور
(قوله فأصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمى وقولهم
فى فعله سميت والاصل اسماو وسميو وسموت فاقتضى القانون التصريفى قلب الواو
همزة فى الاول وياء فى الاخيرين ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون

على * اكثر من اربعة) اما بها
(نحو انجلى) وانطلق أو سواها نحو استخرج
(والامر والمصدر منه) أى من المحتوى على
اكثر من أربعة نحو انجلى انجلاء وانطلق
انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا * امر
الثلاثى) الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا
سواء فى ذلك مفتوح العين ومكسورها
ومضمومها (كاخش وامض وانفذا) فان
تحرك ثانى مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل
ولو سكن تقديرا كقولك فى الامر من يقوم قم
ومن يعد عد ومن يرد رد (و يستثنى خذ وكل
ومر) فانها يسكن ثانى مضارعها لفظا والاكثر
فى الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن
همزة الوصل (وفى اسم است ابن ابنم سمع *
واثنين وامرئ وتأنيث تبع وايمن) فهذه
عشرة اسماء لان قوله وتأنيث تبع عنى به ابنة
واثنتين وامرأة ونبه بقوله سمع على ان افتتاح
هذه الاسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس
وانما طريقه السماع وذلك أن الفعل لاصالته
فى التصريف استأثر بأمور منها بناء أوائل
بعض امثلته على السكون فاذا اتفق الابتداء
بها صدرت بهمزة الوصل للامكان ثم حملت
مصادر تلك الافعال عليها فى اسكان أوائلها
واجتلاب الهمز وهذه الاسماء العشرة
ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن
تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة
الوصل وانما شذت عن القياس لما ذكره
اما اسم فأصله عند سيبويه سمو كقنو

وقيل سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوّله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل
ابتوا أحدهما فقالوا فى النسبة اليه اسمى أو سموى كما عرف فى موضعه واشتقاقه عند البصريين من السمو وعند الكوفيين من
الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك والخلاف فى هذه المسألة شهيرة لانطيل بذكره وأما است
فأصله سته لقولهم ستيهة واستاه وتويد أسته ٣١٢ من عمرو حذفت اللام وهى الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن أوّله وجىء بالهمزة لما ذكر
وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون الاصل سته بفتح الفاء فتحها فى هاتين اللغتين والدليل على التحريك والفتح فى العين ما ذكر فى ابن وأما ابن فأصله بنو كقلم فعل به ماسبق فى اسم واست ودليل فتح فائه قولهم فى جمعه بنون وفى النسب بنوى بفتحها ودليل تحريك العين قولهم فى جمعه ابناء وأفعال انما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل كونها فتحة كون افعال فى مفتوح العين اكثر منه فى مضمومها كعضد وأعضاد ومكسورها ككبد وأكباد والحمل على الاكثر ودليل كون لامه واوا لاياء ثلاثة امور أحدها ان الغالب على ماحذف لامه الواو لا الياء والثانى انهم قالوا فى مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وابدال التاء من الواو اكثر من ابدالها من الياء كما ستعرفه فى موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجرى فى اماليه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى بها ولا دليل فى البنوة لانها كالفتوة وهى من الياء ولو بنيت من حيث فعولة لقلت سموة وأجاز الزجاج الوجهين وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت فى زرقم قال الشاعر

وهل لى أمّ غيرها ان ذكرتها
ابى الله الا أن اكون لها ابنما

وليست عوضا من المحذوف والا لكان المحذوف فى حكم الثابت ولم يحتج الى همزة الوصل وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لانه من ثنيت ولقولهم فى النسبة اليه ثنوى فحذفت لامه وسكن أوّله وجىء بالهمز

قوله

(قوله وقيل سمو كقفل) لقيل أوسام ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكانى بعيد مقتضى صنيعه ان لا قائل بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه ان فعلا بالفتح لا يجمع على افعال (قوله فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الدمامينى وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها (قوله وسكن أوّله) يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر التى بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا (قوله وتعويضا) أى عن اللام المحذوفة (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أى بين اللام والهمزة (قوله اوسموى) أى بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر فى محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به اللغوى وهو مجرد الاخذ (قوله من السمو) لعلوه على قسيميه الفعل والحرف بوقوعه فى ركنى الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه (قوله لقولهم ستيهة) ظهور تاء التأنيث فى التصغير يدل على ان الاست مؤنث وهو ما يفيده صنيع القاموس (قوله على كون الاصل سته) برفع سته حكاية لقوله سابقا فأصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فأصله بنو كقلم الخ) قال فى المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد بالاصالة اه يعنى تغيير بنت فافهم (قوله ماسبق فى اسم واست) أى من حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أى فى الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أى بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من ان جمع اسم اسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والحمل على الاكثر) مبتدأ وخبر (قوله واشتقه من بنى بامرأته) لان الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهى من الياء) لكن قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو التى قبلها وأدغمت الواو فى الواو (قوله للمبالغة) لان تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى (قوله والا لكان المحذوف فى حكم الثابت) أى التعويض عنه بالميم (قوله ولم يحتج لهمزة الوصل) أى للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لانه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم فى النسبة اليه ثنوى أى بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه ان قولهم ثنوى لا يمنع سكون العين فى الاصل لانك تقول فى النسبة الى اسم سموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم فى باب النسب فتأمل

(قوله ثم حذفت الهمزة وعوّض عنها همزة الوصل) أى وسكنت الميم كما فى نظائره (قوله لان تخفيفها) أى الهمزة التى هى اللام بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع أل كما فى التصريح ثم حذفها (قوله لجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل (قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ) أى مؤنثاتها يعنى ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أى فالاصل بنوة وثنيتان ومرأة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مرّ فى محله (قوله وافهام التأنيث الخ) هذا ينافى ما أسلفه فى غير هذا الباب من ان تاء بنت وأخت للتعويض والاشعار بالتأنيث الا أن يحمل ما هنا على انها لا تفهم التأنيث اصالة أو صراحة فلا ينافى أنها تفهمه عروضا واشعارا فتأمل (قوله المخصوص بالقسم) احترازا عن ايمن فى نحو قولهم برّ القوم فى أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتى بل هو جمع يمين اتفاقا (قوله لانه عندهم جمع يمين) ردّ بأن همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها (قوله وعند سيبويه) أى وغيره من البصريين قال فى المغنى ويلزمه أى أيمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمى واضافته الى اسم الله تعالى وجوّز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك اضافته الى الكعبة وكاف الضمير والذى وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أى قسمى ايمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدمامينى (قوله اعاضوه الهمزة فى أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وان كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغى أن يقول فلما حذفت نونه اعاضوه الهمزة فى أوله فقيل ايم الله (قوله همز ايم وايمن) بنصب همز على المفعولية ووصل همزة ايم وايمن ونقل حركة همزة أو الى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى مع ضم الميم فيهما وقوله أومن بضم النون وقوله بالتثليث أى تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وايمن اختم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان همزة ايمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جاز ضمها وفتحها اه يس على الفاكهى مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل ايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين فى أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم ويحصل من مجموع ذلك أربع عشرة لغة وقد أسلفنا فى أول حروف الجرّ عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا اضف بنقل حركة أضف الى تنوين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول

وأما امرؤ فأصله مرء خفف بنقل حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وعوّض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لان تخفيفها سائغ أبدا لجعل المتوقع كالواقع وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء فى ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء فى امرأة كما أفهمه كلامه بخلاف التاء فى بنت وثنتين فانها فيهما بدل من لام الكلمة اذ لو كانت للتأنيث لم يسكن ماقبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعنى بنتا وأختا وافهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء وأما ايمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لانه عندهم جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقيل ايم الله أعاضوه الهمزة فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لانها بصدد الحذف كما قلنا فى امرئ وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم فى هذين البيتين

همزة ايم وايمن فافتح واكسر او ام قل
أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا
وايمن اختم به والله كلا أضف
اليه فى قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار الى ما بقى مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله (همز أل كذا) أى همز وصل معرّفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل ان همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال

واختاره الناظم فى غير هذا الكتاب ومثل أل أم فى لغة اهل اليمن (تنبيهان) * الاول علم من كلامه ان همزة الوصل لاتكون فى مضارع مطلقا ولافى حرف غير أل ولافى ماض ثلاثى ولارباعى ولافى اسم الامصدر الخماسى والسداسى والاسماء العشرة المذكورة * الثانى كان ينبغى أن يزيد ايم لغة فى ايمن فتكون الاسماء غير المصادر اثنى عشر فان قيل هى ايمن حذفت اللام يقال وابنم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل) همز الوصل المفتوح (مدا فى الاستفهام) وهو الارجح (أويسهل) بين الهمزة والالف مع القصر ولايحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك اضطر الرجل وكما يحذف المكسور فى نحو أتخذناهم سخريا أستغفرت لهم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لان همز الوصل لا يثبت فى الدرج الا لضرورة كما مر فتقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه قوله

أألحق ان دار الرباب تباعدت
أوانبت حبل ان قلبك طائر

وقد قرئ بالوجهين فى مواضع من القرآن نحو آلذكرين الآن (خاتمة) فى مسائل * الاولى اعلم ان لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك فى المبدوء بها أل ووجوب الضم وذلك فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفى أمر الثلاثى المضموم

المصنف همز أل كذا (قوله فى غير هذا الكتاب) أى وأما فى هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول (قوله ولافى حرف غير أل) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهى اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثنى عشر (قوله كان ينبغى أن يزيد ايم) خص بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثنى عشر) هى الاسماء العشرة المذكورة فى قوله وفى اسم الخ وأل الموصولة الداخلة فى قوله همز أل كذا وايم (قوله يقال وابنم هو ابن الخ) لهم ان يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة فى ايمن فانه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هى مذكراتها بزيادة التاء اه تصريح وعندى فى هذا الفرق وان أقروه نظر لان ايما ايضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثانى بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك فى أل وأم بدلها فى لغة حمير وايمن وايم ولعل الشارح ارجع الضمير فى يبدل الى همز الوصل المفتوح مع ان الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز أل فقط لان ما فعله الشارح اكثر فائدة (قوله أو يسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وان كان مرجوحا هو القياس لان الابدال مدا شأن الهمزة الساكنة كذا فى التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا انه لم يقرأ به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحا وقد صرح السعد فى حواشى الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما فى قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله لئلا يلتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أى من التسهيل (قوله أألحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وان قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدا والخبر وقيل منصوب بالظرفية فى محل الخبر والرباب براء وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبت انقطع والحبل العهد (قوله وذلك فى المبدوء بها أل) أى لكثرة الاستعمال (قوله وفى أمر الثلاثى الخ) أى كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت

قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل
ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد
بالساكن وعدم الاعتداد به اهـ تصريح وفى الفارضى أن الكسر لغة رديئة (قوله
فى الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم فى الاصل انه أصلى غير عارض
(قوله بخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما فى الاصل
مكسورة والاصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء
لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ما قبلها
ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة تصريح
باختصار والثانى أشهر (قوله نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وكسرها
مرجوحا لان الاصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو
لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع
الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا
لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة
أصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به
دون الضم فى امشوا اهـ تصريح باختصار (قوله وفى تكملة ابى على الخ)
مخالف لما قاله ابن الناظم فى حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد
بالاشمام هنا ما يسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لا ما تقدم من
ضم الشفتين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبيها على الضم الاصلى (قوله ان
همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى اذا اشممت الثالث أشممت الهمزة والا فلا
ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة
اهـ تصريح (قوله فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختير وانقيد
بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما قاله الدمامينى (قوله فيما بقى) أى
من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصريح (قوله وهو الاصل) أى
الكسر هو الاصل (قوله فقيل ستر) أى بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق
بين هذا وستر من التستير فى المضارع والمصدر لانك تفتح حرف المضارعة من هذا
وتضمه فى الثانى وتقول فى مصدر هذا استارا بكسر السين وفى مصدر الثانى تستيرا
(قوله ان النقل للادغام اكثر) أى فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل (قوله
أو جار مجراه) أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير
مجانسة له فخرج نحو قالوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتلوا أو انقص) على الاف

في الاصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا
وامضوا ورجحان الضم على الكسر وذلك
فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى
قاله ابن الناظم وفى تكملة أبى على انه يجب
اشمام ما قبل ياء المخاطبة واخلاص ضمة
الهمزة وفى التسهيل ان همزة الوصل تشم
قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر
وذلك فى أيمن وايم ورجحان الكسر على الضم
وذلك فى كلمة اسم وجواز الضم والكسر
والاشمام وذلك فى نحو اختار وانقاد مبنيين
للمفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقى
وهو الاصل * الثانية قد علم أن همزة الوصل
انما جىء بها للتوصل الى الابتداء بالساكن
فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو
استر اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها
نقلت حركتها الى الفاء فقيل ستر الا لام
التعريف اذا نقلت حركة الهمزة اليها فى نحو
الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الحمر
قائم ويضعف لحمر قائم والفرق أن النقل
للادغام اكثر من النقل لغير الادغام الثالثة
اذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار
مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقتلوا أو
انقص

والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لان أصل المبني السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لان سبب الاتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاما اه فمراد الشارح الاصل الثاني أو الاول على القولين (قوله وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالخبر) اى بالمضارع حالة الوقف اه تصريح والمضارع ليس بقيد لانه قد يلتبس أيضا بالماضي المعدى بالهمزة كما في مثال الشارح فان فتح همزة اعلم يلبس بالمضارع وقفا وبالماضي المعدى بالهمزة وقفا والله اعلم

(الابدال)

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة اه تصريح ومقتضاه أن الابدال يجري في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريفا لمطلق الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدالا شائعا) أي في التصريف لما ستعرفه ان الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أي الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي بمعنى الاعجام أي النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشيء الى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة على الوجهين تغليب اكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أي ازلت عجمته أي خفاءه بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي وارتضاه كما في حاشية السيوطي على المغني (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما أي من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقي المباين للقلب والقلب ففي كلامه استخدام وقوله الا ان الابدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أولا الابدال أعم من القلب وجعله ثانيا الابدال مباينا له وقوله ومن ثم أي من

الرابعة. مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها اتباعا وذهب الكوفيون الى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعا للثالث وأورد عدم الفتح في اعلم وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الامر بالخبر والله اعلم

(الابدال)

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر اليه في هذا الباب لانه يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كما ان الزائد للتضعيف لا ينظر اليه في حروف الزيادة لذلك وأراد بالابدال ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في الوضع

اجل أن القلب احالة اختص الخ لان الاحالة انما تكون بين الاشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محلا لا تنافى تباينهما مفهوما وان توهمه شيخنا والباء فى قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه (قوله الا ان الابدال الخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أى الذى هو اسم الحديد المعروف (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لكثرتها وعبارة المرادى لشدتها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو كما فى شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كاعدة الخ) فان التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل (قوله كسين أسطاع) فان السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه (قوله الشائع فى التصريف) أما الشائع فى كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه اكثر من تسعة (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهرى تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر على لفظ واحده اه والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب كما فى الصحاح اه تصريح (قوله أعيت جوابا) أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أى المنزل (قوله ومن ضاد اضطجع) لان بعض العرب كما قاله المازنى يكره الجمع بين حرفى اطباق ويبدل من الضاد أقرب حرف اليها وهو اللام (قوله مال الى ارطاة حقف فالطجع) الضمير يرجع الى الذئب والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل عينى (قوله فى الوقف) أى على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما فى الشعر الذى استشهد به فان الجيم فى اشطاره الاربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى يستشكل بتشديدها بل على حرف الاطلاق كما فى سائر القوافى المطلقة وأما ما نقله المصرح عن السيد فى شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من ان هذا من اجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لان الضروب وما فى حكمها من الاعاريض المقصود موافقتها الضروب محال للوقف ولا ضرورة الى دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرنج الخ) الكتل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهى القطعة المجتمعة والبرنى بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت فى الدال والصيصى بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة (قوله الايل) بضم الهمزة وكسر هاء مع

الا ان الابدال ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقاربها حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما فى قام اصله قوم فألفه منقلبة عن واو فى الاصل وموسى ألفه عن الياء وراس ألفه عن الهمزة وانما البت لثبوتها فاستحالت ألفا والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون فى غير موضع المعوض منه كاعدة وهمزة ابن وياء سفيريج ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين أسطاع كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب اربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف وأشار الى حصر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله (أحرف الابدال هدأت موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو ابدال اللام من نون اصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما فى قوله

وقفت فيها اصيلالا أسائلها
اعيت جوابا وما بالربع من أحد

ومن ضاد اضطجع فى قوله
مال الى ارطاة حقف فالطجع * والقليل نحو ابدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف كقوله

خالى عويف وأبو علج * المطعمان اللحم بالعشج
وبالغداة كتل البرنج * يقلع بالود وبالصيصج

وربما أبدلت دون وقف كقولهم فى الايل اجل

ودون تشديد كقوله . لاهم ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاجح يأتيك بج * أقمر نهات ينزى وفرتج وتسمى هذه عجعجة قضاعة ومعنى
هد أت سكنت وموطيا من أوطأته جعلته وطيئا فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل اذ جمعها فيه فى طويت
دائما ثم انه لم يتكلم عليها هنا مع عده اياها ١٨١ ٣ ووجهه ان ابدالها من التاء انما يطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور
فى باب الوقف وأما ابدالها من غير التاء فسموع كقولهم هيالك ولهنك قائم وهرقت الماء وهردت الشئ وهرحت الدابة (تنبيهات) * الاول ذكر فى التسهيل أن حروف البدل الشائع فى كلام العرب اثنان وعشرون حرفا وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الابدال الضرورى فى التصريف فقال يجمع حروف البدل الشائع فى غير ادغام قولك بجد صرف شكس آمن طى ثوب عزته والضرورى فى التصريف هجباء طويت دائما هذا كلامه ففهم ان باقى حروف المعجم وهى الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جنى فى قراءة الاعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة ان الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل والمعنى الجامع لهما انهما مجهوران ومتقاربان وخرجها الزمخشرى على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر وأفهم أيضا ان من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم فى الرفل وهو الفرس الذيال رفن ومن الميم كقولهم فى أمغرت الشاة اذا خرج لبنها أحمر كالمغرة أنغرت وينبغى أن لا يسمى ذلك شائعا بل الشائع فى ذلك ما اطرد أو كثر فى بعض اللغات كالعجعجة فى لغة قضاعة

فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا فى القاموس (قوله شاجح) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل وقوله أقمر أى ابيض صفة لشاجح وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أى صياح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أى يحرك والوفرة شعر الرأس اذا بلغ شحمة الاذن (قوله وذكره الهاء) أى فى اجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه انها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه اسقاط التسهيل لها فى اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهنك قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالى حرفين مؤكدين لتغير صورة الثانى بهذا الابدال (قوله الشائع) يعنى فى كلام العرب منه يعلم ان الشائع فى التصريف وهو الابدال الضرورى فى التصريف أقل من الشائع فى كلام العرب كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه التسعة الخ لانه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية واسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله عنه بقوله فقال يجمع حروف البدل الى أن قال والضرورى فى التصريف هجباء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله ذكر فى التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن (قوله بجد صرف شكس الخ) الشكس بفتح الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق كذا فى القاموس (قوله وهى الحاء والخاء الخ) كلها بالاعجام الا الحرف الاول فبالاهمال (قوله لحم خراذل وخرادل) فى القاموس خردل اللحم قطع اعضاءه وافرة أو قطعه وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال وخرذل اللحم أى باعجام الذال لغة فى خردل أى باهمالها ولم يذكر فيه خرادل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس ان الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أى الدال والذال (قوله وخرجها) أى قراءة الاعمش وقوله على القلب أى المكانى (قوله شذر مذر) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال فى القاموس وتفرقوا شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا فى كل وجه وتشذروا الجمع تفرقوا (قوله ان من الشائع) يعنى فى كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافى ما اسلفه من اخراج ما ذكر بالشائع فى التصريف (قوله فى الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كما فى القاموس (قوله الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد التحتية أى طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبفتحتين طين احمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع الحمرة أو شقرة بكدرة كذا فى القاموس (قوله ان لا يسمى ذلك) أى المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالعجعجة) هى ابدال الجيم من الياء

قوله

والعنعنة كقولهم ظننت عنك ذاهب أى أنك والكشكشة فى لغة تميم كقولهم فى خطاب المؤنث ما الذى جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل ربش تحتش سريا والكسكسة فى لغة بكر كقولهم فى خطاب المؤنث ابوس وامس يريدون أبوك وأمك قال فى شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بأن يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب ٣١٩ التصريف والالزم أن تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد فى لغة بنى تميم ويسمى ذلك عنعنة وكان يلزم أيضا أن يذكر الكاف لان ابدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز

يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا اليكا

أراد عصيت وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغى أن يعد فى الابدال التصريفى ما لو لم يبدل أوقع فى الخطأ أو مخالفة الاكثر فالموقع فى الخطأ كقولك فى المال مول والموقع فى مخالفة الاكثر كقولك فى سقاءة سقاية هذا كلامه * الثانى عد كثير من اهل التصريف حروف الابدال اثنى عشر حرفا وجمعوها فى تراكيب كثيرة منها طال يوم أنجدته وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر وجمعها فى قوله أجد طويت منها وزاد بعضهم الصاد والزاى وعدها أربعة عشر وجمعها فى قوله أنصت يوم زل طاه جد وعدها الزمخشرى ثلاثة عشر وجمعها فى استنجده يوم طال قال ابن الحاجب هو وهم لانه اسقط الصاد والزاى وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزقر فى صراط وصقر وزاد السين وليست من حروف الابدال فان أورد اسمع ورد اذكر واظلم لانه من باب الادغام لا من باب الابدال المجرد هذا كلامه (قلت) قد أجاز النحاة فى استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء من السين فى ست اذ أصله سدس فلعله نظر الى ذلك والذى ذكره سيبويه أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهى ما سوى اللام والسين وثلاثة من غيرها وهى الدال والطاء والجيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع فى بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما أو غلبة فالاول نحو جدف فان فاءه بدل من ثاء جدث لانهم قالوا فى الجمع اجداث بالثاء فقط والثانى نحو أفلط أى أفلت فان طاءه بدل من التاء لان التاء أغلب فيه فى الاستعمال

(قوله والعنعنة) هى ابدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد فقول شيخنا أو من الحاء فى حتى أو نحو ذلك فيه نظر (قوله فى لغة تميم) راجع للعنعنة ايضا بدليل كلام شرح الكافية الآتى قريبا (قوله وهذا النوع) أى العجعجة وما بعدها الا انه لم يذكر فى شرح الكافية قبل اسم الاشارة العنعنة ولهذا قال والالزم أن تذكر العين الخ (قوله والالزم ان تذكر العين الخ) فيه اشعار بأن من ذكر فى كتاب التصريف جميع الحروف التى تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من العرب لا اعتراض عليه وانما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه وآخره فتدبر (قوله ما لو لم يبدل) أى ابدال ما أى حرف لو لم يبدل الخ وللك أن تستغنى عن التقدير وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك فى المال مول) لوجوب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله كقولك فى سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية الا ان الاول بالهمز على الكثير والثانى بالياء على القليل لما سيأتى فى شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو ويا الخ (قوله حروف الابدال) أى الاعم من الضرورى (قوله طال يوم أنجدته) باضافة الظرف الى الجملة (قوله أجد) فعل امر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أى طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أى الزمخشرى على وجه التمثيل لوقوع السين بدلا وقوله اسمع اى بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم (قوله اذكر واظلم) والاصل اذتكر واظتلم فأبدلت التاء فى الاول دالا والدال ذالا وأدغم وفى الثانى طاء والطاء ظاء وأدغم اى فكان ينبغى أن يذكر الذال المعجمة والظاء المشالة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لمحذوف أى مع انه لا يصح ايراد اسمع لانه من باب الادغام اى من باب الابدال للادغام لا من باب الابدال المجرد عن الادغام (قوله فى ست) اسم العدد المخصوص قال فى القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فلعله) أى الزمخشرى (قوله فى بعض التصاريف الخ) أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبهذا تعلم انه لا يصح التمثيل للثانى الذى هو الرجوع غلبة بأفلط لان غلبة الرجوع الى التاء هى فى نفس افلط فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصاريفها كفلت ومفلت أى وافلات لزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدمامينى فكان عليه أن يمثل به للاول أيضا ويقتصر فى التمثيل للثانى على نحو لصت وتعلم ايضا ان التعليل

بقوله لان التاء اغلب فيه أى فى افلط فى الاستعمال غير مناسب لاول كلامه فتنبه (قوله فى لص) بكسر اللام افصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله فان لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوما أو غلبة وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الامثلة الملاقية للفظ البدل فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الاصلى المبدل منه (قوله كتراث) هو المال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشارير الخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والاشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم والتتمير بفوقيتين التجفيف ووخز بالخاء والزاى المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أشارير (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والاصل ثعائل كذؤابة وذوائب الا ان الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا (قوله ضعيف) لانّ الجمع للافراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد (قوله يعنى بقوله اسم جنس الخ) أى وبقوله اسماء الاجناس اعلام الاجناس (قوله وبكونه) أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر (قوله والحرف) أى المبدل منه زائد أى على اصول الكلمة من فائها وعينها ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها اعنى قوله بعد وهو أصل تقسيما للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وبكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندى غير مستقيمة لانها ان أجريت على نسق ما قبلها بأن كان المراد ويكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من اصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الاصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء فان قلت كون همزة المكبر بدلا من هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبره ولا دور لانا لم ندع ان همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم ان هاء مويه بدل من همزة ماء وان كان أصل همزته هاء مع انه يرد عليه أيضا انه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لان واو المصغر بدل من ألف المكبر كما ان ألف المكبر أيضا بدل من واو فتأمل (قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف فى الاوزان (قوله آخرا) جعله حالا من المتعاطفين قبله

وان

وكذا قولهم فى لص لصت التاء بدل من الصاد
لان جمعه على لصوص اكثر من لصوت فان
لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين
نحو أزخ ووتخ ووكد واكد لان جميع
التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلا
من الآخر وقال ابن الحاجب يعرف البدل
بكثرة اشتقاقه كتراث فان امثلة
اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة
استعماله كقولهم الثعالى فى الثعالب
والارانى فى الارانب وأنشد سيبويه

لها أشارير من لحم تتمره ... من الثعالى ووخز من أرانيها

قال ابن جنى ويحتمل أن يكون الثعالى جمع
ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شراعى فى
شرائع والذى قاله سيبويه أولى ليكون
سيا وانيها وأيضا فان ثعالة اسم جنس وجمع
أسماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم
جنس علم جنس وبكونه فرعا والحرف زائد
كضويرب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل
علم ان هذه الواو مبدلة من الالف وبكونه فرعا
وهو أصل كمويه فانه تصغير ماء فلما صغر على
مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء
مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق لانه
لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل
وهو بناء مجهول (فأبدل الهمزة من واو ويا
آخرا اثر الف زيد)

وان أحوج افراده الى تأويلهما بالمذكور والى ارتكاب الحال من النكرة بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخرا ظرفا لصفة محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفية الشئ فى نفسه المستفاد من نصب لا ما فى قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخرا بلا ما فقال لا ما بإثر ألف زيد لاستقام فأعرف ذلك (قوله أى تبدل الهمزة الخ) كان ينبغى حذف أى الا أن يدعى انه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية كلامه على المسائل الاربع (قوله اذا تطرفت احداهما) بأن كانت لاما أو زائدة بعدها للالحاق على ما ستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصريح وهذا نكتة تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك ان ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد فى القاموس ظباء بالضم والذى بالكسر جمع الظبية والمد وجمع الظبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما فى نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال فى التصريح ونحو علباء وقوباء فالهمزة مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (قوله لعدم التطرف) أى لوقوعهما عينا (قوله ونحو واو) أى اسم الحرف المخصوص وآى بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو قطعة من السورة (قوله لانها أصلية فيهما) أى منقلبة عن أصل وهو فى الكلمة الاولى واو عند أبى على وياء عند أبى الحسن وفى الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله المصرح (قوله والا) بان ابدلت لامهما وقوله لتوالى اعلالان هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزى من ان الاعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان علم أن قول شيخنا والبعض الاولى أن يقول والا لتوالى اعلال وابدال الا أن يجعل فى كلامه تغليب أو يقال مراده بالاعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر (قوله تشاركهما) أى الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أى لشموله الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التأنيث العارضة) أى على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديرا لان هاء التأنيث فى تقدير الانفصال (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقى كما فى القاموس (قوله واداوة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كما فى القاموس (قوله لم تبن على مذكر) أى لم تصغ بغير تاء المذكر من المعنى بان لم تصغ لمذكر اصلا كهداية أو صيغت له من معنى اخر كسقاية فان السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن كما فى القاموس وهو غير معنى

أى تبدل الهمزة من الواو والياء وجوبا فى أربع مسائل الاولى هذه وهى اذا تطرفت احداهما بعد ألف زائدة نحو كساء وسماء ودعاء ونحو بناء وظباء وقضاء بخلاف نحو قاول وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو وظبى لعدم الالف ونحو واو وآى لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيهما فلا ابدال والا لتوالى اعلالان وهو ممنوع (تنبيهات) * الاول تشاركهما فى ذلك الالف فى نحو حمراء فان أصلها حمرى كسكرى فزيدت الالف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام فأبدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال فى الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف
مزيد ابدل همزة وذا ألف

* الثانى هذا الابدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية واداوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء أى انها لم تبن على مذكر

السقاية الذى هو محل السقى كما مرّ (قوله وربما صحح) أى حرف اللين أى ابقى
من غير قلب (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى
سقا بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للحسن أى أحسن اليه
لاحسانه (قوله لانه لما كان مثلا الخ) فيه عندى نظر لانه انما يصلح تعليلا
لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها فى النطق به أولا (قوله
كقولهم صلاءة فى صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيهما قال فى القاموس
الصلاية ويهمز الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلىّ وصلىّ (قوله فى استصحاب
هذا الابدال) أى جوازا فلا ينافى قول الناظم السابق ونحو علباء كساء وحيا
بواو اوهمز (قوله نحو كساءين ورداءين) أى مما همزته بدل من اصل أو من
حرف الحاق لا من ألف تأنيث لان الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب فى التثنية
قلبها واوا (قوله على الضابط المذكور) أى فى قوله فابدل الهمزة من واو ويا
الخ لان التقدير من كل واو وياء (قوله فى النسب) ليس بقيد فانه اذا رخم غاوى
بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى فى النكت عبارة المرادى
اسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط فى ترخيمه أن يكون علما كما هو مصرّح به واجيب
عن ايراد ماذكر بأنه لا يرد لان واو غاو ليست آخرا بل هى حشو والحذف عارض
سم (قوله لحذف لامه) أى لا لاجل ياء النسب كما افصح به المرادى (قوله
لاستقام) لانه يخرج غاو لان الواو فيه عين اه سم ويرد على التعبير بلاما انه
لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للالحاق ولهذا قال
المرادى فاصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هى لام أو ملحق بها ويرد أيضا على
تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادى الضابط انهما لا يشملان نحو حمراء مما
الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الالف الثانية همزة) ولم تقلب
الاولى لان قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولان التغيير أليق بالاواخر ولان
فى تحريك الثانية تحصيلا لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى
(قوله لانها من مخرج الالف) فيه تساهل لان الهمزة من اقصى الحلق والالف من
الجوف فهما متقاربا المخرج (فائدة) فى حاشية السيوطى على المغنى ان الفراء يرى
ترادف الهمزة والالف فيقول الهمزة هى الاصل والالف الساكنة هى الهمزة ترك
همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون
ويكون فى أول الكلمة وآخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكون الا ساكنا
ولا يكون فى أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف

قال فى التسهيل وربما صحح مع العارضة
وأبدل مع اللازمة فالاول كقولهم
فى المثل أسق رقاش فانها سقاية لانه لما كان
مثلا والامثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء
التأنيث ومنهم من يقول فانها سقاءة بالهمز
كحاله فى غير المثل والثانى كقولهم صلاءة
فى صلاية وحكم زيادتى التثنية حكم هاء
التأنيث فى استصحاب هذا الابدال نحو
كساءين ورداءين فان بنيت الكلمة
على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم
عقلته بثنايين وهما طرفا العقال * الثالث
قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوى
فى النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوى فانك
تقول يا غاو بضم الواو من غير ابدال مع
اندراجه فى الضابط المذكور وانما لم يبدل
لانه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين
اعلالين فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال
لاما اثر ألف زيد لاستقام * الرابع اختلف
فى كيفية هذا الابدال فقيل أبدلت الياء
والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال
حذاق أهل التصريف ابدل من الواو والياء
ألف ثم أبدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل
كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة
وليست الا الالف الزائدة ولا حاجز بينهما
حاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم الى
ذلك أنهما فى محل التغيير وهو الطرف فقلبا
ألفا حملا على باب عصا ورحا فالتقى ساكنان
فقلبت الالف الثانية همزة لانها من مخرج
الالف انتهى

والالف

والالف مع اللام قبل الياء وقال ابن جنى فى سر الصناعة اعلم ان حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا بعدّ الهمزة والالف اللينة حرفين وعدها ابو العباس ثمانية وعشرين باسقاط الهمزة لانها لا تثبت فى الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضى" وبيان ذلك أن الالف التى فى اول حروف المعجم هى صورة الهمزة فى الحقيقة وانما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب اهل الحجاز فى التخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك انك اذا اوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب الا الفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك اذا وقعت أولا نحو آخذ وأخذوا ابراهيم وان حرف سميته فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة الهمزة مع التحقيق ألف أما الالف فى نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة الا ان هذه الالف لا تكون الا ساكنة ولا ينافى اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل ان النون الساكنة من نحو من وعن والمتحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه من الحنك الاعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما اخراج أبى العباس لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشئ لان جميع هذه الحروف انما ثبتت لوجودها فى اللفظ الذى هو قبل الخط والهمزة موجودة فى اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها فى بعض أحوالها لعارض كتخفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا الا ترى ان انقلاب غيرها فى بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفا اهـ وقال التفتازانى" فى حاشية الكشاف الالف اسم للمدة التى هى أوسط حروف جاء والهمزة التى هى أخرها بدليل قولهم الالف واللام للتعريف والف الوصل تسقط فى الدرج وقولهم الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلى وانما يذكر فى حروف التهجى اسم الالف لا الهمزة اهـ فعلم أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف اللينة وبمعنى خاص باللينة اهـ ما فى حاشية السيوطى" بتلخيص وبعض زيادة وفى الهمع عن ابن جنى لما لم يمكن أن يلفظ بالالف اللينة فى أول اسمها كما فعل فى أخواتها توصل الى النطق بها باللام وقيل فى اسمها لا كما توصل الى النطق بلام التعريف بالالف وقيل فى الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اهـ وورد

عليه أن تعارض اللام فى نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجاب بانه
يكفى فى تحقق تعارض اللام مع الالف اللينة ان كلا من الهمزة والالف اللينة
يسمى ألفا وقوله لان كلا من اللام والالف مضى ذكره يرد عليه ان الالف
الماضى ذكره صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار اليها بلا كما مر فبوجه
قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الالف تنبيه على ان لا اشارة الى الالف
اللينة وذكرهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة فى قولهم لا
فاعرف ذلك (قوله ثم أشار الى الثانية) أى من مسائل ابدال الهمزة من
الواو والياء (قوله وفى فاعل ما أعل عينا) أى وفى اسم فاعل فعل اعلت عينه
ولا فرق فى اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية
والجمع أولا (قوله اذا وقعت) أى كل منهما (قوله حملا على الفعل
فى الاعلال) قال فى التصريح ماذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل
فى الاعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما انه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له
فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فان ادعوا أنهما منقولان من أسماء
الفاعلين فقد كثروا النقل فى أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه
الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اهـ وقد يجاب عن
الاول بالتزام النقل ومنع التكثير وعن الثانى بأن فرعية الوصف عن المصدر
على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافى ماقالوه هنا من ان فرعيته عن الفعل
من حيث الاعلال والتصحيح فافهم (قوله فى الاعلال) أى فى مطلق الاعلال
وان كان الاعلال فيهما بقلب العين همزة وفى الفعل بقلبها ألفا (قوله نحو عور الخ)
فى القاموس العور ذهاب حس احدى العينين عور كفرح وعار يعار واعور
واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر
عظم سواد عينه فى سعة فهو أعين (قوله هذا الابدال جار) بالراء من الجرى كما
فى عبارة المرادى وفى نسخ من الشرح جائز بالزاى من الجواز بمعنى عدم الامتناع
لوجوب الابدال فى هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا السيد
بظاهر ما فى هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد
بالجيم والزاى وفسره بالبستان وضبطه العينى فى البيت بالحاء المهملة والزاء وفسره
بمجتمع الماء (قوله صعدة) هى القناة المستوية تنبت كذلك قاموس (قوله
لا يشمل ذلك) لانه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف)
لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال فى نظيره السابق لكان أحسن

ثم أشار الى الثانية بقوله (وفى فاعل ما أعل
عينا * ذا اقتفى) أى اتبع ذا اشارة الى ابدال
الواو والياء همزة أى يجب ابدال كل من
الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل
اعلت عين فعله نحو قائل وبائع الاصل قاول
وبايع حملا على الفعل فى الاعلال بخلاف
نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (تنبيهات)
الاول هذا الابدال جار فيما كان على
فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز
وهو البستان قال
صعدة نابتة فى جائز * اينما الريح تميلها تمل
وكقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط
السقف وكلام الناظم هنا وفى الكافية
لا يشمل ذلك وقد نبه عليه فى التسهيل * الثانى
اختلف فى هذا الابدال أيضا فقيل أبدلت
الواو والياء همزة كما قال المصنف

وقال الاكثرون بل قلبتا ألفا ثم ابدلت الالف همزة كما تقدم فى كساء ورداء ٥٠٣٣٢ وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين وقال المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع واشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة * الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لان قياس الهمزة فى ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء وأما ابدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فنصوا على انه لحن وكذلك تصحيح الياء فى بائع ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى قائل ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع قال المطرزى نقط الياء من قائل وبائع عامى قال ورئى فى بعض تصانيف أبى الفتح بن جنى ان أبا على الفارسى دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال أبو على لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطى فالتفت الى صاحبه وقال قد اضعنا خطواتنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم اشار الى الثالثة بقوله (والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد) أى يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل نحو رعوفة ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائز وسليق وسلائق وشمال وشمائل بخلاف قسورة وقساور لعدم المد وبخلاف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعايش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة وشذ مصائب ومنائر والاصل مصاوب ومناور وقد نطق فيهما بهذا الاصل وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل ومكولة لعدم كونه ثالثا

(قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين (قوله قبل الالف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اه أى فلم يلحظ الواو والياء فى اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لى وبه يفارق قول المبرد قول الاكثرين فتأمل (قوله بالياء) أى مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطتين (قوله التخفيف) أى بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده (قوله فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ماقبله (قوله تصحيح الياء) أى الاتيان بها على انها الاصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ماقبله (قوله ومن ثم) أى من اجل ان ما ذكر من الابدال والتصحيح لحن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا لوجوب صدارة الاستفهام وما اضيف اليه (قوله والمد) أى حرف المد واوا أو ياء أو الفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهى مترادفة وقوله فى الواحد بيان للواقع لا للاحتراز ولهذا لم يذكره الشارح محترزا (قوله أى يجب ابدال الخ) وذلك لانك لما جمعت قلادة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف أحداهما أو تحريكها فلو حذفوا الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد أن يكون بين الفه وحرف اعرابه حرف مكسور ليكون كفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل والالف اذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة لسكونهما اثر حركة من جنسهما كالالف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس اصلهن الحركة وانما هى حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لا أصل لهن فى الحركة كذا فى التصريح (قوله نحو رعوفة) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من انفه الدم كذا فى القاموس (قوله وسليق) كامير يطلق على معان منها ما تحت من صغار الشجر وسليق الطريق جانبه (قوله قسورة) هو الاسد ويقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذ مصائب ومنائر) وشذ أيضا همز معايش فى رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما فى المرادى (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومنائر بقطع النظر عن همزهما (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه ان صيرفا وعوسجا خرجا بقيد المد والصيرف المحتال فى الامور كالصيرفى والعوسج شوك واسم فرس كذا فى القاموس

ثم اشار الى الرابعة بقوله (كذاك ثانى لينين اكتنفا ٣٢٦ * مدّ مفاعل كجمع نيفا) نيفا انتصب على المفعول به بالمصدر المنوّن وهو جمع وأضافه

فى الكافية للفاعل فقال كجمع شخص نيفا أى يجب أيضا ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف أو واوين كاوائل جمع أول أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود وصوائد جمع صائد والاصل سياود وصوايد واعلم ان ما اقتضاه اطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما وذهب الاخفش الى أن الهمزة فى الواوين فقط ولا يهمز فى الياءين ولا فى الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال فى الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين ويوم اسم موضع واحتج أيضا بقول العرب فى جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه الاوّلان للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال فى نحو اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو فى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فحكى أبو زيد فى سيقة سيائق بالهمز وهو فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد وحكى أبو عثمان عن الاصمعى فى جمع عيل عيائل وأما ضياون فشاذ مع انه لما صح فى واحده صح فى الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين والصحيح انه لا يقاس عليه (تنبيهات) * الاول فهم من قوله مدّ مفاعل اشتراط اتصال المدّ بالطرف

(قوله اكتنفا) أى احاطا (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من ناف ينيف وقول الشاطبى اصله نيوف مبنى على انه من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه كذا فى التصريح (قوله بالمصدر المنون) تصريح بان لفظ جمع فى قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لانه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للابدال لان الجمع ليس ابدالا ويجاب بانه مثال لمفاعل على حذف مضاف أى كحاصل جمع نيفا أى الحاصل به أى كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ سم (قوله أو مختلفين) تحته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائد) الواو بدل الف صائد اه سم لما تقدم فى قوله فى التصغير الذى مثله التكسير والالف الثانى المزيد يجعل واوا (قوله فى الواوين) أى فى صورة الواوين (قوله ولان لذلك نظيرا) اشارة للابدال فى الواوين وقوله وهو اجتماع أى الابدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو اواصل فان أصله وواصل ومناظرة هذا لمسئلتنا فى مطلق ابدال احدى الواوين همزة وان كانت المبدلة فى مسئلتنا الثانية وفى النظير الاولى (قوله وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو) أى فى جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما الخ واقتصر على قوله واذا التقت الياآن الخ لكان اخصر واسبك (قوله نحو يين ويوم) الاول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثانى بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا فى القاموس ومنه يعلم انه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح (قوله فى جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية (قوله ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قربه) من سببية واضافة جهة الى قرب للبيان وفى الكلام حذف أى قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أى الابدال بالهمزة (قوله سيقة) بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يستتر فيها الصائد فيرمى الوحش كما فى القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء على العين كما فى المرادى (قوله مع انه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا (قوله والصحيح انه لا يقاس عليه) أى على ضياون فى تصحيح الواو وما اشبهه فى صحة واحده اذا وجد وذهب اناس الى القياس كذا فى المرادى (قوله مدّ مفاعل) أى الفه

وقوله

ثالو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا ابدال فالاولى نحو طواويس والثانية نحو قوله

وكحل العينين بالعواور * أراد بالعواوير لانه جمع عوّار * وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة

أما ان فصل بمدة غير شائعة فلا اثرله ويجب الابدال كقوله * فيها عيائيل اسود ونمر * ٣٢٧ الاصل عيائل لكنه اشبع الهمزة

اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف لانه جمع عيل واحد العيال قال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد * الثاني لا يختص هذا الابدال بتالى ألف الجمع كما أوهمه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل وخالف الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته * الثالث حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في قائل وبائع ثم اشار الى تقييد ما اطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين اعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما اعل * لاما)

فالالف واللام في الهمز للعهد أي يجب في هذين النوعين اذا اعتلت لامهما أن يخففا بابدال كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد فالنوع الاول مثال ما لامه همزة منه خطيئة وخطايا ومثال ما لامه ياء منه هدية وهدايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد مطية ومطايا فأصل خطايا خطايئ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء همزة على حد الابدال في صحائف فصار خطائئ بهمزتين ثم ابدلت الثانية ياء لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ثم فتحت الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار خطاءا بألفين بينهما همزة

وقوله اتصال المد أي اللين الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهم ماذكر من قوله مد مفاعل ان المفصول مفاعيل لا مفاعل (قوله بمدة شائعة) أي قياسية (قوله وكحل) الضمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف الحاء واعله الرواية والا فالتشديد صحيح معنى (قوله جمع عوار) قال العيني بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد وقيل هو كالقذى اه وتبعه المصرح في هذا الضبط قال سم وضبطه المكي بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير (قوله تنقاد) بفتح التاء أي تقد واضافته الى الصياريف من اضافة المصدر لفاعله (قوله لانه جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده ان للعيل جمعين عيالا وعيائل (قوله كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيئات فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله بجمع نظرا لان المثال لا يخصص اه سم وقولهم عادة المصنف اعطاء الحكم بالمثال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أي مفردا على وزن عوارض (قوله ثم اشار الى تقييد ما اطلقه الخ) فيه شئ لان الحكم الذي اطلقه فيما سبق اطلاقه معتبر لان الابدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها ان الهمزة المبدلة لا تبقى فيما اذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء الا أن يريد بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لانه بين هنا ان ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله في النوعين المذكورين) أي المشار الى أولهما بقوله والمد زيد الخ والى ثانيهما بقوله كذاك ثاني الخ (قوله اعني ما استحق) أي جمعا استحق الهمز بكونه أي الهمز في الاصل مدا مزيدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله للعهد) أي الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا في النوعين (قوله فيما) أي جمع اعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم (قوله كسرة الهمزة) أي الوالية لألف مفاعيل (قوله فيما لامه الخ) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل انقلبت ياء وسيأتي محترزه في قوله وفي مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما في نظيره الآتي لسلم من اتيان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع الاول) أي من النوعين (قوله بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لما سيأتي) أي في قوله ما لم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جاء

والهمزة تشبه الالف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فابدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة اعمال وأصل هدايا هدايى بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام هدية ثم ابدلت الاولى همزة كما فى صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء ألفا ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا بعد أربعة اعمال وأصل مطايا مطايو لان أصل مفرده وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر أبدلت الواو ياء وادغمت الياء فيها على حد مافعل بسيد وميت فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما فى الغازى والداعى ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحائف ثم ابدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال وان كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة والمراءى فان الهمزة موجودة فى المفرد فان المرآة مفعلة من الرؤية فلا تغير فى الجمع وشذ مرايا كهدايا سلوكا بالاصلى مسلك العارض كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الاصلى فى قوله

فبارحت اقدامنا فى مكاننا ... ثلاثتنا حتى ازيروا المنائيا

وقول بعض العرب اللهم اغفرلى خطائئى بهمزتين والنوع الثانى مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بابدال الواو همزة لكونها ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زوائى ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا (تنبيه) ادرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة حسبما جعل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما فى التسهيل وفى الهمزة ثلاثة اقوال أحدها حرف صحيح والثانى حرف علة واليه ذهب الفارسى والثالث انها شبيهة بحرف العلة انتهى وأشار بقوله (وفى مثل هراوة جعل واوا) الى أن الجموع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا ولم تعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة فى جمعه واو فيقال هراوى والاصل هرائو بقلب ألف هراوة همزة ثم هرائى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هراءى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هراءا فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال

(قوله والهمزة تشبه الالف) اقرب مخرجها وهو اقصى الحلق من مخرج الالف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونهما من مخرجها فيه تساهل (قوله وهى مطية) المطية الراحلة (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير أى مددت تصريح (قوله ابدلت الواو الخ) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو الخ راجع للجمع (قوله وان كانت الهمزة) أى الوالية لالف مفاعل اصلية هذا محترز القيد الذى تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لان المعهود الهمز السابق فى كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثانى لينيه أو القيد الذى فى قول الشارح اعنى ما استحق الهمز لكونه أى الهمز فى الاصل مدا مزيدا فى الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم تصريح (قوله فلا تغير فى الجمع) بل تبقى هى وكسرتها والياء بعدها (قوله سلوكا بالاصل) أى الهمز الاصلى مسلك العارض أى الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فبارحت اقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شان يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نا فى اقدامنا (قوله وقول بعض العرب) بجر قول عطفا على قول المجرور بفى قبله (قوله والنوع الثانى) أى الجمع الذى الفه بين لينين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يقل قياس صنيعه فى النوع الاول مثال مالامه ياء منه زاويه وزوايا ومثال مالامه واو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا لعدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر (قوله اصله زوائى) أى اصله الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه واصله الاول زواوى (قوله حسبما) بفتح السين (قوله غاير بينهما) فى التسهيل لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة (قوله وفى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح (قوله جعل موضع الهمزة) لو قال ابدلت الهمزة فيه واوا او جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان اخصر واظهر فى كون الواو مبدلة من الهمزة (قوله لما سبق) أى من اجتماع شبه ثلاث الفات وهم يكرهون اجتماع الامثال (قوله لان الواو ظهرت فى واحده الخ) الا أن الواو فى الواحد لام الكلمة وفى الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من الف الواحد (قوله فقصد تشاكل الجمع لواحده)

قد يستغني عنه بقوله طلبا للتشاكل على ان صوابه أن يقول تشاكل الجمع
وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لان التشاكل تفاعل يقتضي التعدد ولازم
لا يتعدى ولا بلام التقوية (قوله اعمارة الهمزة ياء الخ) هذا التنبيه متعلق
بقوله وافتح ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره في شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع
انه مكرر مع قوله سابقا وان كانت الهمز الخ نعم في بعض النسخ اسقاط ما سبق وعليه
لا تكرار هنا (قوله وقاس الاخفش على هداوى) أى بالدال ورسمه في بعض
النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندى أن يقيس على مطاوى أيضا فانه أولى بأن
يقاس عليه من هداوى لان الاتيان بالواو في مطاوى له وجه وهو الرجوع الى
الاصل فراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدماميني لا يظهر اقياسه على هداوى
وجه (قوله على وزن فعالى) فما بعد الف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث
(قوله وهدايا على وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام
المفرد فقوله هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله في هراوى صحت الواو فيه كما صحت في
المفرد وقوله في مطايا اعلت الواو فيه كما اعلت في المفرد الا أنه خالف الاسلوب تفننا
في التعبير فلا يرد الاعتراض بان هراوى ومطايا على وزن الاصل (قوله فجاء على
خطيئة بالابدال والادغام) يرد انه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الاصل
كهراوى وعطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا في قوله وأما خطايا الخ
الا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج
الى شئ بخلاف خطايا فانهم احتاجوا في كونها على وزن الاصل الى جعلها جمع
خطيئة بالابدال والادغام فافهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذى
ذهب اليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف
(قوله لان الالف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد في المفرد
فحذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التى
كانت في المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها في الجمع بعد ان كانت
مقدمة في المفرد وهى المدة التى تقلب همزة في فعائل (قوله لا تبدل في هذا)
أى فيما لامه همزة كخطيئة (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بان
القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبانهم
قد نطقوا به على الاصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائئ ولو كان كما قال
الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا في المرادى والتصريح (قوله بل تقلب) أى
مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى

(تنبيهات) * الاول اعمارة الهمزة ياء فيما على لا مما من الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت أصلية سلمت * الثانى شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم في هدايا هداوى وفيما لامه واو أعلت في الواحد وذلك قولهم في مطايا مطاوى وقاس الاخفش على هداوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة * الثالث مذهب الكوفيين ان هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوى كما صحت في المفرد وأعلت في مطايا كما اعلت في المفرد وهدايا على وزن الاصل واما خطايا فجاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هدية وذهب البصريون الى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى ازيروا المنائيا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطاءى ثم يعل كما تقدم انتهى

(وهمزا اوّل الواوين رد * فى بدء غير شبه ووفى الاشد) اى هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو يعنى ان كل كلمة اجتمع فى أولها واوان فان أولاهما يجب ابدالها همزة بشرط أن لاتكون الثانية منهما مدة غير أصلية نخرج أربع صور * الاولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفى الاشد وورى عنهما * والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهى انثى الاوأل افعل تفضيل من وأل اذا لجأ * والثالثة أن تكون عارضة كان تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده الى مالم يسم فاعله * والرابعة أن تكون زائدة كان تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لايجب فيها الابدال بل يجوز وخالف قوم فى الرابعة فاوجبوا الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التى قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما الابدال الاولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك فى جمع الاولى انثى الاوّل اول الاصل وول وقولك فى جمع واصلة وواقية أواصل واواق والاصل وواصل ووواق بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل فى التصغير نحو اويصل واويق

الظاهر أن يقول عليها أى المدة (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الاول (قوله الاشد) نائب فاعل ووفى والاشد بضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب واكلب أو شد كذئب واذؤب قاله فى القاموس وعن ابن عباس فى قوله تعالى بلغ أشده ان الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أى هذه مسئلة خامسة) أى للمسائل الاربع المذكورة فى قوله فأبدل الهمزة من واو ويا الخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض (قوله أن لاتكون الثانية مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهى انثى الاوأل) ان قرى الاوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير فى وهى راجع للوؤلى بالهمز وان قرى بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز (قوله ان تكون عارضة) أى لالابدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح (قوله ثم ترده الى مالم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتى والعارضة غير أصلية سم (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال له الطامور أيضا كذا فى القاموس (قوله غير مبدلة من زائد) أى وان كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى (قوله فان الضمة الخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أى بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعليل بانه يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم فى الثالثة وفيه نظر لانه انما يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها فى بعض الصور غير مبدلة كما فى المثال المتقدم للثالثة (قوله وان كان مدها غير متجدد) أى لبناء الكلمة ووضعها عليه (قوله بالالف المنقلبة) أى الصائرة واوا ثانية فى نحو ووفى ولو قال بالواو المنقلبة عن الالف لكان واضحا (قوله واواق) وهو مما اعل اعلال قاض فتثبت الياء اذا حلى بال (قوله ووواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين الخ (قوله كما تبدل) أى الف فاعلة واوا فى التصغير لان التكسير كالتصغير فى ذلك (قوله نحو اويصل واويق) تصغير واصل وواق فالواو فى تصغيرهما بدل من الفهما كما تقول

فى ضارب ضوريب ولو قال نحو او يصلة واو يقية لكان انسب بما قبله (قوله حينئذ) أى حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية (قوله كراهة الخ) ولانهم لما اجازوا البدل فى وجوه وهى واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالى واوين لانه اثقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قد يقال التضعيف موجود فى الصور الثلاث الاول من الصور الخارجية السابقة الا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اه واقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الاول فلان التضعيف موجود فى الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاول منها وأما الثانى فلان الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المد فتأمل (قوله كددن) بفتح الدالين المهملتين اللعب (قوله نحو هووى ونووى) أى فى المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها تصريح (قوله يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشئ على نفسه واجيب بان المراد بالمستثنى الاستثناء أوال فى المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى فى كلام النحاة لا فى خصوص المتن وما اجاب به البعض عن هذا الايهام من أن المراد بشبه ووفى الاشد ما مدته عارضة أو زائدة انما يصحح عبارة المصنف لا يدفع ايهامها (قوله يوهم أيضا ان المستثنى الخ) أجاب سم بان رد فعل أمر لا ماض مجهول والاصل فى الامر الوجوب فالمفهوم حينئذ انه لا يجب الابدال فيما خرج لا انه لا يجوز قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر اذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم انه فعل أمر ظاهر فى الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة (قوله واوا) معمول جعل فى قول المصنف وفى مثل هراوة جعل واوا الخ وهمزا عطفا على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وقعا مبدأ كلمة أى صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدأ بابدال همزته الفا كما خفف طار بابدال همزته ياء واعله اعلال قاض وقوله سوى ما الثان الخ استثناء من مبدأ وما موصول عائده محذوف أى سوى الصدر الذى الثانى منه أوال عوض عن الضمير أى ثانيه ومدا بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووفى لان مد ثانيه لم يطرأ غاية الامر ان الثانى بعد عروض البناء للمجهول واو وقبله الف لانا نقول تخص مد ووفى طارئ والمد الموجود قبل ذلك غيره (قوله أن تبنى افعوعل) أى موازن افعوعل (قوله من الوأى) بفتح الواو وسكون الهمزة

وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت اوعدو والاصل ووعدو والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الاولى انثى الاول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كراهة مالا يكون فى أول الكلمة من التضعيف الا نادرا كددن وخرج بتقيده بالبدء نحو هووى ونووى (تنبيهات) * الاول ظهر أن فى كلام المصنف امورا أحدها انه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل وان ماسواه مما مدته زائدة يجب فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت ثانيها انه يوهم أيضا أن المستثنى ممتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الاربع المخرجة يجوز فيها الابدال ثالثها أن كلامه ليس صريحا فى وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق فلو قال

واوا وهمزا ابدء واوى مبدا ... حتما سوى ما الثان طار مدا

لخلص من ذلك كله لما عرفت * الثانى زاد فى التسهيل لوجوب الابدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الوأى فتقول اياوأى والاصل اوأوأى فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها

فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى أصلها وهو الواو زوال موجب قلبها فتصير الكلمة الى ووآى فقد اجتمع واوان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصارت ووى جاز الوجهان وفاقا للفارسى قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال فى ذلك سواء نقلت الثانية ام لا الثالث بقى مما تبدل منه الهمزة خمسة اشياء أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة ثالثها الواو المكسورة المصدرة رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكر تين فى التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وادؤر جمع دار وانؤر جمع نار الاصل وجوه وادور وانور ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا وليس القلب فى هذا لاجتماع الواوين لان الثانية مدة زائدة ٣٣٢ والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسيأتى الكلام عليهما وبكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحتراز بالقيد الاخير من نحو أواصل واواق فان ذلك واجب كما مر وأما ابدالها من الياء المذكورة فنحو رائى وغائى فى النسب الى راية وغاية الاصل رايى وغايى بثلاث ياآت تخفف بقلب الاولى همزة وأما ابدالها من الواو المكسورة المصدرة فنحو اشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة وقرأ ابى وابن جبير والثقفى من اعاء اخيه ورأى ابو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو طويل فلا تقلب لان المكسورة اخف من المضمومة فلم تقلب فى كل موضع والوسط ابعد من التغير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونية وهو البطء قال ابن السراج واسماء اسم امرأة لانه فى الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن واحد المستعمل فى العدد أصله وحد من الوحدة بخلاف احد فى ما جاءنى احد فقيل همزته اصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فمن ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماه وأصل ماه موه بدليل امواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا

وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتى فى قول المصنف لساكن صح الخ من ان النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى ووآى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فالف (قوله فصارت واوا بواوين) مفتوحتين فالف (قوله الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدرة كالمثال الاول أولا كباقى الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانها يجوز اسكانها تخفيفا (قوله وقد ذكرتين) فى بعض النسخ ذكرهن وهى الاولى لذكر الخمسة فى التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما يأتى فى قوله وأوم ونحوه وجهين فى ثانيه ام (قوله لان الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل انه لا ينافى جواز الابدال لما تقدم من أن يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعليل سم بانهما ليسا فى المبدأ أولك دفعه بان الذى تقدم الجواز فقط والذى ذكره الشارح هنا ان ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن اخص من الجائز (قوله وسيأتى الكلام عليهما) أى فى قوله وأما ابدالها من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو اواصل واواق) سبقه الى هذا المرادى فى شرح التسهيل قال الدمامينى وهو سهو لان الكلام فى الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله رأى أبو عثمان الخ) عبارة الدم وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى انه قال رأيت فى بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احترز به عن اسماء جمع اسم (قوله فقيل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو (قوله فقليل)

اى

أى شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استئناف نبه به على أن فى ما شذ وذا من وجهين (قوله والافعلت) هذا أحد قولين ثانيهما ان الهمزة أصلية كما ان الهاء أصلية فالا وهلا مادتان مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال فى القاموس الملاة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرد صوت (قوله من اب) بتشديد الموحدة (قوله دأية وشأبة وابيأض) بفتح الهمزة فى الثلاثة للساكن قاله شيخنا السيد (قوله اديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسى هى لغة فيديه واديه بمنزلة يلمل والململ ونازعه تلميذه أبو الفتح بن جنى اه فارضى (قوله فى اسنانه ألل) يقال ألت اسنانه من باب فرح (قوله احديدابها) أى ميلها (قوله رجل ايل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد كذا فى القاموس (قوله الشيمة) بشين معجمة (قوله وكذلك زئبال) بزاء مكسورة فهمزة او تحتية ساكنة فموحدة (قوله ومدا ابدل) بنقل فتحة همزة ابدل الى التنوين (قوله ان يسكن) أى الثانى أى والاول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا (قوله وايتمن) بفتح التاء على انه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على انه ماض مجهول وان أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لانه لو كان كذلك لرسم بالواو ونكتة تعداد المثال الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بايتمن باعتبار حالة الابتداء به اذ لا يلتقى الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما فى عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف ليكون قوله ايتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على انه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا (قوله أى اذا اجتمع) المناسب حذف أى كما لا يخفى (قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفى الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها بمجانس حركتها فتبدل الفا فى رأس وياء فى ذئب وواو فى بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك فى استل سلى ما لم يكن الساكن قبلها مدا زائدا غير الف كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو نون انفعال كانأطر أى اعوج فتقر الهمزة أو الفا فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهباءة وهى أرض لغطفان وكذا تسهل ان تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة

واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك أيضا قولهم ألفعلت وألافعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله

وماج ساعات ملا الوديق ... اباب بحر ضاحك هروق

فاصل اباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال من أب اذا تهيأ لان البحر يتهيأ للارتجاج فالهمزة على هذا أصل ومما شذ ابدالها من الالف فى قولهم دأبة وشأبة وابيأض وما روى عن العجاج من همز العألم والخأتم وابدالها من الياء فى قولهم قطع الله أديه أى يديه يريد يده فردت اللام وابدلت الياء همزة وقالوا فى اسنانه ألل أى يلل واليلل قصر الاسنان واحديدابها الى داخل الفم يقال رجل ايل وامرأة يلاء وهمزه بعضهم وقيل احديدابها الى داخل الفم يقال رجل الشيمة وهى الخلقة وكذلك زئبال وهو الاسد انتهى

(ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وايتمن) أى اذا اجتمع همزتان فى كلمة كان لهما ثلاثة احوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وان يتحركا معا وأما الرابع وهو ان يسكنا معا فيتعذر

كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسيل و يستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة ابدلت بعد الكسرة ياء كمير فى مئر جمع مئرة وهى النميمة و بعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة وهى سل مغشى بجلد يجعل العطار طرفا الطيب ورجل سولة فى سؤلة وخالف الاخفش فى صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزئ والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الاولى ياء والثانية واوا اه بزيادة من القاموس قال الرضى فى شرح الشافية وقد تبدل الهمزة الفا اذا انفتحت وانفتح ماقبلها كسال و ياء ساكنة اذا انكسرت وانكسر ماقبلها كستهزئين وواوا ساكنة اذا انضمت وانضم ماقبلها كروس قال سيبويه وهذا سماعى وليس بقياسى الا فى الضرورة اه ملخصا واذا ابدلت ياء ساكنة فى مستهزئين وواوا ساكنة فى روس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص (قوله فى غير ندور) احترازا من قراءة ائلافهم بهمزتين شذوذا (قوله وكان) أى النبى صلى الله عليه وسلم يأمرنى أى اذا حضت ان آتزر أى لحرمة ماوراء الازار من الحائض (قوله بالف) أى يابسة وهى الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال شيخنا السيد لكن اجاز البغداديون اتزر واتمن واتهل من الازار والامانة والاهل بقلب الثانية تاء وادغامها فى التاء وحكى الزمخشرى اتزر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله عن نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم و بهمزة الاستفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين فان قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد بالضمير فى قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال فى غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وائتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هى فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التى كانت بينهما لما مر (قوله فتقول اوتمن الخ) كذا فى النسخ برسم اوتمن بالف فواو ورسم ايتمر بالف فياء وفيه كما قال سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فا وجه قلب الثانية فى اوتمن واوا وفى ايتمر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بان الابدال واوا وياء فيما ذكر مبنى على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرا اوتمن

بضم

فان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب فى غير ندور ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ماقبلها نحو آثرت اوثرا يثارا الاصل أأثرت أوثر ائثارا ومن الابدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضى الله عنها وكان يأمرنى أن آتزر بهمزة فالف وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف وتاء مشددة وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما وخص وجوب الابدال لعسر النطق بهما وشذت بالثانية لان افراط الثقل حصل بها وشذ قراءة بعضهم ائلافهم رحلة الشتاء والصيف بتحقيق الهمزتين والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أأتمن زيد ام لا وأأنت فعلت هذا وأأتمر بكر ام لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق كما رأيت والابدال فتقول اوتمن زيد ام لا

بوأنت فعلت وايتمر بكرام لا لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التى بعدها أول كلمة اخرى وأما قول القراء فى همزة الاستفهام وما يليها همزتان فى كلمة فتقريب على المتعلمين وان سكنت الاولى وتحركت

الثانية فان كانتا فى موضع العين ادغمت الاولى فى الثانية نحو سآل ولاال ورااس ولم يذكر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا فى موضع اللام فسيأتى الكلام عليهما عند قوله مالم يكن لفظا اتم وان تحركا معا فاما ان يكون ثانيهما فى موضع اللام اولا فهذان ضربان فاما الاول فسيأتى بيانه وأما الثانى فله تسعة انواع لان الثانية اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضا اما مفتوحة او مكسورة أو مضمومة فثلاثة فى ثلاثة بتسعة وقد اخذ فى بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أى ثانى الهمزتين (اثر ضم او فتح قلب واوا) فهذان اثنان من التسعة الاول نحو اويدم تصغير آدم والثانى نحو اوادم جمعه والاصل أأيدم وأآدم بهمزتين قالوا او بدل من الهمزة وليست بدلا من الفه كما فى ضارب وضويرب وضوارب لان المقتضى لابدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع وذهب المازنى الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول فى افعل التفضيل من أن زيد أين من عمرو ويقول الواو فى اوادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو اون من عمرو (وياء اثر كسر ينقلب) ثانى الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذوالكسر مطلقا كذا) أى ينقلب ياء سواء كان اثر فتح او كسر أو ضم فهذه أربعة انواع مثاله الاول أن تبنى من ام مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايمم بهمزتين مكسورة فساكنة

بضم همزة الاستفهام وايتمر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وانا اقول هذا فرار من خطا الى خطا وازالة لضرر بضرر والذى ينبغى قراءة أوتمن وايتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة واتما رسم الشارح هنا الالف فى الاول واوا وفى الثانى ياء اعتبارا لما رسم فى بعض احوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوتمن بالبناء للمجهول وايتمر بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما فى الحواشى خطأ فاحش وتقول باطل (قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارى كقول الشاطبى منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أأنت انذرتهم (قوله فان كانتا فى موضع العين الخ) ولا تكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن (قوله نحو سآل) أى كثير السؤال ولا آل أى بائع اللؤلؤ ورآس أى بائع الروس (قوله فسيأتى الكلام عليهما) عند قوله مالم يكن لفظا اتم فانه سيصرح ثم بانك اذا بنيت من قرأ مثال قطر قلت قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما ان يكون ثانيهما) لم يقل فاما ان يكونا على صنيعه فى الهمزتين الساكنة أولاهما لان الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسيأتى بيانه) أى فى الكلام على قوله مالم يكن لفظا اتم فانه سيصرح ثم بان الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا تصريح بمفهوم قوله ان يسكن لما فيه من التفصيل (قوله نحو اويدم الخ) قال المصرح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على انه عربى وقد اضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف الى انه اعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل الى انه عربى على وزن افعل اه وأقره ارباب الحواشى وأنت خبير بان هذا الخلاف انما هو فى آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمة وهى اللون المعروف فانه عربى باتفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم (قوله وليست) أى الواو فى التصغير والجمع بدلا من ألفه أى ألف آدم (قوله كما فى ضارب) راجع للمنفى (قوله لان المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) أى لا من الهمزة حتى يرد على المازنى وقوله لانه صار الخ علة لقوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أى فاشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة (قوله وياء اثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أى وينقلب الهمز الثانى المفتوح ياء بعد كسر للهمز الاول (قوله وثانيهما) هذا تقدير لمنعوت ذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور اعنى كذا (قوله من ام) بفتح الهمزة وتشديد الميم

ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها ليتمكن من ادغامها فى الميم الثانية فيصير ائم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من ام مثل اصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ماسبق فتصير الكلمة أيم وايم وأيم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فما يوقف عنده ولا يتجاوز (ومايضم) من ثانى الهمزتين المذكورين (واوا أصر) سواء كان الاول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فهذه ثلاثة انواع بقية التسعة المذكورة اصلها فلك أوب بجمع اب وهو المرعى وان تبنى من ام مثل اصبع ٣٣٦ بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل ابلم فتقول اوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة واوم بهمزة وواو مضمومتين وأصل الاول أأبب على وزن افلس وأصل الثانى والثالث ائمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم ابدلوا الهمزة واوا وادغموا أحد المثلين فى الآخر (تنبيه) خالف الاخفش فى نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فابدلها واوا والمضمومة بعد كسرة فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى ثم اشار الى الضرب الاول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله (مالم يكن) أى ثانى الهمزتين (لفظا اتم) اتم فعل ماض ولفظا اما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن أو خبر يكن ومفعول اتم محذوف أى اتم الكلمة أى كان آخرها والجملة نعت للفظا (فذاك ياء مطلقا جا) أى سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون امثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر فتقول فى الاول قرأى على وزن سلمى والاصل قرأأ فابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول فى الثانى قرء على وزن هند والاصل قرئئ ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال قاض وتقول فى الثالث قرء على وزن جمل والاصل قرؤؤ ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم اعل اعلال ايد أى سكنت الياء وابدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذى قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء فى النصب فيقال رأيت قرئيا وقرئيا وتقول فى الرابع قرأى والاصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ماقبلها وانما ابدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل واوا قال فى شرح الكافية لان الواو الاخيرة فذالك

أى قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهى الفتحة وقوله فتصير الكلمة ايم أى بكسر الهمزة وفتح الياء (قوله ومايضم الخ) لم يقل مطلقا كما فى سابقه ولاحقه اكتفاء بجعل التقييد ببعض الاحوال عن التصريح بالاطلاق (قوله واوا اصر) اى صيره واوا (قوله بجمع اب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (قوله أو مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل تصريح (قوله مالم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا اصر لانه تقييد لهما (قوله اما مفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثانى واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الاخبار الموطئة لما بعدها كما فى بل انتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو سكون) فيه انه فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغى أن يقول وكذا اذا سكنت الاولى وتحركت الثانية (قوله وتقول فى الثانى قرء) أى بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكر الشارح (قوله ثم اعل اعلال قاض) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله ايد) وأصله ايدى كافلس (قوله أى سكنت الياء) أى تخفيفا وابدلت الضمة قبلها كسرة أى لتناسب الياء أى ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل ابدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثانى أولى ثم ما صنعه الشارح اقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته واذا بنيت مثل برثن قلت قرؤ وأصله قرؤء قلبت الثانية ياء فقيل قرؤى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها فصار آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فاعل اعلال قاض اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أى الاول على وزن هند والثانى على وزن جمل وانما اعاده توطئة لقوله رفعا وجرا الخ (قوله وقرئيا) همزته مكسورة كهمزة ماقبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل فكف أيدى الناس عنكم (قوله ابدلت المتحركة ياء) أى فرارا من الثقل وسأل ابو عثمان ابا الحسن هلا ادغموا فى مثال قمطر من قرأ كما ادغموا فى سأل فاجاب بان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد أى فالعينان احرى بالادغام من اللامين وبان الحشو يجوز فيه مالا يجوز فى الطرف بدليل توالى الواوين فى هووى وامتناعه فى جمع واقية (قوله وانما ابدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف

لو كانت أصلية وولت كسرة أو ضمة اقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وأؤم ونحوه) مما أول همزتيه للمضارعة (وجهين فى ثانيه أم) أى اقصدوهما الابدال والتحقيق فتقول فى مضارع امّ وانّ أومّ وأينّ بالابدال وأؤمّ وأئنّ ٣٣٧ بالتحقيق تشبيها الهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم لمعاقبتها النون والتاء والياء (تنبيهات) الاول قد فهم من هذا أن الابدال فيما أول همزتيه لغير المضارعة واجب فى غير ندور كما سبق الثانى لو توالى اكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وابدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة مثل اترجة قلت أوأوأة والاصل أأأأأة الثالث لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آأ اوآ أأة انتهى (وياء اقلب الفا كسرا تلا أو ياء تصغير) الفا مفعول اول باقلب وياء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلا وياء تصغير عطف عليه وتلا ومعموله فى موضع نصب نعت لالف والتقدير اقلب الفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء اى يجب قلب الالف ياء فى موضعين الاول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك فى جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وفى تصغيرهما مصيبيح ودنينير والثانى أن يقع قبلها ياء التصغير كقولك فى تصغير غزال غزيل (بواو ذا) القلب (افعلا فى آخر) أى تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالالف من قلبها ياء اذا عرض قبلها كسرة او ياء التصغير فالاول نحو رضى وغزى وقوى وغاز اصلهن رضو وغزو وقوو وغازو لانهن من الرضوان والغزو والقوة فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وكونها آخرا لانها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف واذا سكنت تعذرت سلامتها فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا الى الخفة وتناسب اللفظ

فذاك ياء مطلقا وسكت عن توجيه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى ولعله الحمل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أى غير منقلبة عن همزة وقوله وولت كسرة أو ضمة أى كثمى فى نحو (قوله رابعة) أى كعطيان فان ياءه منقلبة عن الواو التى هى اخيرة تقديرا لان علامة التثنية فى تقدير الانفصال (قوله وأؤم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل (قوله تشبيها الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أى انما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية احرف المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التأمين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين فى همزة المتكلم لكان احسن (قوله ان الابدال) أى المذكور سابقا من ابدال المفتوحة اثر همزة مفتوحة أو مضمومة واوا واثر مكسورة ياء وهكذا (قوله حققت الاولى الخ) أى فيما اذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما اذا كانت اقل من خمس أو اكثر (قوله قلت أوأوأة) أى بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث وقوله والاصل أأأأأة أى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والاولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آأ) بهمزة مفتوحة فالف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما فى الدمامينى مفرد أأأة (قوله ذا القلب) أى الى الياء لا بقيد كونه قلب ألف (قوله فى آخر) اعربه بعضهم صفة لواو وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة واعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا بافعل والاول اظهر معنى (قوله اذا عرض قبلها الخ) فى التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبنى للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله وقوى) انما رجحوا الابدال فى قوى و يقوى على الادغام كما فى قوة مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لان التخفيف بالابدال اكثر من التخفيف بالادغام لان التلفظ بالهمزة فالبدل اسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها نقله الدنوشرى (قوله واذا سكنت) أى للوقف وقوله تعذرت سلامتها أى صناعة لوقوعها ساكنة اثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعوملت أى وهى متحركة فى غير الوقف بما يقتضيه السكون أى للوقف والذى يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ)

ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرة وهي غير متطرفة كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة مايعضدها كحياض وسياط كما سيأتي بيانه والثاني كقولك في تصغير جرو جري والاصل جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء (تنبيه) هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو ذا افعلا في آخر انما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة أو ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال

بإثر يا التصغير أو كسر ألف
تقلب يا والواو ان كسر ردف

في آخر لطابق كلامه في التسهيل انتهى

(أو قبل تا التأنيث أو * زيادتي فعلان) أي نحو شجية واكسية وغازية وعريقية تصغير عرقوة الاصل شجوة واكسوة وغازوة وعريقوة ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلا من تاء التأنيث وزيادتي فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر في التقدير فعومل معاملة الآخر حقيقة وشذ تصحيحا من الاول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء

أي الملفوظ به من الكسرة والياء (قوله مايعضدها) أي وهو الالف الذي هو في حكم الياء كما يأتيه سم (قوله كما سيأتي) أي في شرح قوله وجمع ذي عين الخ سم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونهما من كلمتين كالقاضي ولي وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان لان أصله دووان قلبت الواو الاولى ياء كما يأتي ذلك (قوله وادغمت في الياء) في العبارة قلب والاصل وادغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتي لدخوله في عموم ما سيأتي لانا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بان المراد ليس بواجب القصد وأما جواب الحواشي بان المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلية فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضمير في الواقعة (قوله أو قبل تا التأنيث) عطف على في آخر قال المصرح ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو وقبلها ضمة اه (قوله أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادتين لان الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الالف والنون الزائدتين (قوله أي نحو شجية) بتخفيف الياء أي حزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كجرية تصغير جروة بناء على ما أسلفه من ان قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريقية) قال المصرح كان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقوة على التاء اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو وقبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزلة عنفوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس احدى الخشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان) قال المصرح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اه ويؤخذ منه أن الالف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران (قوله مقاتوة) بقاف ثم فوقية قال الدماميني جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اه وأصله كما في التصريح مقتوو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها اثر كسرة ثم اعل اعلال قاض (قوله وسواسوة) قال الدماميني هم الجماعة المستوون في السن اه وقوله جمع سواء بفتح

ومن الثانى اعلالا قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقة عليان وقولهم صبيان بضم الصاد وأماصبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم اشار الى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله (ذا) أى الاعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أيضا رأوا فى مصدر) الفعل (المعتل عينا) اذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سوار وسواك لانتفاء المصدرية وتحولا ولواذا وبخلاف جوار لصحة عين الفعل وحال حولا وعاد المريض عودا لعدم الالف والاصل صوام وقوام وانقواد واعتواد لكن لما اعلت ٣٣٩ عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر فعلوها فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فاعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فقلبها ياء ليصير العمل فيها اللفظ من وجه واحد وشذ تصحيحا مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له وكان الاحسن أن يقول المعل عينا لان لاوذ يطلق عليه معتل العين اذ كل ماعينه حرف علة فهو معتل وان لم يعل وقد اشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول) يعنى ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ماوزنه فعل على ان اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفى تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كما سيأتى لكن قال فى التسهيل وقد يصحح ماحقه الاعلال من فعل مصدرا أو جمعا وفعال مصدرا فسوى بين هذه الثلاثة فى أن حقها الاعلال وهو يخالفه ماهنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح ثم اشار الى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله (وجمع ذى عين اعل أو سكن فاحكم بذا الاعلال) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ماقبلها (فيه حيث عن) أى اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة واما شبيهة بالمعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دوار وحول وقوم

السين والمد بمعنى مستو وقالوا سواسية على الاصل والاعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات اخرى احداها تكرار الفاء فى الجمع مع عدم تكرارها فى الواحد وهو نظير تكرار العين فى تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها فى المكبر الثانية جمع فعال على هذا الوزن فان قياس جمعه اسوية كقباء واقبية الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فان قياس تكرارها زائدة ان تكرر العين معها كمرمريس فان كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا فى التصريح (قوله ومن الثانى اعلالا) أى وشذ من الثانى اعلالا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام فى الواو المكسور ماقبلها والواو فى المذكورات لم يكسر ماقبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذا (قوله لصحة عين الفعل) أى عدم اعلالها والا فهى معتلة ليس (قوله لعدم الالف) كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو اذ ماقبلها فى الاول مفتوح وفى الثانى مضموم ليستكمل محترزات الشروط الاربعة (قوله فعلوها فى المصدر) صوابه فاعلوها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أى يقرب منها قربا اكثر من قربه من الواو (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض وفى النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها فى المصدر (قوله ليصير العمل فى اللفظ) أى المادة من وجه واحد وهو الاعلال وان كان فى الفعل بالقلب الفا وفى المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم را (قوله وكان الاحسن) لم يقل الصواب لامكان الجواب بانه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أى من مصدر الفعل المعل عينا (قوله فى الانفعال والافتعال) أى كالانقياد والاعتياد (قوله كما سيأتى) أى فى قوله وفى فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (قوله من فعل مصدرا) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أى واما جمع كما قيل فى وربك فكبر اهـ سم وجعل خالد الفاء فى فاحكم زائدة (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين (قوله بذا الاعلال) يؤخذ منه ان العين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع عزى (قوله فالاولى) أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه

لانه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الافراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحده ولو قوع ٣٤٠ الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها أن يكون بعدها

في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض الاصل سواط وحواض ورواض لانه لما انكسر ماقبلها في الجمع وكانت في الافراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف لقربها من الياء وصحة اللام لانه اذا صحت اللام قوى اعلال العين فتلخص ان لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط أن يكون جمعا وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون وأن يكون قبلها في الجمع كسرة وأن يكون بعدها فيه ألف وأن يكون صحيح اللام فالثلاثة الاول مأخوذة من البيت والرابع يأتي في البيت بعده والخامس لم يذكره هنا وذكره في التسهيل نخرج بالاول المفرد فانه لا يعل نحو خوان وسوار الا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قوله

تبين لي أن القماءة ذلة

وان اعزاء الرجال طيالها

قيل ومنه الصافنات الجياد وقيل انه جمع جيد لا جواد وبالثالث نحو اسواط واحواض وبالرابع ما اشار اليه بقوله (ونحو فعلة) أي جمعا لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال في قولهم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الاقط فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الاقط ثوره

هنا لكن هذا الصنيع انما يوافق مامر عن التسهيل من ان حق فعل مصدرا أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا بذا الاعلال وقوله وفي فعل وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضا بان يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما يوافقه لانه سيرده (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء في نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ تعليل لقلبها ياء في نحو حيل وقيم (قوله في نحو ديار) أي مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفا وقوله وكانت أي الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله وجود الالف) اي لما مر من ان الالف تشبه الياء (قوله في هذا) أي المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط اعني التشبيهة بالمعل ولهذا اقتصر على قوله وان تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا انما يشترط في الثانية قاله سم (قوله ميتة بالسكون) أي بسبب السكون (قوله مأخوذة من البيت) محل اخذ الثالث منه اسم الاشارة في قوله بذا الاعلال كما مر (قوله يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان) الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام قاموس (قوله في الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه اه قاموس (قوله والصوار) بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس (قوله ان القماءة) بفتح القاف والمد أي القصر (قوله قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياد جمع جواد (قوله الصافنات) أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص الجياد أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض ويظهر ان الاول مبني على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثاني على انه جمع جواد من الجود ووصفها بالامرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة (قوله وقيل انه جمع جيد لا جواد) عبارة التصريح وقيل الجياد في الآية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اه أي واصل جيد جيود فيكون من افراد الواو المعلة (قوله وعود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الابل والشاء كما في القاموس (قوله في قولهم) أي في الجمع من قولهم (قوله فقالوا في الحيوان ثيرة الخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان

ثيران

وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم ان ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل حملا على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو رواء فى جمع ريان وأصله رويان لانه لما اعلت اللام فى الجمع ٣٤١ سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان ومثله جواء جمع جو بالتشديد أصله جواو فلما اعتلت اللام سلمت العين (وفى فعل) جمعا (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحيل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج (تنبيهان) الاول اقتضى تعبيره باولى أن التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول

وصححوا فعلة وفى فعل

قد شذ تصحيح فحتم أن يعل

وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل الثانى انما خالف فعل فعلة لان فعلة لما عدمت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم الى ذلك تحصين الواو بعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم أشار الى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله (والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان) أى اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا لان ماهى فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو أعطيت أصله اعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى اخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه وقد أفهم بالتمثيل ان هذا الحكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل أم فى فعل كقولك يرضيان اصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل واما يرضيان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد فلقولك فى ماضيه رضى (تنبيهان) * الاول يستصحب هذا الاعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة

ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملا وثيرة فى جمعه عليه وليس لتور من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه نقله المصرح عن الجاربردى (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو رواء) كرجال وأصله رواى ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة تصريح (قوله فى جمع ريان) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح باصل الجمع الذى سلكه فى لاحقه (قوله اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا اثر ألف زائدة فاقتصر على اعلال اللام لانها محل التغيير تصريح (قوله كما تقدم) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله فحتم أن يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح (قوله وقد تقدم) أى فى شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه فى التسهيل أى الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح (قوله لما عدمت الالف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب اذ بفقد البعيد من الواو وهو الالف يخف النطق بالواو ولا يخفى ان انعدام الالف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لان فى فعلة تحصين الواو الخ (قوله لاما) حال من ضمير انقلبت وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح (قوله طرفا) أخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيدا اسم (قوله لان ماهى فيه) أى لان اللفظ الذى تلك الواو فيه (قوله نظير) كمعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أى ماهى فيه عليه أى على النظير . (قوله وذلك) أى المستوفى للشروط (قوله على مضارعه) لانها قلبت فى مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده (قوله على بناء الفاعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله وأما يرضيان) أى بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك فى ماضيه رضى) أى وأصل رضى رضو قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة اثر فتحة وفى التسهيل وشرحه للدمامينى بعد مبحث ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء ما نصه وكذلك الواو الواقعة اثر فتحة فى الاسم نحو ملهى أو فى الفعل نحو عاديت فصاعدا

ومع تاء الفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع ان المضارع لا كسر قبل اخره قال سيبويه سالت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الاعلال ثبت قبل مجىء التاء فى أوله وهو تغازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى ثم استصحب معها * الثانى شذ قولهم فى مضارع شأى بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل ٢٠٤٣ الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب فى الماضى فيحمل مضارعه عليه ثم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبنى للفاعل وأشار بقوله (ووجب ابدال واو بعد

ضم من ألف * ويا كموقن بذا لها اعترف) الى ابدال الواو من اختيها الالف والياء أما ابدال الها من الالف ففى مسألة واحدة وهى أن ينضم ماقبلها نحو بويع وضورب وفى التنزيل ماوورى عنهما وأما ابدالها من الياء لضم ماقبلها ففى اربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة فى غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من ايقن وايسر فقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الا فيما سيأتى بيانه وبالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير الجمع من أن تكون فى جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم فى جمع كما * يقال هيم عند جمع أهيما *) أو هيماء فأصله هيم بضم الهاء لانه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء فخفف بابدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء ولم تبدل ياؤه واوا كما فعل فى المفرد لان الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان ومثل هيم بيض جمع ابيض أو بيضاء (تنبيهات) * الاول سمع فى جمع عائط عوط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع عيط على القياس * الثانى سيأتى فى كلامه ان فعلى وصفا كالكوسى انثى الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده

نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة اه فقلب الواو وياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما اذا ثنى أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث اذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه لان تاءه هى الموجودة فى تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيان غير صحيح لان تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو المعل المجرد من التاء (قوله فى مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو) بسكون الهمزة أى فهو واوى (قوله فتقلب) بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فيحمل (قوله قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبنى للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لاجل الكسرة قبلها وفى بعض النسخ قلت يشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا الخ وعليه يقرا قلت يشئيان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من الف متعلق بابدال (قوله ويا كموقن) أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله بذا) الاشارة راجعة الى الابدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أى ابدالا غير ما تقدم فى محله من ابدال الواو من الالف فى جمع نحو ضاربة على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله اما ابدالها من الالف فصح قول الشارح ففى مسئلة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير فداخل فى عموم هذه المسألة الواحدة وان اوهم اقتصاره فى التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا فى الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يأخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى (قوله الا فيما سيأتى بيانه) أى فى قوله وواوا اثر الضم رد اليا متى الخ (قوله نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله فى غير جمع أيضا قال المصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (قوله فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشان (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التى لا تحمل تصريح (قوله كالكوسى انثى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق (قوله عنده) أى المصنف اما عند سيبويه والجمهور

فكان ينبغي أن يضمها الى ما تقدم في الاستثناء من الاصل المذكور * الثالث حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها اذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا وتحت ذلك نوعان أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول بيض وفي هذا خلاف ٣٤٣ فذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا لان يكون فعلا وأن يكون فعلا ويتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحمرة ثانيها قولهم مبيع والاصل مبيوع تقلب الضمة الى الياء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه ثالثها ان العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف اذا اشفق وحذر قال الشاعر

وكنت اذا جاري دعا لمضوفة
أشمر حتى يبلغ الساق مئزري

ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد الا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها ان الجمع أثقل من المفرد فهو ادعى الى التخفيف

(قوله فكان ينبغي أن يضمها) فيتعين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتي أي باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجاب بأن ضمها الى ذلك معلوم بما يأتي سم (قوله الى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أي القاعدة المذكورة في قوله وياكموقن الخ لانه في قوة قولك كل ياء قبلها ضمة تقلب واوا (قوله في اسم مفرد) قيد بالاسم مع ان كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أي اسما مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك (قوله قلت) أي بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشه (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما في القاموس (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أي على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله تقلب الضمة الى الياء) أي الموحدة أي فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أي الباء الموحدة لتصح الياء أي التحتية (قوله ان العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أظب جمع ظبي اذ أصله أظبي كأرجل فكسرت الموحدة لتسلم التحتية فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس العين على اللام في ابدال الضمة كسرة لاجلها لكان أوضح (قوله مضوفه) بضاد معجمة وفاء (قوله اذا اشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس (قوله أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزري فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت العين في احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا يقلبان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتي عند قوله كذاك ذو وجهين جا الفعول الخ انه يقل الاعلال المذكور نحو عتى عتيا (قوله ان الجمع أثقل من المفرد)

وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الاول من ادلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد والاخر أن أبابكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف اذا اشفق رباعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثانى والثالث بانهما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اهـ ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ماقبلها بقوله (وواوا اثر الضم ردّ اليا متى * ألفى لام فعل أو من قبل تا * كتاءبان من رمى كمقدره * كذا اذا كسبعان صيره) فالاولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو وهذا مختص بفعل التعجب فالمعنى ما اقضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا فى فعل متصرف الا ماندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى اذا كان كامل النهية وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان تبنى من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بخلاف نحو توانى توانية فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم كتكاسل تكاسلا فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس فى الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لافادة الوحدة وبقى الاعلال بحاله لانها عارضة لااعتداد بها والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كان تبنى من الرمى مثل سبعان اسم الموضع الذى يقول فيه ابن أحمر

ألا يا ديار الحى بالسبعان * أمل عليها بالبلى الملوان

فانك تقول رموان والاصل رميان فقلبت الياء واوا وسلمت الضمة

لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذ) أى والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما فى العينى (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ اصل لا بدل ياء (قوله وذكر اضاف اذا اشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له فى الجواب (قوله بانهما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب اعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطى جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه فى قول النظم قبل بواو ذا افعلا فى آخر أو قبل تاء التأنيث أو زيادتى فعلان من جعل ذلك مسئلة واحدة أن يجعل ما هنا مسئلة واحدة اهـ ويمكن توجيه المخالفة بانها اشارة الى جواز الاعتبارين (قوله وواوا اثر الضم الخ) أى ردّ أى صير الياء أثر الضم واوا متى ألفى أى وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كتاء شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا ردّ الياء اثر الضم واوا اذا صير البانى لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة وأضاف التاء للبانى للابسته لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من أجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم أن يقال كسبعين اهـ وعندى فيما ذكره من اللزوم نظر لان الزام المثنى وما ألحق به الالف لغة كما سبق (قوله وهذا) أى كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشو لا لام ولهذا لم يقل وانوة لان تاءها ليست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقى الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طرو التاء من اعادة الضمة وقلب الياء واوا وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة واطلاق الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كما فى الشافية تغيير حرف العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحمر) رده العينى بأن قائله تميم بن أبى مقبل لا ابن أحمر (قوله امل) املال الكتاب واملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن امل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق والملوان الليل والنهار

لان الالف والنون لا يكونان اضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف (وان تكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم) أى عن العرب (يلفى) أى يوجد لقولهم فى انثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى واحترز بقوله وصفا عما ه ٣٤ اذا كانت عينا الفعلى اسما كطوبى مصدرا الطاب أو اسما لشجرة فى الجنة تظلها فانه يتعين قلبها واوا وأما قراءة طيبى لهم فشاذ (تنبيه) فعلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الاقسمة ضيزى أى جائرة يقال ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى أى يتحرك فيها المنكبان يقال حاك فى مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والاخر غير المحضة وهى الجارية مجرى الاسماء وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والاضيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب فى باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء أعنى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما فى طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذى يدل على ان هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء أن افعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل واكبر واكابر كما يقال فى جمع افكل وهى الرعدة أفاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات واجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام الملاقى لغرضه أن يقول

وان يكن عينا لفعلى افعلا
فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

(فصل)

(من لام فعلى اسما اتى الواو بدل * ياء كتقوى

(قوله لا يكونان اضعف الخ) لك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ماقبل الالف والنون حكم ماوقع آخرا محضا كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا انه لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فتقول رم فكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح اهـ تصريح وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أى بل هما كالتاء أو اقوى فى هذا التحصين (قوله فذاك) أى الياء الواقع اثر ضم (قوله بالوجهين) أى السابقين وهما ابدال الضمة التى قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا (قوله بترديد) أى لفعلى المذكور والباء سببية وفى نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة اخرى لكان أوضح واخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادى اسم مصدر من الطيب (قوله ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما فى القاموس (قوله كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافى تمثيله به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما سيصرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد المصنف) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا (قوله فى باب الاسماء) أى نوعها لجريانه مجراها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا بالواو وقوله اعنى من اقرار الضمة ينبغى حذف أعنى أو من فتأمل (قوله كما فى طوبى) أى كالعمل الذى فى طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال فى جمع افكل) أى الذى هو اسم لا صفة (قوله وأجاز فيه الوجهين) أى فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أى ايهام الشمول للصفة المحضة وقوله الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الاسماء (قوله وان يكن) بالياء التحتية كما فى قول المصنف وان يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة اشارة المذكر فى قوله فذاك

(فصل)

(قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لان ألفه للتأنيث وفى

غالبا جاذا البدل) أى اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى وفى الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان وقلبت واوا فى الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فرقا بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الاعلال لانه أخف فكان أحمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك فى شرح الكافية وفى الاحتراز عن هذه نظر اما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين انها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا التخفيف وأما سعيا فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا (تنبيه) ماذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين اعنى فى كون ابدال الياء واوا فى فعلى الاسم مطردا واقرار الياء فيها شاذ وعكس فى التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال أيضا فى بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من الياء فى فعلى اسما كالشوى والتقوى والعنوى والفتوى والاصل فيهن الياء ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا فالحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى

الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الالف للالحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع اعلالين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى اذا اصلهما يوفيون ومصتفو انما الممتنع توالیهما بلا فاصل صرح به زكريا فى فصل لساكن صح الخ ولا يرد توالیهما فى نحو ماء لشذوذه (قوله غالبا) ان جعل متعلقا بجا كان لقوله جاذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وان جعل متعلقا بأتى كان تكرارا (قوله نحو نشوى) فى المصباح النشوة الكسر ورجل نشوان مثل سكران اه بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لا نشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله تصريح (قوله لانه أخف) أى من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ فى الريا لانها انما لم تقلب ياؤها واوا لمانع وهو ان قلب يائها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة اخرى وهى انه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ونظر فيه الدنوشرى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالابدال من الياء وسيأتى مافيه فى أول الفصل الآتى (قوله للرائحة) واما ريا من الرى ضد عطشان فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشرى (قوله وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة (قوله وسعيا لموضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فباهمال السين وأعجامها كذا فى القاموس وحكى الدنوشرى ان اسم الموضع باعجام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر الخ) أى فكان الاولى اسقاط قوله غالبا لخروج الاول والثالث بقوله اسما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح (قوله انها صفة) اى وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أى واستصحب التصحيح بعد جعله علما تصريح (قوله اعنى فى كون الخ) ينبغى حذف فى (قوله واقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة استئنافا بيانيا وفى بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون اقرار بالجر عطفا على ابدال أى وكون اقرار الخ (قوله كالنشوى) ينافى مامر أنها صفة نعم نشوى بدون أل بلد باذربيجان كما فى القاموس (قوله والعنوى) فى النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم اجد له ذكرا فى القاموس ولا فى المصباح ولا غيرهما والذى فى كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره (قوله يجعلون هذا) أى الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان

واللقوى والدعوى زاعمين ان اصلها الياء والاولى عندى جعل هذه الاواخر من الواو سدًّا لباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين
أن ابدال يائها واوا شاذ تصحيح الريا وهى الرائحة والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم وسعيا اسم موضع فهذه الثلاثة
الجائية على الاصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها هذا كلامه وقد مر تعقب ٣٤٧ احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسألة خامس مسألة

تبدل فيها الياء واوا ثم أشار الى موضع خامس
تنقلب فيه الواو ياء بقوله (بالعكس جاء لام فعلى
وصفا * وكون قصوى نادر الا يخفى) أى اذا
اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون
لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء
سلمت فى الاسم نحو الفتيا وفى الصفة نحو
القصيا تأنيث الاقصى فلم يفرقوا فى فعلى من
ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا
فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق وان
كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم
موضع قال الشاعر

ادارا بحزوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقلبت ياء فى الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا
ونحو قولك للمتقين الدرجة العليا وأما قول
الحجاز يين القصوى فشاذ قياسا فصيح
استعمالا نبه به على الاصل وتميم يقولون
القصيا على القياس وشذ أيضا الحلوى عند
الجميع (تنبيه) ماذهب اليه الناظم مخالف لما
عليه اهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى
اذا كانت لامها واوا تقلب فى الاسم دون
الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم فى
بعض كتبه النحويون يقولون هذا مخصوص
بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفة محضة أو بالدنيا
والاسمية فيها عارضة

كما فى القاموس (قوله واللقوى) كذا فى النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا فى
القاموس وغيره والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من
كلام أو غيره فلعل ما فى النسخ تحريف وان لم يتنبه له ارباب الحواشى (قوله هذه
الاواخر) أى الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو
الموافق لما اسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال
طغا يطغو طغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى كذبت ثمود بطغواها
اه وقوله كطغى يطغى أى بمعنى طغى يطغى كرضى يرضى (قوله سدا لباب التكثير
من الشذوذ) هذا لا يرد على اكثر النحويين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة
(قوله ان ابدال يائها) أى الشروى والثلاثة بعده (قوله تصحيح الريا الخ)
فى استدلاله بتصحيح الالفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ
وبتسليم عدم شذوذه يرد عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر
الخ وسينبه الشارح على هذا (قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة)
أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم
غالبا (قوله تبدل فيها الياء واوا) والاربعة تقدمت فى قوله ويا كموقن الخ (قوله
تنقلب فيه الواو ياء) وتقدمت الاربعة فى قوله بواو ذا افعلا الى قوله رضيان
(قوله بالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اسما (قوله تأنيث الاقصى) قال
شيخنا والبعض احترازا من القصيا الآتى الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فان
أصلها الواو وهذه أصلها الياء اه وما ذكراه من التفرقة هو صريح كلام الشارح
ومقتضاه ان القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله
نحو حزوى) بحاء مهملة فزاى (قوله أدارا الخ) الهمزة للنداء ونصب
المنادى مع انه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وصفت ترجح
نصبها على ضمها كما فى حديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة
الدمع وماء الهوى دمعه أضيف اليه لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء
وتشديد الضاد المعجمة يسيل بعضه فى اثر بعض ويترقرق براءين وقافين يبقى فى العين
متحيرا يجىء ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو
والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث فى الصفة
تصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى
(قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعلى ياء
(قوله ثم لا يمثلون الخ) أى فتمثيلهم ينافى دعواهم (قوله أو بالدنيا) أى المراد

ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعنى تأنيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى

(فصل)

(ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقلبن مدغما) أى هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة كسلمى والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طى ولى مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوى ولوى ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمى واعدا وكان السابق منهما متحركا كنحو طويل وغيور او عارض الذات

بهما ما قابل الاخرة لانها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتى فى قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والدرجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتى فى الفصل الاتى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله ادا ما بحزوى الخ أى وكون حزوى شاذا خلاف الاصل (قوله يستثقلون الواو مع ضمة أوله) أى ومع ثقل النعت فلا يرد ان ذلك القدر موجود فى الاسم (قوله اظهروا الواو) أى مخالفين للقياس تنبيها على الاصل كما مر

(فصل)

(قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان (قوله ومن عروض) أى جائز كما فى روية مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما فى أيم الله فانه على مثال أبلم بضم الاول والثالث وأصل أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعده كذا فى المرادى والتصريح (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم ان الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنها للاطلاق وقضيته ان الثانى لو كان عارضا جاءت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ريا للرائحة فانها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة فى الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة فى قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما مر (قوله فياء الواو اقلبن) لانها اثقل من الياء (قوله أو ما هو فى حكم الكلمة كسلمى) أى حالة الرفع لان المتضايفين كالشئ الواحد لاسيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو ياء (قوله اصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون فيعل بفتحها كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها قالوا لانه لم يوجد مكسور العين فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا فى التصريح (قوله ويجب التصحيح)

نحو روية مخفف رؤية وديوان اذ أصله دوّان وبويع اذ واوه بدل من ألف ٩ ٣٤ بايع أو عارض السكون نحو قوى فان أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال فى علم علم

(تنبيه) لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون فى تصغير ما يكسر على مفاعل فنحو جدول وأسود للحية يجوز فى مصغره الاعلال نحو جديل وأسيد وهو القياس والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لانه لم يجمع على أساود

(وشذ معطى غير ما قد رسما) وذلك ثلاثة أضرب ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال وحكى بعضهم اطراده على لغة وضرب صحح مع استيفائها نحو ضيون وهو السنور الذكر ويوم أيوم وعوى الكلب عوية ورجاء بن حيوة وضرب أبدلت فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها نحو عوى الكلب عوة وهو نهو عن المنكر ثم أشار الى ابدال الالف من أختيها بقوله (من واو وياء بتحريك أصل ألفا ابدل بعد فتح متصل) أى يجب ابدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر الاول أن يتحركا فلذلك صحتا فى القول والبيع لسكونهما والثانى أن تكون حركتهما اصلية ولذلك صحتا فى جيل وتوم مخففى جيئل وتوءم وفى اشتروا الضلالة ولتبلون فى اموالكم وانفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن ينفتح ما قبلهما ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور والرابع أن تكون الفتحة متصلة أى فى كلمتيهما ولذلك صحتا فى ان عمرو جد يزيد والخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمى قلت فيه

الاولى فاء التفريع (قوله نحو روية) أى بالواو مخفف رؤية أى بالهمز (قوله نحو قوى) أى بسكون الواو وقال المصرح وأجاز بعضهم قى بالادغام بعد القلب (قوله كما يقال فى علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أى اجتماع الواو والياء فى تصغير ما يكسر على مفاعل أى فى مصغر مفرد محرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا بقولنا محرك الواو من نحو عجوز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المحرك تصريح (قوله بالابدال) أى والادغام مع ان الواو عارضة الذات (قوله وحكى بعضهم اطراده) أى الابدال فى نحو الريا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أى كثير الشدة تصريح (قوله ورجاء) براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوه بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نهو) قال المصرح بضم النون وتشديد الواو والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى قال شيخنا أنظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح انه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد فى قوله وهو نهو والوجه عندى انه بفتح النون مبالغة الناهى فهو على فعول بفتح الفاء ويؤيده انه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما فى القاموس ثم رأيت فى كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبط الشيخ خالد بالبناء للمجهول واقره غيره وفيه عندى نظر لانه انما يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره وحينئذ ينبغى قراءته فى المتن ككرم بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فلله الحمد (قوله الفا ابدل) بنقل همزة أبدل الى تنوين الفا (قوله لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك الصحة فى القول والبيع لسكونهما (قوله مخففى جيئل وتوءم) أى حال كونهما مخففى الخ اه تصريح وانما جعله حالا لا صفة لان المراد لفظ جيئل ولفظ توءم فهما معرفتان والجيئل بالجيم الضبع والتوءم بالفوقية معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أى فى كلمتيهما) لم يقل أى فى كلمتيهما من غير فاصل مع ان المراد بالاتصال مجموع الامرين كما مر اقتصارا على الخفى (قوله فى ان عمرو جد يزيد) انما كان ذلك فى حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله الخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط)

غزو ورمى منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل غزاوى ورمايى لان علبط أصله علابط والسادس أن يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله (ان حرك التالى) أى التابع (وان

سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف *

اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها

قد ألف) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام فى رميا وغزوا وقتيان وعصوان وعلوى وفتوى وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها واللام فى غزا ودعا ورمى وتلا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا للساكنين وكذلك تقول فى جمع عصا مسمى به قام عصون والاصل عصوون ففعل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عنكبوت قلت رميوت وغزووت والاصل رمييوت وغزووت ثم قلبا وحذفا لملاقاة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس اذ ليس فى الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وانما صححوا قبل الالف والياء المشددة لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ألفان ساكنان فحذف احداهما فحصل اللبس فى نحو رميا لانه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد

بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم (قوله غزو ورمى) أصلهما غزوو بواوين ورميى بياءين وقوله منقوصا أى فتكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين كاعلال قاض وافرد منقوصا مع ان صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالى) أى ان كان هناك تال والا لم يتأت هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعله من باب نون التوكيد (قوله وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله فى قام الخ) الالف فى الفعل الاول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورمى) ألفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للايضاح (قوله ويمحون) أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محاه يمحاه محوا لا على لغة من قال محاه يمحاه محيا كما زعم البعض لانه يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لان أصله على هذه اللغة يمحيون بياء فواو ونعم وجد هكذا فى بعض النسخ فلعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه يمحيه محيا لان حاء يمحون على هذه مضمومة ولان أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محاه يمحوه محوا وهى الاشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم ان قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فتبين ان فيه أربع لغات كما فى القاموس واندفع اعتراض المصرح بان يمحا لم يثبت لغة وانما الثابت يمحو فلا يصح التمثيل بيمحون بفتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر فى يخشون ويمحون وعصون (قوله قلت رميوت وغزووت) أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون ثانيهما (قوله امن اللبس) أى لبس المعل بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام فعلوت) أى فيفهم انه معل والاصل فعللوت (قوله الى تصحيح هذا) أى حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الاشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كيخشون ويمحون وعصون فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى الخ)

وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لانه من بابه وأما نحو علوى فلان واوه فى موضع تبدل فيه الالف واوا والسابع أن لا تكون احداهما عينا الفعل الذى الوصف منه على افعل والثامن أن لا تكون عينا المصدر وهذا الفعل والى هذين الشرطين الاشارة بقوله (وصح عين فعل) أى نحو الغيد والحول (وفعلا) أى نحو غيد وحول (ذا أفعل) أى صاحب وصف على أفعل (كأغيد واحولا) وانما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب حملا على افعل نحو احول واعور لانه بمعناه ٣٥١ وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح واحترز بقوله ذا أفعل من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان يبن) أى يظهر (تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل) أى اذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر أن لا تكون احداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار بقوله

(وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) أى اذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة واوان أو ياآن أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احداهما لئلا يجتمع اعلالان فى كلمة والآخر أحق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى اذا اسود ويدل على ان ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع احوى حو وفى مؤنثه حواء واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث واصله حيى لان تثنيته حييان فأعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء وأشار بقوله (وعكس قد يحق) الى انه ربما أعل فيما تقدم الاول وصحح

لو قال ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته انه اجمال لا لبس (قوله ما لا لبس فيه) نحو قتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أى على طريقه فى ان بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واوه الخ) أى لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها انقلبت الالف واوا لاجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله افعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل) حال من المعطوف (قوله كاغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الانثى غيداء وغادة (قوله حملا على افعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام وقوله لانه بمعناه فعور بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشئ يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تعل) عطف على سلمت (قوله لكونه بمعناه) أى فحركة تاء اجتوروا فى حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لانه وان كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله أشبه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف ألف ذا ابقاء لما كان من حذفها لالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال أحدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين الممنوع فلا اشكال فى نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عتى قاله البعض (قوله احداهما) أى الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أى بلا فاصل والا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يفون اذ أصله يوفيون بل ورد فى شرح الكافية ان توالى الاعلالين اجحاف ينبغى اجتنابه على الاطلاق فمنع توالىهما اذا اتفقا واغتفره اذا اختلفا كماء وشاء وترى فان الاصل موه وشوه وترءى وقد يجاب بان هذه الالفاظ شاذة قاله يس (قوله والاخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن قوى (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد يحق) أى يثبت شذوذا (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة

(قوله أصلها غيية) أي بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهي الطاية كما في القاموس (قوله فثوى) بوزن رمى أي يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أي الستة على ما في التصريح واقره شيخنا والبعض وغيرهما الاربعة التي ذكرها الشارح الخامس ان أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة قلبت العين ألفا قال المصرح ورد بأنه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وان أقروه وعبارة الفارضي وقيل أيية بضم الياء الاولى فاعلالها على القياس اه السادس ان أصلها أيية بفتح الاولى كالقول الاول الا انه أعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات وفي تفسير القاضي البيضاوي وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فتكون الاوجه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أي لحذفها الآن المعهود في مثله قلب الياء الاولى همزة كما في بائعة وقائلة (قوله فيلزمه تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاول أيضا وانه قد ثبت في كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كما في قوى والمراد بالتقديم الترجيح أي اختيار الشيء على شيء آخر كما في تقديم الاعلال على الادغام في آية وقوى أو البدء به أولا قبل غيره كما في تقديم الادغام على الاعلال في ائمة (قوله بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة ان ابدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الادغام على الاعلال وبيان ذلك ان أصل ائمة أأممة فلم يقدموا الاعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا لاجله أولا كسرة الميم الاولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على ان عنايتهم بالادغام فوق عنايتهم بالاعلال وذهب الجاربردي الى تقديم الاعلال و بعضهم الى تقديم الادغام في العين وتقديم الاعلال في اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تكون) أي احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قيل انهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله فزعم أن الاعلال) أي فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أي لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما

الثاني كما في نحو غاية أصلها غيية أعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فثوى عندها وطاية وهي السطح والدكان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية فأعلت العين شذوذا اذ القياس اعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال في التسهيل أما من قال أصلها أيية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آيية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها أيية كنبقة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا والحادي عشر أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسلما) يعني انه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا لما في آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه.

(تنبيهات) * الاول زيادة تاء التأنيث غير معتبرة فى التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لانها تلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها مباينة فى نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق * الثانى اختلف فى ألف التأنيث المقصورة فى نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازنى الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها فى اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازنى مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بنى مثلها من القول لقيل على رأى المازنى قولى وعلى رأى الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار ٣٥٣ الناظم فى هذه المسألة فاختار فى التسهيل مذهب الاخفش وفى بعض كتبه مذهب المازنى وبه جزم الشارح واعلم ان ماذهب اليه المازنى هو مذهب سيبويه * الثالث بقى شرطان آخران أحدهما ذكره فى التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم فى شجرة شيرة فلم يعلوا الان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى
فأبعدكن الله من شيرات

والاخر أن لا تكون فى محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فان ياءه تحركت وانفتح ماقبلها ولم تعل لانها فى موضع الهمزة والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها هكذا قال فى شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فانها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم ان أيس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والحيدى يقال حمار حيدى اذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والحوكة والخونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم رَوَّح وغُيَّب جمع رائح وغائب

فى تقدير الانفصال قال الفارسى ويؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا تصريح (قوله لا تخرجه) أى لا تخرج ماهى فيه (قوله لانها تلحق الماضى) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهى المتحركة يعنى ان جنس تاء التأنيث يلحق الماضى فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطى وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهى المتحركة (قوله فى نحو قالة وباعة) جمعى قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن (قوله فى نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح (قوله اسم ماء) مثله فى شرح المرادى وقال الصغانى اسم واد وقد خلا عنه الصحاح والقاموس كذا فى التصريح والذى فى القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التى هى صورى (قوله لا يعل) أى لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للحال (قوله لو كانت فى موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط ابدالها القياسى (قوله انتفاء علتها) أى لانتفاء علتها أى لئلا ينتفى اعلالها لو أعلت اذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لابدالها ألفا سبب فيؤدى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة ابقاء علتها بالموحدة فالقاف أى ليبقى اعتلالها بالقلب المكانى (قوله النقل) أى القلب المكانى (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللانثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله فى القاموس (قوله والحيدى) بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا انما يتمشى على مذهب الاخفش ان ألف التأنيث لا تمنع الاعلال لا على مذهب المازنى انها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا

في آخر ورقة من القاموس مانصه وهو بالقصم بلد بالصعيد وهيوه حصن باليمن قاله نصر

وعفوة جمع عفو وهو الجحش وهيوة واوو جمع أوة وهو الداهية من الرجال وقروة جمع قرو وهي ميلغة الكلب انتهى (وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها الشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما في قوله (كن بت انبذا) أى من قطعك فألقه عن بالك واطرحه وألف انبذا بدل من نون التأكيد الخفيفة (تنبيهات) * الاول كثيرا مايعبرون عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى أن يعبر بالابدال لما عرفت أول الباب * الثاني قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم في حنظل حمظل والمتحركة كقولهم في بنان بنام ومنه قوله

يا هال ذات المنطق التمتام
وكفك المخضب البنام

وجاء عكس ذلك في قولهم اسود قاتن وأصله قاتم * الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو في فم اذ أصله فوه بدليل أفواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو فان اضيف رجع به الى الاصل فقيل فوك ور بما بقى الابدال نحو لخلوف فم الصائم

(فصل)

(لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين ات عين فعل كابن)

وفيما بعده الجمع اللغوي (قوله وعفوة) صريح كلامه انه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة كقردة حرره والذي في القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما في القاموس (قوله وهيوة) كذا في النسخ بهاء فتحتية فواو فهاء تأنيث ولم أجد لها ذكرا في القاموس والمصباح وغيرهما والذي وجدته في التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضي فالظاهر أن ما في النسخ تحريف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادي (قوله وأوو) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو كذا في القاموس (قوله وقروة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بتثليث القاف كما في القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني لم ار لهذا الجمع ذكرا في القاموس (قوله ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذي يلغ فيه قاله في القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت في كلمة والباء في اخرى مع تلاقيهما (قوله كن بت) في نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة بالمثلثة أى من افشى اسرارك (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أى من ان القلب اصطلاحا انما يكون في حروف العلة أو الهمزة (قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفك اما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب اضافي خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير في ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعو ولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مر في النداء انه لا يصح يا غلام ك قال يس والجر هو المضبوط به في النسخة المصححة والله اعلم

(فصل)

اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في اربع مسائل احداها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما الافعال الخ (قوله انقل التحريك) أى اثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتي في الشرح (قوله كابن) فعل أمر أصله أبين نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء

لالتقائها

أى اذا كان عين الفعل واوا أوياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين الاصل يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم أنه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير باكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ماتقدم وان كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا يجانس الحركة كما فى نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وابين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ٣٥٥ ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها ونحو

يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ولهذا النقل شروط * الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوّق وبين وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع ايس لانها معرضة للاعلال بقلبها ألفا نص على ذلك فى التسهيل وانما لم يستثنها هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح * الثانى ان لايكون الفعل فعل تعجب نحو ماابين الشئ وأقومه وأبين به وأقوم به حملوه على نظيره من الاسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو أفعل التفضيل * الثالث ان لايكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسودّ وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيضّ لو أعلّ الاعلال المذكور لقيل فيه باضّ وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة * الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة أشار

بقوله (مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أو أهوى بلام عللا) وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا الفعل الذى بمعنى افعلّ نحو يعور ويصيد مضارعا عور وصيد وكذا ماتصرف منه نحو أعوره الله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله

وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان العلة واحدة (ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا

لالتقائها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء الساكنين (قوله لاستثقالها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها وطردا للباب وانما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا الى الساكن قبلهما لان حركة الاعراب منتقلة لا لازمة ولانها دالة على معنى فكانت قوية (قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ماتقدم) أى من يقوم ويبين (قوله وانفتاح ماقبلها) أى الآن (قوله نحو يأيس) بتحتيتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة (قوله بقلبها ألفا) أى تخفيفا أى فكأنها ألف والالف لا ينقل اليها لانها لاتقبل الحركة والباء للتصوير (قوله فى الوزن) لا يخفى أن الموازن لافعل التفضيل انما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارضى وحكى أبو حيان عن الكسائى جواز النقل فى التعجب نحو أقوم به فتقول اقم به وهو ضعيف اه (قوله وهو أفعل التفضيل) انما لم يعل أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع فى الوزن والزيادة وسيأتى ان ما كان كذلك يصح (قوله نحو ابيض واسود) بتشديد الدال والضاد (قوله لو اعل الاعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء الى الباء ثم قلبت ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس اسودّ بسادّ من السد تصريح (قوله باض) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بلام عللا) أى حكم بأنه حرف علة قال ابن غازى انما قال بلام عللا لئلا يظن خصوص افعل فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أى فى المعنى بأن يدل على خلقة أولون وقوله بمعنى افعلّ بتشديد اللام وقوله نحو يعور ويصيد تمثيل للموافق (قوله وكذا ماتصرف منه) أى من الموافق المذكور (قوله بذكره) أى ضمنا لاصريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهى الحمل على افعلّ بتشديد اللام (قوله ضاهى مضارعا) انما اشترط فى اعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل فى الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه

وفيه وسم) أى الاسم المضاهى للمضارع وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات يشارك الفعل فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور
بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج فى ذلك نوعان أحدهما ما وافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام
فانه موافق للفعل فى وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ
على انه ليس من قبيل الافعال وهى الميم فأعل
وكذلك نحو مقيم ومبين وأما مدين
ومريم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعل
والا وجب الاعلال ولا فعيل لفقده فى
الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت
مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة
بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا
وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد
سبق ذكر مذهبهما والاخر ما وافق المضارع
فى زيادته دون وزنه كان تبنى من القول أو
البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة
بعد اللام فانك تقول تقيل وتبيع بكسرتين
بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما
على مثال ترتب قلت على مذهب سيبويه تبيع
بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع
فالوسم الذى امتاز به هذا النوع عن الفعل
هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا
بكسر التاء وضمها لا يكون فى الفعل ولذلك
اعل اما ما شابه المضارع فى وزنه وزيادته
أو باينه فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول
نحو أبيض وأسود لانه لو أعل لتوهم كونه فعلا
وأما نحو يزيد علما فمنقول الى العلمية بعد أن
أعل اذ كان فعلا والثانى كمخيط هذا هو
الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو مخيط أن
يعل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه
لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم
لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى
انتهى وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعل
مثال تحلئ لانه يكون

(قوله وفيه وسم) أى علامة يمتاز بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل فى وزنه
فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا (قوله
وجب الاعلال) أى بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ)
انما اعلت مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع فى الوزن دون الزيادة لان تاء
التانيث فى تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له فى الوزن أيضا
بسبب التاء نبه الشارح على اعلالها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من ابدال
الضمة فى مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أى من اقرار
الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى فى شرح قول
المصنف ويكسر المضموم فى جمع الخ (قوله بكسر التاء) أى الفوقية وسكون الحاء
المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الاديم ووسخه وقشره (قوله بكسرتين
الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما ياء ساكنة أى أصلية فى تبيع ومنقلبة
عن الواو فى تقيل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تقيل بالنقل والقلب (قوله
على مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة الشئ
المقيم الثابت (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان ذلك
(قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلئ وقوله وضمها أى
مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله لا يكون فى الفعل) أى فلا
يتوهم كون موازنه فعلا (قوله نحو ابيض واسود) هما وصفان على وزن أحمر
فهذان أشبها اعلم فى الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو
يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة مع انه أعل وحاصل الجواب ان علميته بعد اعلاله
لان اعلاله حين فعليته (قوله نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للمضارع فى كسر
أوله وكون أوله ميما زائدة (قوله هذا) أى كون تصحيح نحو مخيط لمباينته
المضارع وزنا وزيادة بدون التفات الى من يكسر حرف المضارعة لقلته (قوله
لكنه حمل على مخياط) لم يعكس والاصالة التصحيح دون الاعلال والضمير فى لكنه
حمل ان أرجع الى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أى على نحو
مخياط وان أرجع الى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما فى التصريح وأقره
شيخنا والبعض من أن المراد به أن مخيطا مقصور من مخياط ففى غاية البعد من
العبارة (قوله لفظا) أى لعدم الفرق بين لفظيهما الا بالالف ومعنى أى لاتحاد
معناهما (قوله لو صح ما قالا الخ) أجيب بان صحته فى مخيط لم يعارضها شذوذ
فى الفعل بخلافها فى مثال تحلئ لان كسر العين فى تحسب شاذ كذا ذكره زكريا

مشبها التحسب فى وزنه وزيادته ثم لو سلم أن الاعلال كان لازما لماذكر الم يلزم الجميع بل من يكسر حرف المضارعة فقط وقد أشار الى هذا الثانى بقوله (ومفعل صحح كالمفعال) يعنى ان مفعالا لما كان مباينا للفعل أى غير مشبه له فى وزن ولا زيادة استحق التصحيح كسوال ومكيال وحمل عليه فى التصحيح مفعل لمشابهته له فى المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط والظاهر ماقدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل فى وزنه وزيادته لانه مقصور من مخياط فهو هو ولانه محمول عليه وعلى هذا كثير من اهل التصريف (وألف الافعال واستفعال * أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض) أى اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما اعلت عينه حمل على فعله فى الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقى الفان فتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو اقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احداهما واختلف النحويون ايتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة واقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال ازل وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوفة بدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذفت الالف عوض عنها تاء التأنيث فقيل اقامة واستقامة واشار بقوله (وحذفها بالنقل) أى بالسماع (ربما عرض) الى ان هذه التاء التى جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر فى ذلك على ماسمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم اراه اراء وأجابه اجابا حكاه الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء فى الاية مقارنته لقوله بعدوا ايتاء الزكاة (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها اعول اعوالا وأغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا

وأقره شيخنا والبعض وفيه انه انما ينفع فى خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس وتضرب وتعرف لموازنة تحلى لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين (قوله مشبها التحسب) أى بكسر التاء فى لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أى جميع العرب تصريح (قوله الى هذا الثانى) أى المباين للمضارع وزنا وزيادة كمخيط (قوله لانه مقصور الخ) لعل احتياجه الى تعليل المباينة بذلك لدفع دعوى موازنة مخيط لتعلم فى لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله لانه محمول عليه) عطف على مباينته (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله مما اعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أى كائنين مما اعلت عينه أى مما عينه حرف علة وأعل فى فعله (قوله لتحركها فى الاصل الخ) علل الانقلاب هنا بهذا وعلله قبله بمجانسة الفتحة اشارة الى صحة التعليلين وان كان الثانى أقوى وأورد على كلامه ان شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينا ان لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك فى غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو فى استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستثقال) نظر فيه الدنوشرى بأنه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال وزيفه الاسقاطى بان الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أى عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود فى التاء انها لا تعوض الا من الاصول كما فى عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) الباء للملابسة متعلقة بعرض (قوله اراء) أصله ارأى نقلت حركة الهمزة الى ماقبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض لا يقال المحذوف فيه همزة لا حرف علة لانا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة انها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وهو خلاف صورة المسألة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على ان المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أى لسدها مسد التاء أفاده المصرح (قوله اعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة

واستغيل الصبى" استغيالا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد الى ان ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهرى" عنه انه حكى عن العرب تصحيح افعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا فى الباب كله وقال الجوهرى" فى مواضع أخر تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة وذهب فى التسهيل الى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما اهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا واستتيست الشاة استتياسا أى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا ٢٥٨ وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه لا فيما له ثلاثى" نحو استقام انتهى

(وما الافعال) واستفعال المذكورين (من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن) أى حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة فوجب حذف احداهما واختلف فى ايهما المحذوفة على حد الخلف فى افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذفت واوه على رأى سيبويه بقى مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء وأما على رأى الاخفش فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد خالف الاخفش اصله فى هذا فان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها ياء اصلية باقية قلبها واوا والانضمام ما قبلها الا فى الجمع نحو بيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التى هى ياء مع حذفها ومراعاتها موجودة اجدر (تنبيه) وزن مصون عند سيبويه مفعل وعند الاخفش مفول وتظهر فائدة الخلاف فى نحو مسوّ مخففا قال أبو الفتح سألنى أبو على" عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول أبى الحسن فأقول رأيت مسوّا كما تقول فى مقروء مقرو لانها عنده واو مفعول وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا كما تقول فى خبء خب فتحرك الواو لانها فى مذهبه العين فقال لى أبو على" كذلك هو اه (وندر * تصحيح ذى الواو) من ذلك فى قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (فى ذى اليا) من ذلك (اشتهر) لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفسا

أى صارت ذات غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب (قوله واستغيل الصبى") أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل (قوله تصحيح افعل الخ) الظاهر أن مثل افعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاطه وكذا اسقطه المرادى" واعترض ارباب الحواشى ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهرى" عن أبى زيد الاعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله فى الباب كله) أى سواء اهمل ثلاثيه أولا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثى" المعتل وقوله به متعلق بقمن (قوله لما حذفت واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمران الاول ان الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع انها علامة بدليل عدمها فى اسم مفعول المزيد كالمستطر والمناجى بها رفضهم مفعلا الا فى مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم الثانى ان المحذوف من نحو قاض الاصلى" وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وبع وخف الساكن الاول لا الثانى واجيب بأن محل ذلك كله اذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة اه تصريح بايضاح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندى نظر وان أقروه لانا لا نسلم ان قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله فى هذا) متعلق بخالف أى فى نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) أى بابدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأى الاخفش وبنقل حركتها الى الواو التى هى عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى ان اصل مسوء مسووء بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك ان الهمزة المتحركة اذا كانت الواو التى قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وان كانت أصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أى بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) أى تخفيف مسوء (قوله ومسك مدووف) بدال مهملة ثم فاء آخره أى مبلول وقيل مسحوق وسمع مدوف على القياس كذا فى المختار وغيره ورسمه بنون كما فى بعض النسخ تحريف (قوله خذه مطيوبه) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أى طيبه ولعل الصواب

مطيوبة

مطيوبة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوبا به نفسا بالتذكير وانابة الضمير فى مطيو بالعائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كانها) أى الجرة (قوله معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أى اصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذال ين معجمتين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء فى عليه لليوم وأن على بمعنى فى والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما فى كتب اللغة الباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أى ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة اعنى فيه الدجن بناء على ان أل جنسية مدخولها فى معنى النكرة بدليل الرواية الثانية فان جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى ادعاء المبالغة فى وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره ان غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس وللثان تجعله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمله (قوله قالوا مشيب) أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشووب بنقل ضمة واوه الى شينه وحذف احدى الواوين الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أى القياس مشوب لا مشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مشووب بواوين (قوله قالوا مهوب) أى بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وبابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما فى كلام الحواشى من القصور (قوله والاصل) أى القياس مهيب لانه يائى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مهيوب بياء فواو (قوله وصحح المفعول) أى اسم المفعول (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحيح بمعنى انه لم يعل بقلب واوه ياء وان قلبت ألفا ذكريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العلل فيجوز أن تكون العلة فى المصدر شيأ آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فأعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا للباب المصدريس (قوله ليس مبنيا) أى محمولا (قوله لان

وقوله كانها تفاحة مطيوبة
وقوله واخال انك سيد معيون وقوله
حتى تذكر بيضات وهيجه
يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم
وهذه لغة تميمية (تنبيه) قالوا مشيب فى المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا فى الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر فى لغة من يقول بوع المتاع (وصحح المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما فى (نحو عدا) ودعا فانك تقول فى المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تتحر) أى لم تقصد (الاجودا) فتقول معدى ومدعى ويروى بالوجهين قوله أنا الليث معديا عليه وعاديا أنشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال واختلف فى علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب فى المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل اعل تشبيها بباب أدل وأجر

لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التى هى لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها فى أدل وأجر والاحتراز بواوى اللام من يائيها فانه يجب فيه الاعلال نحو رمى وقلى فانك تقول فى المفعول منه مرمى ومقلى والاصل مرموى ومقلوى قلبت الواو ياء ٣٦٠ لاجتماعهما مع الياء وسبق أحداهما بالسكون وأدغمت فى لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ما ليس عينه واوا وما عينه واو فأما الاول نحو رضى فان الاعلال فيه اولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء فى حالة بنائه للفاعل وفى حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل فى الاعلال أولى من مخالفته له ولهذا جاء الاعلال فى القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعى الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره المصنف اعنى ترجيح الاعلال على التصحيح فى نحو مرضى وذكر غيره ان التصحيح فى ذلك هو القياس وان الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واويها نحو قوى تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوى والاصل مقوو فاستثقل اجتماع ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة فقلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه قد اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وادغمت الياء فى الياء فقيل مقوى (تنبيه) باب مرضى ومقوى سابع موضع تقلب فيه الواو ياء

(كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذى الواو لام جمع او فرد يعن) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أى اذا كان الفعول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا ان الغالب الاعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى والاصل عصوو وقفوو ودلوو فأبدلت الواو الاخيرة ياء حملا على باب أدل وأعطيت الواو التى قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظ قالوا أبو وأخو ونجو جمع النحو وهى الجهة

الواو الاولى) أى من معدوو ومدعوو (قوله كأنها وليت الضمة) أى وليس فى الاسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أى والضمة التى قبلها كسرة يشير الى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا فى اسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع انه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الاسباب التى ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حد قلبها فى أدل وأجر) أى على طريقته من قلب الضمة التى قبل الواو كسرة دون بقية اعمال ادل وأجر وكأنهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفونها ثم يحذف الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا فى أدل وأجر نظرا الى كون الواو تلت فى الواقع ساكنا خفت (قوله فانه يجب فيه) أى فى اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أى فى عموم قوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ (قوله وبكونه) أى الفعل الواوى اللام اذ الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أى فى اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أى شذوذا (قوله ما ذكره المصنف) أى فى غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فاما الاول نحو رضى الخ ولو قال وأما الثانى نحو قوى فيتعين اعلاله لكان اخصر وأحسن فى المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح ان الفعل الذى لامه واو ثلاثة اقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واويها كرضى وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها الآن اشتراط الاصالة ذاتا وسكونا انما هى فى السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلى نقله شيخنا السيد عن الدنوشرى (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل ومعدى لقلة قلب واوه ياء كما مر (قوله ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى اذا كان الفعول) لا يخفى انه ينبغى اسقاط أى (قوله حملا على باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريبا فى قوله وقيل أعل أى اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجر الخ (قوله ما استقر لمثلها) أى فى قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام اى وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابى تصريح (قوله ونحو) بالحاء المهملة

ونحو بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذى هراق ماؤه وبهو جمع البهو وهو الصدر وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا ان الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوّا كبيرا لا يريدون علوّا فى الارض ولا فسادا وتقول نما المال نموّا وسما زيد سموّا وقد جاء الاعلال فى قولهم عتى الشيخ عتيا وعسى عسيا أى ولى وكبر وقسا قلبه قسيا وانما كان الاعلال فى الجمع ارجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد (تنبيهان) ● الاوّل فى كلامه ثلاثة امور أحدها ان ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين وليس كذلك كما عرفت ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح ٣٦١ فى الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين فى الكافية بقوله

ورجح الاعلال فى الجمع وفى
مفرد التصحيح أولى ماقفى

ثالثها أطلق جواز التصحيح فى فعول من الواوىّ اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوى فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور المناسب لغرضه أن يقول

كذا الفعول منه مفردا وان
يعن جمعا فهو بالعكس يعن

والضمير فى منه يرجع لنحو عدا فى البيت قبله ● الثانى ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ان كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه اما تصحيح الجمع فذهب الجمهور الى انه لا يقاس عليه واليه ذهب فى التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء هذا لفظه وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذى ذكره غيره انه شاذ انتهى (وشاع) أى كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام (نحو نيم فى نوم) جمع نائم وصيم فى صوم جمع صائم وجيع فى جوع جمع جائع ومنه قوله

ومعرّص تغلى المراجل تحته
عجلت طبخته لقوم جيع

ووجه ذلك ان العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء فى الياء ومع كثرته التصحيح اكثر منه نحو نوّم وصوّم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوّى وغوّى جمع شاو وغاو أو فصلت من العين كنوّام وصوّام لبعد العين حينئذ من الطرف

حكى سيبويه انكم لتطيرون فى نحوّ كثيرة تصريح (قوله هراق ماؤه) كذا فى النسخ والذى فى القاموس وغيره ان هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمع البهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح (قوله أى ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى الوجهين) لا يخفى ان التسوية بينهما فى الوجهين صادقة بتساوى الوجهين فى كل منهما وبكون التصحيح أولى فى كل وبكون الاعلال اولى فى كل وحينئذ لا يغنى هذا الامر الاوّل عن الامر الثانى المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح فى الكثرة أى اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما نعم الامر الثانى يغنى عن الاوّل لاستلزام الثانى للاوّل لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثانى عن الاوّل كما هو مشهور فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض ثم يرد على الشارح انا لا نسلم الامر الثانى لان قول المصنف كذاك ناف لاستواء التصحيح والاعلال مقتض لرجحان التصحيح فى الجمع والمفرد لرجوع اسم الاشارة الى المفعول من نحو عدا المتقدم فى قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغى للشارح أن يقول فى كلامه أمران أحدهما ان ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع فى رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت ثانيهما أطلق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل الفعول من باب رضى لارجاعه الضمير فى منه لنحو عدا (قوله جمع نائم) أصله ناوم لانه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعرّص) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشدّدة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى فى العرصة ليجف ويروى بغير هذا الوجه كما فى العينى وتغلى كترمى كما فى القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس (قوله ويجب ان اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم فى نوم (قوله كشوّى وغوّى) باعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والاصل شوى وغوى قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاو) اسمى فاعل شوى يشوى كرمى يرمى وغوى يغوى كرمى يرمى غيا وغوى يغوى كعمى يعمى غواية بالفتح كما فى القاموس والاوّل افصح كما فى التصريح (قوله

(وضو نيام شذوذه نمى) أى روى فى قوله فما أرق النيام الا كلامها (تنبيهات) * الاول قوله شاع ليس نصا فى انه مطرد وقد نص غيره من النحويين على اطراده * الثانى يجوز فى فاء فعل المعل العين الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو دلى وعصى وألى جمع الوى وهو الشديد الخصومة * الثالث هذا الموضع تاسع ٣٦٢ موضع تقلب فيه الواو ياء وبقى عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلى الواو كسرة وهى ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن فى كلامهم مثل فعل وخرج بالقيد الاول نحو موعد وبالثانى نحو طول وعوض وصوان وسوار وبالثالث نحو اجلواذ واعلواط

(فصل)

(ذو اللين فاتا فى افتعال ابدلا) تا مفعول ثان لابدل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذى اللين وفا حال منه أى اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعنى واوا أو ياء وجب فى اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك فى الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل اوتصال واوتصل ويوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به ومثاله من الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر وانما ابدلوا الفاء فى ذلك تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها الى تغيرها لتغير أحوال ماقبلها ابدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم الى الواو وليوافق مابعده فيدغم فيه

أى روى) وقال السندوبى أى نسب لعلماء العربية (قوله جمع الوى) ضبط فى نسخ القاموس كافعل التفضيل (قوله مثل فعل) أى بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طول) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشد به قائمة الدابة كما فى القاموس (قوله وصوان) هو وعاء الشئ (قوله نحو اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أى تعلق بعنقه تصريح والله أعلم

* (فصل) *

(قوله فاتا) تقدم للشاطبى ان مالم يضف وقصر من اسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما بالقصر ونقل ابن غازى عن بعضهم ان الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندى انه يجوز الوجهان التنوين على ان مقصور تلك الاسماء مختصر من ممدودها وعدمه على انه موضوع اصالة فافهم (قوله فاء الافتعال) أى وفروعه بدليل مابعد (قوله يعنى واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين يشمل الالف مع انه ليس مرادا كما سيذكره الشارح (قوله ابدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تحتية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر اذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما فى الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة واجيب بأنه يجوزها للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو كذا فى التصريح (قوله اتسار) فسره الفارضى بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن الجاهلية كانوا يظنون انه يورث اليسار وفى المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله لتلاعبت بها حركات ماقبلها) أى طلبا للمجانسة (قوله فكانت تكون) لاحاجة الى تكون وقوله ياء أى أصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو ان كانت الفاء واوا وكذا يقال فى قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه ان شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر فى قوله من ياء أو واو بتحريك أصل الخ الا أن يقال هذا الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثانى (قوله وهو أقرب الزوائد) فى معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لانه أقرب الخ والمراد الاقربية فى المخرج لان التاء من بين

طرفه

طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت
حرف مد فمن الجوف وأقربية التاء اليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على
مخرج التاء وغيره لا فى الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذى منه
الواو الجهر فهما متباعدان صفة و يرد على دعواه اقربية التاء الى الواو والميم فانها
اقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة الا أن يقال مراده الاقربية
فى الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق
مابعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها
وقوله من الفم أى الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا
وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق
المناسب انه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقرينة التصريح به فى
نسخة ولما كان التعليل بالاقربية قاصرا على ابدال التاء من الواو دون ابدالها
من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجارى فيهما فتأمل (قوله وقال بعض النحويين
الخ) للاول أن يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا اريد ثبوتها دائما
وهنا ليست كذلك فتثبت ثم تبدل تاء زكريا (قوله ولا عينا ولا لاما) أى مع
اصالة الالف فلا ينافى انها تكون عينا ولاما وهى بدل كما فى قام ورمى (قوله
من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمى الخ محترز قوله سابقا فى اللغة
الفصحى (قوله نحو ايتكلا) قال المرادى ظاهر تمثيله بايتكلا انه مما سمع فيه
الابدال شذوذا وهو مايدل عليه كلام بعضهم وفى كلام الشارح يعنى ابن الناظم
خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال فى افتعل من الاكل ايتكل اه أى بل المراد
أن الابدال سمع فيما هو من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه ملخصا وقول شارحنا
نحو قولهم صريح فى الاول (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم (قوله
فى اوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان مبنيا للفاعل
لقال بابدال الياء (قوله والا توالى اعلالان) فيه نظر وان اقروه لان توالى
الاعلالين الممنوع توالیهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل (قوله
وهم) عله التفتازانى كما فى التصريح بأنه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال
ايتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أى الاولى أما الثانية فتاء الافتعال
قطعا وقوله أصل أى لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى (قوله
وزعم ان أصله اتخذ) يحتمل انه يقول أصل تخذ اتخذ افتعل من الاخذ كما يقول
الجوهرى أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى

وقال بعض النحويين البدل فى باب اتصل
انما هو من الياء لان الواو لا تثبت مع الكسرة
فى اتصال وفى اتصل وحمل المضارع واسم
الفاعل واسم المفعول منه على المصدر
والماضى (تنبيهان) * الاول ذوا اللين يشمل
الواو والياء كما تقدم وأما الالف فلا مدخل
لها فى ذلك لانها لا تكون فاء ولا عينا ولا
لاما * الثانى من اهل الحجاز قوم يتركون هذا
الابدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب
الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو
موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى
الجرمى ان من العرب من يقول اتتصل
واتتسر بالهمز وهو غريب اه (وشذ)
ابدال فاء الافتعال تاء (فى ذى الهمز نحو) قولهم
فى (ايتكلا) وايتزر افتعل من الاكل
والازار اتكل واتزر بابدال الياء المبدلة من
الهمزة تاء وادغامها فى التاء وكذا قولهم
فى اوتمن افتعل من الامانة اتمن بابدال الواو
المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة فى ذلك
كله عدم الابدال والا توالى اعلالان وقول
الجوهرى فى اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم
وانما التاء أصل وهو من تخذ كاتبع من
تبع قال ابو على قال بعض العرب تخذ بمعنى
اتخذ ونازع الزجاج فى وجود مادة تخذ وزعم
ان أصله اتخذ

وحذف وصحح ماذهب اليه الفارسى بما حكاه ابوزيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين الى أن تخذ مما ابدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهى وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الاأن بناءه عليها احسن لانهم نصوا على ان اتمن لغة رديئة

(طا تا افتعال رد اثر مطبق) طا مفعول ثان لرد والمفعول الاول تا ان كان رد امرا وضميره ان كان رد مجهولا أى اذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء فتقول فى افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظطلم ٣٦٤ والاصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء (تنبيه) اذا ابدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ساكن فوجب الادغام واذا ابدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثانى ومع عكسه وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله

وهو الجواد الذى يعطيك نائله
عفوا ويظلم احيانا فيظطلم

روى فيظطلم وفيظلم وفيطلم وقد روى أيضا فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه واذا ابدلت بعد الصاد اجتمع ايضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الادغام واذا ابدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولا يجوز اطرب لان الضاد حرف مستطيل فلو ادغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى فى الشذوذ اطجع وهو فى الندور والغرابة مثل الطجع باللام وقد روى بالاوجه الاربعة قوله

مال الى أرطاة حقف فالطجع

(فى اذان وازدد واذكر دالا بقى) أى اذا بنى الافتعال مما فاؤه دال نحو دان أو زاى نحو زاد أو ذال نحو ذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال اذان وازداد وادكر والاصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجىء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجىء بحرف يوافق التاء فى مخرجه ويوافق هذه الاحرف فى الجهر وذلك الدال

واقتصار شيخنا والبعض على ترجى انه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التى هى فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله تخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله فى المصباح (قوله الاأن بناءه) أى اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والاصل اوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس وقوله احسن أى من جعله افتعل من الوخذ (قوله تا الافتعال) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجاربردى فارضى (قوله وضميره) أى ضمير تا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال أى المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما فى زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أى فى الجملة والافمخرج المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على ان مخرجيهما الشخصيين مختلفان فى الحقيقة كما تقرر فى محله (قوله حرف استعلاء) أى وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه) قال التفتازانى هذا عكس الادغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الاول فى الثانى لان هذا ادخال الثانى فى الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاما عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفوا أى سهلا بلا من ولا مطل وقوله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أى يتحمل ذلك ولا يرد سائله نقله المصرح عن الجاربردى (قوله الذى يذهب فى الادغام) أى ادغامها فى الطاء بعد قلبها طاء (قوله مال) أى الذئب والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عينى (قوله دالا بقى) دالا خبر بقى فانها بمعنى صار والضمير فى بقى يعود على التاء اه فارضى واعرب المكودى دالا حالا من فاعل بقى (قوله ويوافق هذه الحروف الخ) فيه ان من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقة الشئ نفسه الاأن يقال

التعبير

(تنبيهات) الاول اذا ابدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا ابدلت دالا بعد الزاى جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادّجر لفوات الصفير واذا ابدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة اوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر ومنه قوله * والهرم تذريه ٣٦٥ اذدراء عجبا * وادّكر واذّكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل وقد قرئ شاذا فهل من مذّكر بالمعجمة * الثانى مقتضى اقتصار الناظم على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودالا بعد الثلاثة انها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر فى التسهيل انها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثّرد بثاء مثلثة وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها الثاء فيقال اتّرد بتاء مثناة قال سيبويه والبيان عندى جيد يعنى الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر فى التسهيل أيضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم فى اجتمعوا اجدمعوا وفى اجتز اجدز ومنه قوله

فقلت لصاحبى لا تحبسانا

بنزع اصوله واجدز شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف فى بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال (خاتمة) قد علم مما ذكره ان حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل و يبدل منه كالهمزة وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماء فان أصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء

التعبير بالموافقة باعتبار الجملة (قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا) صدره تنحى على الشوك جرازا مقضبا والضمير فى تنحى يرجع الى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة اما مبنى للفاعل من انحى على الشئ أى اقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من انحاه أى اماله كما فى القاموس وجرازا بجيم فراء ثم زاى كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قول البعض المراد بالجراز بكسر الجيم اسنان الناقة فلم أر له مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فوحدة كمنبر السيف القطاع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال فى القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اه وقوله تذريه بضم الفوقية من اذرى قال فى القاموس ذرت الريح الشئ ذروا وأذرته وذرته اطارته وأذهبته وذرا هو بنفسه اه وأخبرنى بعض من اثق به من فضلاء الطلبة ان فى شرح دلائل الخيرات للفاسى انه يقال ذرت الريح الشئ ذروا وذريا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة فى البيت وقوله اذدراء مفعول مطلق لتذريه موافق له فى أصل الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لى فى ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أى اذكر بذال معجمة (قوله تاء بعد الثاء) أى ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أى فى التاء الفوقية الثاء أى المثلثة أى بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفى اجتز) بالزاى بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسانا) من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أى لا تحبسنا عن شئ اللحم بقلع اصول الكلا بل جز الشيح وأسرع لنا فى الشئ قاله العينى (قوله الى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا منه (قوله وكالهاء الخ) فيه ان هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض اعادة الكاف وان زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير فى منها العائد على الهاء وانما قلنا ذلك اعتبارا بالاصل فى الموضعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كما فى غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح ان الفوقية تبدل ويبدل منها الاول من قوله ذو اللين فاتا فى افتعال ابدلا والثانى من قوله طاتا افتعال رد اثر مطبق وان قرئ بالمثلثة كما فى بعض النسخ ورد أن كلامه فى حروف الابدال التى ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع ان المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما افاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتى وبهذا التحقيق يعرف ما فى كلام البعض

أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام فلم يعدّوها في باب الابدال لعروضها وعلم أيضا ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء وان الياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والواو وان الواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء وان الالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء وان الميم تبدل من النون وان التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وان الطاء تبدل من التاء وان الدال تبدل من التاء وان الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا وقد تقدم أول الباب ان ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري ٣٦٦ في التصريف وان حروف الابدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وان الابدال قد وقع في غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت ان اذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا للحروف على ترتيبها في المخارج فاقول وبالله التوفيق (الهمزة) ابدلت من سبعة احرف وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فأما ابدالها من الخاء فقولهم في صرخ صرأ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم في رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا (الالف) ابدلت من اربعة احرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة فأما ابدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا (الهاء) ابدلت من ستة احرف وهي الهمزة والالف والواو والياء والتاء والحاء فابدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب وأما ابدالها من الالف ففي قوله

قد وردت من امكنه * من هاهنا ومن هنه *

ان لم اروها فمه * فابدال الهاء في هنه من الالف وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أي فما اصنع أو فما انتظاري لها ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أي انها قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم أروها فلا تلني واكفف عني ومن ذلك قولهم في انا أنه ويجوز أن تكون الحقت لبيان الحركة

من الخطأ (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره هذا في غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أما الخ (قوله فلم يعدّوها) أنث الضمير مع رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أي من كلام الناظم حيث قال

احرف الابدال هدأت موطيا * فأبدل الهمزة من واو ويا

الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها قريبا في قوله وكالهاء الخ واقتداء بالمصنف في عدم ذكرها في تفصيل احرف الابدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من ابدال الهاء من تاء التأنيث وقفا (قوله وهي الالف) فيه ان ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله ما سبق ذكره) أي متنا وشرحا (قوله الضروري في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أي في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مرّ في أول باب الابدال (قوله في رغنه) الرغن كالمنع الاصغاء للقول وقبوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الابدال فلا يعترض قوله سوى الاخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد (قوله قد وردت) أي الابل (قوله ومن ذلك) أي من ابدال الهاء من الالف (قوله ان تكون) أي الهاء الحقت اي في الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة أي حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الالف وايضاح ذلك ان ألف انا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الالف ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الاتيان بها لابدالها من الالف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالالف اذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره ان ثبوت الالف في الوقف لبيان الفتحة ما نصه وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول

حاتم

وقالوا فى حيهله ان الهاء الاخيرة بدل من الالف من حيهلا وأما ابدالها من الواو ففى قوله وقد رابنى قولها ياهناه ويحك الحقت شرا بشر وقد اختلف فى ذلك فذهب الجماعة الى انها مبدلة من الواو والاصل ياهناو وقال ابو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف اقرب منها الى الواو وابدالها من الياء فى قولهم هذه فى هذى وهنيهة فى هنية وابدالها من التاء فى نحو طلحة فى الوقف على ٣٦٧ مذهب البصريين وقد تقدم وحكى قطرب عن طيئ انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ أيضا قولهم فى التابوت تابوه قال ابن جنى وقد قرئ بها يعنى فى الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الحاء فى قولهم طهر الشئ بمعنى طحره أى ابعده ومته الدلو بمعنى متحها ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذى الحاء وذى الهاء فجعل المدح فى الغيبة والمده فى الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا ان المدح هو الاصل (العين) ابدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء فى قولهم ضبع بمعنى ضبح والهمزة فى نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهى عنعنة تميم وقد تقدم (الغين) ابدلت من حرفين وهما الخاء والعين فالخاء نحو قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى والعين قولهم لغن فى لعن (الحاء) ابدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل (الخاء) ابدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك فى غاية القلة (القاف) ابدلت من الكاف قالوا فى وكنة الطائر وهى مأواه من الجبل وقنة حكاه الخليل (الكاف) ابدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف فى قولهم عربى كح أى قح وفسر الاصمعى القح فقال هو الخالص من اللؤم فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف اكثر من عكسه والتاء فى قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وقد تقدم

(قوله وقالوا فى حيهله الخ) لعل وجه التبرى انه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز هذا فى أنه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لانها المبدلة من الواو فى باب كساء وغطاء (قوله فى قولهم هذه) أى باسكان الهاء (قوله وهنيهة فى هنية) هى الشئ اليسير (قوله ومته الدلو بمعنى متحها) بفوقية فيهما قال فى القاموس مته الدلو كمنع متحها وفسر المتح فى موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية فى موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفى المصباح متحت الدلو من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال فى موضع آخر ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر فى الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها الا بالاغتراف باليد فهو مائح اهـ ولم اجد فيهما ولا فى غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وانما الميه كما فى القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب ومميه الركية وموهها كثرة مائها فعلم ما فى كلام شيخنا من الخطأ والله الهادى (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الابدال الا أن يكون التخصيص فى كل استعماليا لا وضعيا اهـ وهو متجه (قوله ضبح) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبح الفرس كمنع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة (قوله بمعنى خطر يخطر) فى القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا ضرب به يمينا وشمالا والرجل بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه اخرى وفى مشيته رفع يده ووضعهما خطرانا والرمح اهتز اهـ وقاعدته انه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيده صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله فى لعن) أى التى هى لغة فى لعل (قوله فى ربع) قال فى القاموس ربع كمنع وقف وانتظر ثم ساق معانى أخر (قوله يريدون الاغن) هو الذى يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أى ابدال كل منهما من الاخرى (قوله وذلك) أى التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتثليث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفى نسخ رسمها بفاء بدل النون وهو تحريف نقله

قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير كان الصواب ومضارع خطر الفحل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل بسيفه ورمحه وفى مشيته وخطر الرمح بالضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا كما صرح به فى القاموس فى ديباجته قاله نصر

(الجيم) ابدلت من الياء وقد تقدم (الشين) ابدلت من ثلاثة احرف الكاف التى للمؤنث والجيم والسين فالكاف فى نحو اكرمتك قالوا اكرمتش وهى كشكشة تميم كما تقدم والجيم كما فى قوله اذ ذاك اذ حبل الوصال مدمش أى مدمج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك سكون الجيم والشين متفقتين فى المخرج ٣٦٨ والسين قالوا جعشوش فى جعسوس وهو القمىء الذليل ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الابدال (الياء) وهى اوسع حروف الابدال ابدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف فى نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو فى نحو اغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة فى نحو بير فى بئر ومن الهاء قالوا دهديت الحجر فى دهدهته وقالوا صهصيت بالرجل أى صهصهت به اذا قلت له صه صه ومن السين فى قوله

اذا ما عد اربعة فسال

فزوجك خامس وابوك سادى

أى سادس ومن الباء فى قولهم الارانى والثعالى والاصل الارانب والثعالب وقد مر ومن الراء فى قيراط وشيراز والاصل قراط وشراز لقولهم فى الجمع قراريط وشراريز وقال بعضهم فى شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والاصل شوراز ومن النون فى اناسى وظرابى والاصل اناسين وظرابين لانهما جمعا انسان وظربان وكذلك تظنيت اصله تظننت من الظن وكان ابو عمرو بن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله لم يتسنن أى لم يتغير من قوله تعالى من حمأ مسنون وكذا دينار أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير وقالوا فى انسان ايسان بالياء ومن الصاد فى قولهم قصيت اظفارى والاصل قصصت وقيل ان الياء ههنا أصلها الواو وان المعنى تتبعت اقصاها ومن الضاد فى قوله

اذا الكرام ابتدروا الباع بدر

تقضى البازى اذا البازى كسر

أى تقضض البازى من الانقضاض

شيخنا السيد (قوله أى مدمج) أى مدخل بعضه فى بعض لشدة فتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة (قوله وهو القمىء) بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال فى القاموس قمأ كجمع وكرم قمأ وقماءة وقماءة بالضم والكسر ذل وصغر فهو قمىء اه وفى النسخ وهو المقمأ بالهمز على صيغة اسم مفعول اقمأ قال فى القاموس قمأه كمنعه وأقمأه صغره وأذله اه وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان انسب بالنسخة الاولى (قوله فى نحو اغزيت) بغين معجمة فزاى يقال اغزيته اذا بعثته يغزو مصباح (قوله وما تصرف منه) أى من مصدره نحو يغزى ومغزى (قوله دهديت الحجر) أى دحرجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أى ردى كما فى المصباح (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس (قوله وشيراز) فى المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه وقال بعضهم لبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثقب ويميل طعمه الى الحموضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله فى شيراز) أى فى جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه (قوله أصله يتسنن) أى فابدلت النون الاخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبى عمرو قولان أحدهما ان أصله يتسنو بناء على ان أصل سنة سنوة لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما ان الهاء أصلية بناء على ان أصل سنة سنهة لقولهم سانهت (قوله من حمأ) أى طين اسود مسنون أى متغير (قوله فى قولهم قصيت اظفارى) بتشديد الصاد قال فى المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصصته بالتثقيل مبالغة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة امثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدروا الباع) بدر الى الشىء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباع بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما فى العينى والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظة اعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير فى بدر يرجع الى الممدوح وقوله تقضى البازى فى القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتدلى والتجلى والتحلى والتخلى وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له فى المعنى ككفرح جذلا (قوله من الانقضاض) أى مأخوذ من الانقضاض وجعل هذا اخذا لا اشتقاقا يندفع

ما يقال

قول المحشى فانى لم اجـد فى كتب اللغة الخ فيـه نظر لان صاحب القـاموس كتبهما فيـه بالحمرة الدالة على انهما من زيادته على الصحاح واعترضه محشيه بأنهما موجودة فى الصحاح أى حيث قال فى مادة جلد مانصـه وربما قالوا رجـل جضـد يجعلون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت .اهـ ورأيت صاحب المزهر فى النوع ٣٢ الابدال نقل عن ديوان الادب مثل مافى الصحاح والله الهادى قاله

نصر الهورينى

مايقال لايشتق مصدر من يدمن ازبد منه (قوله حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تحزق الماء أى تحبسـه وقوله ولضفادى جمـه ضفادى مضاف وجم مضاف اليـه وجم مضاف والهاء مضاف اليـه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجار بردى وقوله نقانق بفتح النون الاولى وقافين أى اصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى (قوله تلعيت الخ) ضبط فى القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها بمعان منها الهندبا فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى تناولها ويؤخذ منـه ان العين فى قول الشـارح تلعيت مشددة وكذا العين الاولى من قوله تلععت (قوله فى التصدية) اقول وكذا فى التصدى قال فى المصباح تصـديت للامر تفرغت له وتبتلت والاصل تصددت فأبدل للتخفيف (قوله من صددت أصدّ) من باب ضرب يضرب كما فى المصباح (قوله فى جمع ديجوج) بدال مهـملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة (قوله والاصـل دياجيج) قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم ابدلت الجيم ياء اهـ والقياس أن يقال مثـل هذا فى قوله والاصل مكاكيك وهو انما يصح اذا كانت اليـاء من دياجى ومكاكى مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيتـه من نسخ القـاموس الصحيحة فلابد تكون الياء الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتنور وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها فى القاموس (قوله الصاد ابدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام الخ) كذا فى بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف جاز ابدال سينها صادا سواء كانت هذه الاحرف ثانية أو ثالثة أو رابعـة نحو صراط وبصط والصخب والمصـغبة وصـيقل فى سراط وبـسط وسخب ومسغبة وسيقل اهـ وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد ابدلت من السـين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المعجمة ابدلت من اللام فى قولهـم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لاتكرار ولايخفى ان النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الاولى انه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية انه بالمعجمة فحرره فانى لم اجـد فى كتب اللغة بعـد المراجعة شيأ من اللفظين (قوله النون فى أصيلان) رسمه بالنون التى هى مبدل منها دون اللام التى هى بدل مع ان رسمها باللام قياس صنيعه فى النظائر ليتعين للناظر أن اللام المبدلة نونا هى اللام الثانيـة لا الاولى (قوله نثره بمعنى ثله) بنون فمثلثة فيهما على مارأيت فى النسخ وفيه ان ثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما فى كلامه بنون ففوقية لتشاركهما

ومن اللام فى امليت وأصله امللت ومن الميم فى قوله

تزورامرأ أما الاله فيتقى

وأما بفعل الصالحين فيأتمى

قال ابن الاعرابى أراد فيأتم ومن العين فى قوله

ومنهل ليس له حوازق * ولضفادى جمه نقانق

يريد ولضفادع وقالوا تلعيت من اللعاعة وهى بقلة والاصـل تلععت ومن الدال فى التصدية وهى التصفيق والصوت والاصـل تصددة لانها من صددت اصدّ قال تعالى اذا قومك منه يصـدون ومن التاء فى قوله

قام بها ينشد كل منشد

وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

أى واتصلت ومن الثاء فى قوله

قدمر يومان وهذا الثالى

أى الثالث ومن الجيم فى قوله

فأبعدكن الله من شيرات

أى من شجرات وقالوا دياجى فى جمع ديجوج والاصـل دياجيج ومن الكاف فى قولهـم مكوك ومكاكى والاصل مكاكك وهو مكيال (الصاد) ابدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن اللام فى قولهـم رجـل جضـد أى جلد (اللام) ابدلت من حرفين وهما النون فى أصـيلان والضاد فى الطجع كما مر (الراء) ابدلت من اللام فى قولهم نثره بمعنى ثله ورعل بمعنى لعل

(النون) ابدلت من اربعة احرف من اللام فى قولهم لعنّ فى لعل ونابن فعلت كذا فى لا بل فعلت كذا ومن الميم فى قولهم للحية أيم وأين وقالوا اسود قاتم وقاتن ومن الواو فى صنعانى وبهرانى نسبة الى صنعاء وبهراء والاصل صنعاوى وبهراوى لانّ همزة التأنيث فى النسب تقلب واوا كما تقدم فى بابه ومن الهمزة حكى الفرّاء •• ٣٧ حنان فى حناء وهو الذى يخضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذى مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وانما المراد أن النون عاقبت الهمزة فى هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين (الطاء) ابدلت من حرفين من التاء فى الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعى مط الحرف فى مدّه والابعاط فى الابعاد (الدال) ابدلت من ثلاثة احرف من التاء فى الافتعال بعد الدال والذال والزاى والجيم كما مرّ ومن الطاء قالوا المردى فى المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال فى قولهم ذكر فى جمع ذكرة (التاء) ابدلت من سبعة احرف من الطاء فى فستاط والاصل فسطاط لقولهم فى الجمع فساطيط دون فساتيط ومن الدال فى قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أى مذللة لانه من الدربة ومن الواو فى تراث وتجاه ونحوهما ومن الياء فى نحو اتسر الاصل ايتسر كما مرّ وفى قولهم ثنتان الاصل ثنيان لانه من ثنيت الواحد ثنيا وفى قولهم كيت وذيت الاصل كية وذية فحذفت تاء التانيث وأبدلت من الياء الاخيرة وهى لام الكلمة تاء لقولهم كان من الامر كية وكية وذية وذية ومن الصاد فى قولهم فى اص لصت ومن السين فى قولهم فى طس طست وقولهم فى العدد ست والاصل سدس لقولهم سديسة ثم ابدلت الدال تاء وادغمت ومن الباء فى قولهم ذعالت فى ذعالب والذعالب الاخلاق من الثياب الواحد ذعلوب قال فى التسهيل وربما ابدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم فى قوله العاطفونة حين ما من عاطف انه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم ابدلها تاء وحركها للضرورة ضرورة ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لانه جعل الهاء أصلا

حينئذ فى معنى الجذب (قوله أيم واين) بفتح همزتيهما وسكون يائيهما التحتية قال فى الصحاح قال ابن السكيت أصل ايم ايم نخفف مثل لين ولين وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله اسود قاتم وقاتن) قال فى القاموس القتام كسحاب الغبار ثم قال والاقتم الاسود كالقاتم اه وحينئذ فالقاتم تأكيد للاسود (قوله ومن الواو فى صنعانى وبهرانى الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أى الاصطلاحى الذى الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لانّ الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفى اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لانّ الحرفين المتعاقبين يكونان فى كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد (قوله فى المرطى) لم اقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور فى الشرح والذى فى القاموس مرطى بجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معانى اخر ثم قال وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوان بالكسر والابط وبالقصر اللهاة اه ولم يزد فى الصحاح على ما فى القاموس بل لم يستوعبه فحرّر (قوله وهو حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين قال البعض أى المكان الذى ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده فى ذلك فان الذى رأيته فى الصحاح والقاموس وغيرهما ان مرط الشعر نتفه بنون ففوقية ففاء وضبط شيخنا السيد تمرّط فى عبارة الشارح بالفوقية وفتح الميم وشد الراء على صيغة الماضى وفسره بتحات (قوله ذكر فى جمع ذكرة) هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال فى الصحاح الذكر والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة اه ونقل صاحب القاموس عن الليث ان المعجمة تبدل بالمهملة فى الذكر جمع ذكرة اذا دخلت عليه أل فاذا جرّد منها قيل ذكر بالمعجمة (قوله فستاط) بضم الفاء الحية (قوله تربوت) بوزن ملكوت وقوله أى مذللة يعنى سهلة وقوله من الدربة بضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيأ وجراءته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات (قوله من ثنيت الواحد) من باب رمى أى صرت معه ثانيا كذا فى المصباح وبه يعرف ما فى كلام البعض (قوله ذعالت) بذال معجمة فعين مهملة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور (قوله الاخلاق) أى الباليات (قوله وحركها للضرورة) فيه ان الوزن صحيح بدون تحريكها فلا

(الصاد) ابدلت من السين فى نحو صراط (الزاى) ابدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل فى يسدل و يزدر فى يسدر يقال سدر البعير يسدر سدرا اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق فى يصدق ونحو القزد فى القصد فان تحركت الصاد لم تبدل وفى كلامهم لم يحرم الرفد ۳۷۱ من قزدله أى من قصدله فاسكن الصاد وأبدالها من الزاى (السين) ابدلت من ثلاثة احرف من التاء فى استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن الشين فى قولهم فى مشدود مسدود ومن اللام فى قولهم استقطه فى التقطه وهو فى غاية الشذوذ (الطاء) لم أرفى ابدالها شيأ (الذال) ابدلت من حرفين من الدال فى قراءة من قرأ فشرذ بهم بالمعجمة ومن الثاء فى قولهم تلعذم الرجل أى تلعثم اذا ابطأ فى الجواب (الثاء) ابدلت من حرفين من الفاء فى مغثور والاصل مغفور ومن الذال فى قولهم فى الجذوة من النار جثوة (الفاء) ابدلت من حرفين من الثاء فى قولهم قام زيد فم عمرو أى ثم عمرو حكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء فى قولهم خذه بافانه أى بابانه (الباء) ابدلت من حرفين من الميم فى قولهم بااسمك يريدون مااسمك ومن الفاء فى قولهم البسكل فى الفسكل (الميم) ابدلت من اربعة احرف من الواو فى فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيستثقل ذلك ثم ابدلت الميم من الواو ومن النون فى نحو عمبر والبنام فى البنان ومن الباء فى قولهم بنات مخر فى بنات بخر للسحاب لانه من البخار وقولهم مازلت راتما على هذا أى راتبا وعن ابن السكيت رأيته من كثب ومن كثم أى قرب فالميم بدل من الباء لانهم قالوا كثب الفقيه الامر ولم يقولوا كثم ومنه قوله

فبادرت شربها عجلى مثابرة
حتى استقت دون محنى جيدها نغما

أراد نغبا

ضرورة اليه كما لا يخفى على من له ادنى المام بالعروض (قوله نحو يزدل فى يسدل الخ) سدل باللام من بابى ضرب ونصر أى ارخى وسدر بالراء من باب فرح كذا فى القاموس (قوله ونحو القزد) بقاف فزاى (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما اتى بهذا الكلام توطئة لما بعده (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء فى من قزدله ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثانى ان السين أصلية اه أى فيكون استخذ افتعل من سخذ ولست على وثوق منه فانى لم اجد فى القاموس ولا فى غيره وجود لمادة سخذ فلعل الوجه الثانى ان السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على مانقله الشارح سابقا عن بعض المتأخرين ان الاصل قبل تاء الافتعال وخذ وبعدها اوتخذ فابدلت الواو سينا تارة وتاء اخرى (قوله وهو فى غاية الشذوذ) أى ابدال اللام من السين (قوله فى مغثور والاصل مغفور) الذى يؤخذ من القاموس انهما بميم مضمومة وغين معجمة فانه قال فى فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شئ ينضحه الثمام الى أن قال والجمع مغاثير ثم قال والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك فى عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور فى كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وان لم يتنبه له ارباب الحواشى (قوله بافانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى فى وقته (قوله فى الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجئ فى الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل فى القاموس فى فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم متعد اه وفيه فى فصل الباء الموحدة البسكل بالضم من الخيل اه (قوله فى بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما فى القاموس (قوله من كثب ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما فى المصباح والقاموس فكتابتهما بالفوقية تصحيف وان لم يتنبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا كثب الفقيه الامر ان كان بالفوقية كما فى النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل لخروجه عن الموضوع وان كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الامر (قوله فبادرت شربها) أى اسرعت الى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أى واظب كما فى القاموس وقوله دون محنى جيدها العله حال من نغما أى حال كونه دون القدر الذى به حياة عنقها يعنى نفسها وقوله نغما بفتح النون

والنغبة الجرعة ومن لام التعريف فى اللغة اليمنية (الواو) ابدلت من ثلاثة احرف الالف والياء والهمزة وقد تقدمت والله أعلم

* (فصل) * فى الاعلال بالحذف وهو على ضربين مقيس وشاذ فالمقيس هو الذى تعرض لذكره فى هذا الفصل وهو ثلاثة انواع وقد أشار الى الاول منها بقوله (فا أمر او مضارع من كوعد ٣٧٢ * احذف وفى كعدة ذاك اطرد) أى اذا كان الفعل ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين فان فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء نحو وعد يعد والاصل يوعد فحذفت الواو استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وحمل على ذى الياء اخوانه نحو أعد وتعد ونعد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فان أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للاضافة تمسكا بقوله

وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا

يعنى عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم على ان عدا جمع عدوة أى ناحية أى وأخلفوك نواحى الامر الذى وعدوا (تنبيهات) * الاول فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وشذ من ذلك قولهم يدع ويذر فى لغة ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو وشذ قول بعضهم فى مضارع وجد يجد ومنه قوله

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة
تدع الصوادى لا يجدن غليلا

وهى لغة عامرية

وسكون الغين المعجمة وكذا النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما فى القاموس (قوله والنغبة الجرعة) فى القاموس النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اه

(فصل فى الاعلال بالحذف)

(قوله ثلاثة انواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان الفعل) اى الماضى وقوله مفتوح العين فى مفهومه تفصيل لان مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها ان كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث يرث وان فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطئ يطأ وقد لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وان استعملت بالكسر والفتح جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فانه جاء من باب تعب فلم تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما فى المصباح (قوله لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل (قوله وتعويض التاء) أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء فى باب اقامة واستقامة فانه غالب لا لازم (قوله لازم) فحذفها شاذ على الراجح (قوله وقد اجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وتعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أى لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم ان احتمال ما فى البيت لان يكون مفردا وأن يكون جمعا انما هو بقطع النظر عن رسمه والا فهو ان رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أولا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان حذف الواو) أى من المضارع (قوله يدع ويذر) بنائهما للمفعول وشذوذهما كما فى التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثانى والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه ان هذه الواو لم ينطق بها فى شئ من تصاريف هذين الفعلين الا نادرا (قوله ان تكون عين الفعل) أى المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها فى الماضى وان أوهمه كلامه السابق (قوله يجد) أى بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لامامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أى روى والصوادى جمع صادية وهى العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من

وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فللكسر المقدر لان الاصل فيها كسر العين اذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لاجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ويسع كذلك ٣٧٣ لانه وان كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح الا انه لما حذفت منه الواو دل ذلك على انه كان مما يجىء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق والى هذا اشار فى التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع ثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو فتقول فى مثال يقطين من وعد يوعيد لان التصحيح أولى بالاسماء من الاعلال * الثانى فهم من قوله كعدة ان حذف الواو من فعلة المشار اليها مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الاسماء رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ومن الصفات لدة بمعنى ترب ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف والتاء قال

رأين لداتهن مؤزرات

وشرخ لدى اسـتار الهرام

وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين وقوله فى التسهيل وربما اعل بذا الاعلال اسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لان مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين أما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين ثانيهما أن لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية * الثالث قد ورد اتمام فعلة شاذا قالوا وتره وتراو وترة بكسر الواو وحكاه أبو على فى اماليه

الصوادى اهـ عينى وفى القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كامير العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أى حذف الواو منه وقوله على انه كان الخ قد يبحث فيه بأنه يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير اليه قول المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اهـ ثم الوجه الاول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يمق فى كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لان قياس الماضى مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر ثم رأيت فى المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الاصل فى المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع اهـ (قوله للفضة) أى المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أى الخالية التى لا انيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية مكسورة فراء ساكنة فوحدة من ساواك سنا ولم اجد للدة سواء قلنا انه صفة أو مصدر فعلا بهذا المعنى والذى فى القاموس ولدت تلد ولادا وولادة والادة ولادة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أى النسوة لداتهن أى اترابهن مؤزرات أى مستورات بالازر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض أى ستر أترابى اهـ ولم اجد فى القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أى مثلان والجمع شروخ وهم الاتراب اهـ وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما فى القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) اى جهة اسما أى لا مصدرا كما يأتى عن الشلوبين (قوله وقد أنكر سيبويه مجىء صفة على حرفين) المناسب للسياق ان المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وان وضعت فى الاصل على ثلاثة احرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل ان المراد أنكر سيبويه مجىء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أى لا تحذف واوهما للالباس تصريح (قوله قالوا وتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصه اياه والكل من باب وعد كذا فى المصباح (قوله بكسر الواو)

قال الجرمى ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة وذهب المازنى والمبرد والفارسى الى أن وجهة اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا الاشذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب الى المازنى أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده ٣٧٤ وقيل وجهة ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر قال لان وجهة وجهة بمعنى واحد ولا يمكن ان يقال فى جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه * الرابع ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها فى مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم قالوا فى الصلة صلة بالضم وهو شاذ * الخامس ربما اعل بهذا الاعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة * السادس فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعضهم فى مضارع يسر يسر والاصل ييسر وفى مضارع يئس يئس والاصل ييئس انتهى ثم اشار الى النوع الثانى بقوله (وحذف

همز أفعل استمر فى * مضارع وبنيتى متصف)

أى مما اطرد حذفه همزة افعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتى متصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا تجتمع همزتان فى كلمة واحدة وحمل على ذى الهمزة اخواته واسما الفاعل والمفعول ولا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا فى ضرورة أو كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله

فانه اهل لان يؤكرما * والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وقولهم كساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الاظهر (تنبيه) لو أبدلت همزة افعل هاء كقولهم فى اراق هراق أو عينا كقولهم فى انهل الابل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الابل يعنهلها فهو معنهل وهى معنهلة انتهى

راجع للثانى فقط (قوله من يخرجه) أى فعلة المصدر أى ينطق به على الاصل الذى هو الاتمام شذوذا ليوافق ماقبله ومابعده ويحتمل أن مراد الجرمى ان ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر (قوله الى انه مصدر) أى غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطبلاوى وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لان اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لاثباتها فيه) أى شذوذا وقوله دون غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود وترة ووعدة ووثبة أو لم يثبت عنده ورودها (قوله التوجه) أى أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال فى جهة انها اسم) قدم الشارح ان منهم من جعلها اسما حذفت واوها شذوذا كرقة وحشة (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أى لان الاسم لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط لاطراد الحذف والحذف فى جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما ويكسر فى لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤنسعة من المال كما فى المصباح (قوله وقد تضم) أى عين المصدر وان كانت فى مضارعه مكسورة (قوله وقح قحة) القحة والوقاحة قلة الحياء كما فى المصباح (قوله يسر يسر) كوعد يعد أى لعب القمار كما فى المصباح (قوله وفى مضارع يئس) اعلم ان كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع ييس بتحتية فموحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما فى القاموس وان كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما فى شرح على باشا على التسهيل فيصح ضبط يئس فى عبارة الشارح بالهمز وبالموحدة والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينهما والا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله وبنيتى متصف) أى صيغتى الذات المتصف أى الصيغتين الدالتين على الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه (قوله اخواته) نحو نكرم وتكرم ويكرم (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كما فى القاموس (قوله هذا) أى استندار قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول بأصالة همزة ارنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو عينا) أى مهملة (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا

ثم اشار الى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت فى ظللت استعملا) أى كل فعل ثلاثى مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل فى اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما كظللت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين الى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل فى ظللن فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو اقررت وشذا حست فى احسست وكذا يتعين الاتمام ان كان مفتوح العين نحو حللت وشذ همت فى هممت حكاه ابن الانبارى وان كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن والى ذلك الاشارة بقوله (وقرن فى اقررن) أى استعمل قرن فى اقررن قال تعالى وقرن فى بيوتكن وهو أمر من قررت بالمكان اقر بالفتح فى الماضى والكسر فى المستقبل فلما امر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتتوافق القراءتان فان كان أول المثلين مفتوحا كما فى لغة من قال ٢٧٥ قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن نقلا) أى فى قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد أفهم بقوله نقلا ان ذلك لا يطرد وصرح به فى الكافية وأما الذى قبله فصرح فى الكافية باطراده فقال * وقرن فى اقررن وقس معتضدا

وذكر غيره انه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف فى ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وانه لم يرد الا فى لفظتين من الثلاثى وهما ظللت ومسست وفى لفظ ثالث من الزوائد على ثلاثة وهو احست فى احسست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور (تنبيهان) * الاول اختلف كلام الناظم فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب فى التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثانى اجاز فى الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز فى اغضضن أن يقال غضن قياسا على قرن واحتج له بأن فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم احق بالجواز قال ولم أره منقولا اه

(فصل فى الادغام)

مهريق ومهراق (قوله استعملا) ألفه للتثنية (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا اشكال فى نصب تاما (قوله فان زاد الخ) محترز ثلاثى وقوله وكذا يتعين الاتمام ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله وان كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه الخ لوضوحه (قوله نحو اقررت) فلا يقال اقرت (قوله وشذا حست فى احسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز الوجهان الاولان فقط) أى الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى الكسرة الى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضى (قوله من وقر يقر) كوعد يعد (قوله فالتخفيف) أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة الى الفاء (قوله لانه تخفيف لمفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز فى شرح الكافية ان يكون المفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحوه فهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا (قوله فى اغضضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام فى الفعل المسند الى نون النسوة كما قال الشارح فيما مر (قوله فك المفتوح) أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم (قوله احق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

(فصل فى الادغام)

(قوله اللائق بالتصريف) وهو ادغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الادغام اللائق بالقراء فانه اعمّ (قوله وهو) أى الادغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف اعمّ من المعرّف (قوله لغة الادخال) يقال ادغمت اللجام فى فم الفرس أى ادخلته (قوله الاتيان الخ) وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل فى المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الاخفاء لانّ الحرف الخفى ليس من مخرج مابعده وقوله بلافصل يظهر أنه متعلق بالاتيان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الادغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك (قوله افتعال منه) فاصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال فى الدال (قوله ويكون الادغام) أى لا بالقيد السابق (قوله وفى المتقاربين) أى باعتبار الاصل والا فليس الا فى المتماثلين لانّ المتقاربين لابد من قلب أحدهما مماثلا للآخر (قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب ادغام أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لايكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت لم يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لايكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سآال والثالث أن لايكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان أول المثلين مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف مالو كان لينا فقط نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا فيدغم فان لم تكن فى الآخر وجب الادغام نحو مغزوّ وأصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذا لقوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو اأْمنا ناور يا فى وقف حمزة ويمتنع ان ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقوّل وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام كما لو بنيت من الاوب على مثال ابلم فتقول اُوّب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لانّ شرط الادغام تحرك المدغم فيه اهـ تصريح مع زيادة من الدماميني وقد ذكر هذا فى الكافية فقال

يعنى اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افتعال منه وهو لغة سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ويكون الادغام فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين فى كلمة فقال (أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم) أى يجب ادغام أول المثلين المتحركين بشروط

أول مثلين ادغم ان سكنا * وليس همزة نأت عن فا البنا

وليس هاسكت ولا مداختم * أو مبدلا ابداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر ونحو الشمس سراجا عن امر ربهم ذكر رحمة البحر رهوا من خزى يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فانه منهم كما فى الهمع عن ابى حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبى عمرو وهو رأس فى البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أى فيكون تسميته ادغاما للتقرب منه ومقتضاه ان اباعمرو لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبى وأنه جمع به بين منع النحاة هذا الادغام وتجويز القراء له ثم رده بان القراء لا يمنعون من الادغام المحض بل كان الشاطبى نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول القراء اذ ليس قول النحاة حجة الا عند اجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم ان مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر اه باختصار وعبارة اتحاف فضلاء البشر فى القرا آت الاربعة عشر اذا كان ماقبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الادغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريق اكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو فى الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الاخفاء المذكور فى باب النون الساكنة والتنوين لان الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز الا وقفا العروضه لا وصلا وأجاب المجوزون للادغام المحض بأنا لا نسلم ان الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه فى القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف اذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للادغام اه باختصار (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددا كفتى وددكدم (قوله وسيأتى الكلام عليه) أى فى شرح قوله كذلك نحو تجلى واستتر (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة غزى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح (قوله جمع كلة) هى بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية تصريح

وهى أحد عشر * أحدها أن يكونا فى كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فان كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى مثله ردىء وان لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن ابى عمرو ادغام ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وأجازه القراء * الثانى أن لا يتصدرا نحو ددن قال المصنف فى بعض كتبه الا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز انتهى ويجوز الادغام فى الفعل الماضى اذا اجتمع فيه تا آن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره فى الكافية وغيرها * الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا فى اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهى الطريق فى الجبل أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة

ولــم جمع لمة أوفعل بفتحتين نحو لبب وطلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى ذلك أشار بقوله (لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب) وعلة امتناع الادغام فى هذه الامثلة الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع عن الاظهار نخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون مالم يوازنه وأما الرابع فانه وان كان موازنا للفعل الا انه لم يدغم لخفته وليكون منبها على فرعية الادغام فى الاسماء حيث ادغم موازنه فى الافعال نحو ردّ فيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته فى الفعل (تنبيهات) الاول يمتنع الادغام أيضا فيما وازن أحد هذه ٣٧٨ الامثلة بصدره لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الاذن ونحو رددان مثال سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو حببة جمع حب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى * دب الثانى كان ينبغى أن يستثنى مثالا خامسا يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك ولعل عذره فى عدم استثنائه انه بناء لم يكثر فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم ان اوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهى فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت ردّ أو ردّ بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليساقى خفة فعل نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك ووافقه الناظم فى التسهيل فى الاول دون الثانى واذا بنيت من الرد مثل دئل قلت ردد بالفك ومن رأى ان فعل أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو فى هذا أولى وعليه مشى فى التسهيل انتهى السابع من الشروط أن لا يتصل باوّل المثلين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان الثامن أن لا يعرض تحريك ثانيهما واليه اشار بقوله قوله (ولا كاخصص ابى) لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها

(قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الاذن اه تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أى يقرب اه (قوله نحو لبب) هو موضع القلادة من الصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وطلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر (قوله وان كان موازنا للفعل) الواو للحال (قوله وقوته فى الفعل) أى لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خششاء) بمعجمات فانه موازن بصدره لفعل بضم ففتح وفى الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالموضح فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم نبه عليه المصرح (قوله ونحو رددان) من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام فى المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو حببة) بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما فى الدماميني فانه موازن بصدره لفعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدججان) بدال مهملة فجيمين فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين (قوله قلت ردّ أو ردّ) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما فى عبارة المرادى (قوله بل هو) أى الفك أولى فى هذا لان ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على اصالته فى الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف فى اصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم فى أوّل المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أوّل المثلين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير (قوله حركة الهمزة) أى من ابى

(قوله كهيلل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حى على كذو حمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداك وطلبق اذا قال اطال الله بقاك ودمعز اذا قال ادام الله عزك وحسبل اذا قال حسبى الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه فى آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) أى ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيلل (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ماحصل فيه الالحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تاخر ورجع فانه ملحق باحرنجم والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصرح (قوله ماقصد من الالحاق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله فى ألل) بوزن فرح (قوله دبب) بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا نبت الشعر فى جبينه) مثله فى الصحاح وعبارة الفارضى فى جبهته (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض فى هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم اجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح وانما فيه مانصه صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذى فى القاموس رجل اصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يارجل كملت صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها قال الاصمعى كل ذى اربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه ومن القطا ساقها كذا فى الصحاح وغيره (قوله وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس (قوله وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا فى القاموس (قوله ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين قال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله ولخخت) بلام فخاءين معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الامدغما (قوله ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما فى الصحاح والقاموس (قوله اذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بغير هذا المعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا فى القاموس (قوله فى وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل

التاسع أن لا يكون ماهما فيه ملحقا بغيره واليه اشار بقوله (ولا كهيلل) وهذا نوعان أحدهما ماحصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا اكثر من لا اله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والآخر ماحصل فيه الالحاق بأحد المثلين نحو جلبب فان احدى باءيه مزيدة للالحاق بدحرج وانما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فوات ماقصد من الالحاق العاشر أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا اشار بقوله (وشذ فى ألل * ونحوه فك بنقل فقبل) أى شذ الفك فى الفاظ منها قولهم ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقولهم دبب الانسان اذا نبت الشعر فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين ولخخت اذا التصقت بالرمص ومششت الدابة اذا شخص فى وظيفها حجم دون صلابة العظم

وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى
لبنها فشذوذ ترك الادغام فى هذه الافعال
كشذوذ ترك الاعلال فى نحو القود
والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق
فى موضعه فلا يجوز القياس على شئ من
هذه المفكوكات كما لا يقاس على شئ من
تلك المصححات وما ورد من ذلك فى الشعر عد
من الضرورات كقول أبى النجم الحمد لله
العلى الاجلل (تنبيه) قد شذ الفك أيضا فى
كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضفف
الحال ومحبب وحكى أبو زيد طعام قضض

(وحي) وعي ونحوهما اذا كان فيه ياءان لازم تحريكهما
مما عينه ولامه ياآن لازم تحريكهما

(افكك وادغم دون حذر) فى واحد منهما
لوروده فمن ادغم نظر الى أنهما مثلان فى
كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام
لاندراجه فى الضابط المتقدم ومن فك نظر
الى ان حركة الثانى كالعارضة لوجودها فى
الماضى دون المضارع والامر والعارض
لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام فى نحو
لن يحيي ورأيت محييا وأما قوله
وكأنها بين النساء سبيكة
تمشى بسدة بيتها فتعي
فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء (تنبيه)
الفك اجود من الادغام وان كان كل منهما
فصيحا مقروءا به فى المتواتر ولعل الناظم أومأ
الى ذلك بتقديم الفك فى النظم انتهى

والابل وقوله جسم أى شئ ذو جسم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشئ
الشاخص صلابة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله وعززت)
بعين مهملة فزايين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذى فى القاموس
العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزز وقد عزت كمدت عزوزا وعزازا بالكسر
وعززت ككرمت وأعزت وتعززت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال
فى نحو القود الخ) فيه نظر وان سكتوا عليه لان تصحيح العين فى ذلك مطرد
مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما
كما مر فى قول الناظم وصح عين فعل وفعلا الخ (قوله رجل ضفف الحال) بضاد
معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة
والذى فى القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالادغام فليس ضفف فى عبارة
الشارح كلبب حتى يتجه توقف البعض فى شذوذ فك ضفف فى قولهم رجل ضفف
الحال بأنه كلبب نعم يتجه التوقف فى طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لانه كلبب
على ما فى القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم
قال وقض المكان يقض بالفتح قضضا فهو قض وقضض ككتف صار فيه القضض
كأقض واستقض اه وقوله صار فيه القضض بفتحتين أى الحصى الصغار كما
فى القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم
المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره
وكما سيعبر به فى قوله وحركة ثانيهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حيي الياء
الثانية فقط لانه فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر أما الاولى فيجوز تحريكها على الفك
واسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) أى بجامع عدم اللزوم فى جميع
التصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أى فكذا ما هو كالعارض
(قوله ومن ثم) أى من اجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله فى نحو لن يحيي)
مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل احيي ولان حركة الثانية فيهما عارضة
بعروض الناصب وهو لن ورأيت (قوله سبيكة) أى قطعة مستطيلة من فضة
وسدة البيت بضم السين بابه اه عينى بزيادة وقوله فتعي ضبطه البعض بفتح التاء
الفوقية وهو خطأ لان الكلام فى المثلين العارض تحريك ثانيهما وتعي بفتح التاء
مضارع عي عار عنهما لانه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية
وكسر العين المهملة مضارع اعيا كما قاله الدمامينى وكسرة العين منقولة اليها من
الياء الاولى عند ارادة ادغامها فى الياء الثانية وأعي يستعمل لازما ومتعديا

ومن

(كذلك) يجوز الفك والادغام فيما اجتمع فيه تاآن اما فى أوله أو وسطه (نحو تجلى واستتر) أما الاول فقال فى شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع فى أوله تاآن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت فى تجلى اتجلى هذا كلامه وفيه نظر لان تجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع والذى ذكره غيره من النحاة ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل ٣٨١ وهى لا تكون فى المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتى فى كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أولين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج فى ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثانى وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاآن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل (تنبيهات) * الاول اذا اوثر الادغام فى استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذى وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول فى مضارع الذى أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وادغم وتقول فى مضارع الذى وزنه فعل يستر بضم أوله وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل ستارا وأصله استتار فلما اريد الادغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة وتقول فى مصدر الذى وزنه فعل تستيرا على وزن تفعيل * الثانى يجوز فى استتر ونحوه اذا ادغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك ان الفاء ساكنة وحين قصد الادغام سكنت التاء الاولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعا لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج الى قرينة * الثالث ماذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى

ومن الاول ماهنا والشاهد فى فتعى حيث ادغم اعتدادا بالحركة العارضة فى البيت لاجل الروى مع انها فى غيره أيضا عارضة لاجل الناصب (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون فى المضارع) قد يقال مرادهم انها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما فى الماضى والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهى من غير سند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس فى لغتهم ما ينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه انه قال طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا قال يس ونص ابن الناظم على ان الناظم ذكر المسئلة فى بعض كتبه على مايوافق الجمهور (قوله لان تجلى الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل فى أول المضارع وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزى فى الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونحوه) كاقتتل واكتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندى نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضى ان الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيما (قوله لبناء ماقبل المثلين على السكون) أى فيحوج الادغام الى تكلف نقل حركة أول المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين (قوله على اصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر فى التاء المدغمة (قوله مبنية على ذلك) أى فان فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وان كسرت سين الماضى وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم فى

(ومابتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر) الاصل تتبين بتاءين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدى اليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس نارا تلظى (تنبيهات) * الاول مذهب سيبويه والبصريين ان المحذوف هو التاء الثانية لان الاستثقال بها حصل وقد صرح بذلك فى شرح الكافية وقال فى التسهيل والمحذوفة هى الثانية لا الاولى ٢ ٨ ٣ خلافا لهشام يعنى ان مذهب هشام أن المحذوفة هى الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثانى قد أرشد بالمثال الى أن هذا انما هو فى المضارع الواقع فى الابتداء لانه الذى يتعذر فيه الادغام وأما الماضى نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع فى الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال فى شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعنى التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفى هذه القراءة دليل على ان المحذوفة من تاءى تتنزل حين قال تنزل انما هى الثانية لان المحذوفة من نونى ننزل فى القراءة المذكورة انما هى الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين فى قراءة عاصم أصله ننجى ولذلك سكن آخره انتهى * الحادى عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين اما لاتصاله بضمير رفع واما لجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله (وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن) لتعذر الادغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث (نحو حللت ما حللته) وحللنا والهندات حللن فالادغام فى ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال فى التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله

١٠ احدى صح

قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو للتقليل النسبى وفى قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا رمز الى الاول (قوله نارا تلظى) فاصله تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب التأنيث مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستثقال بها حصل) ولدلالة الاولى على المضارعة والحذف مخل بها (قوله خلافا لهشام) أى الضرير ودليله ان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها مخل بهذا المعنى (قوله بما تصدر فيه نونان) أى متحركتان (قوله ونزل الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون اذ لا وجه لضم الثانية ابن غازى (قوله من نونى ننزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاءى تتنزل أن يقول من نونى ننزل (قوله ومنه) أى حذف احدى النونين (قوله على الاظهر) مقابله قولان الاول ان نجى فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وانيب عن الفاعل ضمير المصدر قال فى المغنى وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل فلا فائدة فى ذكره وانابة غير المفعول به مع وجوده اه الثانى ان أصله ننجى بسكون النون الثانية فادغمت فى الجيم كاجاصة واجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون فى الجيم وهذا اضعف مما قبله لان ادغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف كما فى التصريح (قوله أصله ننجى) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بمضمر الرفع أى البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز) أى عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال فى التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف (قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها ورداتُ بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا فى شرح التسهيل لعلى باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أى ونا (قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أى بعد دخولهما

واشار الى الثانى بقوله (وفى * جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخيير) أى بين الفك والادغام (قفى) أى تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل والفك لغة اهل الحجاز والادغام لغة تميم (تنبيهات) * الاول المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز لا استواؤهما فى الفصاحة لان الفك لغة اهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان تمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبى واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم ومن يرتد فى المائدة ومن يشاق الله فى الحشر * الثانى اذا ادغم فى الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى انه سمع من عبد القيس اردد واغض وامرر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين * الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة ٣٨٣ نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض * الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك فى المضموم الفاء وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط فى تجويزه الفتح وأما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا ارد القوم لانها حركة التقاء الساكنين فى الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله

فغض الطرف انك من نمير

ثم الضم قليل قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا لفظه فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وفر وعض وهى لغة اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وفر وعض وهى لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وفر وعض وهذا اكثر فى كلامهم اه (وفك افعل فى التعجب التزم) قال فى شرح الكافية باجماع وكانه أراد اجماع العرب لان المسموع الفك ومنه قوله

وقال نبى المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن تكون المقدما * والا فقد حكى عن الكسائى اجازة ادغامه (والتزم الادغام أيضا فى هلم) باجماع كما قاله فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم

دخولهما (قوله والمراد به الوقف) أى البناء لا ما قابل الوصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام لغة غير الحجازيين من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون لثانى المثلين انه مما صدق عليه هذا النفى وكان الانسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاخصص ابى المشار به الى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين (قوله ادغم الحجازيون وغيرهم) أى ابقوا الادغام (قوله مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أى على قول بدليل ما سيأتى (قوله قبل ها الغائبة) بقراءة ها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد (قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما يأتى على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعدهاتين كما تقدم فى باب الضمير (قوله وغلط فى تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فالصحيح انه لغية) أى فى مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من نمير) قاله جرير وتمامه فلا كعبا بلغت ولا كلابا ونمير بضم النون من قيس عيلان اه عينى (قوله قال فى التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما ينكره كثير الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أى واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وهاء الغائب (قوله مطلقا) أى مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفك أفعل) بكسر العين تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول احب بزيد (قوله فى هلم باجماع) لثقلها

تنبيهات) * الاول هذا البيت استدراك على ماقبله أي يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تغيير فيهما الاولى افعل فى التعجب فانه ملتزم فكه والثانية هلم فى لغة تميم فانه ملتزم ادغامه وقد سبق فى باب اسماء الافعال ان هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احضر او أقبل وعند بنى تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا ٣٨٤ * الثانى التزموا أيضا فتح هلم وحكى الجرمى الفتح والكسر عن بعض تميم

واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة فى نون الضمير وحكى عن أبى عمرو أنه سمع هلمين يانسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ * الثالث مذهب البصريين ان هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين اقرب الى الصواب قال فى البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة انتهى (خاتمة) فى النون الساكنة ومنها التنوين اعلم ان للنون الساكنة أربعة احكام أولها الادغام وهو بلا غنة فى اللام والراء وبغنة فى حروف ينمو مالم تكن مواصلتها فى كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وانما رفان الفك فى ذلك لازم والثانى الاظهار وهو فى حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها والثالث القلب ميما عند الباء ويستوى كونها فى كلمة نحو انبئهم أو كلمتين نحو أن بورك

بالتركيب وفى كيفية تركيبها خلاف سيذكره الشارح (قوله من فعل الامر) أى ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناؤه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أى على وجه استثنائها من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أى كما التزموا الادغام فتح هلم تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يجيزوا فى آخرها ما اجازوا فى آخر نحو رد من الضم للاتباع والكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أى تبعا لضم الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتى هنا ما حكاه الجرمى عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف لجيئه على الاصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة اقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعى سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أى لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أى محافظة على ما تستدعيه نون النسوة من ساكن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أى مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أولا الاقرب الاول فراجعه (قوله اجمع نفسك الينا) هذا انما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا الينا (قوله تخفيفا) أى ونظرا الى ان أصل لام لم قبل الادغام السكون كما فى التصريح أى فالحذف للتخفيف وللتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أى همزة الم الذى هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أى وادغمت فى الميم الثانية بعد تحريكها تخلصا من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أى ثم حذفها (قوله قال فى البسيط الخ) بهذا يرد ادعاء بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح (قوله مالم تكن مواصلتها الخ) أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون فى كلمة لان ادغام احدى النونين فى الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما فى كلمة واحدة نحو منّ الله علينا واضافة مواصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) أى فى القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين

متعدد

متعدد (قوله ان الباء بعدت من النون) أى فى الصفة لان النون حرف لين اغن والباء حرف شديد مع ان مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير فى بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أى النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما اسلفه ان كلا من النون والميم حرف اغن ويصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب (قوله لانها اختها) أى لان النون اخت الميم فى الغنة (قوله قد نوى بالمثلثة) أى وقام وقوله زيد فى ضنى حال من فاعل نوى بتقدير قد ويحتمل غير ذلك وقوله كما ذاق راجع لقوله زيد فى ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الحلق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو الارواء لا الرؤية والا كان حقه أن يكتب بالف بعد الواو ولانها واو جماعة ويكاتبه بها المخل وحروف لم يرو هى حروف الادغام اعم من أن يكون بغنة أولا واسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح (قوله اكمال ماوعد به) لو قال اكمال ما استعان الله فيه لكان اوفق بما سلف فى الخطبة (قوله وما بجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ على ماهو الاقرب والاليق بقوله نظما الخ وقوله احصى الخ وتذكير ضميرها باعتبار لفظها أولان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله بجمعه (قوله قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح افصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ماقبل الروى المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما فى اصطلاح علماء المعانى فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما فى قوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى والتتميم أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه اشارة الى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثانى المسائل المهمات لكن يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لما لا يعقل

ومُوجِب هذا القلب ان الباء بعدت من النون وشابهت اقرب الحروف اليها وهى الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما لانها اختها فى الغنة والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها شئ من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها اوائل هذا البيت

ترى جار دعد قد نوى زيد فى ضنى
كما ذاق طير صيد سوء شبا ظفر

وانما اخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فأظهرت وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فأدغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تلك ولم تقرب قرب هذه فاخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم ولما يسر الله له اكمال ماوعد به فى الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه اخبر بذلك فقال

(وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به.

بالمطابق مع ان الافصح فيه الافراد كما ان الافصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما
حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة
يحتمل أن تكون فى محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى لانه
اقرب أو حالا اخرى أو فى محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة احصى فافهم (قوله
و يلزم بناؤه للمفعول) أى وان كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وانما يلزم
ذلك اذا كان بمعنى اهتم اما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنا يعنو عنوة
بمعنى أخذ الشئ قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى
شغله وعنى من باب تعب اصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا فى المصباح (قوله
وبناؤه للفاعل) أى مجهولا كرمى يرمى عناية كما فى المصباح وقوله لغية أى قليلة
(قوله وأنشد عليها) وجهه ان اسم الفاعل انما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى
اللغة المشهورة انما يقال انا معنى بكذا (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى
اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى بجمعه فيه
عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو قد كمل وذلك
ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعدها الا تفهام
كونه نظما من قوله وما بجمعه عنيت لان الذى عنى بجمعه ألفية فى النحو والالفية
انما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجح هذا بان
مجىء المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بأنها أوفق بوصف نظما
بالجملتين بعده لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية أليق بالنظم
بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) أى من
معانيها ومن تبعيضة حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة باحصى والى هذا الثانى
أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم اعنى الالفية (قوله أى جمع
هذا النظم الخ) اشار به الى ان احصى فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة
مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون احصى افعل تفضيل خبرا مقدما والخلاصة
مبتدا مؤخرا لان بناء افعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الحس
له اذ الكافية مشتملة على ابواب كاملة ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير
الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب
تكلف بارد ومما يؤيد كون احصى فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى
والا لقال كما اقتضت ثم ان كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح
كان فى الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والا فقد فات الالفية كثير من زبد

و يلزم بناؤه للمفعول وبناؤه للفاعل لغية
حكاها فى اليواقيت وأنشد عليها
عان باخراها طويل الشغل
ونظما حال من الهاء فى بجمعه أو تمييز محول
من الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل
المهمات متعلق باشتمل ثم وصف نظما بصفة

اخرى فقال (احصى من الكافية الخلاصه)
أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف
المسماة بالكافية الخالص الصافى مما يكدره

الكافية

(كما اقتضى) أى اخذ (غنى بلا خصاصة) وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة ثم قابل بالشكر نعمة الاتمام وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد الانام وعلى آله وأصحابه الكرام لاحراز أجر ذلك ويمنه فى البدء والختام فقال رحمه الله وجمعنى واياه فى دار السلام (فأحمد

الله مصليا على * محمد خير نبى ارسلا * وآله الغر الكرام البرره * وصحبه المنتخبين الخيره)

الكافية كما علم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول السرور والنفع بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء الالفية خلاصة الكافية مشبها واقتضائها الغنى مشبها به أن الاقتضاء اقوى من الاحصاء فما وجه ذلك قلت وجهه انه يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها خلاصة الكافية والا لم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع ان الكاف قد تأتى لمجرد التشريك بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به اقوى كما فى كل من زيد وعمرو كصاحبه (قوله اى اخذ غنى) المناسب لتفسيره الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى القدر المغنى كما يفيده قوله وهو أى الغنى كناية أى لغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد التغنى وبالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين ازمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة لانها لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية (قوله ويمنه) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه ان المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقول فى الختام كالبدء الا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء (قوله وجمعنى واياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن معطى بان الاولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك (قوله فأحمد الله) أى فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) فى كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف فى نظيره فى الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لا نعت له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبى تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) الاولى ان يراد بهم اتباعه كما تقدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الاصل الابيض الجبهة من الخيل ففى الكلام استعارة تصريحية أو تشبيه بليغ ويحتمل ان يكون تلميحا الى ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم امته بقوله انتم الغر المحجلون يوم القيامة من اثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما فى المصباح فهو مصدر

أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده وحيث كان من المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام مقام مدح قال ابن غازى ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على انه جمع خير حكى الفراء قوم خيرة بررة اه (قوله أولا وآخرا) ظرف عامله الاستقرار الذى هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره اقول ذلك أولا وآخرا والله اعلم

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته وأوضحت من مكنونات اسراره ما خفى على الواقفين وابرزت من عرائس ابكاره ما احتجب عن الناظرين فهى جديرة بان يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون حقيقة بان يهتدى بانوار شموس تدقيقاتها الحائرون ومع ذلك لم ابعها بشرط البراءة من كل عيب لان الانسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيئات فالحمد لله على ما اولاه والصلاة والسلام على نبيه الختام قال خاتمة المحققين وتتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثا لاربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة والف على يد مؤلفها الفقير الى عفو مولاه محمد بن على الصبان عاملهما مولاهما بمزيد الاحسان امين

الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه اجمعين صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين

بحمده من اعانته وتوفيقه * وهدانا بنبيه صلى الله وسلم عليه وعلى آله الى نحو طريقه * قد كمل طبع حاشية العلامة الصبان * المستغنى فضلها عن البيان * بالمطبعة الكبرى العامره * ببولاق مصر القاهره * أدام الله عزها الزاهره * بدولة صاحب السطوة الباهره * سعادة افندينا محمد سعيد باشا * لازال الجور بسيف عدله يتلاشى * وذلك فى العشر الوسط من ذى القعدة سنة ١٢٧٣ ثلاث وسبعين ومائتين والف من هجرة امام المرسلين عليه وعلى آله واصحابه الصلاة والسلام الى يوم الدين * ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم * أن يوفق ناظرها للاعمال الصالحه * ويجعل مساعيه مشكورة ناجحه * هو الاديب الاريب ذو الجود وجودة الآراء الراجحه * حضرة على جودت افندى * دام منظورا بعناية المعيد المبدى * وأن ينظر الى الملتزم لطبع هذا الكتاب على هذا الوجه بلطفه الخفى * وهو العالم الفاضل الشيخ عبد الله النابلسى الحنفى * وأن يسامح مصححها فيما هفا * ويسمح له بحسن الوفا * هو الفقير نصر الهورينى أبو الوفا * ولما تم طبعها أرخه اللوذعى الفاضل عمدة الافاضل * والدنا الشيخ محمد شهاب الدين فقال * وأجاد فى المقال

يامريد المحبوب خل التحاشى * واغنم الوصل دون لاح وواشى

وانح نحو الحبيب واشف غليلا * ان شرح الصدور فيه انتعاشى

رب شرح اتى بما هو مغن * عن فوان كزغب ورقاش

وأرانا قطر الندى بشذور * من سناها ترى النهى باندهاش

انس الطرف ملحة الانس منه * فجلت عنه غشية الايحاش

وعلينا جلا خلاصة تبر * تذر اللب فيه طيش الفراش

جلاء القلب وهو يجلو صداه * بسرور عن نشوة الراح ناشى

فاق كل الشروح حسا ومعنى * واعتراها تحقيقه بالتلاشى

بحر اشمون جاد فيضا عليه * هل تساوى فيض بعض رشاش

فاصاب الصبان فيه المرامى * واتى بالمرام عن طيب جاش

ياله فاضلا كبدرسناه * لاح يجلو الظلام والجنح غاشى
ان تقسه بمن سواه فظلم * أيقاس الهزار بالخفاش
ولقد زينته رقة طبع * يجلى الحسن تسترق العيانى
اذحواشيه سيدات تهادت * وسواها كخاملات الغواشى
ومعاليه أنشدتك فأرخ * لليبيب الصبان رقت حواشى

٣٢٥ ٧٠٠ ١٧٤ ٧٤

١٢٧٣

— ــــ الجزء الثالث من حاشية الصبان

٢٤ ٢٧

هذا الجزء بلغت مصاريف طبعه مبلغ سبعة وعشرون غرش وأربعة وعشرون نصف فضه وخالص الكمرك

